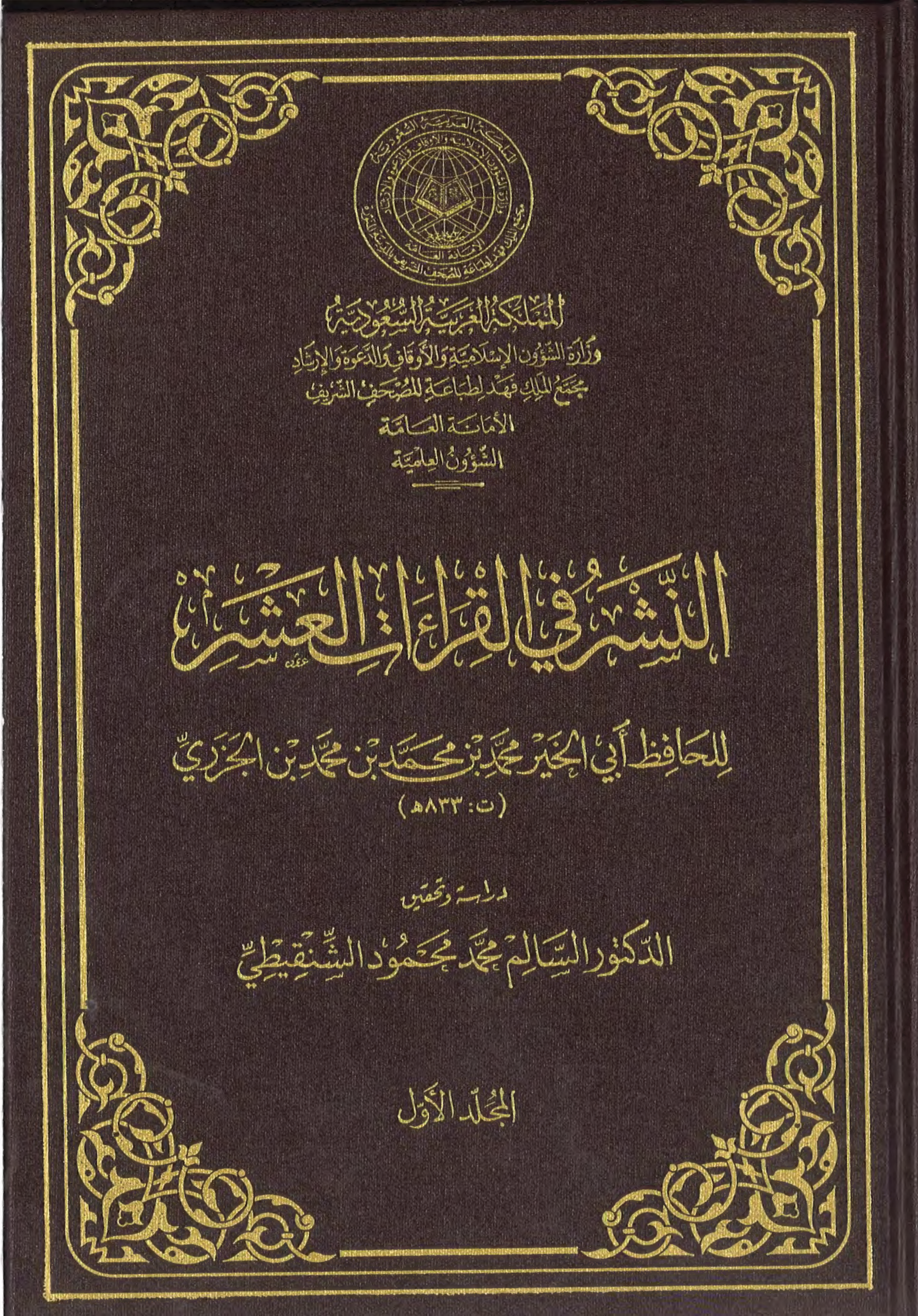

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية
النشر في القراءات العشر
للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)
دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي
المجلد الأول

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الأول

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦مج

٤٤٨ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

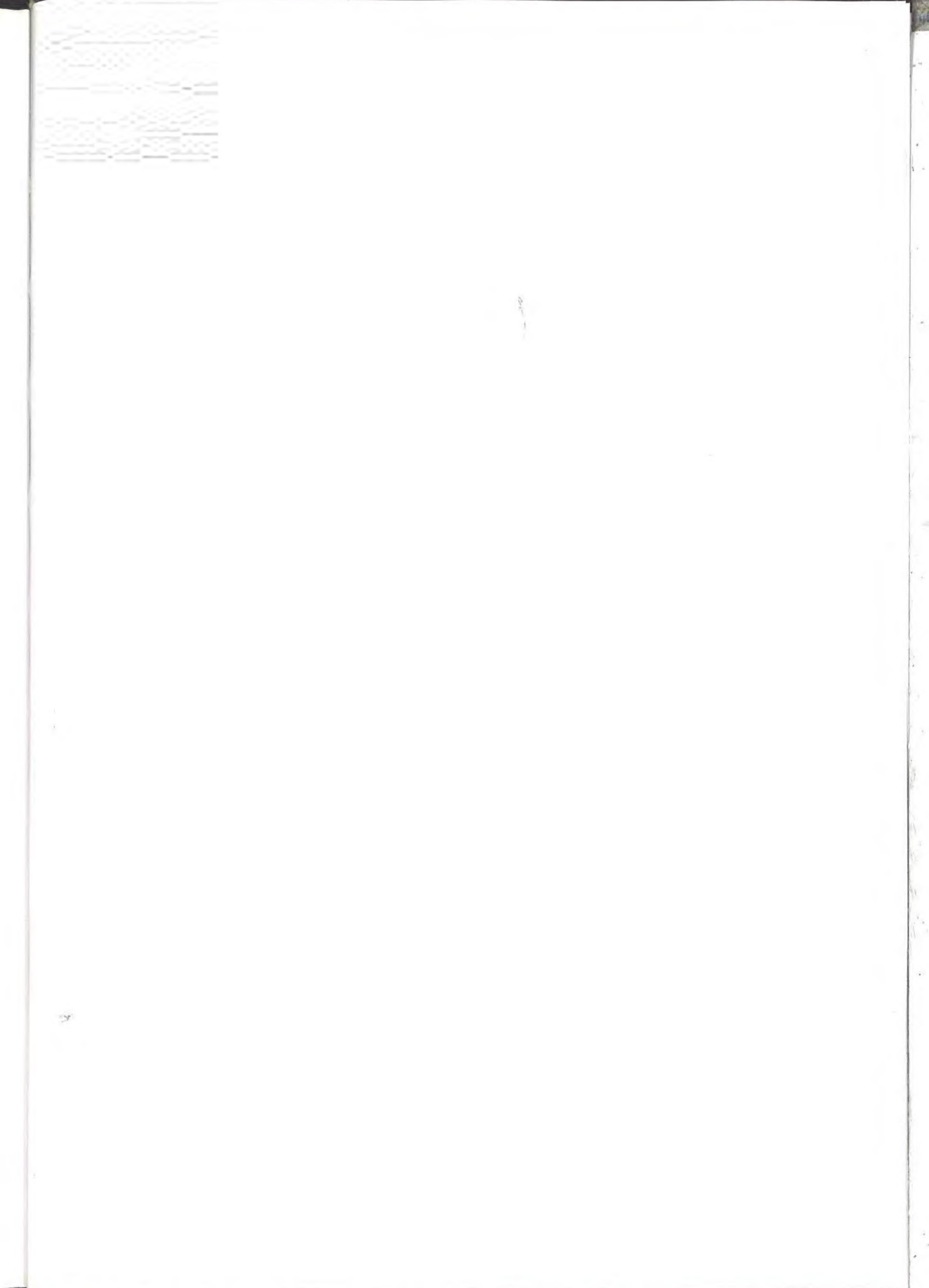
رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



كلمة
معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
المشرف العام على المجمع

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد نزل القرآن الكريم على قلب سيد المرسلين، بلسان عربي مُبين، وتلاه على أصحابه الغُرِّ الميامين الذين كانوا من قبائلَ مختلفةِ اللهجات؛ ولو نزل القرآن على نحوٍ واحد لشقَّ ذلك على هذه الأمة ذات اللغات واللهجات، فإنَّ ما يَسْهُل النطق به على بعض العرب قد يَصْعُب على آخرين منهم، فأَذِن الله لنبيِّه عليه الصلاة والسلام أن تَقْرأَ كلُّ قبيلة بما اعتادوه من كيفيات تَلَفُّظهم وكلامهم، فنزل أمين الوحي على النبي الكريم يخبره: «**إن الله يأمُرُك أن تَقْرأَ أمتُك القرآن على سبعة أحرف فأيما حَرْفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا**». [صحيح مسلم: ٢/ ٢٠٣].

فكان هذا التخفيف من رحمة الله بهذه الأمة؛ رفعاً للحرج وتيسيراً لقراءة القرآن وحفظه، وقد كانت هذه التوسعة في حدود ما نزل به جبريل، وما سمعه الصحابة من النبي ﷺ.

فتَلقَّى الصَّحْبُ الكرام القرآن من الرسول ﷺ، وسمعوه منه، فلم يُهْمِلوا من كتاب الله حركةً ولا سكوناً، ولا داخَلَهم في ضبطه وهْم أو شكٌّ، وأدَّوه لمن بعدَهم بأمانة وَفْق الطريقة التي تعلَّموها، فصارت قراءة القرآن سُنَّة مُتَّبَعة يأخذها جيلٌ عن جيلٍ.

وتعارف علماءُ القراءة على ضابط لقَبولها - وعوَّلوا عليه - وهو ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

١-أن تتواتر إلى النبي ﷺ.

٢-أن توافق أحدَ المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

٣-أن توافق العربيةَ ولو بوجه من الوجوه.

والتواتر هو الشرط المعتمد، والركن الأقوم؛ لذا نُسب ابن شَنَبوذ (ت: ٣٢٨هـ) إلى الشذوذ؛ لقراءته بما يخالف المصحف، ووُصف ابن مِقْسمٍ العطَّار (ت: ٣٥٤هـ) بالبدعة؛ لمخالفته شرط التواتر.

فصار للرواية نقلُها وللدراية ضبطُها، فلا يُعْرَض القرآن الكريم إلَّا على أشياخ القراءة الضابطين، بمضمَّن كتب القراءات المتواترة.

ولما جاء القرن الثامن الهجري، ارتأى إمامُ عِلْم القراءات في زمانه، الحافظ ابن الجزري، أن من الواجب عليه جَمْعَ ما وصل إليه من قراءات الأئمة العشرة قُرَّاءِ الأمصار، في كتابه: (النشر في القراءات العشر)، الذي صنَّفه في مدينة بورصةَ من بلاد الأناضول، في فترة لا تَعْدو العامَ، والذي غدا من أهم كتب القراءة والرواية على مرِّ الأزمان.

وكان من اهتمام وِزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد العناية بكتاب الله وعلومه المتنوعة، من خلال ما يقوم به مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف من طباعة الكتب النافعة المعينة على تلاوته وفهمه، ونشرها، وهي نموذج جَليٌّ للعناية الفذَّة التي توليها المملكة العربية السعودية للقرآن الكريم وعلومه.

وأنتهز هذه المناسبة لأشكر مجمع الملك فهد، ممثلاً بأمانته العامة على ما يقدمه إلى العالم الإسلامي، والعالم بعامَّة من كتب مختارة، وإصدارات متنوعة.

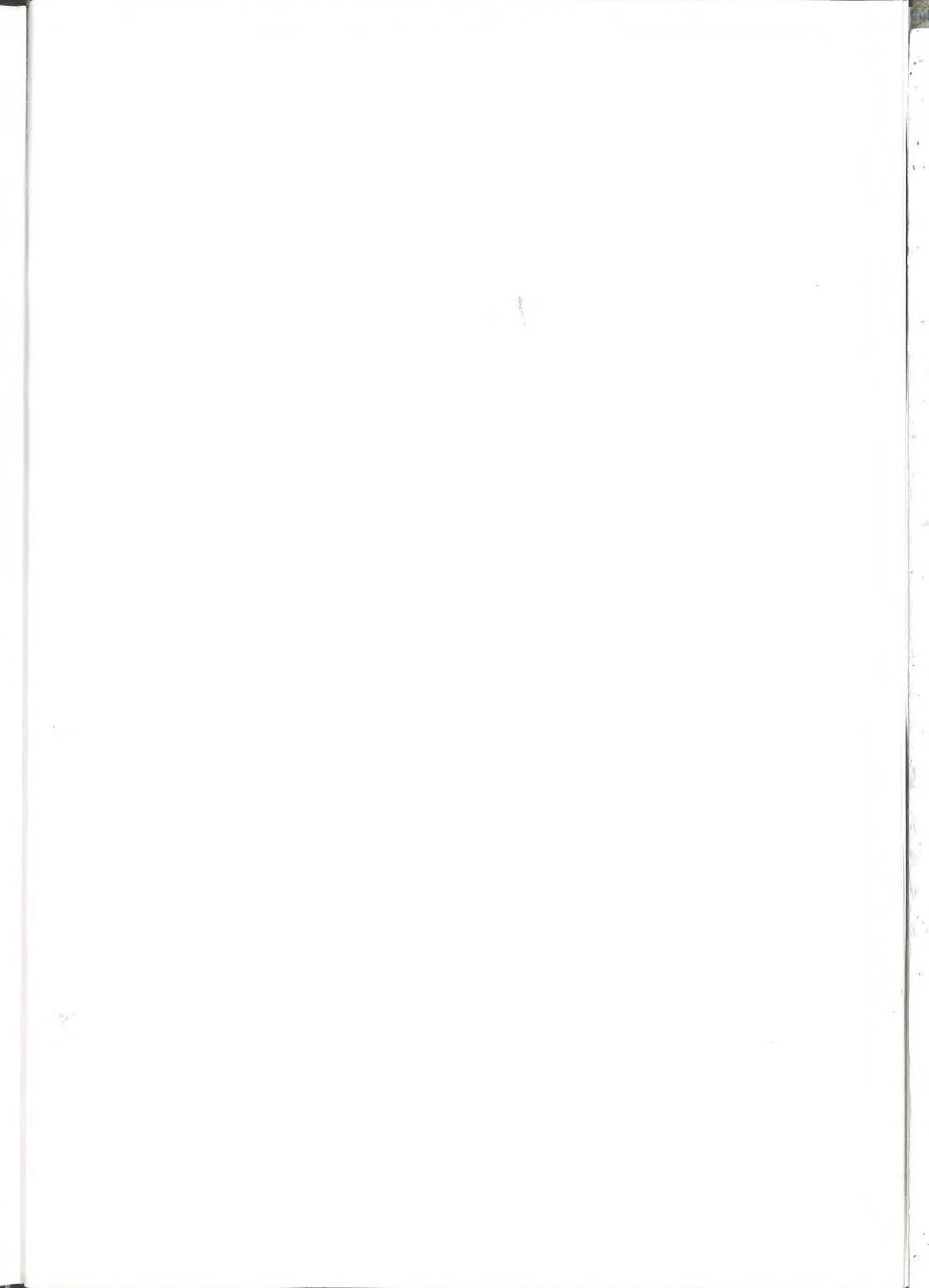
نسأل الله أن يوفِّق الجميع لخدمة كتابه العزيز، والسيرِ على هداه، وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين الملكَ عبدَ الله بن عبد العزيز آل سعود الذي لا يألو جهداً في نشر القرآن الكريم وعلومه، وأن يجزي سموَّ ولي عهده الأمين نائبَ رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأميرَ سلمان بن عبد العزيز، ووليَّ وليِّ العهد، صاحب السمو الملكي الأميرَ مقرن بن عبد العزيز، على جهودهم المباركة في خدمة الإسلام والمسلمين، وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

والحمد لله رب العالمين.

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

المشرف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف



كلمة
الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

الحمد لله رب العالمين، وأزكى الصَّلاة وأتمُّ التسليم على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ في مدَّة ثلاثة وعشرين عاماً، وكان يتلو ما نزل عليه على أصحابه رضوان الله عليهم في الصلاة وغيرها، فكانوا يحفظونه ويعملون به، فتعلموا القرآن والعمل به.

وتفرَّق الصحابة في الأقاليم التي دخلها الإسلام، وكَثُر الآخذون عنهم مع تعدُّد الوجوه واللغات التي يحويها نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، فكان كلٌّ منهم يقرأ ويقرئُ بما عُلِّم.

ومضت المئة الأولى من الهجرة والناس يقرؤون بها في المصاحف، على ما أقرأهم الصحابة والتابعون وتابعوهم. ولكثرة الرواة عن الأئمة من القُرَّاء بعد ذلك في القَرْنين الثاني والثالث الهجريين، نظر الناس إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل، وحُسْن الدين، وكمال العلم، وأجمع عليه أهل بلده، ولم تَخْرج قراءته عن خطِّ مصحفهم المنسوب إليهم، فاختاروا من كل مصر – وَجَّه إليه عثمان رضي الله عنه مصحفاً – إماماً هذه صفته.

ولا زال علماء القراءة يؤلِّفون في علم القراءات قلَّةً وكثرة، حتى ظهر علَّامة القراءات وإمام فنِّها بلا مُنازع الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن الجزريُّ

الدمشقيُّ (ت: ٨٣٣هـ)، فألَّف في هذا العلم عدَّة كتب ذاتِ أهمية واضحة في مسيرة علوم القراءة، منها:

كتاب «**النشر في القراءات العشر**» الذي جمع فيه قراءات القُرَّاء العشر، من خلال تسعة وخمسين كتاباً من أمَّات كتب علم القراءات، وسبر غَوْرها من حيث إسنادُها ومتنها، وأضاف إليها سبعة شروح للشاطبية فوق العدد المذكور، فتحرَّر له من الطرق نحو أَلْفِ طريق بالتقريب، وهي أصحُّ ما وجد في زمانه وأعلاه، فلم يقع لغيره ممن أَلَّف في هذا العلم مثله، ثم نظم هذا الكتاب في قصيدة «طيبة النَّشْر في القراءات العشر»، وجمع فيها أصول علم القراءة وقواعده، وتقع في ألف وخمسةَ عشرَ بيتاً.

وانحصرت القراءاتُ المتواترة بالقراءات العشر المعروفة، وصار ما زاد عليها شاذّاً لا تصحُّ القراءة به؛ لذا قال الحافظ ابن الجزري: «وقولُ من قال: إن القراءاتِ المتواترةَ لا حدَّ لها، إن أراد في زماننا (القرن الثامن) فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصَّدْر الأول فمحتمل». [منجد المقرئين:١٦].

وقد طبع كتاب (النشر في القراءات العشر) عدَّة طبعات سابقة، وتمتاز هذه الطبعة التي نقدِّمها لعموم المهتمين والمختصين بالاعتناء بنص الكتاب، وبيان ما وقع فيه من سَقَط وتصحيف، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق وتوضيح.

وفي هذا المقام أشكر لمحقق الكتاب الدكتور: السالم محمد محمود الشنقيطي ما قام به من جهود في خدمة هذا الكتاب.

كما أشكر لمراجع الكتاب ومدققه الدكتور حازم بن سعيد حيدر، مدير مركز البحوث الرَّقْمية لخدمة القرآن الكريم وعلومه في المجمع ما قام به من تدقيق لمقدمات تحقيق الكتاب، وتصحيح نصِّه وحواشيه وفهارسه.

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ الذي يرعى هذا المجمع، ويسهر على رفعته وازدهاره.

كما أشكر لقادة هذه البلاد: خادمِ الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وسموِّ ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ووليِّ وليِّ العهد، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، ما يقومون به من أعمال جليلة في خدمة الإسلام والمسلمين ونُصْرة قضاياهم.

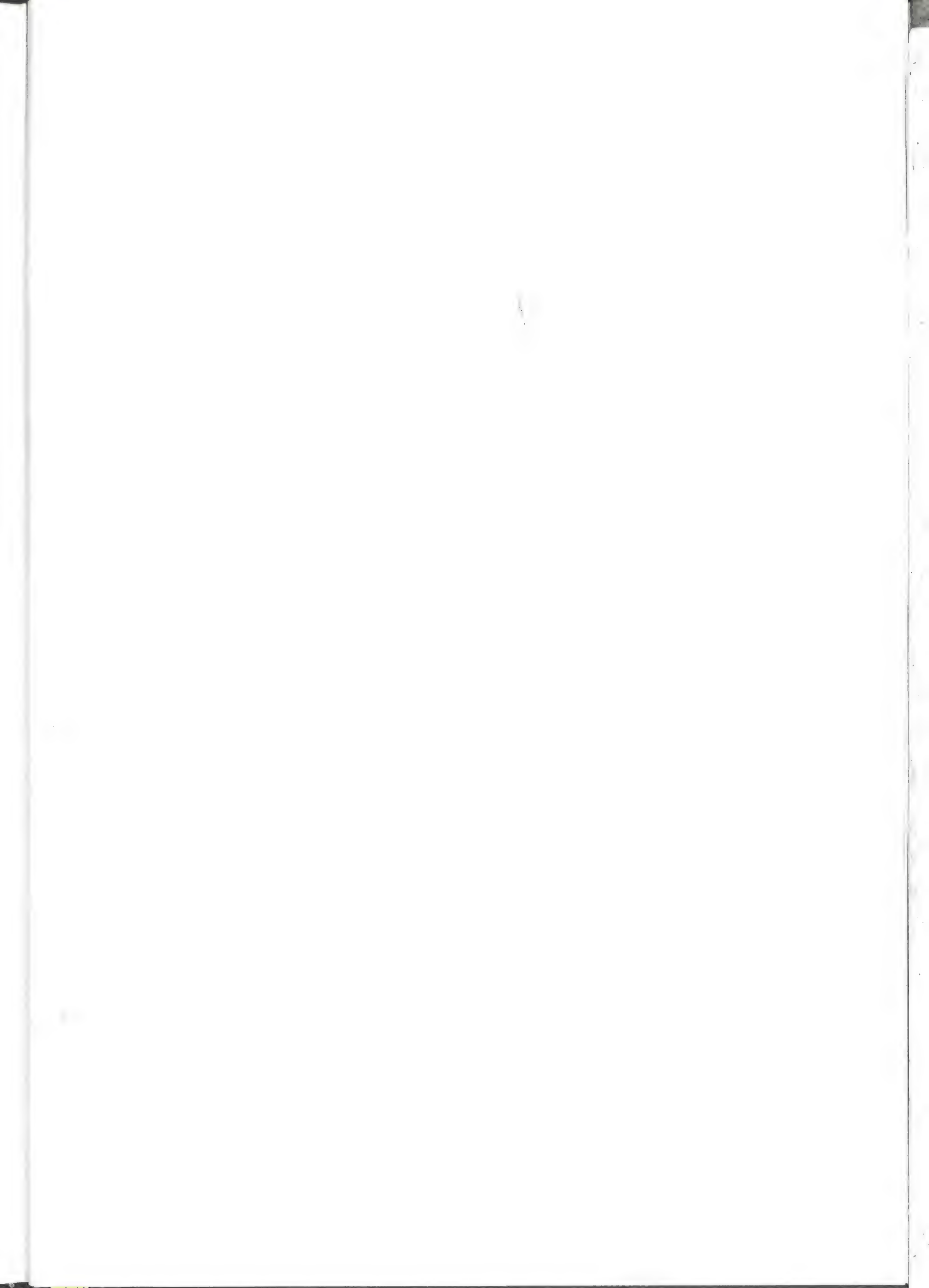
أسأل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أن يأخذ بنواصينا إلى الخير، وأن يستعملنا في طاعته، إنه سميع مجيب.

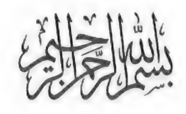
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د/ محمد سالم بن شديد العوفي





شكر

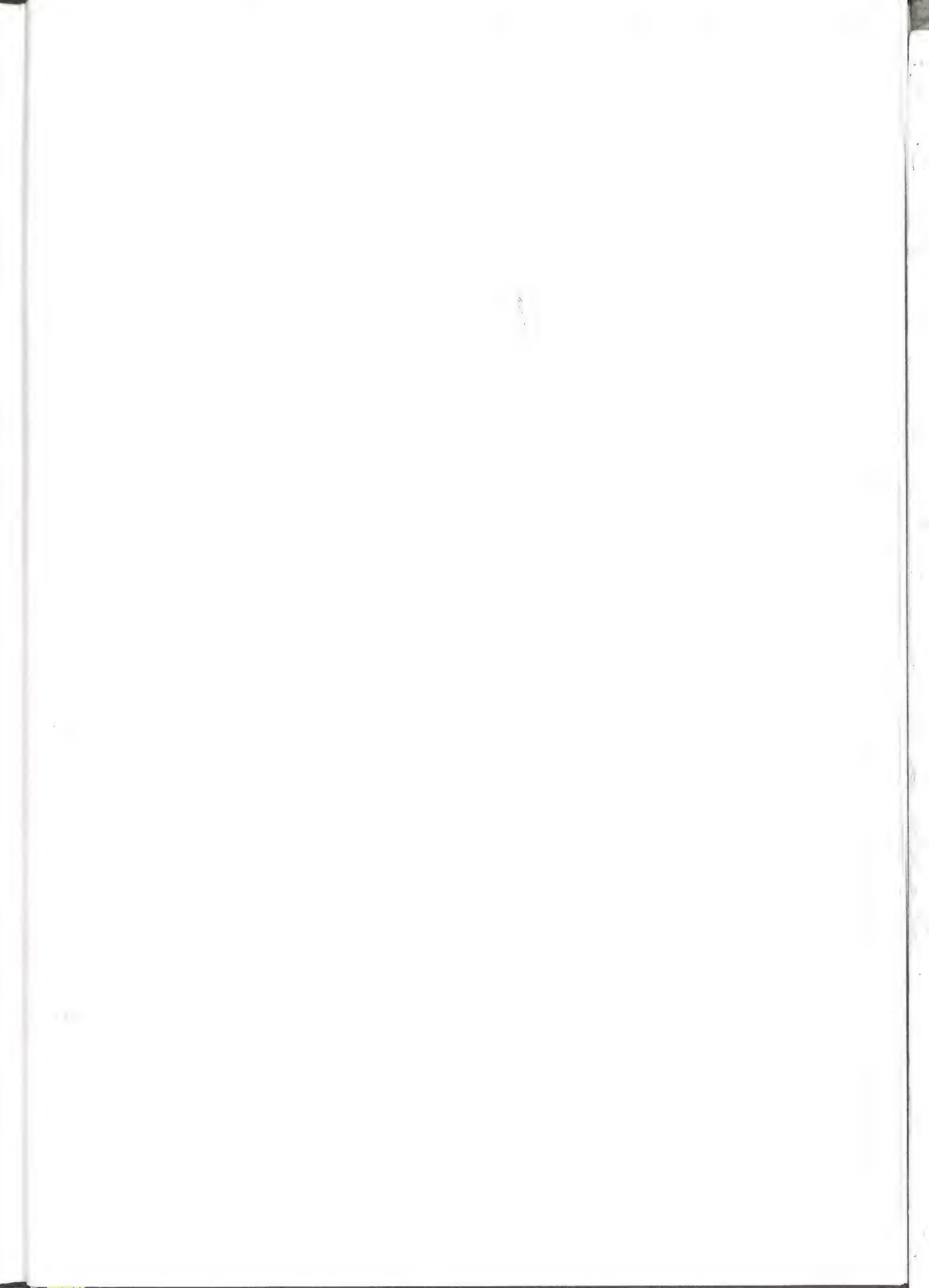
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فأتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، ممثلة في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين.

على أن يسر لي -بعد الله- تسجيل هذا الموضوع والبحث فيه.

كما أشكر فضيلة شيخي المشرف: أ.د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، الذي كان نِعْم المشرف، فقد أعطاني من وقته وعلمه الشيء الكثير، لا أجازيه إلا بالدعاء له أن يمده الله بطول العمر والصحة والعافية.

والله من وراء القصد.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده، وجعلهم أهله وخاصَّته، وجمَّلهم بمحاسن تجويد حروف كتابه، وأتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته، فحازوا بذلك من الشرف أعلاه، ومن الفخر أعظمه وأسناه، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّدٍ أفضلِ مَنْ فَهِمَ القرآنَ وفهَّمه، القائل: «**خيركم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمه**»، وعلى آله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته، وضبط قراءاته، مع التدبّر في معانيه، ورعاية حرمته وجلالته، أمَّا بعد:

فلا يخفى على طالب العلم الشرعي أنَّ عِلْمَي التجويد والقراءات مِنْ أشرف العلوم ذكراً، وأرفعها قدراً، إذْ بمعرفة علم التجويد يُتْلَى القرآن كما أُنْزِلَ، وبمعرفة علم القراءات يُعْلَم اختلاف ألفاظ الوحي المُنَزَّلُ، وبه يصان كتاب الله تعالى من التحريف والتغيير، ويُعرَف ما يَقْرَأ به كُلُّ واحد من الأئمة النحارير، مع فوائد كثيرة، وثمرات غزيرة، ولذلك اعتنى بهذين العلمين السَّلَفُ والخَلَفُ، وشغفوا بهما أعظم شغف، فألَّفوا فيهما التآليف العديدة، وأتوا فيهما بالمسائل المحرَّرة المفيدة.

ومن حكمة الله تعالى إنزاله القرآن الكريم على سبعة أحرف، تيسيراً على عباده، ومِنْ هذه الأحرف السبعة الحرفُ الذي جمع عثمان رضي الله عنه النَّاسَ عليه، ووافقه على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومِنْ هذا الحرف القراءات العشر المتواترة التي بين أيدينا اليوم، وهي السبعة المنسوبة إلى: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبي عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيين، والقراءات الثلاث المكملة للعشر المنسوبة لأبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف الكوفي.

وقد تكفَّلت الأمة بتلقّي هذه القراءات بالرضا والقبول، واعتمدتها تلاوةً وإقراءً وتصنيفاً.

وإنَّ مِنْ أجلِّ ما أُلِّفَ فيها، وأعظمها خطراً، حتى أغنى عَن غيرِهِ، ولَمْ يُغْنِ غيره عنه، الكتاب المشهور بـ:

النَّشر في القراءات العشر

للإمام الحافظ المقرئ: محمَّد بن محمَّد بن الجزري

ولـمّا أكرمني الله تعالى بالقبول في مرحلة الدكتوراه، في قسم القرآن وعلومه من كلية أصول الدين، في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، وكان لزاماً عليَّ تقديم موضوع يليق بالمرحلة المذكورة، أحببت أنْ يكون ذا تعلُّق بهذا العلم الجليل، فتوصَّلتُ -بعون الله تعالى- إلى بحثٍ توافرَت فيه ميزتان أساسيتان في البحوث العلمية، وهما:

١ - لا أعلم تطرُّق أحد من الباحثين للكتابة فيه.

٢ - القوة والجدية في مادَّته العلمية.

وهذا البحث هو:

ابن الجزري وكتابه النشر مع دراسة للمنهج والموارد

فوضعت له الخطة التي سأسير عليها، وعرضته على القسم الموقر، الذي اقترح بعض التعديلات على الموضوع المذكور. وهذا الاقتراح هو: إضافة: (تحقيق) بعض الكتاب، ليكون عنوان البحث هو:

منهج ابن الجزري في كتابه النَّشر

مع تحقيق قسم الأصول

وهو من أوَّل الكتاب إلى نهاية باب (إفراد القراءات).

وهو اقتراح؛ أرى أنَّه نابعٌ مِن حرص أعضاء القسم على إظهار الجدية والقيمة العلمية في الرسائل العلمية المتعلِّقة بكتب التراث، وبخاصَّةٍ ما يتَّصِل منها بكتاب الله تعالى[1].

أسباب اختيار هذا الموضوع:

معلومٌ أنَّ دراسة المصنَّفات العلمية، وبخاصَّةٍ التي تكون لها الرّيادة في مجالها وتخصّصها، تعتبر مِنْ أهمّ الأُسُس لدراسة وتتبُّع الحركة العلمية والفكرية، فمن خلالها يتبيَّن مدى إسهام صاحب المصنَّف في الحياة العلمية عبر العصور.

ومن هذه المصنَّفات التي هي رائدة وأصلٌ في مجالها «كتاب النشر» الذي يُعَدُّ أهم مؤلّفات القراءات على مدى عِدَّة قرون، وأعني منذ تأليفه إلى يومنا هذا، وقد جاء الاختيار لهذا الموضوع بسبب:

(١) ثم أكمل الباحث تحقيق بقية الكتاب، وقدم العمل بكامله لطباعته في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. (المجمع).

١ - مكانة كتاب النشر:

أ- فهو الكتاب الذي ضمَّ القراءات العشر، مع بيـان الخـلاف بينهـا في الأصول والفرش وإيراد ما أمكن إيراده من الحُجَج والتوجيهات، وذكـر مـا يحتاج إليه القارئ والمقرئ مع الاختـصار غـير المخـل، والتقليـل -بـل عـدم- التعقيد في العبارات.

ب- ضمَّه بين دفَّتيه تحقيقاً وتحريراً لمسائل علمية دقيقة في هـذا العلـم.

جـ- تناولـه للأصـول المطّـردة في القـراءات؛ مـن الوقـف والابتـداء، والأصول والفرش، بل لانفرادات في القراءات غير المطردة التي تناولها الـرواة بأسانيد صحيحة.

د- ثناء العلماء عليه:

١ - ابن الجزري: «كتاب يُرْجَعُ إليه، وسفر يُعْتَمَد عليه، لم أدع عـن هـؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلَّا ذكرته، ولا خُلْفاً إلَّا أثبته»[١].

وقال أيضاً: «كتابي – نشر القراءات العشر - مِمَّا عُرِف قدره، واشـتهر بـين الطلبة ذِكره، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره»[٢].

٢ - الحـافظ ابـن حجـر (ت ٨٥٢ هـ): «جمـع - ابـن الجـزري - «النـشر في القراءات العشر» وجَوَّده»[٣].

٣- النويري (ت: ٨٥٧ هـ): «وكتابه «النشر» لم تسمح الأعصار بمثله»[٤].

---

(١) النشر: ١/ ١٥٨.

(٢) تقريب النشر ص١.

(٣) بواسطة الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٩.

(٤) شرح الطيبة: ١/ ١٩١.

٤- القسطلاني صاحب كتاب «لطائف الإشارات»: «النشر» الجامع لجميع طرق ما ذكرناه...، وفرائد فوائدها، الذي لم يُسبق إلى مثله»[١].

٥- البَنَّاء (ت ١١١٧ هـ): «لم يُسْبَق - النشر - بمثله»[٢].

فهؤلاء العلماء الكبار وغيرهم مِمَّن لم أذكر كالأزميري والمتولي والضباع، شهدوا لهذا الكتاب ووثَّقوه، فتعتبر شهاداتهم أوسمة علمية على صدر المحقق (ابن الجزري) وكتابه «النشر» الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه.

هـ- اشتماله على القراءات المتواترة؛ روايةً وإسناداً ودرايةً، يلمس ذلك من خلال تعقبه الكثير على كثيرٍ من كبار المؤلّفين في القراءات، كالهذلي والدَّاني وغيرهم.

٢- وقوفي على نصّ مهمّ جدّاً عن ابن الجزري نفسه يبين أنَّ في «النشر» مواضع قابلة للنقاش، ولو روجع فيها لرجع، حيث ذكر - ابن الجزري - عن تلميذه محمَّد بن محمَّد الهروي: «وأخذ عني ما لا أحصيه الآن فأجاد ،ونبَّهني على مواضع في «النشر» وغيره فأحسن وأفاد»[٣].

والهروي هذا -رحمه الله- لم يُتَرْجَم في «غاية النهاية»، وإنما ذُكِرَ ضمن الذين قرؤوا على المؤلف، الذي يظهر من كلامه عنه في «جامع أسانيده» له أنَّه: إمامٌ، محقِّقٌ، مدقِّقٌ؛ قرأ بالعشر من عِدَّة كتب، وهو السبب الذي جعل الحافظ يكتب

---

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١/ ٩١.

(٢) الإتحاف: ٤، ٩.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري: ق ٢١ ب.

«جامع أسانيده»، حيث قال الحافظ عنه: «والتمس مني كتابة أسانيدي بالقراءات فأسعفته بهذه الأوراق».

٣- عدمُ تطرُّق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه.

٤- اعتمادُ القُرَّاء على هذا الكتاب اعتماداً كُلّيّاً، وبخاصّة المتأخرون، حتى أصبح المرجع المعوَّل عليه، والمصدر الذي يُرْجع إليه لتوثيق القراءات مِن حيث الصحة والشذوذ، فغدا تذكرة للمبتدئ وغاية للمنتهي، وأصبح كُلُّ طالب علم في القراءات عالةً عليه، وصدقت فيه عبارة مؤلّفه: «مَنْ زعم أنَّ هذا العلم -القراءات- قد مات، قيل: حيي بالنشر»

٥- إنَّ مصادر القراءات الرئيسة التي يُقْرأ بها اليوم وهي: «التيسير»، و«الشاطبية» و«الدُّرَّة»، قد ضمَّت أوجهاً وأحرُفاً هي عند التحقيق والتحرير لا يُقرَأ بها لخروجها عن طرقها، ولانقطاع سندها، أو لعدم انتشارها في أمصار المسلمين، وهنا يبرز دور كتاب «النشر» في إيضاح كُلّ ذلك وتحريره، وتفصيل مجمله، وتقييده مطلقه، وتنظيم طرقه، وتمييز رواياته، مِمَّا يجعل دراسة كُلّ ذلك مِن أولى الواجبات على طالب القراءات، ويُضْفي على هذا البحث أهمية كبيرة.

٦- تنوع مصادر هذا الكتاب وموارده، من: حديث، وفقه، وتفسير، ولغة وأصول فقه، وسيرة، وعلم رجال، بالإضافة إلى مصادره في علوم القرآن، وبخاصّة كتب القراءات التي تجاوزت الستين كتاباً، مع ما صاحب تلك المصادر من منقولات شفهية عن مشايخه. ومعلومٌ أنَّ ابن الجزري قد سبر غور سبعة وخمسين (٥٧) كتاباً في القراءات المتعددة إسناداً ومتناً، وزاد على ذلك العدد

ستة شروح للشاطبية فتحرر له من مجموع كل ذلك ما يقارب ألف طريق (١٠٠٠) مع عدم عَدّه للشاطبي والتيسير سوى طريق واحدة، ولو عدّها وعدّد طرقها لتجاوزت الألف بكثير، وهذه الطرق هي أعلى ما يوجد في عصره، ولم يذكر فيها ابن الجزري إلَّا من ثبت عنده أو عند مَنْ تقدّمه مِن الأئمة عدالته وتحقق لقيّه لِمَن أخذ عنه؛ وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا العلم، وما ذلك إلَّا لتُحْفَظَ القراءات من الخلط والتركيب.

قال الإمام النويري -وهو تلميذ ابن الجزري-: «وَمَنْ نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة وسند الروايات، عرف قدر ما حرّر المصنّف -ابن الجزري- ونقّح واعتبر وصحّح...، فلقد أحيا من هذا العلم ما كان قد اندرس»[1].

٧- إنَّ كتاب «النشر لم يُطْبَع بتحقيق علمي مفيد، بل الطبعات المتداولة بين أيدي طُلَّاب العلم، هي طبعات تجارية لم يُراعَ فيها الاهتمام -ولو جزئياً- بتصحيح الآيات القرآنية، فضلاً عن غيرها، فقد كثرت الأخطاء، وتعدَّد التصحيف، وتكرَّر السَّقَط.

وأكتفي بذكر أمثلة على كُلّ ذلك، مع التنويه بأنَّ ما لم يُذْكَر أكثر مِمَّا ذُكِر.

جاء في النسخ المطبوعة في باب الراء:

(وأجمعوا على استثناء: ﴿مِصْـرًا﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿إِصْـرًا﴾ [البقـرة:٢٨٦]، ﴿قِطْـرًا﴾ [الكهـف: ٩٦]، ﴿وِزْرًا﴾ [طـه: ١٠٠] ﴿وِقْرًا﴾ [الـذاريات:٢]... إلخ).

(١) شرح طيبة النشر (١/ ٢٣٤).

والصواب أن الكلمة الرابعة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] ليست من المؤلِّف، وإنما هي من بعض النُّسَّاخ، والدليل على ذلك:

أ- أنَّ هذه الكلمات استثنيت بسبب حرف الاستعلاء قبل الرَّاء، كما صرَّح بذلك ابن الجزري نفسه، وكلمة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] لا ينطبق عليها هذا الحكم؛ لأنَّ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

ب- بالرجوع إلى النسخ الخطية المقابَلة والمُصَحَّحة من كتاب «النشر» وجدتُ أنَّ هذه الكلمة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] غير موجودة فيها.

مثال آخر: وهو أكثر أهمية؛ حيث يدل على أنَّ المطبوع فيه سقط، ما جاء فيها أيضاً: (خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، فخَّمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وصاحب التجريد [وأبو القاسم...]).

وبالرجوع إلى النسخ الخطية اتَّضح أنَّ في المطبوع سقطاً بين عبارة «التجريد» و(أبو القاسم) ووَصْلُ الكلامِ هو:... «وصاحب «التجريد»، وأحسبه من أجل الضمة، وذكر الوجهين أبو محمَّد مكي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط مِنْ أجل الياء الساكنة. سادسها: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فخَّمها من أجل عدم الصرف صاحبُ «التجريد» وأبو القاسم... إلخ».

ومن المواضع الكثيرة أذكر بعضاً منها[1]:

١/ ١٠٢ - طريق ابن مهران، صوابه: ابن [أبي] مهران.

---

(١) عن قصد جعلت الإحالات هنا على النسخة المطبوعة وليس على نسخة البحث للاختصار.

١/ ٣٥٧ - بباب المد الواقع بعد همز صوابه: بباب [حرف] المد....

١/ ٣٧٩ - في خطاء وبابه، صوابه: خطاء [خطايا: خطائئ] وبابه.

١/ ٣٨٣ - أبي ربيعة عنه فوهم، صوابه: أبي ربيعة [عن البزي وكذا ذكره أبو العز عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة عنه] فوهم.

١/ ٣٨٩ - كان عنده...، صوابه: كان [المد] عنده. وتأمَّل الفرق بين المعنيين في عودة الضمير من (عنده) ففي المطبوع - وهو الذي فيه السقط - الضمير يعود على الإسقاط، وهذا لا معنى له.

١/ ٣٩٥ - في عشرة مواضع، صوابه: في [أحد] عشر موضعاً.

١/ ٣٩٦ - وفي لقمان (اتخذها هزواً واتخذها هزواً) في الجاثية، صوابه: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦] [وموضعان في الجاثية ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [٩] و ﴿اتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [٣٥]].

١/ ٣٩٨ - البدل في قياس البدل، صوابه: البدل في [هذا] قياس...

٢/ ٣٩ - إمالتها عن أبي عثمان، صوابه: إمالتها [عن أبي طاهر] عن أبي عثمان.

٢/ ١٥٨ بالروم بالياء، صوابه: بالروم [أو] بالياء.

٢/ ٣٣٧ من طريق ابن مهران، صوابه: من [غير] طريق....

٢/ ٣٨٦ ابن سوار وأبي العز، صوابه: سوار [وابن فارس] وأبي.....

-الأخطاء في النصّ القرآني:

مثلاً: ١/ ٢٨٠ ﴿وجوهم﴾ ، صوابه ﴿وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر:٤٨].

١/ ٣١٤ ﴿كنتم تؤمنون﴾ ، صوابه ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

١/ ٣١٤ ﴿ولكفور﴾ ، صوابه ﴿ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

١/ ٣٨٧ ﴿ولأبناء أخواتهن﴾ ، صوابه ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ﴾ [الأحزاب: ٥٥].

٢/ ١٦٣ ﴿شقاقي إن﴾ ، صوابه ﴿شِقَاقِيَ أَن﴾ [هود:٨٩].

٢/ ١٦٩ ﴿فعلي أجرامي﴾ ، صوابه ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِى﴾ [هود:٣٥].

٢/ ١٩٢ ﴿ونذير﴾، في القمر صوابه ﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر: ٣٧]،وغيرها كثير.

- الأخطاء في أسماء الأعلام:

مثلاً: ١/ ٩٤ أبو بكر محمد، صوابه أبو بكر بن محمد.

١/ ١٠٧ سلامة بن الحسن، صوابه سلامة بن الحسين.

١/ ١٢٣ عبد الرحمن...بن ذكوان، صوابه عبد الله.......

١/ ١٥٥ سعد بن إلياس، صوابه سعد بن إياس.

- التصحيف في الأسماء:

مثلاً: ١/ ٩٠ مهدي بن طرار القائني، صوابه طرارا القايني، بالياء وقد ذكره الحافظ في غاية النهاية.

١/ ٩١ الهزلي، صوابه: الهذلي، بالذال المعجمة لا بالزاي.

١/ ٩٩ ابن سور، صوابه: ابن سوار.

١/ ١٢٩ ابن الخيرون، صوابه: ابن خيرون، وغيرها.

١/ ١٤٤ صالح المزي، صوابه: صالح المرّي، بالراء وليس بالزاي.

-الخطأ والتصحيف في أسماء الكتب:

مثلاً: ١/ ٩٤ الشفعة- بالفاء، صوابه: الشمعة- بالميم.

١/ ١٢٧ تلخيص الإشارات، صوابه: تلخيص العبارات.

١/ ١٢٩ المصباح لاب الخيرون، صوابه: المفتاح لابن خيرون.

١/ ٣٢١ ابن خيرون في كفايته، صوابه: في كتابيه، وغير ذلك.

- الخطأ في نسبة بعض القراءات إلى أصحابها:

مثلاً: ٢/ ٢١٦ ضم السين من اليسر - أبو عمر صوابه: أبو جعفر.

٨- رداءة إخراج الطبعة، ممَّا أساء إلى الجهد الذي بذل فيها، حيث تداخل الكلام بعضه ببعض، ولم تستخدم فيه الفواصل الاستخدام الصحيح الذي يساعد القارئ على الوصول إلى المعنى المراد دون تعب ومشقة، مثل: كتابة بعض الشواهد من شعر، أو مَثل بطريقة لا تميزها عمَّا قبلها أو بعدها من الكلام النثري.

انظر: مثلاً: ١/ ٢٩ و٤١.

١/ ٣٢٢: كتب والد المغاربة لقالون وروى بلا خلاف... إلخ. هكذا كتبت العبارة، وصوابها هو: كتب المغاربة لقالون والدوري بلا خلاف... إلخ. كما في المخطوط.

٩- ذكر عِدَّة طرق من كتب معينة وصلت إلينا، وبعد الرجوع إليها لا نجد تلك الطرق، وهذا له عِدَّة احتمالات ستُذْكَر وتُدْرَس أثناء البحث.

١٠- أنَّ الكتاب -النشر- جمع في طريقة تأليفه بين المدرستين: المشرقية والمغربية وهي ظاهرة تعتبر ركيزة من الركائز التي اعتمد عليها في ترجيحه لمسائل الخلاف بين القُرَّاء، فكثيراً ما تصادفنا هذه العبارات: (وهو قول المشارقة قاطبةً)، و(هو مذهب كثير من العراقيين)، و(هو مذهب البغداديين والمصريين)، و(روى الجمهور من المغاربة)، و(على ذلك المغاربة قاطبةً)، و(ذهب بعض المغاربة)... إلخ.

١١- عدم تقيُّد ابن الجزري بمنهج موحَّد في ذكره لأسماء الكتب التي تشترك في رواية أو طريق عن بعض القرَّاء، مِمَّا نتج عنه إيهام أو سهو.

ولتوضيح ذلك:

أنَّ من مصادر «النشر» عِدَّة كتب تشترك في الاسم الأول من عناوينها، وهي لعِدَّة مؤلِّفين مثل:

«الإرشاد» وهو لكل من: ابن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، وأبي العز (ت ٥٢١هـ).

«التلخيص» لأبي معشر الطبري (ت ٤٧٨ هـ)، وابن بليمة (ت ٥١٤ هـ).

«الغاية» لابن مهران (ت ٣٨١ هـ)، ولأبي العلاء (ت ٥٦٩ هـ).

«الجـامع» للفارسي (ت ٤٦١ هـ)، ولابن فارس (ت ٤٥٠ هـ) وغيرها.

وهذه الكتب استقى منها ابن الجزري كثيراً من الروايات والطرق عن أئمة القراءة، توافقت في بعضها واختلفت في بعضها الآخر بحسب رواية كُلّ مؤلّف، ففي حالة الاتفاق لا إشكال ولا إيهام، ولكـن إذا كـان الاخـتلاف فنجـد ابـن الجزري يقول مثلاً: وهذا مذكور في «الإرشاد» و«التلخيص»...، ولم يحـدِّد أي الإرشادين، وأي التلخيصين هو المراد، هل هو لابن غلبون أو لأبي العز، وهـل «التلخيص» للطبري، أو لابن بلِّيمة.

وربما يقول قائل: ما الفائدة في ذلك؟

فالجواب: الفائدة عظيمة جداً ومهمة، وهـي المحافظـة عـلى دقـة الروايـة وضبط الطريق التي جاءت منه، حتـى لا يـؤدي ذلـك إلى الخلـط والتركيـب، وخاصّة إذا كان ذلك الوجه أو الطريق لم يتواتر ولم يقرأ به.

خاصّةً إذا علمنا أنَّ ابن الجزري في مواضع كثيرة يقول: وهذا مِن إرشاد أبي العز، وتلخيص أبي معشر.

مثلاً: قال ابن الجزري: «قرأ خـلَّاد بالـسين فـيهما ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ في البقـرة [٢٤٥]، و ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾ في الأعـــراف [٦٩]، وهـــو الـــذي في «الكـــافي»...، و«التلخيص» ».

والمراد ولا شك هو «تلخيص» ابن بلِّيمة.

وهذا كثير في «النشر»، ممَّا سيعطي لهذا البحث الفرصة في توثيق جميع المعلومات وردّها إلى أصولها.

١٢- إنَّ هذا الكتاب ألَّفه صاحبه بعد إتقانه علم القراءات على جهابذة شيوخ عصره.

١٣- علو سند ابن الجزري، حتى صار أعلى أهل زمانه في القراءات، قال تلميذه النويري: «وإسناده بلغ درجة الكمال في الشهرة، ولا يوجد اليوم إسناد أعلى من إسناده، ولا ما يساويه[١]».

١٤- احتواؤه كُلَّ ما يتعلَّق بالقراءة من تجويد، ورسم، ووقوف، وعد آي، إلخ.

١٥- الرغبة في نشر الكتاب وَفْق منهج علمي أصيل، يتبع فيه أُسُس التحقيق المنهجي.

تنبيه:

إنَّ الملاحظات على النسخة المطبوعة بعناية الشيخ محمد بن أحمد دهمان، ثمَّ بعناية خاتمة المقرئين الشيخ الضبَّاع، والرغبة في تحقيق الكتاب من بعدهما لا تنقص قدر الشيخين، ولا تغض من قيمتهما وجهدهما، ولا تزيلهما عن رتبتهما الرفيعة، بل فضلهما مُنَوَّهٌ به، وجهدهما مُعْتَرَفٌ به، ومكانتهما محفوظة، وما هذا إلَّا تكميل لعمل بدآه، وتجميل لما أساءته المطبعة ونسبته إليهما، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) شرح الدرة: (١/ ١٦١).

خطـة البـحث

قسَّمتُ البحث إلى مقدّمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامّة:

الـمـقـدمـة: تحدَّثتُ فيها عن أهمية اختيار الموضوع، وخُطَّة البحث.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: حياة ابن الجزري باختصار، وفيه مطالب:

المطلب الأوَّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.

القسم الأوَّل: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: دراسة منهج كتاب «النشر».

وقسَّمته إلى تمهيد، وأربعة عشر مبحثاً:

التمهيد، وفيه النقاط التالية:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب للمؤلّف.

الثالثة: سبب وتاريخ تأليف الكتاب.

أمَّا المباحث، فهي على النحو التالي:

المبحث الأوَّل: منهجه في شروط صحة القراءة.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد.

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني.

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات.

المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها.

المبحث الحادي عشر: اختياراته.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القرَّاء.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أُقيمت حول «النشر».

المبحث الرابع عشر: المسائل التي في «الطيِّبة» وليست في «النشر» وبالعكس.

الفصل الثاني: دراسة الموارد، وقسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأوَّل: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

القسم الأول: الكتب التي استقى منها المؤلف الطرق، وهو على النحو الآتي:

أبدأ بأكثر الكتب استخداماً لدى المؤلِّف وأكثرها طرقاً، ثُمَّ بالتي بعدها وهكذا حتى يكون آخر كتابٍ هو الأقل استخداماً، والأقل طرقاً في «النشر».

أمَّا طريقة دراسة الموارد فهي كالآتي:

١ - أذكر اسم الكتاب كما ذكره المؤلّف في «النشر»، فإنْ كان هناك تعليق على اسم الكتاب، كأن يكون ابن الجزري ذكره مختصراً، أو ذكره بعنوانٍ اشتهر به، مع أنَّ مؤلِّف المورد نفسه لم يجعل له اسماً ولم يعنونه، فأشير في الحاشية وأُعلِّق بما يكون مناسباً.

٢- أذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد.

٣- لا أذكر سند ابن الجزري إلى المؤلّف، أو سند المؤلّف إلى النبي ﷺ؛ مكتفياً بذكر المؤلّف لها في «النشر».

٤- أذكر الطرق التي انتقاها ابن الجزري من المورد.

٥- أوثق كلام ابن الجزري من خلال المورد.

٦- أذكر جميع استدراكات ابن الجزري على المورد، مع بيان موقف الباحث من هذا الاستدراك.

٧- أذكر جميع الانفرادات التي نسبها ابن الجزري إلى المورد.

٨- إعطاء نبذة مختصرة عن منهج المورد.

وهكذا مع سائر موارد القراءات في «النشر».

القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.

المبحث الثاني: موارد «النشر» من غير كتب القراءات، وقسّمت ذلك إلى ثمانية مطالب؛ بحيث أجعل لِكُلِّ علمٍ مطلباً، مثال ذلك:

المطلب الأول: كتب الحديث - فأذكر اسم الكتاب، وعدد المرَّات التي نقلها ابن الجزري منه، وأشير في الحاشية إلى أمكنة النقل، وأذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد، وأوثق هذا النقل من نفس المورد.

وهكذا في سائر العلوم الأخرى كالفقه، والأصول، واللغة...إلخ.

القسم الثاني: تحقيق نصّ الكتاب

وسأتَّبع فيه المنهج الآتي:

١- اختيار إحدى النسخ الخطية لتكون أصلاً، وذلك بعد دراسة ما توافر لديَّ من مخطوطات الكتاب.

٢- كتابة كلام المؤلف وفق قواعد الإملاء.

٣- إثبات فروق النسخ في الحاشية، فإذا كانت كلمة زائدة، أو ساقطة، أو محرَّفة، أو خطأ في الآية القرآنية أُثبت الصحيح في المتن، وأنبه على الخطأ في الحاشية.

٤- مراجعة مسائل الكتاب العلمية، والتعليق على ما يحتاج منها إلى تعليق.

٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

٦- بيان اختيارات ابن الجزري.

٧- تخريج الأحاديث والآثار.

٨- التعريف بالأعلام.

٩- تخريج الأشعار والأمثال.

١٠- شرح الألفاظ الغريبة.

١١- توثيق النقول في الكتاب من مصدرها الأساس.

المبحث الخامس: نسخ الكتاب الخطية، مع نماذج من مصوراتها.

المبحث السادس: الملاحظات على الكتاب.

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

أمَّا الخاتمة فسأذكر فيها أهم نتائج البحث.

أمَّا الفهارس العامَّة فهي:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس القراءات الشاذة.

٣- فهرس الانفرادات.

٤ - فهرس الاختيارات.

٥ - فهرس استدراكات ابن الجزري.

٦ - فهرس الاستدراكات على ابن الجزري.

٧- فهرس الأحاديث والآثار.

٨- فهرس الأعلام.

٩ - فهرس الأشعار والأمثال.

١٠ - فهرس الألفاظ الغريبة.

١١ -فهرس الأماكن والبلدان والطوائف.

١٢ - فهرس المصادر والمراجع.

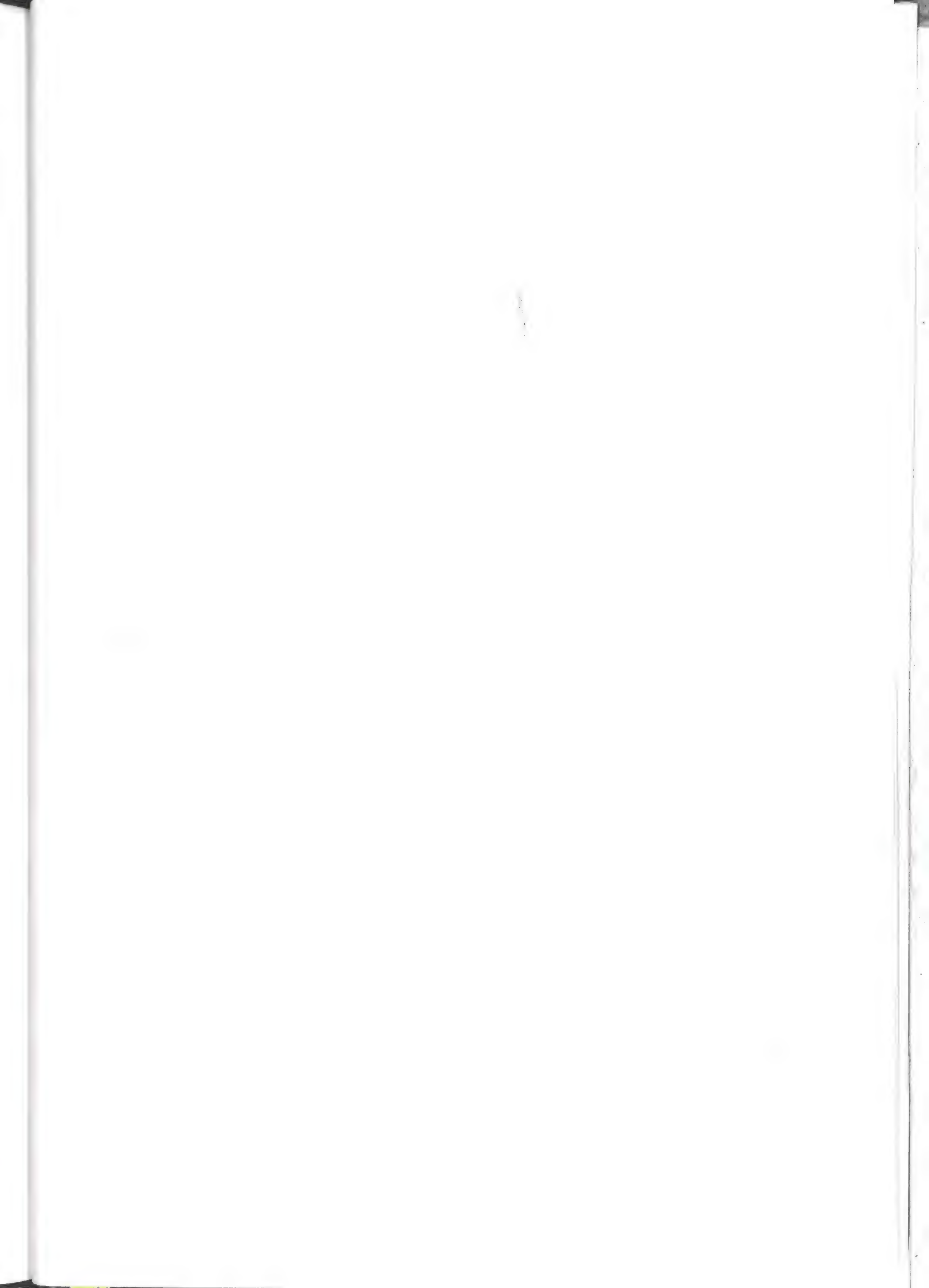
١٣ - فهرس الموضوعات.

التـمـهـيـد

المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.



المطلب الأول: الحياة السياسية[1]

إن الحالة السياسية في عصر المؤلِّف هي امتداد للحالة السياسية في العالم الإسلامي كله في ذلك العصر، حيث إن هناك عوامل وحوادث عامّة؛ بسطت آثارها وتأثيرها في الأقاليم الإسلامية كلّها، وأيضاً؛ هناك أحداث وعوامل خاصة حدثت في أماكن خاصة، وبقاع خاصّة لم تتعدّ آثارها وتأثيراتها تلك المناطق والبقاع التي حدثت وجرت فيها.

الحوادث العامّة:

أهمُّ ذلك وأشهره الغزو المغولي الذي اجتاح البلاد الإسلامية بقوته وسطوته حتى تمكن من إسقاط بلدانه واحداً تلو الآخر، وهذا حدث -كما يقول المؤرخون- في الفترة ما بين سنة (٦١٧ هـ) وسنة (٦٥٦ هـ)، وهي السنة التي سقطت فيها (بغداد) التي كانت في ذلك الزمن تُعَدُّ أهم مركز إسلامي[2].

فكان من نتائج هذا الغزو المغولي أن توزّعت الحكومات الإسلامية، وشهدت انقساماً سياسياً خطيراً، فأصبحت السلطة فيه دائرة بين ثلاثة شعوب:

---

(١) ذكرت هذه الحالة باختصار شديد، وأرجو ألا يكون مخلاً، ومن أراد مزيداً من الإيضاح والتفصيل فعليه الرجوع إلى الكتب والمؤلَّفات والدراسات المختصة بهذا الشأن، ومنها:
«الكامل في التاريخ» لابن الأثير، (الجزء التاسع)، البداية والنهاية: ١٣/ ٣٣٠-٣٤٠ و١٤/ ٤٨، إنباء الغمر (كله حيث فيه معلومات هامة) عصر سلاطين المماليك لمؤلفه د/ محمود رزق سليم: (الجزء الثاني).

(٢) انظر: الكامل: ٩/ ٢٣٠، الخطط المقريزية: ٣/ ٣٨٥.

أ - المغول.

ب- الترك.

جـ- العرب.

وإذا اتبعت المؤرخين في منهجهم واصطلاحهم في (علم التاريخ) من حيث تقسيمهم العصور الإسلامية إلى أقسام مختلفة؛ فيطلقون على كل فترة زمنية - غير محدّدة - اسماً معيَّناً تحمله فتعرف به، قد يكون اسم دولة، أو صفة بارزة عامّة في تلك الفترة، فيقولون: «الدولة الأموية»، و«الدولة العباسية»، و«العصر السلجوقي» و«العصر الأندلسي»...إلخ، فإنك تجدهم يصفون عصر المؤلِّف بأنه «عصر المماليك» الذي يبدأ من سنة (٦٤٨هـ) وينتهي سنة (٩٢٣ هـ).

المماليك: جمع (مملوك) وهم في الأصل عبيدٌ (أتراك) و(جراكسة) و(مغول)، استعان بهم الأمراء الأيوبيّون[1] للخدمة العسكرية، وتغلغلوا بين الطبقة الحاكمة حتى تمكن بعض زعمائهم من الوصول إلى الحكم، فأسَّسوا في مصر سلالتَيْ المماليك، وهما:

أ- «البحرية» وامتدّ حكمها من سنة (٦٤٨ هـ) إلى سنة (٧٨٤ هـ)

ب-«البرجية» أو«الجركسية» وامتدّ حكمها من سنة (٧٨٤هـ) إلى سنة (٩٢٣هـ).

---

(١) دولة الأيوبيين فرع من دولة بني زنكي، الذين كانوا يحكمون (الموصل) و(الشام) باسم (العباسيين) في بغداد، و(الأيوبيون) نسبة إلى أيوب نجم الدين بن شاذي، من الأكراد. انظر: تاريخ ابن خلدون: ٥/ ٢٧٨-٢٨٦.

هذا، وقد استمر حكم «المماليك» للدولة الإسلامية، وخاصة في «مصر» و«الشام» دهراً طويلاً كما تقدم، حققت فيها كثيراً من الإيجابيات وانتابها كثيرٌ من السلبيات.

فمن إيجابيات تلك الدولة مواصلة الجهاد الإسلامي ونشر الإسلام، والوقوف بكل قوة وحزم أمام الجيوش الصليبية التي كانت قد بدأت في حملاتها الصليبية لغزو الشرق الإسلامي.

وأما سلبياتها فكثيرة، أهمها ضعف الحالة السياسية الداخلية، مما أدى إلى ضعف الدولة نفسها في آخر الأمر.

فقد أصاب الضعف السياسي في آخر الأمر دولة المماليك، لأسباب يذكرها المؤرخون أهمّها:

أ- تقليد الحكم منهم من هو غير أهل لذلك.

ب- تعاقب عدة سلاطين في فترة وجيزة، تصل أحياناً إلى خمسة سلاطين في مدّة عشر سنوات.

جـ- ظهور الثورات الداخلية في «حلب» وغيرها.

د- ظهور النزاع الداخلي بين أمراء المماليك أنفسهم في «القاهرة»[1].

إلى غير ذلك من الأسباب التي ليس هذا البحث محلّاً لذكرها ودراستها.

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي: ٤/ ٣٢-٣٤.

الحوادث الخاصة:

في ظل هذا الضعف والتفرق السياسي، حدث أمر هام، قد يعتبر أهمّ حدث سياسيّ في سنوات عمر المؤلِّف رحمه الله، وأثر في شخصيته مباشرة، حيث صار فيما بعد أحد المقرّبين من زعماء هذا الحدث المهمّ في التاريخ الإسلامي، وأعني: غزو تيمورلنك[1]:

فقد قام هذا الرجل بشن غاراته على «العراق» و«الشام» وتمكن بطريقة الاحتيال والخداع من دخول «دمشق» بعد أن أمّن أهلها وعلماءها، فارتكب فيها هو وعساكره ما لا يوصف من أنواع الظلم والقهر.

ومن ثمّ زحف إلى بلاد «الروم» -تركيا- وقاتل جيش السلطان بايزيد العثماني[2]، وتغلب -تيمور- عليه وهزمه، فأسره وذهب به إلى بلده ومكث عنده إلى أن توفي، كل ذلك بين عيني المؤلِّف الذي كان من المقرّبين من الرجلين «تيمور» و«بايزيد»[3].

استمر تيمور ببسط سطوته وسلطانه على تلك البلاد إلى أن مات، وبقيت الحالة السياسية كما هي عليها في الوصف العام، حروب بين الأقاليم الإسلامية بعضها ببعض، وقيام بعض الأمراء بعضهم على بعض، بل وقيام الخيانات السياسية بين وزراء الدولة الواحدة، إلى أن جاء عام (٩٢٣ هـ) فأذن الله بانقضاء هذا العصر، وحلّ بدلاً منه عصر آخر جديد يسمّى بالعصر «العثماني» أو «الدولة العثمانية»، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر ترجمته ص: ٤٣ من الدراسة.

(٢) انظر ترجمته ص: ٤١ من الدراسة.

(٣) أشير إلى ذلك بالتفصيل في مبحث الكلام عن رحلات المؤلِّف ص: ٣٨-٤٦.

المطلب الثاني: الحياة العلمية[1]

هذه الحياة في هذا العصر تختلف اختلافاً كليّاً عن الحياة السياسية، فبينهما بون شاسع، وتضاد واسع، فعلى رغم الضعف السياسي والسوء الإداري، نجد أن الحياة العلمية على عكس ذلك تماماً، فهي نشطة وحيّة إلى حد كبير، وخاصّة في «مصر» و«الشام» اللتين يمّم العلماء وطلاب العلم وجوههم نحوهما؛ هرباً من الزحف المغولي الذي لم يرحم المسلمين، بل أذاقهم الكثير من الأذى، والعديد من أصناف القتل والتشريد.

وأجد في هذا العصر تنافساً علمياً بين العلماء في «مصر» و«الشام»؛ وذلك لأن دولة العلم في «العراق» قد زالت، والكتب قد أبيدت، والتراث قد أحرق، مما نتج عنه رَدَّة فعل قويّة، حيث جعلت العلماء في المناطق الإسلامية الأخرى يشعرون بعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم؛ وهي نشر الدين، وتجديد العلم، وإحياء التراث.

وقد قام العلماء في هذا العصر تجاه حفظ العلم أحسن قيام، يدلنا على ذلك وجود جهابذة علماء المسلمين في كل العلوم ضمن هذا العصر، حيث هناك «المزّي» و«ابن تيمية» و«الفيروزابادي» و«ابن حجر»، وغير هؤلاء كثير، في سائر العلوم الإسلامية.

---

(١) تعرضت لهذه الحياة بوجه الاختصار، ويمكن للمزيد من الإيضاح الرجوع إلى مصادر «الحياة السياسية» فالكلام جِدُّ مرتبط بين الحياتين في جميع المصادر.

ولو اقتصرت على «علم القراءات» لرأيت أن هذا العصر قد ضمّ أئمة هذا العلم، ومحققيه، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «ابن الصائغ»، و«الجعبري»، و«أبو حيان»، والمؤلِّف، وغيرهم كثير، فرحم الله الجميع، وجزاهم خيراً بما قدموا لهذا العلم خاصة، ولعلوم القرآن عامّة.

وقد وصف المؤرخون هذا العصر من ناحية الحياة العلمية بـ:

أ- أنه عصر «جمع» و«شرح» و«تفسير»، لا عصر «إبداع» و«استنباط».

ب- أن الحياة السياسية السيئة للمجتمع فيه كانت سبباً في صرف الناس عن الاشتغال بالعلوم العقلية كالفلسفة والفلك الرياضي وغيرهما، مما نتج عنه انصرافهم إلى العلوم الشرعية.

ورغم كل ذلك -مع التحفظ على بعض ما فيه- فإن الحياة العلمية في هذا العصر تميزت بمزايا كثيرة، أهمها وأشهرها:

أ- أنها حفظت كثيراً من التراث، واعتمدت على كتب هي الآن مفقودة، أو في حكم المفقودة.

ب- الاجتهاد في العلوم الدينية، لمواجهة ما طرأ على الحياة من امتزاج الثقافات، وتبدل الأوضاع.

ج- تصويب هفوات المصنفين القدامى.

د- بروز النقد والتحليل والموازنة.

هـ- ظهور التآليف الموسوعية في العلوم الإسلامية، من «تفسير»، و«حديث»، و«تاريخ».

هذا باختصار ما أمكنني توضيحه عن «الحياة العلمية» في عصر المؤلِّف.

والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني

حياة ابن الجزري – باختصار – وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأوَّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

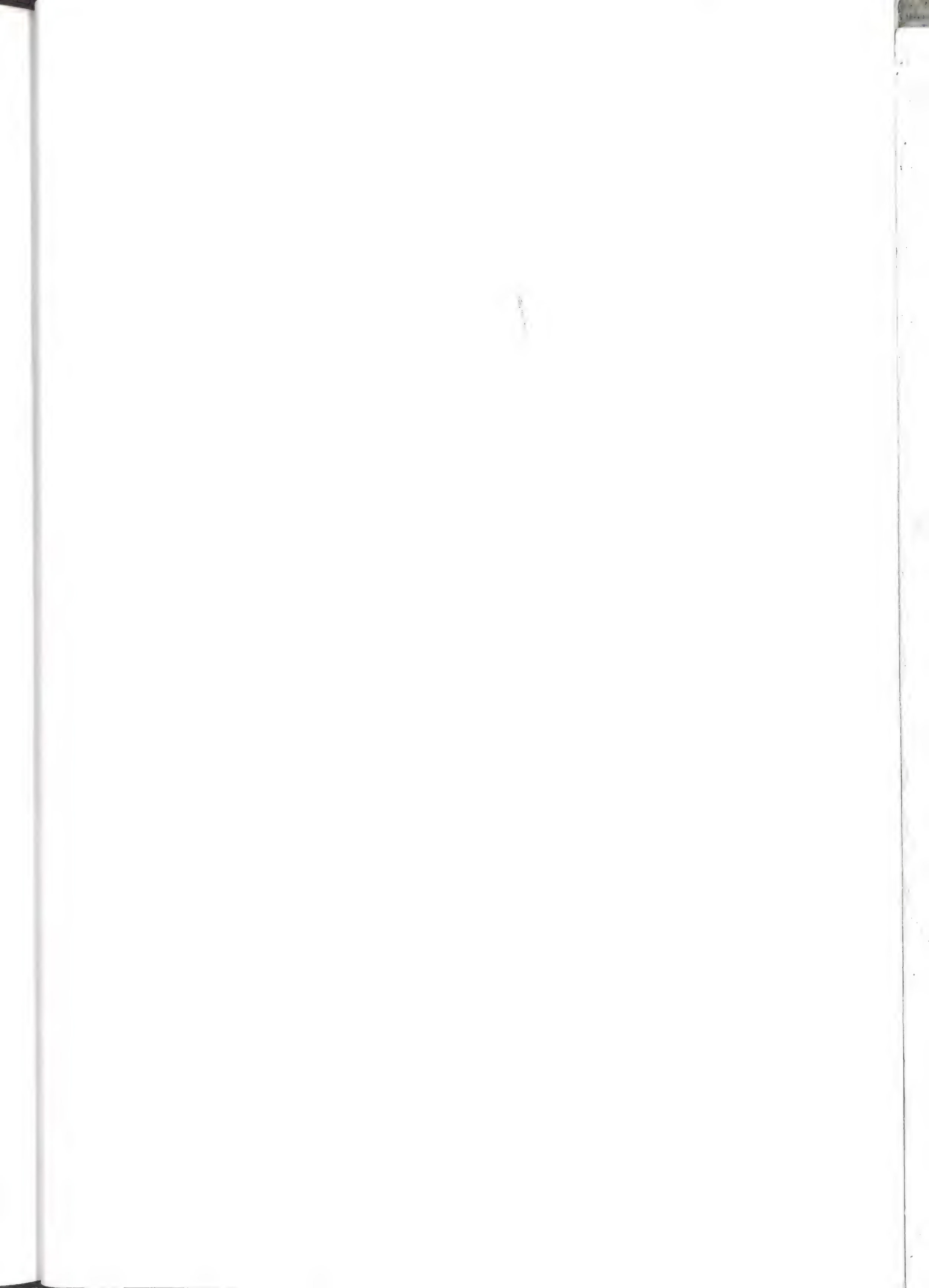
المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.



المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف.[1]

كنيته: أبو الخير.

لقبه: شمس الدين.

نسبه: نسبَهُ السخاوي رحمه الله إلى (العُمَري)، وهي نسبة إلى ابن عمر الذي تنسب إليه (الجزيرة)، لا إلى الصحابي كما توهمه بعضهم[2].

شهرته: ابن الجزريّ، نسبة إلى (الجزيرة) وهي عدة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها: (جزيرة ابن عمر)، وهو الحسن بن عمر بن خطاب التغلبي (ت ٢٥٠ هـ) وتقع شمالي الموصل، قالوا إن المؤلِّف ينتسب إليها.

قال ابن خِلِّكان[3]: «يقولون (جزيرة ابن عمر) ولا أدري من (ابن عمر)، وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقين، قال: ثم إني ظفرت بالصواب في ذلك وهو أن رجلاً من أهل «برقعيد» من أعمال الموصل بناها؛ وهو عبد العزيز بن عمر، فأضيفت إليه، قال: ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة «ابني عمر؛ أوسٍ وكاملٍ»، ولا أدري أيضاً من هما».

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٧-٢٥١، إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٥-٢٦٠، قضاة دمشق: ١٢١-١٢٢، مفتاح السعادة: ١/ ٨٨ و٣٩٢-٣٩٤، الشقائق النعمانية: ١/ ٩٨- ١٠٧.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٥، المنح الفكرية: ٢٠، القاموس والتاج (قرش).

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس، قاضي القضاة، أديب، شاعر، تفقه على والده ويوسف بن شداد، وقرأ النحو على يعيش بن علي، توفي سنة (٦٨١ هـ).

و(خِلِّكان) : هو الجد الرابع له، وضبطه الزبيدي بـ: كسر الخاء وتشديد اللام المكسورة، وذلك فيما استدركه على الفيروزابادي. انظر: طبقات السبكي:٥/ ١٤، الشذرات:٥/ ٣٧١، التاج (خلك).

وقال في موضع آخر: «قال الواقدي: بناها رجل من أهل «برقعيد» يقال له عبد العزيز بن عمر»[1].

مولده: قال المؤلِّف: «أخبرني والدي قال: وُلِدتَ لي في ليلة السبت، الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظّم سنة إحدى وخمسين - وسبعمائة- عقيب صلاة التراويح، داخل مكان يسمّى (خطّ القصّاعين) بدمشق».

وينبّه هنا على عدم صحة ما ذكره السخاوي من أن أبا المؤلِّف مكث أربعين سنة لا يولد له، وهذا لا يصح؛ لأن المؤلِّف وُلِد ولأبيه ست وعشرون سنة، حيث إنه ولد كما قال المؤلِّف نفسه، نقلاً عن أبيه سنة (٧٢٥ هـ).

ولعلّ السبب في هذا الوهم ما جاء في قول المؤلِّف عن أبيه: «حجّ سنة أربعين ثم حجّ سنة ثمان وأربعين، وقال لي: شربتُ ماء زمزم ليرزقني الله ولداً ذكراً يكون من أهل القرآن، ورجعتُ في سنة تسع وتزوجت بوالدتك سنة خمسين فوُلِدتَ لي سنة إحدى وخمسين».[2]

فلعلَّ النسخة التي اطلع عليها السخاوي فيها نقص ما بين كلمتي (أربعين) و(شربت) والله أعلم.

المطلب الثاني: نشأته

نشأ - رحمه الله -بدمشق، تحت رعاية والديه اللذين اعتنيا به أتمّ عناية، فحفظ القرآن الكريم وجوَّده، وحفظ الحديث والفقه، وغير ذلك، وسمع

---

(١) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٩-٣٥٠ و٤/ ١٤٣، وانظر: التاج (جزر)، الأنساب: ٢/ ٥٥.

(٢) انظر: جامع أسانيده: ق: ٢٢/ أ، الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

الحديث من جماعة من شيوخ عصره، حتى بلغت همَّته به أن يسمع من أصحاب الفخر بن البخاري،[1] وغيره.

ولم تذكر المصادر – حسب اطلاعي – شيئاً عن نشأته وأسرته، إلا ما ذكره السخاوي من أن له أخاً اسمه: علي بن محمد بن محمد بن يوسف، العلاء الدمشقي، ابن الجزري، أخو شيخ القراء الشمس محمد، كان فيما بلغني عالماً مقرئاً، وهو جدّ الشريف ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي نقيب الأشراف لأمه.[2]

لكن يتضح أن أسرة المؤلف أسرة خير وصلاح، وإن حب القرآن والقراءات متأصل فيها، بدليل المؤلف وأخيه وأبيهما، وكذا أبناء المؤلف فكلهم ما بين قارئ وقارئة، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم

يظهر – والله أعلم – أن المؤلِّف استجيبت فيه دعوة والده عندما شرب ماء زمزم ليولد له ولد من أهل القرآن، وقد كان ذلك، فما أنْ بلغ سنّ التعلّم حتى بدأ بحفظ القرآن وتجويده، وكان أبوه معلّمه الأول، حيث صرّح المؤلِّف نفسه بذلك فقال: «فأما الشيخ الأول فهو والدي – رحمه الله – فإني قرأت عليه القرآن العظيم مرّات، وسمع من لفظي الروايات كرّات».[3]

وهناك كثيرون من مشايخه سيذكرون في محلهم من البحث، قرأ عليهم

(١) انظر ترجمته ص: ٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٢٣.

(٣) جامع أسانيده: ق:١١/ ب.

القرآن بالقراءات، ودرس عليهم العلوم الشرعية، فنشأ نشأة أهّلته للصدارة في بعض العلوم، وهو لم يبلغ العشرين من عمره.

المطلب الرابع: رحلاته

لـمّا أتم المؤلِّف - رحمه الله - حفظ القرآن الكريم؛ وهو ابن الأربع عشرة سنة، اشتغل بعلم القراءات، وتلقّاها على علماء بلده، ولم يكتف بذلك، بل رحل الرحلات الكثيرة المتنوعة؛ ليس لهذا العلم فحسب، بل ولغيره من العلوم الأخرى، وقد بيّن هو نفسه سير كثير من رحلاته، فقال:

«ولـمّا نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على مَن علمته قيّماً بها بدمشق المحروسة؛ كنت أنقّب الفحص عمّن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة وهو فيها عالي الإسناد، فكان منهم بالديار المصرية جماعة، فرغبتُ إلى والديّ - رحمهما الله - أن يأذنا لي في الرحلة إليهم، وتوسّلت إليهما بكل طريق، فحججتُ صحبة والِدي - رحمه الله - سنة ثمان وستين وسبعمائة، فقرأت القراءات على شيخ المدينة الشريفة[1] ونائب الخطابة والإمامة بها[2]». فكانت هذه أول رحلة مباركة له، إلى مدينة رسول الله ﷺ.

ثمّ ذكر المؤلِّف رحلته الثانية فقال: «ثم إني رحلت بعد عودي من الحج في سنة تسع وستين وسبعمائة، فدخلت (مصر) في أول شهر رمضان منها[3]».

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن صالح. انظر ترجمته ص: ٧٠ من الدراسة، وهو الشيخ الخامس والعشرون.

(٢) جامع أسانيده: ق: ١٢/ب.

(٣) المصدر السابق: ق: ١٣/أ.

وقد كانت هذه الرحلة الثانية له بمفرده، ليس معه والداه، يدلُّنا على ذلك قوله بعد أن ذكر الشيوخ الذين قرأ عليهم في هذه الرحلة: «ثم رجعت إلى دمشق في أول سنة سبعين وسبعمائة، وفي قلبي من الحَزازة[1] من عدم تلاوتي[2] عليهما بأكثر من السبع، فاستأذنت والديّ في العود إلى الديار المصرية فلم يسمحا بفراقي، وتذكّرا ما قاسياه في غيبتي تلك الكَرّة[3]».

ثمّ تلت ذلك الرحلةُ الثالثة، فقال: «ولما رأيا تحرّقي[4] لذلك قالا: ولا بدّ أن نكون معك، فتوجها بي في ربيع الأول سنة إحدى وسبعين، أو قبل ذلك[5]».

وقد وصف المؤلِّف هذه الرحلة بأنها (مباركة)، سمع فيها الكثير من الحديث على من بقي من المسندين ذلك الوقت.

ثمّ رجع المؤلِّف بعد ذلك، وحاول الرحلة مرة أخرى إلى «اليمن» و«واسط» و«بغداد»، ولكن أبى والداه ذلك، فقال: «امتنع والديّ من إذنهما في ذلك، فكتبت استدعاء بالإجازة من شيوخ بغداد المسندين، والعلماء المقدّمين[6]».

ومُكْثُ المؤلِّف في دمشق يعلّم القراءات والعلوم التي حصل عليها، كان

---

(١) الحَزازة: وَجَعٌ في القلب من غيظ ونحوه. انظر: أساس البلاغة والتاج (حزز).

(٢) هما ابن الصائغ وابن البغدادي، وانظر ترجمتها على التوالي ص: ٥٨و٦٤.

(٣) جامع أسانيده: ق: ١٣/ب.

(٤) الحُرقة: بالضم: ما يجده الإنسان من لذعة حبٍّ أو حزن، وفي القلب من الوجع. التاج (حرق).

(٥) جامع أسانيده: ق: ١٣/ب.

(٦) جامع أسانيده: ق: ١٤/ب.

السبب؛ مع أسباب أخرى في توقّف رحلات المؤلِّف، وهو ما بيّنه بقوله: «وصمّمت على الرحلة بنفسي، وتمادت بي الأحوال، وشغلتني كثرة مَن ينتابني للقراءة والأخذ عنّي، وأنا ابن تسع عشرة سنة ونحوها».[1]

وقد استمرت هذه الحال حتى سنة ثمان وسبعين، وفيها رحل مرّة ثالثة إلى الديار المصرية، ويميّز هذه الرحلة أنه صحب معه ابنه أبا الفتح، فاستجاز له شيوخه[2]. ولم تدم هذه الرحلة طويلاً حتى رجع إلى الشام، وبقي فيها إلى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة.

ثم رجع إلى مصر، وبقي فيها إلى أن: «قدّر الله ما قدَّر[3] من توجّهي

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٦.

(٣) يشير المؤلِّف إلى ما حصل له في الديار المصرية من الظلم وأخذ أمواله، بل ومحاولة إيداعه السجن، وقد بيّن الحافظ ابن حجر ذلك فقال: «وفي جمادى الأولى -من سنة (٧٩٨هـ)- هرب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي من القاهرة إلى بلاد الروم، وكانت بيده عدّة وظائف بدمشق، وتدريس «الصلاحية» ببيت المقدس، وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلّقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مال كثير، فتحاكم معه عند السلطان، فرسم عليه فهرب». إنباء الغمر: ٣/ ٢٨٧.

وقال أيضاً: «وكان ابن الجزري يتحدّث في تعلّقات الأمير قطلوبك الذي كان في خدمة الأمير الكبير أيتمش، ثم ولي بعد ذلك الأستادراية، فحاسب ابن الجزري، فادّعى أنه يستحق عليه شيئاً كثيراً، فخشي منه ففرّ فركب البحر». إنباء الغمر: ٣/ ٣٢٣.

وقال السخاوي: «ثم امتحن - ابن الجزري - بسبب مباشرته تعلّقات أيتمش على يد أستاداره قطلبك، وسُلِّم لوالي القاهرة ليعمل له الحساب، فوقف عليه مال عجز عنه، ففرّ في سنة ثمان وتسعين، وركب البحر من إسكندرية، ولحق ببلاد الرّوم...». الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

-والكلام للمؤلف-إلى بلاد الرّوم، فخرجتُ من الديار المصرية يوم السبت غرّة جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، وتوجهت إلى ثغر الإسكندرية فأقمت بها أياماً حتى تيسّر الركوب في البحر، فركبته في أوّل رجب من السنة المذكورة، وسلَّم الله تعالى، فخرجت منه في الخامس من الشهر المذكور بثغر أنطاكية»[1]، وكانت إقامته فيها أياماً.

ثمّ توجه إلى مدينة (بورصة) وهناك نزل عند تلميذ قرأ عليه القراءات بدمشق، وهو مؤمن بن عليّ الرومي[2]، وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم، وممن له حظوة[3] عند بايزيد[4]، فعرَّف الملك بايزيد بمقدار المؤلِّف، فعظّمه وأكرمه.

قال المؤلِّف: «فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتّب فوق الكفاية، فقلت: إني لم أجئ إلا لأَحضُر الغَزاة، ويَنتفع بي مَن ينتفع، ممّن لا يقدر على الرحلة إليَّ، وأعود.

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٢٠/ أ، وقد عقّب المؤلِّف على ذلك بقوله: «وكنت نذرت أن أصوم اليوم الذي أقطع فيه النهر من كل سنة، وأنا إلى الآن أصومه».

(٢) هذا ما صرح به المؤلِّف، وذكر ابن حجر رحمه الله أن الذي عرَّف الملك بالمؤلِّف هو تلميذٌ يقال له: شيخ حاجي، ومرة أخرى ذكر أنه يسمى (كامور موبر) والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٤، إنباء الغمر: ٣/ ٢٨٧ و٣٢٤.

(٣) مثلثة الحاء، المكانة والوجاهة، والقرب المعنوي، والتقدم المعنوي عند السلطان. انظر: القاموس والتاج (حظا).

(٤) هو: بايزيد - أبو يزيد- بن مراد بن عثمان، من أكبر ملوك الإسلام وأيمنهم نقيبة، وأكثرهم غزواً للكفار، مع إكرام أهل القرآن، وحبّ العلم والعلماء والعدل، وهو من سلاطين الدولة العثمانية. انظر: إنباء الغمر: ٥/ ٥٥- ٦٢ و١٢٨، الضوء اللامع: ١١/ ١٤٨-١٤٩.

قال الملك بايزيد: إني قد جهّزت العساكر لغزو مدينة القسطنطينية وحصارها، وأنا ألحقُهم، فإن تصبر لتكون معي، فعلت.

فقلت: بل أسبقك، فأمر بتجهيزي لذلك على أحسن الوجوه وأتمها، وتوجهت في شوال من السنة فنزلنا مدينة (غلطة) وهي من أعصى بلاد الكفار مجاورة للقسطنطينية». [1]

وقد حضر المؤلِّف هذه الغزوة، ووصفها وصفاً بقوله: «وكنت معه -الملك- أحدّثه في فضائل الجهاد، وما أعدّ الله للمجاهدين ولمن استشهد منهم ولمن صبر،... قال: لكن الذي شاهدته أنا أنّ الطليعة التي كانت مقدّم جيش الكفار ثلاثون ألفاً، من الإفرنج الذين يقال إنهم أشجع طوائف الكفار، وكانت في يوم الثامن والعشرين من ذي الحجة؛ سنة ثمان وتسعين، فشاهدت مَلْحَمة عظيمة لم يكن مثلها في هذه الأعصار». [2]

ولم يفت المؤلِّف أن يسجل في هذه الرحلة العسكرية أو الجهادية في سبيل الله، بعض الغرائب، قال: «ومن أغرب ما رأيت في هذه الغزاة أن ابن عثمان المذكور -الملك- أمر لي من الأسرى بخمسة، فكانوا معي حتى رجعت إلى (بورصة) دار ملكه، ولم يكن واحد منهم يعرف لغة الآخر؛ لأنّ كلاً منهم من بلاد غير بلاد الآخرين، وطائفة غير طائفتهم». [3]

---

(١) جامع أسانيده: ق٢٢/ ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وفي رجوعه هذا إلى (بورصة) بدأ المؤلِّف بتأليف أعظم كتبه وهو «النشر».

قال المؤلِّف: «وبقيت في تلك الديار نحو سبع سنين حتى كانت الطامّة، بوصول الأمير تيمورلنك[1]، وكان ما قدّره الله من كسر بايزيد.

وكان قد بلغه -تيمور- أني عند ابن عثمان، فأرسل من أخذني إليه على غاية من الإجلال والتعظيم، وبقيت معه سنة وهو في زيادة اعتقاد وإكرام وإحسان، حتى التمس مني أن أكون عنده في مملكته، ليُؤخَذ عني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فجهّزني على أحسن الوجوه، وأنزلني مدينة (كش)[2] وبقيت فيها حتى قدم الأمير، وأمر أن أكون معه في (سمرقند) فبقيت فيها حتى توفي في سابع عشر شهر شعبان سنة سبع وثمانمائة.

ولـمّا استقرّ ولده في الملك بعده لم أزل به حتى أذن لي في العودة، فخرجت من (سمرقند) في السابع من ذي الحجة سنة سبع.

قال: فلما وصلت إلى بلدة (نَسَف) ويقال لها أيضاً (نَخْشب) وهي ثلاثة أيام من (سمرقند)، وصل إليّ رسول السلطان، وَرَدّني إلى (سمرقند)؛ لأن بعض أمراء دولته عيّره وذمّه بتركي.

---

(١) ابن طرغان، مَلِك طاغية، ابتدأ ملكه على أنقاض دولة جنكيزخان، أباد البلاد والعباد، وأكثر في الأرض الفساد، مع تقريب للعلماء والأشراف والشجعان، ولكن من خالف أمره أدنى مخالفة، استباح دمه، حتى أفتى بعض العلماء بكفره، توفي سنة (٨٠٧ هـ). انظر: إنباء الغمر: ٥/ ٢٢٥-٢٢٦ و٢٣١-٢٣٨، الضوء اللامع: ٣/ ٤٦-٥٠.

(٢) بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة: قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان. انظر: معجم البلدان: ٤/ ٤٦٢.

قال: فلمّا رجعت وقعت أمور خاف على نفسه منها، وأذن لي فتوجهت من طريق مدينة (بخارى) فوقفني أهلها أياماً للأخذ عنّي، وخرجت منها، وقطعت نهر (جيحون)[1] في يوم السبت العشرين من المحرم سنة ثمان، ووصلت مدينة (هراة) في السابع عشر من صفر، وكان سلطانها الكبير «شاه رخ سلطان» التمس مني الإقامة عنده».

ويبيّن المؤلِّف هنا أن العلماء والفضلاء في هذه البلدة سألوه سماعَ، «صحيح البخاري» رحمه الله وقراءة كتاب «المصابيح» للبغوي[2]، فأجاب سؤلهم وجلس لهم في الجامع حتى سمعوا جميع «الصحيح»، وقرؤوا عليه جميع كتاب «المصابيح» بمنزله، ثم بعد ذلك قرؤوا عليه بعض مؤلَّفاته.

بعد ذلك ذهب إلى (أصبهان) و(يزد) ثم إلى (شيراز) وذلك سنة (٨٠٩ هـ)، وبقي فيها حتى سنة (٨٢١ هـ) فاتجه إلى البصرة، وبقي فيها سنة.

ثم قصد الحج، فوصل المدينة المنورة سنة (٨٢٣هـ) وبالتحديد في شهر ربيع الأول.

ثمّ توجّه إلى مكّة فدخلها مستهلّ رجب من السنة المذكورة، فجاور فيها بقيّتها، ثم سافر إلى بلاد العجم.

وفي سنة (٨٢٧ هـ) قدم للحج مرة أخرى، وفي هذه السنة كتب إلى ابنه

(١) اسم وادي خراسان على وسط مدينة يقال لها جيهان. معجم البلدان: ٢/ ١٩٦-١٩٧.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٤٦.

أبي الخير أن يحضر إليه بعد غياب وفراق بينهما دام عشرين سنة، فاجتمعا في القاهرة نحو ستة عشر يوماً.

وبعد أن حجّ المؤلِّف في هذه السنة سافر إلى اليمن، وبالتحديد في شهر ربيع الآخر سنة (٨٢٨ هـ)، وكانت سفرة للتجارة، ولم تخل من العلم أيضاً، حيث إن المؤلِّف اجتمع مع مَلِكِها.

قال ابن حجر: «وفيه توجّه ابن الجزري إلى بلاد اليمن فأكرمه مَلِكُها، وسمع عليه الحديث، وأنعم عليه بمال، وأطلق له كثيراً من تجارته بغير مكسها[1]»[2].

ثم رجع عن طريق البحر إلى مكّة ببضائع كثيرة، وبقي فيها إلى أن حج في نفس السنة؛ أعني سنة (٨٢٨ هـ).

ثم رحل إلى القاهرة فدخلها في أول سنة (٨٢٩ هـ)، ثم غادرها إلى دمشق، ومنها إلى شيراز، وهناك مكث إلى أن جاءه القدر المحتوم.

هذا كان سير رحلات المؤلِّف - رحمه الله تعالى - وهي كما بيّن رحلاتٌ كثيرة، إلى أماكن متعدّدة، لأغراض مختلفة؛ يجمع بينها غرض واحد أساس وهو تعليم كتاب الله، ونشر سنة رسول الله ﷺ.

ولهذا أجده؛ وقد تقدمت به السنّ، يتمنّى لو باستطاعته مواصلة الرحلات لنشر العلم، حيث قال في جواب كتبه لأحد تلاميذه: «وأعجب من ذلك أن

(١) المكس: دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق، وهي ضرائب. انظر: التاج (مكس).

(٢) إنباء الغمر: ٨/ ٦٥.

بينكم وبيننا يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل فيأخذ القراءات بهذا التحقيق». قال: «وإني لأقسم بالله تعالى أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم، وإلى غيركم ليؤخذ عنّي هذا العلم الشريف العزيز، الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه عليّ».(١)

المطلب الخامس: شيوخه

قرأ المؤلِّف - رحمه الله - وتتلمذ على أشهر شيوخ عصره، في القراءات وغيرها، ولم يكن تلقّيه على الشيوخ اعتباطاً بحيث يأخذ عن أيّ شيخ، بل التزم لنفسه بصفات لا بدّ من توافرها في الشيخ الذي سيقرأ عليه، وهذا ما صرح به هو نفسه، حيث قال: «ولما نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على من علمته قيّماً بها بدمشق، كنت أنقّب وأتفحّص عمّن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد».(٢)

وقد كان له ذلك، فجمع مشيخة هي درة عصرها، وجوهرة رجال القراءات في زمنها، وسيذكر البحث هؤلاء الشيوخ، ويجعلهم قسمين:

القسم الأول: شيوخه في القراءات.

القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى.

وهذا أوان الكلام على ذلك، وبالله التوفيق.

---

(١) ق:٢٠/ أ، وفيه أن تاريخ هذا الجواب هو ربيع الثاني سنة (٨٢٠ هـ) أي أن عمر المؤلف نحو سبعين سنة.

(٢) جامع أسانيده: ق: ١٢/ ب.

القسم الأول: شيوخه في القراءات

وقد جعلتهم مرتبتين:

المرتبة الأولى: شيوخه الذين أسند إليهم في «النشر» قراءة أو إجازة.

المرتبة الثانية: شيوخه الذين صرّح بهم هو أو غيره، وليسوا من رجال «النشر».

أمّا المرتبة الأولى: فسأذكرهم مرتبين ترتيباً زمنياً حسب الأقدمية في الوفاة، وهم كالتالي:

(١) محمد بن عبد الله الصفوي، الهندي، الصوفي، أبو عبد الله، ولد سنة (٦٩٤هـ) بدمشق، خيِّر، ديِّن، وكان محباً للحديث وأهله. توفي سنة (٧٦٦هـ).[١]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه عرض عليه «الشاطبية» وقرأ عليه «النونية» للسخاوي، وقرأ عليه «الغاية» لابن مهران، وأنه سمع عليه كثيراً من مسموعاته.

وذكر في «النشر» أنه: أخبره بـ«غاية» ابن مهران، و«النونية» بقراءتها عليه.[٢]

(٢) أبو بكر أيْدُغدي[٣] بن عبد الله، الشهير بابن الجندي، قيل اسمه عبدالله، ولد سنة (٦٩٩هـ)،[٤] شيخ مشايخ القراء بمصر، وله عناية تامّة

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٩١، الدرر الكامنة: ٤/ ١٠٩.

(٢) انظر: ص:٢٢٩ و٢٤٩.

(٣) كلمة أعجمية معناها: طلع القمر، كما أن (كندغدي) معناها: طلعت الشمس. انظر: الدرر الكامنة: ١/ ١٧٣ الحاشية (١).

(٤) كذا نقل المؤلِّف عنه، وقال الذهبي سنة (٦٩٨ هـ).

بالقراءات، وبَصَر في العربية، مع الدِّين والحياء، قرأ على الصائغ والجعبري،[1] وأبي حيان وغيرهم، ألّف: «البستان»، وشَرَح «الشاطبية» شرحاً تضمّن إيضاح شرح شيخه الجعبري، توفي سنة (٧٦٩ هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه بكتابه «البستان» سوى قراءة الحسن البصري، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] فمرض وأجازه، وأشهد على إجازته.[3]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب «الوجيز»، و«الإيجاز»، و«إرادة الطالب»، و«تبصرة المبتدئ»، و«المهذب»، و«الجامع» لابن فارس، و«التذكار» و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد» لأبي العز، و«الكفاية الكبرى»، و«البستان».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «الهادي»، و«الكافي»، و«التذكرة»، و«التلخيص»، لأبي معشر، و«الروضة» للمعدل، و«السبعة»، و«المستنير»، و«المبهج»، و«الكفاية

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٧٧.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٥١٣ - ١٥١٤، غاية النهاية: ١/ ١٨٠، الدرر الكامنة: ١/ ٤٧١-٤٧٢.

(٣) قال المؤلِّف: «لما قوي المرض بشيخنا ابن الجندي أشار عليَّ صاحبُنا أحمد بن كُحُل؛ وكان يقرأ مع المؤلِّف على ابن الجندي- أن أشهد عليه بقراءتي عليه وبإجازته لي، فراح معي إليه وشهد عليه بذلك، وكتب هو خطّه بالإجازة». جامع أسانيده: ق: ٦٩/ ب، وانظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠ و٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

في الست»، و«غاية الاختصار»، و«المصباح» [١]، و«الكامل» [٢]، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي، و«المطلوب» لأبي حيان. [٣]

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بشرحَيْ «الشاطبية» له، ولشيخه الجعبري، و«البستان» له، و«الإقناع» لابن الباذش.

يضاف إلى ذلك طريقين أدائيين للمؤلِّف عنه؛ عن قالون وابن ذكوان. [٤]
والله أعلم.

(٣) محمد بن موسى بن سليمان، أبو عبد الله، الأنصاري، ولد سنة (٦٨٢ هـ)، سمع من الفخر بن البخاري، وتفرّد عنه، وسمع من ابن كثير والعراقي، وولي الخزانة والحسبة، وكان مشكوراً في مباشرته، عفيفاً نزيهاً. توفي سنة (٧٧٠هـ) [٥].

لم يترجم له المؤلِّف لا في «غايته» ولا في «جامع أسانيده».

وذكر في «النشر» أنه:

أ- أخبره مشافهة بـ «العنوان».

---

(١) قال المؤلِّف: «قرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٢) قال المؤلِّف: «قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

(٣) انظر ص: ٢٤٤.

(٤) انظر ص: ٢٦٧ و٣٦٩.

(٥) لم أجد له ترجمة إلا عند ابن حجر في: الدرر الكامنة: ٥/ ٣٨.

ب- وذكره المؤلِّف مرة أخرى مسنداً عنه حديث «انصر أخاك» إلى النبي ﷺ، ثم علّق عليه بقوله: «فبيني وبين رسول الله ﷺ فيه عشرة رجال ثقات عدول، وهذا سند لا يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر عين رأت مَن رأى النبي ﷺ».[1]

(٤) أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر،[2] أبو العباس، الفيروزابادي، المهندس، المعروف ب«زُغْنُش»،[3] ولد سنة (٦٧٠ هـ)، سمع من ابن البخاري وغيره، وكان شيخاً صالحاً كثير التلاوة، صحيح السماع. توفي سنة (٧٧١ هـ).[4]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه كتاب «الكفاية في القراءات الست» وكتاب «المبهج».

---

(١) انظر ص: ١٨٠ و٥٢٣.

(٢) كذا جاء اسمه عند المؤلِّف، وفي مصادر ترجمته -كما سيأتي- هو: أحمد بن محمد بن عمر بن حسين، بتقديم (عمر) على (حسين) والله أعلم.

(٣) كذا ضبطه ابن مفلح في كتابه «المقصد» فيما نقله عنه ابن العماد، قال: (زُغْنُش) بزاي مضمومة ثم غين معجمة ثم نون مضمومة ثم شين معجمة.». وبالرجوع إلى «المقصد» ذكر محقّقه أن هذا الضبط موجود على هامش النسخة الأصل بخط الشيخ عبد القادر بن بدران يرحمه الله.».

أمّا المؤلِّف فقال: ابن غلش، وأمّا ابن حجر فقال: زَغْلِش، وكلاهما تصحيف. والله أعلم. أما السخاوي فضبطه بقوله: «زَغْلِش بفتح الزاي، وسكون المعجمة، وكسر اللام، وآخره معجمة.» ذكر ذلك في ترجمته لحفيد المذكور.

انظر: الضوء اللامع: ٢/ ٨٦، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ١/ ١٨٢، شذرات الذهب: ٦/ ٢٢٠.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١١١، الدرر الكامنة: ١/ ٣١٠، المقصد الأرشد: ١/ ١٨١- ١٨٢، شذرات الذهب: ٦/ ٢٢٠.

أمّا في «النشر» فذكر أنه: أخبرني بـ «التجريد» و«المبهج» و«الكفاية في الست» بقراءتي عليه بمنزله.[1]

(٥) إسماعيل بن محمد بن علي بن هانئ، أبو الرشيد، الغَرْناطي، المالكي، ولد سنة (٧١٠ هـ) وحفظ «الموطأ» عن ظهر قلب، وبرز في الفقه والنحو والتفسير والحساب، اجتمع بأبي حيّان فعظّمه كثيراً، ولي قضاء المالكية بحماة، وهو أوّل مالكي في ذلك، توفي سنة (٧٧١هـ)[2].

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه كان يتردّد إليه ويسمع من فوائده، وأنه أنشده من حفظه قصيدة «القَيْجاطي» التي رواها عن مؤلّفها.

أمّا في «جامع أسانيده» فقال: «وأخبرنا أنه سمع قصيدة «القَيْجاطي» منه، وحدّثني من لفظه بقطعة كبيرة من قصيدة الإمام أبي الحسن الحصري، حفظاً من لفظه، وشهد في إجازتي بالقراءات من شيخنا ابن اللبان. سنة (٧٦٩ هـ).»[3]

وأما في «النشر» فقال: «وحدّثني ببعضها- القَيْجاطية- من لفظه».

(٦) أحمد بن إسماعيل بن أحمد، المقدسي، ولد سنة (٦٨٢ هـ)، ثقة أصيل، سمع من الفخر بن البخاري، وغيره، وحدَّث وعمِّر حتى تفرَّد. توفي سنة (٧٧٣هـ).[4]

---

(١) انظر ص: ٢٠٤ و٢١٧ و٢٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٦٨، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٣و٤٤، الدرر الكامنة: ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٤٤/أ.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٩، إنباء الغمر: ١/ ٢١، الدرر الكامنة: ١/ ١١٢-١١٣، المقصد الأرشد: ١/ ٧٧-٧٨، شذرات الذهب: ٦/ ٢٢٦.

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «مفردة يعقوب» لابن الفحام؛ بإجازته إن لم يكن سماعاً من ابن البخاري، وكذا ذكر هنا في «النشر». والله أعلم.[1]

(٧) محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع، أبو المعالي، المصري، ولد سنة (٧٠٤ هـ)، قال المؤلِّف: سمع خلقاً لا يحصون بمصر والشام والحجاز، وذيّل على «تاريخ بغداد»، قرأ على الصائغ والجرائدي وغيره، إمام مقدّم في الحديث، توفي سنة (٧٧٤ هـ)[2].

ذكر المؤلِّف في «جامع أسانيده» و«غايته» أنه قرأ عليه جميع نظم «الشاطبية» وأنه سمع عليه «الرائية» في الرّسم للإمام الشاطبي رحمه الله.

أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه «الشاطبية».

ب- أخبره بشرح «الشاطبية» للإمام السخاوي.

(٨) أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، أبو العباس، البغدادي، الشيخ، الصالح، الكبير القدر، وهو والد الحافظ أبي الفرج بن رجب الحنبلي،[3]

---

(١) انظر ص :٢٠٦.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٣٩-١٤٠، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٦، إنباء الغمر: ١/ ٥٩-٦٢، الدرر الكامنة: ٤/ ٥٩-٦٠، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، صاحب «ذيل الطبقات» وغيره من المؤلَّفات المفيدة. توفي سنة (٧٩٥هـ). انظر: المقصد الأرشد: ٢/ ٨١-٨٢.

ولـد ببغـداد ونشـأ بهـا، ورحل في طلـب الحديـث. تـوفي سـنة (٧٧٥ هـ).[١]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه بعض القـرآن بـالقراءات، وكثـيراً مـن كتب القراءات، ولم يحدّدها، بينما بيّنها في «جامع أسانيده» فقال: «قـرأت عليـه القرآن العظيم بقراءة عاصم وغيره، وسمعت عليه «الشاطبية»، وعرضت عليه منظومة الرَّسْعني[٢] في «الظاءات» من حفظي، وقـرأت عليـه كثـيراً مـن كتـب القراءات سيّما تواليف شعلة الموصلي الحنبلي في القراءات وغيرها، مثل «الشمعة في قراءات السبعة» و«ذات الحلا في قراءة أبي عمرو بن العـلا»، ولازمتـه مـدّة، وسمعت عليه القراءات السبع جمعاً وإفراداً».[٣]

أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «الكنـز» سماعاً وتلاوة لبعضه.

ب- قرأ «الكفاية» نظم «الكَنْـز» وكذا «الشمعة» عليه.[٤]

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٣، إنباء الغمر: ١/ ٤٢-٤٣، الدرر الكامنة: ١/ ١٤٠، وفيه أن مولـده سنة (٦٤٤ هـ)، وهذا لا يصح، فشيخه ابن مؤمن صاحب «الكنـز» ولد سنة (٦٧١ هـ) ولعله تـصحيف صوابه سنة (٦٩٤ هـ)، حيث لم أجد من حدّد تاريخ مولـده. والله أعلـم. شـذرات الـذهب: ٦/ ٢٣٠-٢٣١، وفيه تصحف (الحسن) إلى (الحسين)، وفيها كلّها ما عدا غاية النهاية: أن وفاته سنة (٧٧٤ هـ).

(٢) الرَّسْعَني: نسبة إلى بلدة رأس عين، من أعمال العراق، وهو: عبد الـرزاق بـن رزق الله، الحنـبلي، الإمـام العلامة المحدّث، المفسر شيخ ديار بكر والجزيرة، قرأ بالروايات العـشر عـلى العكـبري، تـوفي سـنة (٦٦١هـ). والمنظومة هي في «الظاءات» بالمعجمة وليست بالمهملة، كما في «غاية» المؤلف، وهي اثنان وثلاثـون بيتـاً، مطبوعة بعنوان: «درة القارئ للفرق بين الضاد والظاء»، انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٤.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٣١.

(٤) انظر ص: ٢٤١ و٢٤٢.

(٩) عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله، أبو محمد، الشافعي، الصوفي، ولد سنة (٧١١هـ)[١] تفقه للشافعي، وشارك في الفنون، توفي سنة (٧٧٥ هـ).[٢]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «الإرشاد» لأبي العز، وسأله أن يقرأ عليه العشر فامتنع عليه.

وكذا ذكر هنا في «النشر» قرأت «الإرشاد» أجمع عليه.[٣]

(١٠) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، أبو العباس، الحنفي، ولد سنة (٦٩١هـ)، إمام كبير، ثقة، صالح، قاضي القضاة بدمشق، قرأ على الجرايدي،[٤] وغيره، قال عنه المؤلِّف: «كان كثير الفضل عليَّ؛ وبشّرني بأشياء وقع غالبها، وأرجو من الله تعالى التمام بخير،[٥] وكان أجَلّ من قرأت عليه».[٦]

---

(١) ذكره ابن حجر.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٦٧، إنباء الغمر: ١/ ١١٩، الدرر الكامنة: ٢/ ٤٣٥.

(٣) انظر ص: ٢٢٤.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٧٣.

(٥) هذا من باب الفراسة، وقد وقع مثل ذلك للإمام ابن القيّم مع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، قال ابن القيم:

«ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أموراً عجيبة، وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائع فراسته تستدعي سِفْراً ضخماً، أخبر الناس والأمراء سنة (٧٠٢ هـ) لما تحرك التتار وقصدوا الشام أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن النصر للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يميناً، فيقال له: قل إن شاء الله؛ فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً، وسمعته يقول ذلك، قال: فلما أكثروا عليّ قلت: لا تكثروا، كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرّة، ثم ذكر أشياء أخرى، ومنها:

أ- وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعيِّن أوقاتها، وقد رأيتُ بعضها وأنا أنتظر بقيّتها.

ب- وأخبرني في غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه، ولم ينطق به لساني».

انظر: مدارج السالكين: ٢/ ٥١٠-٥١١.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٤٩.

توفي سنة (٧٧٦ هـ) بدمشق.[١]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه جميع القرآن جمعاً بالقراءات السبع، ولله الحمد.[٢]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه بـ «التيسير»، ورواية قالون من طريق الحلواني إلى أبي عمرو.[٣]

ب- قرأ عليه بمضمّن: «الروضة» للطّلمنكي، و«المجتبى»، و«الغاية»[٤] لابن مهران.

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «الشاطبية» و«جمال القراء».

د- وأيضاً روى عنه المؤلِّف بسنده حديث إمالة «طه».

(١١) أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس، النحوي، قدم القاهرة فلازم أبا حيّان، وأتقن عليه النحو، وقرأ عليه «الثمان» وخدمه حتى مات، شرح «التسهيل»، و«الكتاب»، قدم دمشق وتصدّر بالجامع الأموي، توفي سنة (٧٧٦هـ).[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٨-٤٩، إنباء الغمر: ١/ ١٠٤-١٠٥، الدرر الكامنة: ١/ ١٣٣-١٣٤، شذرات الذهب: ٦/ ٢٣٩-٢٤٠، وفيه تصحف اسم أبيه إلى: (الحسن).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩.

(٣) هذه الطريق لم يذكرها المؤلِّف في مبحث الطرق، وعليه فليست من طرق «النشر» انظر ص: ١٦٦.

(٤) قال المؤلِّف: قرأت بما دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب «الغاية» عليه. ص:٢٣٢.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٢٥، إنباء الغمر:١/ ١٠٧، الدرر الكامنة: ١/ ٣١٨-٣١٩.

لم يذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه.

وذكر في «النشر» أنه: أخبره بـ «الإقناع» لابن الباذش.[1]

(١٢) محمد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن جامع، أبو المعالي، بن اللبان، الدمشقي، ولد سنة (٧١٥ هـ)،[2] أستاذ، محرّر ضابط. قال عنه المؤلِّف: «لم يكن في زمانه أحسن استحضاراً منه للقراءات».[3]

قرأ على أبي حيان والجعبري وغيرهما، وولي مشيخة الإقراء بالجامع الأموي وغيره، وكان يحفظ كثيراً من الشواذ، وربما قرأ به في الصلاة، فأنكر عليه بعض الشافعية ذلك، توفي سنة (٧٧٦ هـ).[4]

ذكر المؤلِّف في «غايته» : «قرأت عليه بمضمّن كتب.»[5]، ولم يزد على هذا، ووجدته ذكر في «جامع أسانيده» بيان ما أبهمه في «غايته» فأنقله هنا حرفياً[6]، قال المؤلِّف رحمه الله:

«وأما الشيخ الثامن من شيوخي وهو الشيخ الإمام، الأستاذ المحقّق؛

---

(١) انظر ص: ٢٢٨.

(٢) عند ابن حجر سنة عشر أو ثلاث عشرة. كما سيأتي.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ٧٣.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٧٢- ٧٣، إنباء الغمر: ١/ ١٢٦-١٢٧، الدرر الكامنة: ٣/ ٤٣٠، شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ٧٣.

(٦) نقلت هذا النص مع طوله لفائدته، ولأنه من مصدر لازال مخطوطاً وفيه كثير من المعلومات الخاصة عن حياة المؤلِّف العلمية لم يتعرض لها في «غايته».

أبو المعالي محمد بن اللبان فإني قرأت عليه القرآن العظيم ختمة كاملة، جمعاً بالقراءات السبع بمضمّن عشر كتب؛ بطُرُقها ورواياتها ووجوهها ومراتب مدودها، في شهور سنة (٧٦٨ هـ)، ولـمّا عزمت على الحج استأذنته في أن يجلس لي شهر رمضان لأكمل عليه الختمة، وكنت قد وصلت إلى أواخر سورة (طه) فلم يأذن، فقلت إني أقدر على ذلك، فقال: أنت تقدر، لكن أنا لا أقدر، أسمعت؟ فحججتُ تلك السنة ورجعت فأكملت عليه الختمة في سنة (٧٦٩هـ)، ثمّ شرعت عليه في ختمة أخرى بالقراءات العشر، جمعتُ فيها كلَّ ما ذكر لي أنه رواه من الكتب والقراءات، وسمعت من لفظه عدّة كتب في القراءات، وقرأت عليه أيضاً كثيراً من كتب القراءات، وسمع بقراءتي أيضاً كتاب «الكفاية في الست» ».[1]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه بالكتب: «جامع البيان» ، و«التبصرة»، و«القاصد»، و«الإقناع»، و«عقد اللآلي».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «العنوان»، و«الهادي»، و«الكافي»، و«الهداية»[2]، و«تلخيص العبارات»، و «غاية الاختصار»[3]، و «الكامل»[4]، و«المنتهى»، و «الإشارة»، و «عقد اللآلي».

---

(١) جامع أسانيده: ق:٣٤/ أ.

(٢) قال المؤلِّف: وقرأت بمضمنه القرآن كله عليه في ختمة كاملة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه.». ص: ١٩٢.

(٣) قال المؤلِّف: وقرأت بأكثر ما تضمنه جميع القرآن.». ص: ٢٢٧.

(٤) قال المؤلِّف: وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمنه من القراءات العشر وغيرها.اهـ ص: ٢٣٧.

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «جامع البيان»[1]، و«شرح الشاطبية» للفاسي، و«الهداية»، و«الإقناع»، و«الكنز»[2]، و«الكفاية»[3] للواسطي، و«الشرعة»، و«الحصرية»، و«مفردة يعقوب» للصعيدي.

د- قال المؤلِّف: حدثني بـ «التيسير» ، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات».

هـ- قال المؤلِّف: وقرأت عليه «مفردة يعقوب» للداني.

يضاف إلى ذلك طريقاً أدائياً واحداً للمؤلف عنه؛ من طريق أبي نشيط عن قالون.[4] والله أعلم.

(١٣) محمد بن عبد الرحمن بن عليّ، بن الصائغ، شمس الدين، أبو عبد الله، ولد سنة (٧٠٤ هـ) بالقاهرة، وقرأ القراءات إفراداً وجمعاً للسبعة والعشرة على تقي الدين الصائغ، والعربية على أبي حيان، ومَهَرَ في العلوم.

رحل إليه المؤلِّف مرتين، قال المؤلِّف: «لما رحلت إليه في الأولى فسألته القراءة فامتنع عليّ، فلما رأى أهليّتي أذِن لي أن آتي إليه في الليل، فكنت آتي إليه نصف الليل وبعده، فوالله ما أعلمني جئت إليه في وقت من الأوقات في الليل؛ إلا وخرج إليّ فجلس على صُفَّة تجاه داره فقرأت عليه».[5]

---

(١) قال المؤلِّف: أخبرني به مناولة وإجازة وسماعاً لكثير منه وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه.». ص: ١٧٠.

(٢) قال المؤلِّف: سماعاً وتلاوة.». ص: ٢٤٠.

(٣) قال المؤلِّف: سماعاً وتلاوة.». ص: ٢٤١.

(٤) انظر ص: ٢٦١.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ١٦٤.

شَرح «ألفية» ابن مالك[1] في النحو، و«المشارق» في الحديث، وغير ذلك.
توفي سنة (٧٧٦ هـ).[2]

ذَكَر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه في رحلته الأولى إليه ختمةً جمعاً بالقراءات السبع بمضمّن «الشاطبية» و«التيسير» و«العنوان»، وفي رحلته الثانية سنة (٧٧١ هـ) قرأ عليه جمعاً للسبعة وللعشرة بمضمّن عدة كتب حسبما في إجازته من الصائغ.[3]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن بالكتب: «التبصرة»، و«التجريد»، و«مفردة يعقوب» لابن الفحام، و«الوجيز» و«الإيجاز» و«إرادة الطالب» و«تبصرة المبتدئ» و«المهذب» و«الجامع» لابن فارس، و«التذكار»، و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد» لأبي العز، و«الكفاية الكبرى».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «العنوان»، و«الهادي»، و«التذكرة» و«التلخيص» لأبي معشر، و«الروضة» للمعدَّل، و«المستنير»، و«المصباح»[4] و«الكامل»[5]، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي.

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٦٣-١٦٤، إنباء الغمر: ١/ ١٣٧-١٣٩، الدرر الكامنة: ٤/ ١١٩-١٢٠، شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٨.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦٤.

(٤) قال المؤلِّف: «قرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٥) قال المؤلِّف: «قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «التذكرة»...[(١)]

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه، واحدة عن كل من قالون وورش. والله أعلم.[(٢)]

وذكر المؤلِّف أنه قرأ عليه القرآن كاملاً برواية الإمام الشافعي رحمه الله.[(٣)]

وأيضاً روى عنه المؤلف حديث (التحقيق).[(٤)]

(١٤) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل، أبو محمد، القرشي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عثمان بن عفان ﷺ من ولده أبان. ولد سنة (٦٩٤ هـ)[(٥)] أخذ عن الصائغ وأبي حيان والسبكي وغيرهم. توفي سنة (٧٧٧ هـ).[(٦)]

ذكر المؤلِّف رحمه الله في «غايته» قال: «لم يتفق لي قراءة «الشاطبية» عليه، ولا شيء من القراءات، ولو قصدت ذلك لما منع».[(٧)]

---

(١) يلاحظ أنه لم يسند عنه من «التيسير» و«الشاطبية» مع أنه قرأهما عليه.

(٢) انظر الفقرات: ٢٦٧، ٢٨٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٥.

(٤) انظر ص: ٥٤٥.

(٥) هذا الصواب: أربع وتسعين بتقديم التاء والسين على العين، كما ذكره المؤلِّف في «جامع أسانيده» وابن حجر في «إنبائه» وجاء في «غايته»: «أربع وسبعين»، بتقديم السين والباء على العين، وهو خطأ وتصحيف. انظر: جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٦/ ب، غاية النهاية: ١/ ٤٥١، إنباء الغمر: ١/ ١٦٩.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٥١-٤٥٢، جامع أسانيد المؤلِّف: ق ٤٦/ ٤٧، إنباء الغمر: ١/ ١٦٨-١٧١ الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٧-٣٩٨، شذرات الذهب: ٦/ ٢٥١-٢٥٢.

(٧) غاية النهاية: ١/ ٤٥١.

وقال في «جامع أسانيده»: «سمعت عليه جملة من الأحاديث من «النسائي» الصغير و«صحيح» ابن حبان، وغير ذلك، وأجازني جميع ما يجوز لـه روايتـه، وأخبرني «بالشاطبية» عن جماعة من الشيوخ».[1]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه: أخبره مشافهة بـ «الكافي».

ملاحظة وتنبيه:

لا تعارض ولا تناقض بين ما ذكره المؤلِّف في كتبه الثلاثة في هذه الجزئيـة؛ لأن عبارة «غايته» لم يتفق لي قراءة، وعبـارة «الجـامع» أخـبرني، والفـرق بـيّن. والله أعلم.

(١٥) عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة، أبو حفـص، المراغـي، ولـد سـنة (٦٧٩هـ)،[2] رحلة زمانه في علوّ الإسناد، أسمع على ابن البخاري وغيره، وكان صبوراً على الاستماع، وربما حدّث اليوم الكامل بغير ضجر. توفي سنة (٧٧٨ هـ).[3]

---

(١) جامع أسانيده: ق:٤٧/ ب.

(٢) هذا ما ترجحّ عند البحث، حيث إن الخلاف في تحديد ذلك موجود، قال المؤلِّف: «ولد فيما كان يخبرنا به في شعبان سنة ثمانين وستمائة، ثم وجدنا حضوره في صفر منها، فعلمنا أنه قبل سنة ثمانين». غاية النهاية: ١/ ٥٩٠.

أمّا الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد اضطرب ترجيحه، ففي «الإنباء» قال: ولد سنة ثمانـين عـلى مـا كتـب بخطه، لكن وجد له حضور فيها، فيحتمل أن يكون ولد في التي قبلها، ولكـن وجـد بخـط الـبرزاليّ أن مولده في رجب سنة اثنتين وثمانين. وهذا هو المعتمد، ولعل ذاك أخ له». إنباء الغمر: ١/ ٢١٦.

أما في «الدرر» فرجّح شيئاً آخر فقال: ولد سنة (٦٧٩ هـ)، ووَهِم من أرّخه بعد ذلك، فإنـه أُحـضِر عـلى المجد بن حملون في الأولى من عمره في صفر سنة ثمانين». الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٩٠، إنباء الغمر: ٣/ ٢١٦-٢١٨، الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قـرأ عليه كثيراً من كتب القراءات بإجازتـه مـن شـيخيه ابن البخاري والفاروثي، وإن من ذلـك كتـاب «الإرشـاد» و«الكفايـة الكبرى»، و«الغاية» لابن مهران، وأنه أيضاً قرأ عليه كتاب «السبعة» عـن ابـن البخاري عن الكندي، وكتاب «المصباح» عن ابن البخاري، عـن شـيوخه عـن المؤلِّف سماعاً وتلاوة، وأنه أيضاً قرأ عليه «الفاتحة» عنه عن الفـاروثي.[١]

أمّا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ«السبعة»، و«الإرشاد» و«الكفايـة الكـبرى»، و«المـصباح».

ب- قرأ عليه «الغاية» لابن مهران. والله أعلم.

وأيضاً أخبره بحديثين، وقرأ عليه حديثاً ثالثاً[٢].

(١٦) أحمد بن يوسف بن مالك، أبو جعفر، الرّعيني، الغرناطي، مولده سنة (٧٠٨هـ)[٣]، قرأ على القَيْجاطي، وغيره، ثم خرج للحج سنة (٧٣٨ هـ) فحـج، وقدم القاهرة وأخذ عن أبي حيان وغيره، ألف كتاب «تحفة الأقران»[٤] و«شـرح ألفية» ابن معطي[٥] توفي سـنة (٧٧٩ هـ).[٦]

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٠ و٢/ ٨٤ و٩٢ و١٢٥.

(٢) انظر ص: ١٢٠٥ و ١٥٧٢.

(٣) كذا صرح المؤلِّف في «جامع أسانيده» ق: ٤١/ ب، أما ابن حجر فقال: «ولد بعد السبعمائة». وتبعه العماد الحنبلي، كما سيأتي.

(٤) مطبوع محقّق.

(٥) ذكر المؤلِّف أنه أجازه به، قال: «وكذلك شرح ألفية ابن معطي، أجازنيه، وأخبرني بألفية ابن معطي عـن أبي حيان». جامع أسانيده: ق ٤٣/ ب.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٥١-١٥٢، إنباء الغمـر: ١/ ٢٤٤، الـدرر الكامنـة: ١/ ٣٦١-٣٦٢، شذرات الذهب: ٧/ ٢٤٤.

قال المؤلِّف: «قرأت عليه «التيسير» أجمع،[1] وكتاب «التكملة المفيدة» للقَيْجاطي».[2]

(١٧) الحسن بن أحمد بن هلال بن فضل الله، الصَّرْخَدِيُّ[3] الأصل، ثم الدمشقيُّ، الشهير بابن هَبَل، الصالحي، ولد سنة (٦٨٣ هـ)، سمع من ابن البخاري الجزء الثاني من «الحربيات»[4] وأجازه وسمع منه، سمع عليه المؤلِّف أكثر «السنن» للبيهقي، و«الحلية» لأبي نعيم، وكثيراً من «المعجم الكبير» للطبراني وغير ذلك، قال المؤلِّف: «كان رجلاً جيّداً، صالحاً صدوقاً صبوراً على السَّماع». توفي سنة (٧٧٩ هـ).[5]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «الغاية» لأبي العلاء، و«التيسير» وكذا ذكر الشيء نفسه في «جامع أسانيده».[6] وأيضاً ذكر له سنداً عنه إلى إدريس.

---

(١) انظر: ص: ١٦٢.

(٢) انظر: ص: ٢٤٧.

(٣) نسبة إلى: صَرْخَد، بلد ملاصق لحوران من أعمال دمشق، وهي قلعة حصينة. معجم البلدان: ٣/ ٤٠١.

(٤) وهي أحاديث لأبي الحسن علي بن عمر الحربي (ت ٣٨٦هـ) مخطوط في الظاهرية بتاريخ سنة (٦٧٥). وتصحفت في «غاية النهاية»: إلى: (الجزئيات) بالجيم والزاي والهمزة.
انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ٤٠ ، فهرس المكتبة الظاهرية : ١٥٢.

(٥) كذا قال المؤلِّف في «غايته» ومعه ابن حجر والعماد، لكن ذكر في «جامع أسانيده» قال: «توفي سنة (٧٧٨هـ) عن نحو (٩٥) سنة». وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، جامع أسانيده: ق: ٦٠، إنباء الغمر: ١/ ٢٤٨-٢٤٩، الدرر الكامنة: ٢/ ٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٦١-٢٦٢.

(٦) ورقة: ٦٠، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٢.

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه «التيسير» أجمع.

ب- قال المؤلِّف: أخبرني بـ «الإيجاز» و«غاية الاختصار».

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلِّف عنه؛ من طريق أبي الحارث عن الكسائي.[1] والله أعلم.

وأيضاً: روى عنه المؤلف بسنده أثرين، أحدهما إلى ابن مسعود ﷺ، والآخر إلى حمزة رحمه الله، وكلا الأثرين في باب «المدّ».

(١٨) إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح، أبو إسحاق، الإسكندري، ولد سنة (٦٩٤ هـ)، روى القراءات عن عمر بن غدير، وروى عنه أيضاً «معجم ابن جُمَيْع» وغيره، كان ساكناً منجمعاً عن الناس. توفي سنة (٧٨٠ هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه روى لهم القراءات إجازة من كتاب «الكامل» للهذلي، وسماعاً من «الشاطبية».

وأما في «النشر» فذكر أنه: أخبره بـ «الكامل» قراءة منه عليه.

(١٩) عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن المبارك بن معالي، أبو محمد، بن

---

(١) انظر ص: ٤٥٥.

(٢) اختلف المؤلِّف وابن حجر في تحديد مولده ووفاته، فما أثبتّه هو ما ذكره المؤلِّف، أمّا ابن حجر فقال: «إن مولده سنة (٦٩٥ هـ)»، بل صرّح بقوله: «وقرأت بخطّه: في ذي القعدة». وجعل وفاته سنة (٧٧٨ هـ) وحدّدها باليوم وهو التاسع عشر، والشهر وهو ذو الحجة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥، إنباء الغمر: ١/ ١٩٩-٢٠٠، الدرر الكامنة: ١/ ٧.

البغدادي، ويقال له أيضاً: الواسطي، ثم المصري، ولد سنة (٧٠٢ هـ) بمصر.[١] قرأ بالروايات الكثيرة على الصائغ،[٢] وأخذ العربية عن أبي حيان،[٣] انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية، شَرَح «الشاطبية»، ونَظَم «غاية الإحسان» لأبي حيان، واختصر «البحر المحيط» لشيخه أبي حيان أيضاً. توفي سنة (٧٨١هـ).[٤]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه جمعاً بالقراءات ختمتين:

الأولى: بمضمّن «الشاطبية»، و «التيسير»، و «العنوان» في شهور سنة (٧٦٩هـ).

والثانية: عند ما رحل إليه ثانياً سنة (٧٧١ هـ)، فقرأ عليه بمضمّن كتب شتّى بالقراءات الثلاث عشرة، كما قرأ بذلك على التقي الصائغ.[٥]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب: «التبصرة»، و«الروضة» للمالكي، و«الجامع» لابن فارس، و«مفردة يعقوب» لابن الفحام، و«الوجيز» و«الإيجاز»، و«إرادة الطالب»، و«تبصرة المبتدئ»، و«المهذّب»، و«الجامع» للفارسي،

---

(١) كذا ذكر المؤلِّف، ولكن عند ابن حجر أنه قدم القاهرة قديماً، وهي عبارة يفهم منها أنه لم يولد في مصر، والله أعلم.

(٢) انظر ترجمته: ١٧٤.

(٣) انظر ترجمته: ٣٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٦٤، إنباء الغمر: ١/ ٣١٦-٣١٧، الدرر الكامنة: ٢/ ٤٣١، شذرات الذهب: ٦/ ٢٧١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٤.

و«التذكار»، و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد»، و«الكفاية الكبرى»، و«الغاية» لابن مهران.

ب- قرأ عليه القرآن بمضمّن الكتب: «الشاطبية»، و«العنوان»، و«الهادي»، و«التذكرة»، و«التلخيص» لأبي معشر، و«الروضة» للمعدّل، و«السبعة»، و«المستنير»، و«المبهج»، و«الكفاية في الست»، و«المصباح»[1]، و«الكامل»[2]، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي.

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «الشاطبية»، وقرأت عليه «العنوان».[3]

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه؛ كلاهما من طريق الحلواني عن قالون.[4] والله أعلم.

(٢٠) أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود، المنبجي، المعروف بابن الطّحّان[5]، ولد سنة (٧٠٢ هـ)[6] قرأ على ابن نحلة،[7] وانتفع به كثيراً، وعلى ابن بصخان، والذهبي وغيرهم، أقرأ زماناً فلم ينتفع به أحد، وولي مشيخة دار الحديث،

(١) قال المؤلف: «وقرأت بها تضمّنه من القراءات العشر حسبها اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٢) قال المؤلِّف: «وقرأت جميع القرآن بها دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

(٣) يلاحظ أنه لم يسند عنه من «التيسير» مع أنه قرأه عليه.

(٤) انظر ص: ٢٦٦.

(٥) قال ابن حجر: «الطحان الذي نسب إليه كان زوج أمه، وكان أبوه إسكافاً فمات وهو صغير، فربّاه زوج أمه فنسب إليه». إنباء الغمر: ٢/ ٢٠.

(٦) كذا عند المؤلِّف، وعند ابن حجر سنة (٧٠٣ هـ).

(٧) انظر ترجمته ص: ١٥٧٤.

وهو الوحيد الذي انفرد -حسب علم المؤلِّف- بقراءة القراءات على الـذهبي. تـوفي سـنة (٧٨٢ هـ)[1].

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه نحو ربع القرآن لابن عامر والكسائي، ثم جمع عليه «الفاتحة» وأوائل «البقرة» بالعشر، فاستأذنه في الإجازة؛ فأجازه مع أن ذلك لم يكن من عادته.[2]

أمّا في «جامع أسانيده» فقال: «قرأت عليه القرآن العظيم جمعاً بين قراءتَيْ ابن عامر وعاصم، ولازمته مدّة، واستأذنته في الجمع عليه بالقراءات العشر فامتنع عليَّ، وقال: لو كنت آذن لأحد في الجمع لأذنت لك، ثمّ إني تلطّفت به، وأخذته بالحيلة فأذن لي، فقرأت عليه «الفاتحة» ومن أول «البقرة» شيئاً جمعاً بالقراءات العشر، وأجازني وكتب لي بخطه بذلك، ولم يُعرف أنه كتب لغيري».[3]

- أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبرني بـ«الوجيز» بقراءتي عليه بدمشق.

ب- قرأت عليه بمضمّن «الكنز» ونظم «الكفاية في القراءات العشر» بعض القرآن. والله أعلم.

(٢١) عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السلَّار، أبو محمد، ولد سنة

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٣، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٣١ و٣٢، إنباء الغمر: ٢/ ١٩-٢٠.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٣.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٣١ و٣٢. ويلاحظ أنه هنا ذكر مع ابن عامر عاصماً وفي «غايته» ذكر الكسائي بدل عاصم، والله أعلم.

(٦٩٨هـ)، تلا بالسبع مفرِداً وجمعاً على البياني والخلاطي[١] وغيرهما، وبقي حتى انفرد بالتلاوة عن الصائغ، وولي المشيخة الكبرى بدمشق، ديِّن، جامع لكثير من الفنون؛ كالنحو والفقه والتفسير.

قال المؤلِّف: «هو أوّل شيخ انتفعت به، ولازمته وصحّحتُ عليه «الشاطبية» دروساً وعرضاً»[٢]. توفي سنة (٧٨٢ هـ)[٣].

قال المؤلِّف في «غايته»: «قرأت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير، وختمة بقراءة حمزة، وقصدتُ الجمع عليه فمنعني لسوء الوسائط، فقرأت عليه لنافع وابن كثير جمعاً إلى أواخر سورة «الرعد»، ورأيت الأمر يطول عليّ فانقطعت عنه لذلك وغيره».

أمّا في «النشر» فذكر أنه أخبره بشرح «الشاطبية» للهمَذاني.

(٢٢) أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي، الصالحي، مقرئ، صالح، فاضل، قرأ على ابن مؤمن وغيره، وسمع من القاضي سليمان بن حمزة[٤] وغيره، وترك الفن ولم يبق من أصحاب ابن مؤمن سواه. توفي سنة (٧٨٤ هـ).[٥]

---

(١) انظر ترجمته: ١٧٦.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٤٨٣.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٨٢-٣٨٣، جامع أسانيده: ٤٥-٤٦، إنباء الغمر: ١/ ٢٩-٣٠، الدرر الكامنة: ٣/ ٤٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٧٥.

(٤) انظر ترجمته: ٢٠٤.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٨٤، جامع أسانيده: ق: ٤٥ / ب وفيه اسمه: أبو بكر محمد. ووفاته في حدود الثمانين وسبعمائة.

ذكر المؤلِّف في «غايته» و«جامع أسانيده» أنه قرأ عليه «الكنـز».

وقال في «النشر»: أخبرني بـ «الكنـز» بقراءتي عليه.[1]

(٢٣) أحمد بن إبراهيم بن محمود، المعصراني، شيخ، مقرئ، تلا بالسبع على الحراني، ثم ترك القراءات، قال المؤلِّف: كان خيّراً صالحاً، بقي إلى سنة (٧٨٤هـ)[2].

ذكر المؤلِّف أنه أخبره بـ «الروضة» للمالكي بقراءة المؤلِّف لها عليه.

(٢٤) أحمد بن محمد الخَضِر بن مسلّم، الصالحي، ولد سنة (٧٠٦هـ) مفتي حنفي، سمع من ابن عبد الدائم والحجّار وغيرهما، وهو أوّل من ولي الإفتاء في دار العدل في دمشق، وكان جلداً قويّاً، شرح «الدرر» للقونوي[3] في مجلدات. توفي سنة (٧٨٥هـ).[4]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه كتاب «المستنير» بسماعه من الحجّار، وذلك سنة (٧٧١هـ) إحدى وسبعين وسبعمائة.

---

(١) انظر ص: ٢٤١.

(٢) لم أجد ترجمته إلا في: غاية النهاية: ١/ ٣٥، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٤ و٤٥.

(٣) هو: محمد بن يوسف، أبو عبد الله، القونوي، الدمشقي، الحنفي، (ت سنة ٧٨٨ هـ) واسم كتابه: «درر البحار في الفروع». وأما شرح ابن خضر له فسماه: «الغوص لاقتباس نفائس الأسرار المودعة في درر البحار». انظر: كشف الظنون: ١/ ٧٤٦.

(٤) كذا حدّد التاريخَ ابنُ حجر في «الإنباء» وتبعه ابن العماد، أما المؤلِّف فسقطت كلمة (خمس) من «غايته» ومحلها بياض، وأما ابن حجر في «الدرر» فقال: توفي سنة بضع وثمانين. ولترجمته ينظر في: غاية النهاية: ١/ ١١٣، إنباء الغمر: ٢/ ١٤٢-١٤٣، الدرر الكامنة: ١/ ٢٧٩، شذرات الذهب: ٦/ ٢٨٦-٢٨٧.

وقال في «النشر»: أخبرني بـ«المستنير» بقراءتي عليه.(١)

يضاف إلى ذلك طريقاً أدائية للمؤلف عنه؛ من طريق ابن سوار، من طريق أبي الحارث عن الكسائي.(٢)

وأيضاً ذكر عنه المؤلِّف حديثاً مسنداً من طريق ابن سوار أيضاً بسنده إلى النبي ﷺ «أشرف أمتي حملة القرآن»(٣).

(٢٥) محمد بن صالح بن إسماعيل، أبو عبد الله، المقرئ، ولد سنة (٧٠٣هـ) شيخ المدينة المنوّرة، انتهت إليه القراءة علوّاً بالحجاز، ثقة، صالح، عارف، خيِّر، باشر الخطابة والإمامة بالمسجد النبوي الشريف، قرأ على القصري،(٤) توفي سنة (٧٨٥هـ)(٥).

ذكر المؤلِّف أنه قرأ عليه جمعاً بمضمّن «الكافي» إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥](٦)، وذلك سنة (٧٦٨ هـ) بالحرم النبوي الشريف، بالروضة الشريفة، تجاه الحجرة الشريفة.(٧)

---

(١) انظر ص: ٢١٥.

(٢) انظر ص: ٤٥٥.

(٣) انظر ص: ٧.

(٤) لم أعرفه.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية:٢/ ١٥٥، إنباء الغمر:٢/ ١٥١، الدرر الكامنة:٤/ ٧٦، شذرات الذهب: ٦/ ٢٨٩.

(٦) كذا قال في «النشر» وقال في: «غايته»: إلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة:٢٦]، وكلاهما واحد.

(٧) هذه عبارته في «النشر» وجاءت العبارة في «غايته»: بين الروضة والمنبر -كذا- وهو تعبير لا يصح -إن لم يكن هناك سقط- وصواب العبارة والله أعلم: في الروضة بين المنبر والحجرة؛ لأنه ليس هناك مكان بين الروضة والمنبر؛ لأنَّ الروضة هي نفس المكان الذي بين المنبر والحجرة الشريفة، والله أعلم.

(٢٦) أحمد بن عبد العزيز بن يوسف، الحراني، أبو العباس، ولد سنة (٦٩٠هـ)، أجازه يحيى الصوّاف[١] وغيره، وكان رجلاً خيِّراً محباً للحديث وأهله. توفي سنة (٧٨٨هـ).[٢]

لم يصرح المؤلِّف في «غايته» بما أجازه به، وإنما قال: «كتب إليَّ بالإجازة من حلب مرّات»[٣].

وقد بيّن ذلك في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبرني بـ«التبصرة» في كتابه إليَّ من حلب.

ب- وكتب إليَّ بـ«التلخيص» لأبي معشر.

(٢٧) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد، الإسكندري، ولد سنة (٧٠٢هـ)، مقرئ، صالح، مسند، ثقة، قرأ على القوصي[٤] أربعين ختمة، قرأ عليه المؤلِّف من كتب الحديث «الموطأ» قال المؤلِّف: كان رجلاً حَسَن الذات، كثير التواضع، اعتنى بالقراءات وسماع الحديث، فخرّج له حافظ الشام

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٧١.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٦٩، إنباء الغمر: ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، الدرر الكامنة: ١/ ١٧٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٨٩.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٦٩.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٧٠.

شمس الدين أبو عبد الله الذهبي جزءاً من حديثه كتبته عنه، وقرأته عليه.».[1]

توفي سنة (٧٨٨ هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «جامع أسانيده» وكذا في «غايته» أنه قرأ عليه بمضمّن «الإعلان».

أما هنا في «النشر» فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه بـ «الهادي» و«تلخيص العبارات»، و«التجريد»، و«الإرشاد» لابن غَلْبون.

ب- قرأ عليه بمضمّن: «جامع البيان»[3]، و«الإعلان».

ج- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «مفردة يعقوب» للصعيدي. والله أعلم.

(٢٨) محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر، المقدسي،[4] ولد سنة (٧١٢ هـ)،

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٦٣/ ب.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٨٢، جامع أسانيده: ق: ٦٣/ و٦٤، إنباء الغمر: ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، الدرر الكامنة: ٣/ ٤٤، شذرات الذهب: ٦/ ٣٠٢.

(٣) قال المؤلِّف: «وقرأت بها دخل في تلاوتي منه في... » ص: ١٧٠.

(٤) المشهور بابن المحبّ الصامت، قال عنه المؤلِّف: «كان لا يكلّم أحداً، فلذلك قيل له الصامت، ومن نظمي فيه:

شيخي إمام حافظ حجّة ... ذو ورع حبر رضي قانت

محدّث الآفاق مع صمته ... فاعجب لهذا المحدّث الصامت».

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٧٤-١٧٥، إنباء الغمر: ٢/ ٢٧٠-٢٧١، الدرر الكامنة: ٤/ ٨٤، شذرات الذهب: ٦/ ٣٠٩.

قال المؤلِّف: «شيخنا وإمامنا ومبرّزنا، الحافظ الكبير، بادر به أبوه فأحضره على كبار علماء عصره، ثم قرأ بنفسه فسمع ما لا يحدّ ولا يوصف من الكتب والأجزاء، فخرّج وأفاد، رتّب «مسند» الإمام أحمد على الصحابة فأحسن فيه ما شاء».

وقال أيضاً عنه: «كان صالحاً قانعاً باليسير، متقشّفاً لا يألف لأحد غيري، ربّما جاءني إلى منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي، توفي سنة (٧٨٩ هـ)».

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه أخذ عنه كتاب «التجريد» قراءةً، وهو موافق لما في «النشر» والله أعلم.

(٢٩) محمد بن محمد بن عمر، أبو عبد الله الأنصاري، البلبيسي، ولد سنة (٧٠٥هـ)، شيخ مقرئ، صالح، قال المؤلِّف: «رأيته وقد ضَعُفَ جدّاً بمنزله بمصر في رحلتي الرابعة، ورأيت إجازته بالسبع إفراداً وجمعاً من الزبير بن عليّ...»[١] توفي سنة (٧٩٢هـ).[٢]

قال المؤلِّف: أخبرني بـ «العنوان» بقراءتي عليه.

(٣٠) محمد بن محمد بن نصر الله، أبو عبد الله، الأنصاري، الشهير بابن النحاس، ولد سنة (٧١٧ هـ). وصفه المؤلِّف بقوله: «شيخنا وصاحبنا

(١) غاية النهاية: ٢/ ٢٤٥.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٥-٢٤٦، وترجم له المؤلِّف مرة ثانية في نفس الصفحة ٢٤٦، إنباء الغمر: ٣/ ٥٠-٥١ الدرر الكامنة: ٤/ ٣٢٧، شذرات الذهب: ٦/ ٣٢٦، وفيه: (البلقيني) بدل (البلبيسي)، وهو تصحيف.

وصديقنا.»[1]. أجازه خلق من الشام ومصر وبغداد، وكان رجلاً خيِّراً لطيفاً حسن المحاضرة، توفي سنة (٧٩٤هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه مسموعه من كتاب «الكامل» للهذلي، وهو من سورة «سبأ» إلى آخره.

وكذا ذكر في «النشر» قال: أخبرني بـ «الكامل» قراءة منّي عليه.

(٣١) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، أبو إسحاق، الشامي، ولد سنة (٧٠٩ هـ) شيخ الإقراء، ومسند عصره، طلب الحديث فسمع الكثير من العلماء؛ يزيدون على المائتين، وعني بالقراءات، وهو الذي أخبر المؤلِّف بما جرى بين الذهبيّ وابن بَصْخان رحمهما الله.[3] وهو الوحيد الذي قرأ القراءات العشر على أبي حيّان حسب علم المؤلِّف.[4] توفي سنة (٨٠٠ هـ).[5]

لم يذكر المؤلِّف في «غايته» تلمذته عليه، وقال في «جامع أسانيده»: «ولما رحلت إلى الديار المصرية سنة (٧٦٩ هـ) رأيته قد أضرّ وانقطع بالجامع الأقمر، فالتمست منه أن أقرأ عليه فامتنع عليَّ، وأذِن لي في قراءة كتاب «الإعلان» فقرأت عليه منه إلى أثناء الأصول...»، قال: «ثمّ إني لـمّا رحلت بأولادي إلى

---

(١) لم أجد المؤلِّف جمع هذه الأوصاف كلها لشخص آخر.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦، إنباء الغمر: ٣/ ١٤٤، الدرر الكامنة: ٥/ ٦-٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٩.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٥٩/ أ.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٧-٨، إنباء الغمر: ٣/ ٣٩٨-٤٠١، الدرر الكامنة: ١/ ١١-١٢، شذرات الذهب: ٦/ ٣٦٣-٣٦٤.

الديار المصرية سنة (٧٩٤ هـ) التمست منه أن يقرأ ابني أبو بكر أحمدُ القراءات العشر؛ فأذن في ذلك؛ فقرأ عليه جميع القرآن العظيم بذلك حسبما قرأ على شيوخه، وحضرت يوم ختمته في جماعة من أهل العلم؛ منهم الإمام العلّامة حافظ زمانه الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ثمّ وجدت سماعه كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري على الشيخ أبي حيان فقرأته عليه مع ابني أبي الفتح، وسمعه باقي الأولاد بحقّ سماعه له من أبي حيان». [(١)]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «شرح الشاطبية» لابن جُبارة، و«الإعلان»، و«المصباح».

ب- قال المؤلِّف: شافهني بـ «الشرعة».

(٣٢) أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا بن يحيى، أبو العباس، ابن السويدائي، [(٢)] المقدسيُّ المصريُّ، ولد سنة (٧١٧ هـ) [(٣)]، خيِّر، صالح، اعتنى به أبوه فأسمعه الكثير من كتب القراءات والحديث على مشايخ عصره، واشتغل بالفقه الشافعي، ونِعْم الشيخ كان، تتلمذ عليه كثيرون، منهم الحافظ ابن حجر رحمه الله. توفي سنة (٨٠٤ هـ). [(٤)]

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٥٩.

(٢) نسبة إلى قرية سويداء من أعمال حوران. وهي بين آمد وحوران. انظر: شذرات الذهب: ٧/ ٤١، التاج (سود).

(٣) كذا قال المؤلِّف في «جامع أسانيده « ق: ٥٧/ ب، ولم يذكر ابن حجر ولا ابن العماد شيئاً في ذلك، وقال السخاوي: إنه ولد سنة (٧٢٥ هـ)، ولا شك أن المؤلِّف أخبر. فالله أعلم. انظر: الضوء اللامع: ١/ ٢٧٨.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٧، إنباء الغمر: ٥/ ٢٦-٢٨، الضوء اللامع: ١/ ٢٧٨-٢٧٩، شذرات الذهب: ٧/ ٤١.

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «التيسير»، و«التلخيص» لأبي معشر، وسمع عليه «الهادي».

وأمّا هنا في «النشر» فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه كتابَيْ «الهداية»، و«التجريد».[1]

ب- أخبره بـ «التيسير»، و«الهادي»، و«التلخيص» لأبي معشر.

ويضاف إلى ذلك طريقاً أدائية واحدة للمؤلف عنه؛ من طريق الحلواني عن قالون.[2] والله أعلم.

(٣٣) محمد بن محمود، أبو عبد الله، السيواسي، الصوفي، تغرّب في البلاد، ودخل واسط، قال المؤلِّف: حدّثني رحمه الله، قال: «دخلت المسجد الجامع؛ فجلست فيه وأنا لا أعرف كلمة بالعربيّ، وإذا بالشيخ علي الديواني قد جاء فجلس بالمسجد، وجاء الناس يقرؤون عليه القراءات فقرّبت منهم، قال: فطلبني إليه وآنسني، فبقيت عنده حتى أعطاني كتابيه «جامع[3] الأصول» و«روضة التقرير» فكتبتهما وقرأتهما عليه».[4]

---

(١) وفيه سمّاه: المزرفي. وكذا ذكر في جامع أسانيده:... المزرفي السويداوي.

(٢) انظر: ص: ٢٦٧.

(٣) كذا هنا، وفي «جامع أسانيده»: (جميع)، والصواب: «جَمْع».

(٤) لم أجد لهذا الشيخ ترجمة إلا عند المؤلِّف في «جامع أسانيده» ق: ٤٧-٤٨، وفي غاية النهاية: ٢/ ٢٦١ ترجمة لـ: محمد بن محمود، شمس الدين الخبازي، وأراه ليس هو المقصود؛ لأن المؤلِّف لم يصرح بتلمذته عليه كعادته عند ذكر شيوخه، ولأن شيوخه المذكورين غير مشهورين، ولو كان هو لكان على الأقل ذكر «الديواني» وهو من أئمة القراءات. والله أعلم.

ذكر المؤلِّف في «النشر» أنه قرأ عليه «جمع الأصول» و«روضة التقرير» جميعهما.[1]

ويلحق بهذه المرتبة بعض شيوخه الذين أسند لهم (أحاديث) أو (آثاراً) في «النشر» لكن ليس عن طريق «الكتب» أو «الطرق» وهم، حسب الأقدمية في الوفاة:

١ - ستّ العرب، روى عنها كثيراً، الشيخة الصالحة، حنبلية، مسندة، حضرت على جدّها كثيراً، وعلى عبد الرحمن بن الزين وغيرهما، سمع منها العراقي والهيثمي، طال عمرها وانتُفِع بها، توفيت سنة (٧٦٧ هـ).[2]

٢ - محمد بن محمد بن محمد النسائي؛ ولد بُعَيد السبعمائة، العالم الصالح، فقال عنه المؤلِّف: «كان له إلمام بالقراءات، سمعتُ منه، وقرأت عليه وكان له إليَّ ميل كثير، وعناية بالغة»، توفي سنة (٧٨٤ هـ)[3].

المرتبة الثانية: شيوخه في القراءات وليسوا في «النشر»:

نظراً لكثرتهم، فيرى الباحث الاقتصار على ذكر أربعة منهم، مع الإحالة إلى مواضع ذكر الآخرين، وأتبع هنا الترتيب الهجائي:

(١) إبراهيم بن عبد الله الحموي أبو إسحاق، المؤدب، ترجم له المؤلف في

---

(١) انظر: ص: ٢٤٣.

(٢) انظر: الدرر الكامنة: ٢ / ٢٢٠، شذرات الذهب: ٦/ ٢٠٨.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٥٣.

«غايته» مرتين قال فيهما: «شيخنا أبو إسحاق، نـزل دمشق، وأدّب الصغار ظاهر دمشق فأخمل نفسه بذلك، ترددت إليه كثيراً، ومنـه استفدتّ علـم التجويـد، ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق»[1].

وقد بيّن المؤلف مكانة هذا الشيخ الجليل فقال: «ولم ترَ عيناي من شيوخي أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفظاً وتحريراً.»[2]، وقال: «جزاه الله عني أفضل الجزاء».

وأمّا وفاة هذا الشيخ فقد اختلفت عبارة المؤلـف فيهـا، فقـال مـرّة: «سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة فيما أحسب.»[3]، وقال مرّة أخرى: «توفي أواخـر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.»[4].

بـيّن المؤلـف أنـه قـرأ عـلى هـذا الـشيخ جمعـاً للـسبعة إلى قولـه تعـالى ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٣][5].

(٢) الحسن بن عبد الله السروجي[6]، ولد قبل السبعمائة، قال عنه المؤلـف: «شيخي وشيخ والدي رحمه الله، ولقّن والدي القرآن، ثم إنه بقي حتـى صرت مراهقاً، فجعل يتردد إليَّ، فحفظت عليه من «الشاطبية» إلى أواخـر «الإدغـام»، قال: وهو الذي عرّفني الرموز والاصطلاح».

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨ و١٣٠.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٣١.

(٣) غاية النهاية: ١/ ١٨.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٣١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) نسبة إلى بلدة قرب حرّان. انظر: التاج (سرج).

توفي هذا الشيخ في رمضان سنة (٧٦٤ هـ) وقال المؤلف: «كان رجلاً صالحاً من أولياء الله تعالى، وحصل له ضعف بصر بأَخَرَة، رحمه الله».

بيّن المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ بحرف أبي عمرو إلى آخر «المائـدة» سـنة (٧٦٣هـ)[١].

(٣) الحسن بن محمد بن صالح، الحنبلي، إمام، فقيه، سكن مصر، قرأ السبع على أبي حيان، والعشر بمضمّن «الكنـز» على مؤلفه.

بيّن المؤلِّف أنه قرأ عليـه جمعـاً بالعـشر إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقـرة:٨٢]، ومن كتاب «الإرشاد» لأبي العزّ إلى آخر «المائدة»، وذلك في شعبان سنة (٧٧١ هـ)[٢].

(٤) محمد بن محمد بن إبراهيم، القرشي الجزري، النصير، قرأ القراءات على ابن نحلة، وكان عدلاً صالحاً، خيِّراً شافعياً، توفي سنة (٧٧٨ هـ).

بيّن المؤلِّف أنه قرأ عليه «التيسير».[٣]

ولمزيد من معرفة شيوخ المؤلف في «القراءات» سواء الذين قرأ علـيهم، أو أجازوه فقط، ينظر الإحالات الآتية[٤]، علماً بأن المؤلف ذكر أن عدّة شيوخه في القراءات من هذا النوع أربعون شيخاً.[٥] والله أعلم.

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٢١٩.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٦.

(٤) وهذه الإحالات ستكون بذكر رقم الترجمة فقط، بدون ذكر الجزء والصفحة، وذلك كله من خلال «غاية النهاية» للمؤلف: ١٧، ٤٩٩، ٦٠٢، ١٥٦٢، ١٧٠٩، ٢٤٦٨.

(٥) انظر: جامع أسانيده: ق: ٧٢/ ب.

القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى

نصّت المصادر والمراجع التي ترجمت للمؤلف على أنه تلقّى العلوم الشرعية على جهابذة عصره، فعدّوا له مشايخ مبرّزين، ومقدّمين، كلّ منهم في العلم الذي انتسب إليه، وأفنى عمره في البحث في دقائقه، حتى أشير إليه بالبنان فيه، مع عدم تقصيره في العلوم الأخرى، حيث إن نظرة التخصص لم تكن كنظرة المحدَثين لها، وذلك أن القدماء نظروا إلى أن العلوم الأخرى -غير المختص بها- علوم مكمِّلة للتخصص، لا يمكن إدراك دقائق التخصص إلا بمعرفتها وفهمها ودراستها، خلافاً لنظرة المحدثين الذين فهموا -خطأً- أن التخصص هو كل شيء، وأن غير التخصص هو علم ثانوي يُستغنَى عنه، لا حاجة إلى معرفة دقائقه.

ومن هنا أجد أساطين العلماء المنسوبين إلى علمٍ مّا، لم يقتصر جهدهم على ذلك العلم فقط، بل نراهم مشاركين في علوم أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيّم، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، والشوكاني، وغيرهم كثير، لم يكونوا حبيسي تخصصهم الذي شهروا به، بل لهم آراء في تخصصات أخرى.

والمؤلِّف رحمه الله، من هؤلاء العلماء وعلى هذه الشاكلة، فهو وإن كان تخصصه القراءات، و«قد تفرّد به في جميع الدنيا، وكان أعظم فنونه وأجلّ ما عنده»[1] إلا أن له مشاركات في علوم أخرى، جاءت بالصبر والمواظبة على التحصيل، والجلوس عند الشيوخ والعلماء، وسيكتفي الباحث بذكر بعض

(١) هذه العبارة هي للشوكاني رحمه الله في: البدر الطالع: ٢/ ٢٥٩.

هؤلاء الشيوخ، مراعياً في ذلك تنوّع اختصاصاتهم، واختلاف العلوم التي أخذها عنهم المؤلف.

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، الإمام المفسِّر المحدِّث المؤرِّخ، المشهورُ تفسيره باسمه، ولد سنة (٧٠٠ هـ)، تغني شهرته عن إطالة التعريف به في هذه العجالة، تتلمذ على كبار مشايخ عصره ومشهوريه، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكان شديد الصلة به، والتعظيم له، ومحبته، توفي سنة (٧٧٤هـ)[١].

وهذا الشيخ هو الذي أجاز المؤلف، وأذن له بالإفتاء سنة (٧٧٤ هـ)[٢].

وأيضاً: ذكر المؤلِّف في «نشره» قال: قد سألتُ شيخنا شيخ الإسلام... إلخ[٣].

وأيضاً قال: وقد حدّثني شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير من لفظه غير مرّة، وقد دار بيننا الكلام في حفظ أبي بكر ﷺ القرآن فقال: أنا لا أشك أنه قرأ القرآن.. إلخ[٤].

(٢) عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ، جمال الدين الإسنويّ، ولد سنة (٧٠٤هـ)، الإمام الفقيه، الأصولي النحويّ، تتلمذ على مشايخ عصره الكبار،

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٤٧.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٣) انظر: النشر: ٢/ ٤٠٦-٤١٥، وانظر: ٤٠٦، ٤١٥، ٤٢٧، ٤٥٣- ٤٥٤.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣١.

منهم أبو حيان، وتاج الدين السبكي وغيرهما، ألّف عدّة مؤلّفات نافعة جامعة، منها: «التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول»، و«الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» وغيرهما، توفي سنة (٧٧٢ هـ) [١].

أخذ المؤلف الفقه عن هذا الشيخ الجليل، وكان المؤلف لا يصفه إلا بـ (شيخنا الإسنوي)[٢].

(٣) عمر بن رسلان بن نصير، البلقيني، الشافعي، ولد سنة (٧٢٤ هـ)، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وكان ذكيّاً، سريع الفهم، كثير المحفوظ، أكثر من الشيوخ جدّاً، منهم أبو حيان وغيره، وأجاز له المزي والذهبي، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن حجر وغيره، توفي سنة (٨٠٥ هـ) [٣].

ذكر المؤلف أن هذا الشيخ أذن له بالإفتاء سنة (٧٨٥ هـ) [٤].

(٤) عبد الله بن سعد بن محمد، القزويني، ويقال له: الضياء، يعرف بقاضي (القِرْم) الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، أخذ عن العضد وغيره، قرأ عليه التفتازاني وغيره، كان يحلُّ «الكشاف» و«الحاوي» حلاً إليه المنتهى، توفي سنة (٧٨٠هـ)[٥].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة:٢/ ٣٥٤-٣٥٦، بغية الوعاة:١/ ٣٥٢-٣٥٤، الشذرات:٦/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) مثلاً: غاية النهاية: ١/ ٣٨٢.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ٥/ ١٠٧-١٠٩، الضوء اللامع: ٦/ ٨٥-٩٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٥) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١/ ٢٨٢-٢٨٤، الدرر الكامنة: ٢/ ٢٠٩-٢١٠، الشذرات: ٦/ ٢٦٦-٢٦٧.

قرأ عليه المؤلف (الأصول)، و(المعاني والبيان)، وذلك في إحدى رحلاته إلى الديار المصرية.[1]

وهناك شيوخ كثيرون تركتهم للاختصار. والله أعلم.

المطلب السادس: تلاميذه

هناك ثلاثة عوامل رئيسة كان لها أجلّ الأثر في مسيرة حياة المؤلِّف التعليمية، وكانت سبباً -كما سيُرى بعد قليل- في أن يكثر الآخذون عنه، والمتتلمذون عليه، وهذه العوامل هي:

الأول: جلوسه مبكّراً -وفي حياة شيوخه- للإقراء والتعليم والتدريس.

الثاني: الرحلات الكثيرة، والتنقل المتعدد من بلد إلى بلد، ومصرٍ إلى مصرٍ.

الثالث: علوّ سنده، وخاصة عندما تقدَّم به العمر.

كلّ هذا وغيره أغرى التلاميذ وطلاب العلم بالأخذ عن المؤلِّف، والتتلمذ عليه، حتى بلغوا كثرة لا مبالغة فيها.

وقد حاول الباحث جمع أكبر قدر ممكن ممَّن نصَّت كتب التراجم على تلمذته أو أخذه، أو إجازته من المؤلِّف، مما أوجب قراءة أهمّ مصدرين لذلك؛ وهما كتاب «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر، وكتاب «الضوء اللامع» للإمام السخاوي، فَقُرِئا ترجمة ترجمة، وصفحة صفحة، ولله الحمد؛ حتى نتج عن ذلك

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

مجموعة ليست قليلة من التلاميذ، بلغوا في الضوء اللامع أكثر من (٢٥٠) مائتين وخمسين شخصاً.

وقد سجل الباحث أثناء جمع هؤلاء التلاميذ بعض النقاط:

أ- أنهم لم يكونوا كلّهم تلاميذ (قراءات) بل جلّهم أخذ عنه الحديثَ، ومؤلّفاتِه المختلفة وغير ذلك.

ب- أنهم لم يكونوا كلّهم من الذكور، بل بعض ذلك العدد من النساء، حيث بلغن سبع نساء.

ج- أن بعضهم سجّل له التاريخ المكانَ الذي قرأ فيه على المؤلِّف، فبعضهم في «الروضة» الشريفة، وبعضهم تجاه الكعبة، وحتى إن بعضهم قرأ على المؤلِّف وهو في «البحر» إلى غير ذلك.

ولما كان ذكر كلّ هؤلاء التلاميذ لا يتفق ومنهج البحث، فقد ارتأيت الاقتصار على ذكر أشهرهم في عصره، أو من نبغ منهم، والإحالةَ على مواضع ترجمة الباقين، والله الموفق.

(١) إبراهيم بن عمر بن حسن، البقاعي، أبو الحسن، ولد سنة (٨٠٩ هـ) تقريباً، علاّمة حافظ متقن، أتقن التجويد والقراءات على المؤلِّف، لما قدم المؤلِّف دمشق سنة (٨٢٧ هـ)، قرأ عليه بالعشر إلى وسط «البقرة» بما تضمّنته «الطيبة»، إفراداً وجمعاً، توفي سنة (٨٨٥ هـ) [١].

---

(١) انظر: معجم الشيوخ: ٣٣٦-٣٣٩، الضوء اللامع: ١/ ١٠٣.

(٢) أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف، الزبيدي، الحنفي، ولد سنة (٨١١ هـ) سمِع على المؤلِّف: «النسائي»، و«ابن ماجه»، و«مسند» الشافعي، و«العدة»، و«الحصن الحصين»، وذلك سنة (٨٢٩ هـ) توفي سنة (٨٩٣ هـ) [١].

(٣) أحمد بن أسد بن عبد الواحد، القاهري، ولد سنة (٨٠٨ هـ) سافر مع المؤلِّف إلى مكة سنة (٨٢٧ هـ)، وكان يقرأ عليه في المناسك وغيرها، حتى أكمل عليه يوم عرفة بالمسجد الحرام وأَذِن له، وسمِع عليه «ثلاثيات أحمد»، وكثيراً من «المسند»، وأحاديث من «عشريات» المؤلِّف. توفي سنة (٨٧٢ هـ).[٢]

(٤) أحمد بن محمد، العبدلي، شيخ زبيد في الإقراء، قال المؤلِّف: «هو أفضل من رأيت باليمن، كثير الاستحضار، سَمِع مني «التحبير»، و«التيسير»، و«الطيبة»، ونحو نصف «النشر»، وسمع عليّ كثيراً من القراءات العشر، كان حيّاً سنة (٨٢٨هـ) »[٣].

(٥) رضوان بن محمد بن يوسف، العُقْبي، ولد سنة (٧٦٩ هـ) قرأ على المؤلِّف «الفاتحة» ومن أوّل «البقرة» إلى ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] بالعشر داخل الكعبة، وأذِن له المؤلِّف بالتدريس، وهو شيخ السخاوي. توفي سنة (٨٥٢ هـ)[٤].

(٦) عبد الدائم بن علي، الحديدي، تلا بعض القرآن بالعشر على المؤلِّف،

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ١/ ٢٢٧-٢٣١.

(٣) غاية النهاية: ١/ ١٠٣.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٣/ ٢٢٦-٢٢٩.

وشرح «المقدِّمة»، و«الطيبة» إلى «هود»، و«الهداية» للمؤلِّف في الحديث. توفي سنة (٨٧٠ هـ)[١].

(٧) عبد العليم بن عبد الله بن علي، الأنصاري، تلا بالعشر على المؤلِّف، وهو الذي نبّهه على إغفال ﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥][٢].

(٨) عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم، الحنفي، ولد سنة (٨٠٤ هـ)، ودخل اليمن صحبة المؤلِّف، وقرأ عليه «المعجم الصغير» للطبراني على ظهر البحر في حال المسير من جدة إلى «زَبِيد» في تسعة مجالس، آخرها ربيع الآخر سنة (٨٢٨هـ)، وكتب له الوصف بالشيخ، المحدّث. ورواه له المؤلِّف عن خمسة عشر نفساً عن ابن البخاري. توفي سنة (٨٣٣ هـ)[٣].

(٩) عثمان بن محمد بن خليل، الدمشقي، ولد سنة (٧٧٢ هـ)، أخذ القراءات عن المؤلِّف، ولما رجع المؤلِّف إلى دمشق سنة (٨٢٧ هـ) كان أجلَّ من لازمه، وكان هو القارئ لغالب ما قرئ عليه من تصانيفه.[٤]

(١٠) عليّ بن داود بن عليّ المكي، تلا بالعشر على المؤلِّف، ودخل صحبته اليمن سنة (٨٢٨ هـ)، وناب في قضاء مكة، واستقلالاً بجدّة سنة (٨٣٥ هـ)، توفي سنة (٨٤٢هـ)[٥].

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٤٢.

(٢) وانظر ذلك في محلّه من التحقيق ص: ٥٠٨ (حاشية ١).

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٢٥١-٢٥٢.

(٤) انظر: الضوء اللامع : ٤/ ٣٠٠.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٥/ ٢١٩-٢٢٠.

(١١) عليّ بن محمد، الشَّرْعَبي، كان آخر من بقي باليمن من شيوخ القراء أهل الضبط والإتقان، وممن جمع حسن الأداء والتحقيق، لقي المؤلِّف بمصر وقرأ عليه ببعض الروايات ثم أكمل عليه العشر باليمن. توفي سنة (٨٧١ هـ)[١].

(١٢) عليّ بن يوسف بن حسب الله، سمع على المؤلِّف سنة (٨٢٣ هـ)، ختم «النشر». توفي بمكة سنة (٨٤٨ هـ)[٢].

(١٣) محمد بن إبراهيم بن أحمد، ولد سنة (٨١٠ هـ) بالمدينة، قرأ «الأربعين» للنووي، بتمامها في مجلس واحد على المؤلِّف في ربيع الآخر سنة (٨٢٣ هـ) بالحرم النبويّ، وأجاز له. توفي سنة (٨٧٠ هـ)[٣].

(١٤) محمد بن أبي بكر بن محمد، بن الخياط، ولد سنة (٧٨٧ هـ) أخذ عن المؤلِّف لما ورد عليهم اليمن سنة (٨٢٨ هـ)، وقرأ عليه «صحيح مسلم» وغيره، وكان المؤلِّف يقدّمه على غيره لعلمه وفضله. توفي سنة (٨٣٩ هـ)[٤].

(١٥) محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المدني. ولد سنة (٧٩٩ هـ) تلا للعشرة من طريق «النشر» على المؤلِّف، وقرأ عليه في المدينة سنة (٨٢٣ هـ) «الشفا» وغيره، وسمع عليه «الحصن الحصين»، وابتدأ في نظم «القراءات العشر» من

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٣١-٣٢.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٥٢.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٧/ ١٩٤-١٩٥.

طرق المؤلِّف في رويّ «الشاطبية» ونحوها، مع التصريح بأسماء القراء، نظماً منسجماً، واختصاراً حسناً. توفي بالمدينة المنورة سنة (٨٦٠ هـ)[١].

(١٦) محمد بن محمد بن عمر، ولد سنة (٨٠١ هـ)، سمع على المؤلِّف «الشاطبية»، والجزء الذي خرّجه لنفسه، وروى له «درر البحار» عن مؤلّفه القونوي، وشرحه لابن خضر. توفي بعد سنة (٨٧٠ هـ)[٢].

(١٧) محمد بن محمد بن عليّ، أبو القاسم، النويري. ولد سنة (٨٠١ هـ)، لقي المؤلِّف بمكة سنة (٨٢٨ هـ) حين مجاورتها، وأجاز له، توفي سنة (٨٥٧ هـ)[٣].

(١٨) محمد بن موسى بن عمران، المقدسي، ولد سنة (٧٩٤ هـ) قرأ على المؤلِّف بما تضمّنه «النشر»، و«الطيبة»، وذلك سنة (٨٢٧ هـ) بالقاهرة. وقد مدحه بعض الشعراء:

يا شمس علم بصبح العزّ قد طلعت   في برج سعد لها من عنصر الشرف

«تيسير» «نشر» الصَّبا من كل «طيبة»   حويت يا خير «كنز» المذهب الحنفي

ومعلوم أن ما بين القوسين هو تورية عن أجلّ كتب القراءات، توفي رحمه الله سنة (٨٧٣ هـ).[٤]

(١) انظر: الضوء اللامع: ٨/ ٣٤-٣٦.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٤٦-٢٤٨.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ١٠/ ٥٨-٥٩.

(١٩) محمد بن أبي يزيد بن محمد، الكيلاني، أخذ القراءات عن المؤلِّف، ودخل معه اليمن، وكان يتضجّر منه أحياناً. توفي سنة (٨٥٣ هـ)[1].

أما تلميذاته بالإجازة فأكتفي بالإحالة إلى موضع ترجمة كل واحدة منهن، طلباً للاختصار.[2] والله الموفق.

---

(1) انظر: الضوء اللامع: ١٠/ ٧٦-٧٧.

(2) قبل أن أبدأ بذكرهن أبدأ بذكر الإحالات على أماكن تراجم تلاميذه غير من ذكروا.

معجم الشيوخ لابن فهد: ٦٨، ٨٤، ٩٢، ١٠٨، ١١٤، ١٢٢، ١٣٥، ١٦٢، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٤، ٣١٢، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ومن النساء: ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٨.

الضوء اللامع: ١/ ١٠، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ٥٦، ٨٩، ١١٦، ١١٨، ١٥٩، ١٦٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٣٣، ٣٥٥، ٣٦٠ و ٢/ ١٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٨٤، ٩٣، ١٠٨، ١٢٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٨٨، ١٩١، ٢٤٩، ٢٨١، ٣٠٥، ٣٠٦، و ٣/ ١٦، ٩٤، ١٢١، ١٤٠، ١٤٦، ١٦١، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٩٦ و ٤/ ٥، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٤٠، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٧٨، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٣١، و ٥/ ٣، ٢٤، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٧٧، ١٣٤، ١٧٠، ١٩٥، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، و٦/ ٣، ١٧، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٨٥، ١٩٠، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢١ و ٧/ ٩، ٢١، ٢٧، ٣٧، ٤٠، ٦١، ٧٤، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ١١٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٠، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٧، ٢٧١، و ٨/ ٧، ٥٠، ٥٨، ٦١، ٧١، ٨٠، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، و٩/ ٤، ٨، ٣١، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٦٧، ٧٣، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٩٢، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٨، و١٠/ ٢، ١٦، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٩٠، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٣٠٤، ٣٣٨، و١١/ ١٠، ١٥، ٤٢، ٨٤، ٩٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٢٦، ١٣١-، ١٤٣.

أما اللاتي أجازهن فهن على التوالي: ج١٢/ ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٩.

تنبيهات:

الأول: لم أدخل ضمن التلاميذ أبناءه الثلاثة لاشتهار ذلك، وكذلك لم أدخل بناته ضمن تلميذاته.

الثاني: عدد الصفحات لا يدل على عدد التلاميذ؛ نظراً لوجود أكثر من ترجمة في صفحة واحدة. والله الموفق.

الثالث: هناك تلاميذ غير هؤلاء، مذكورون أثناء ترجمة المؤلف في «غايته» يمكن الرجوع إليها.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي

لم أجد من صرّح بذكر مذهبه العقدي، لكن توصل الباحث من خلال بعض القرائن إلى أنه كان سلفياً، ومن تلك القرائن:

١-عدم ذكر المترجمين له أيَّ قدح أو جَرْحٍ في عقيدته.

٢-وأيضاً: ما ذكره المؤلِّف نفسه، حيث قال في «الطيِّبة»:[١]

فكن على نهج سبيل السَّلَف في مُجمَعٍ عليه أو مختلَفِ

٣-وأيضاً قوله: «ولا يُعْدَلُ عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متَّبعون لا مبتدعون»[٢].

٤-وقوله: «والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شر الابتداع»[٣].

٥-وقوله أيضاً عند ذكره ما انفرد به بعض الأئمة مخالفاً للمنصوص: «والصواب ما عليه السلف؛ لئلَّا يعتقد أن ذلك سنّة»[٤].

وهناك وجه آخر يستأنس به وهو: أن القراءات العشر المتواترة التي يقرأ بها المسلمون في هذا العصر، وقبله بسبعة قرون، وإلى أن يرث الله الأرض ومن

---

(١) الطيِّبة: ٣٢.

(٢) انظر: ٦٤٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٦٧٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: النشر: ٢/ ٤٥١.

عليها -وهي التي كتب الله لها البقاء- كلها إنما تقرأ وتسند عن طريق المؤلِّف وكتابه، وكفى بهذا تعديلاً، والله أعلم.

ومما يدلّ على سلفية المؤلِّف رحمه الله أيضاً ردُّه على أهل البدع والخرافات، كما ذكر في ترجمة الرافضي الذي كان لا يُقرئ (الفاتحة) زعماً منه أنه قرأها على جبريل عليه السلام، قال المؤلِّف تعقيباً على ذلك: «ما وصل أحد هذا البهتان[1]». والله أعلم.

وأمانة للعلم، وتتميماً للبحث يجب أن يذكر أنه وقع من (المؤلِّف) بعض عبارات أثناء بعض تراجم في كتابه «غاية النهاية»[2] كان الأَوْلَى، بل الواجب والصواب ألّا تصدر منه ومِن مثله؛ لما فيها من مساس بجانب العقيدة الصحيحة.

ويمكن الجواب عن هذه العبارات -حملاً للمؤلّف على حسن الظن- بأنها صدرت منه في سنّ الشباب، وهي عادةً لا يتضح فيها كثير من التحقيقات في المسائل العويصة الحسّاسة.[3]

أما مذهبه الفقهي:

فإنه (شافعي) فقد صرّح هو نفسه بذلك، فقال: «قال أصحابنا الشافعية.»[4]

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٢٤٦.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٢، و٢/ ٢٣، ٩٧، ٢٠٨.

(٣) انظر: غاية النهاية:١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: منجد المقرئين: ٨٣.

وبقوله في «مقدمته» في التجويد:

يقول راجي عفو ربٍ سامعِ محمد ابن الجزري الشافعي

وبما صرّح به أيضاً بعض مترجميه.[1]

وأيضاً: فإن أغلب مصادره في تحقيق المسائل الفقهية في «النشر» هي كتب «شافعية»، بينما يقتصر على المذاهب الأخرى بنسبة القول إلى إمامهم، لا إلى كتبهم.

ومع هذا فقد جاء في موضعين وقال: «ذهب بعض أئمتنا.»[2]، ولم يصرّح أو يبيّن هذا المبهم، وعند البحث اتضح أن أحدهما هو قول الإمام أبي حيان، وهو ظاهريّ المذهب، والآخر هو قول الإمام ابن القيّم، وهو حنبليّ.

فهذا لا يدلّ على أنه ظاهري أو حنبلي، بقدر ما يدل على إمامة المذكورَين.

ومثلُه أيضاً: خدمةُ المؤلِّف لـ «مسند» الإمام أحمد رحمه الله، لا تدل على (حنبليّته) بقدر ما تدل على أهمية (المسند) عند المحدّثين، وها هو عصريّ المؤلِّف؛ أعني الحافظ ابن حجر، خَدَم (المسند) وهو (شافعي). والله أعلم.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

نال المؤلِّف -بفضل الله عليه- مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره، فعدّ من أشهرهم إن لم يكن أشهرهم، خاصة في مجال القراءات، وما إذْنُ شيوخه له

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٧٥، الضوء اللامع: ٧/ ٢٥٦ و٩/ ٢٥٥.

(٢) انظر: ٣٧٦، ٧٧٠.

بالتدريس والإفتاء والتصدير إلا دليلاً على أهليته لتلك المكانة العالية، التي لا تنال إلا بالجد والاجتهاد وترك الدعة والراحة.

وقد أثنى عليه علماء عصره بعبارات تنمّ عن كل التقدير والأهلية لما وصل إليه، فمن أقوالهم فيه:

١ - الحافظ ابن حجر: «الإمام الحافظ المقرئ، برز في القراءات، وكان مثرياً وشَكِلاً حسناً، وفصيحاً بليغاً، وكان يلقّب في بلاده (الإمام الأعظم)»[١].

٢ - الطاوسي[٢]: «تفرد بعلوّ الرواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين»[٣].

٣ - الإمام السيوطي: «الحافظ المقرئ، كان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث[٤]».

٤ - ابن العماد:[٥] «كان عديم النظير، طائر الصِّيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مسير الشمس»[٦].

إلى غير ذلك من عبارات التبجيل والتوثيق.

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥-٢٤٧.

(٢) أحمد بن عبد الله بن عبد القادر، ولد سنة (٧٩٠ هـ)، سمع الكثير من القرآن بالعشر على المؤلِّف، وقد بلغ شيوخه أكثر من مائتي شيخ، ألَّف (مشيخة) جمعهم فيها، شرح «الكشاف»، و«الكافية» في النحو، وغير ذلك، توفي سنة (٨٧١ هـ). انظر: الضوء اللامع: ١/ ٣٦٠-٣٦١.

(٣) نقلاً من الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٨، وذكر أنه نقل هذا النص عن «المشيخة» للطاوسي.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٧٦.

(٥) عبد الحي بن أحمد بن محمد، الحنبلي، الدمشقي، ولد سنة (١٠٣٢ هـ)، تتلمذ على شيوخ عصره، ألَّف مختصراً في الفقه الحنبلي سمّاه «متن المنتهى»، و«شذرات الذهب» في التراجم. توفي سنة (١٠٨٩ هـ). انظر: خلاصة الأثر: ٢/ ٣٤٠، الأعلام: ٣/ ٢٩٠.

(٦) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ٢٠٦.

المطلب التاسع: وظائفه

ذكر المترجمون له أنه تولَّى عدَّة وظائف؛ متعلِّقة بالقراءات وغيرها، وهذه الوظائف هي:

(١) الإقراء في الجامع الأموي[١]:

قال المؤلِّف: «وجلست للإقراء في حياة شيوخي وبإذنهم لي في ذلك تحت قبّة «النَّسر»[٢] من الجامع الأموي سنة (٧٧٠ هـ)»[٣].

(٢) مشيخة الإقراء بتربة أمّ الصالح[٤]:

تولّى مشيختها بعد وفاة شيخه عبد الوهاب بن السَّلَّار في ثامن شعبان سنة (٧٨٢ هـ)، وعمل فيه درساً.

قال ابن حجر: «واستقرّ بعده -ابن السلار- في الإقراء بتربة (أمّ الصالح) شمس الدين ابن الجزري؛ لكونه أولى من بقي بذلك، وحضره الأعيان وأثنوا على درسه».[٥]

---

(١) بناه الوليد بن عبد الملك، الخليفة الأموي، وابتدأ فيه سنة (٨٧ هـ) وتوفي سنة (٩٦ هـ) ولم يكتمل بناؤه، وتُمِّم في عهد أخيه سليمان بن عبد الملك.

وانظر للتوسع: الجامع الأموي للشيخ علي الطنطاوي رحمه الله.

(٢) كذا بالإفراد، وتحرفت عند السخاوي بالتثنية «النسرين» ولم أجدها لغيره. والله أعلم.

(٣) جامع أسانيده: ق: ١٦، غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٤) وتعرف بالمدرسة الصالحية، بناها وأوقفها الملك الصالح إسماعيل بن أبي بكر بن أيوب ولد سنة (٦٤٨ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٥) إنباء الغمر: ٢/ ٣٠.

وقال السخاوي: «....وعمل فيه إجلاساً بحضور الأعلام، وكان درساً جليلاً».[1]

هذا؛ وقد ذكر النعيمي[2] أن المؤلِّف تولّى هذه المشيخة بعد شيخه (ابن اللبّان)، وهذا لم يذكره غيره -حسب علمي- ومخالفٌ لما ذكره المؤلِّف نفسه، فلعلّ في نسخته سقطاً.[3] والله أعلم.

(٣) مشيخة الإقراء بالمدرسة العادليّة:[4]

ذكر كلّ من (السخاوي) و(النعيمي) تولية المؤلِّف لمشيخة الإقراء بهذه المدرسة، لكنهما لم يبيّنا تاريخ ذلك، ولا اسم الشيخ الذي كان قبله، وقد بيّن المؤلِّف نفسُه كلَّ ذلك؛ فذكر أنه تولَّاها بعد وفاة الشيخ ناصر الدين نصر الله بن أبي بكر محمد البابي، وكانت وفاته سنة (٧٧٦ هـ)[5].

قال المؤلِّف: «توفي- البابي -سنة (٧٧٦ هـ)، ووليتُ بعده مشيخة الإقراء بالعادلية»[6].

---

(١) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٢) عبد القادر بن محمد بن عمر، أبو المفاخر، ولد سنة (٨٤٥ هـ) قرأ على البقاعي وأجازه، وعلى غيره، تولى نيابة القضاء في دمشق، ألف عدة كتب. توفي سنة (٩٢٧ هـ). انظر: شذرات الذهب: ٨/ ١٥٣.

(٣) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٢٥.

(٤) بناها الملك العادل أبو بكر محمد بن أيوب (سنة ٥٤٠ هـ - سنة ٦١٥ هـ).
انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٥٩.

(٥) وصفه المؤلِّف بـ «صاحبنا» مقرئ، مصدر، عارف، أقرأ بالجامع الأموي سنين.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٤٠.

(٦) جامع أسانيده: ق: ٦٧ / ب.

(٤) مشيخة دار القرآن الجزرية بدمشق وشيراز[١]:

(٥) مشيخة الإقراء بدار الحديث الأشرفية[٢]:

لم أجد من صرّح بهذا إلا الإمام السخاوي رحمه الله حيث قال: «ثم ولي -المؤلِّف- مشيخة دار الحديث الأشرفية.»[٣]

أما النعيمي فقد ذكر للأشرف داري حديث، ولم يعدّ المؤلِّف ممن تولى الإقراء فيها، فضلاً عن مشيختها.[٤]

(٦) التدريس بالصلاحية[٥]:

قال السخاوي: «ثم ولي تدريس «الصلاحية» القدسية سنة (٧٩٥ هـ)، فدام فيها إلى ابتداء سنة (٧٩٧ هـ)[٦]».

---

(١) أنشأ المؤلِّف نفسُه هاتين المدرستين، الأولى بدمشق، ولا أعرف بالتحديد تاريخ إنشائها، لكنه قطعاً قبل سنة (٧٨٣ هـ)، قال المؤلِّف في خاتمة «غايته» «وابتدأت في اختصاره – نهاية الدرايات – سنة (٧٨٣ هـ) بمنزلي من عقبة القبّان تجاه مدرستي التي أنشأتها»، وأمّا الثانية فسمّاها (دار القرآن) ولا أعلم أيضاً تاريخ إنشائها، إلا أنه وصل إلى شيراز سنة (٨٠٧ هـ). والله أعلم.

(٢) بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (٥٧٧-٦٣٥ هـ)
انظر: الدارس في تاريخ المدارس:١/ ١٩.

(٣) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٧.

(٤) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٩-٥٠.

(٥) المدرسة الصلاحية بناها نور الدين محمود بن زنكي، ونسبت إلى الملك المجاهد صلاح الدين فاتح بيت المقدس رحمه الله.
انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٣١-٣٣٢.

(٦) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٧.

(٧) التدريس بالأتابكية:[١]

ذكرها المؤلِّف نفسه في ترجمته لابنه أبي بكر، حيث قال: «وولاه السلطان وظائف أخيه أبي الفتح رحمه الله التي كان أخذها عني، مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية... وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون».[٢]

(٨) القضاء:

وقد تولاه مرتين:

الأولى: في دمشق سنة (٧٧٣هـ)، وكتب توقيعه الحافظ ابن كثير رحمه الله، إلا أن المصادر تشير إلى أنه لم يدم طويلاً في هذا المنصب حيث عزل بعد أيام قليلة.

المرة الثانية: في (شيراز) وممالكها وما أضيف إليها كرهاً، وبقي في هذا المنصب سنين كثيرة.[٣]

(٩) الخطابة:

وقد تولاها في (جامع التوبة)[٤] أولاً بمفرده، ثم تقاسمها معه بعض الشيوخ.[٥]

---

(١) أنشأتها خاتون بنت السلطان مسعود بن مودود بن أتابك (ت ٦٤٠ هـ) وهي زوجة الملك الأشرف. انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٣١-١٣٣.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٣٠.

(٣) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٤٣ و٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٤) سمّي بذلك لأنه كان خاناً للفواحش والخمر، وبه كلّ مكروه من القيان وغيره، فجدّد بناءه الملك الأشرف رحمه الله، وذهّبه من جاء بعده. وتصحّف في «الضوء» إلى: (التوتة) بالمثناة الفوقية بعد الواو. انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ٢٩٤ و٤٢٦ -٤٢٧.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٣٧.

(١٠) توقيع الدَّسْت.[١]

ذكر السخاوي رحمه الله أن المؤلِّف تولّى هذا المنصب سنة (٧٧٩ هـ)[٢] أي وعمره آنذاك (٢٨) ثمانية وعشرون عاماً، وهي سنّ الشباب.

وقال ابن حجر رحمه الله في ترجمة (أحمد بن عمر بن محمود) الحلبيّ المعروف بـ (القنبيط) ت سنة (٧٩١ هـ): «وهو الذي أراد صاحبُنا شمس الدين ابن الجزري بقوله:

باكر إلى دار عدل جِلِّقَ يا ... طالب خير فالخير في البُكُر[٣]

فالدَّست قد طاب واستوى وغلا ... بالقَرع والقنبيط والجزر»

قال ابن حجر: «أشار بالقنبيط إلى هذا، وبـ (الجزر) إلى نفسه، وبـ (القرع) إلى أبي بكر محمد».[٤]

---

(١) الدَّست: كلمة فارسية بمعنى: المجلس، أو المكان المعدّ للسيد الكبير، وتوقيع الدَّست: وظيفة يجلس صاحبها مع كاتب السر في دار العدل أمام السلطان أو النائب.

ويطلق «الدَّست» أيضاً على اللباس، وصدر المجلس، واللعبة، وقد ذكرها الحريري في المقامة «الثالثة والعشرين».

انظر: ذيل الدرر الكامنة ص٢١١، التاج (دَست)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: ١٠٩و١٨١ بواسطة منجد المقرئين: ١١ من الهامش.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٣) المؤلِّف ينظر -والله أعلم- إلى بيت بشار بن برد:

بَكِّرا صاحبيَّ قبل الهجيرِ ... إن ذاك النجاح في التبكير

انظر: ديوانه: ٣/ ١٨٤.

(٤) إنباء الغمر: ١/ ٣٦٢، و انظر: شذرات الذهب: ٦/ ٣١٦.

تنبيـــه:

ذكر بعض المعاصرين ممن كتب عن المؤلِّف أنـه -المؤلِّـف- تـولّى وظيفـة (الكتابة بمصر) واستدل على ذلك بقوله: قال السخاوي: «وكـان -المؤلِّـف- كاتب الملك المؤيد.»[1].

وهذا فيه نظر -عند البحث- بل هو وهْمٌ سببه قراءة كلمـة (كاتِـب) بكسر التاء بدلاً من فتحها، إذ الصواب عند البحث -والله أعلم- أن الكلمة تُقرأ بفتح التاء (كاتَب)، وقد جاءت العبارة بوضوح أكثر عند ابن حجر حيث قال: «وكان كاتب المؤيد يأذن له في دخول القاهرة.»[2]، فما بعد كلمة (المؤيّد) واضح فيما ذهب إليه هذا البحث. والله أعلم.

المطلب العاشر: آثاره

لم يقتصر جهد المؤلِّف وطريقته في نشر علم القراءات والحديث وغيرهما على الإقراء والتدريس، ومشيخة المدارس فحسب، بل تعدّى ذلك كلّه إلى خدمة العلم عن طريق التأليف، فألف المؤلَّفات العديدة، التي تلقّاها علماء عصره بالقبول والرضا.

هذا، وقد قام بعض الباحثين[3] المعاصرين بطبع بحثٍ، جرَّد وعدّد فيه مؤلّفات المؤلِّف، وسلط الضوء عليها، معرِّفاً بها، ومبيِّناً ما يتعلّق بها؛ من حيث

---

(١) انظر: شيخ القراء ابن الجزري لمؤلّفه الدكتور: محمد مطيع الحافظ: ٣٥.

(٢) إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٦.

(٣) هو الدكتور: محمد مطيع الحافظ.

الطبعات، وتاريخها، ومكانها، وعددها، وبيان حالة المخطوط منها، وهو بحث - لاشك - أنه قيِّم ومفيد، وسدّ ثغرة في المكتبة الإسلامية.

لكنْ حتى لا يكون هذا البحث تكراراً لذلك، فإني سأقتصر في ذكر آثار المؤلِّف على ما فاته، وعلى إبداء وجهة نظر في بعض المؤلَّفات التي نُسبت إلى المؤلِّف، وهي في غالب الظن ليست له.

أولاً: الكتب التي فاته ذكرها:

١ - الإسعاد: ذكره المؤلِّف في ترجمة أبي العزّ، حيث قال: «وقد ذكرتُ خُلفه -الإرشاد- في كتابي «الإسعاد»»[١]، ولعله مفقود.

٢ - التقييد بين الشاطبية والتجريد.

ذكره المؤلِّف في ترجمة ابن الفحام[٢]، ولم أجد له ذكراً في المكتبات، فلعله مفقود.

٣- جزء مفرد في شرح حديث الأحرف السبعة.

ذكره المؤلِّف في «النشر»[٣]، وربما يكون مفقوداً.

٤ - حاشية على نظمه «الطيِّبة»:

ذكره المؤلِّف في ترجمته لابنه أحمد، حيث قال: «شَرَح «طيبة النشر» فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة «بالحواشي» التي كنت كتبتُها عليها».[٤]

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ١٢٨.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٤.

(٣) انظر: ٧٠.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٣٠.

وكذلك ذكرها في أجوبته التي بعثها لأحد تلاميذه، قال: «... وكذلك نسخة بـ «الطيبة» على ما استقر عليه الحال آخراً بعد كتابتي «الحواشي» عليها، وهي بخطّي، قال: وليعتمد هذه النسخة، وليترك ما سوى ذلك».

وقال في موضع آخر من نفس الرسالة: «...وهذه النسخة بخطي، وهي التي استقر عليها العمل بعد كتابتي «الحواشي» عليها.».[1]

٥- طبقات النحاة:

ذكره المؤلِّف في «غايته»[2]، فقال: «...ذكرناهما في طبقات النحاة.».

٦- الفوائد المجمّعة في زوائد الكتب الأربعة:

جمع فيه زيادات أربعة كتب على ما في «الشاطبية» وهي: «التبصرة» لمكي، و«الهداية» للمهدوي، و«الكافي» لابن شريح، و«التلخيص» لابن بلّيمة.[3]

٧- مشيخة الجنيد:

ذكرها له الحافظ ابن حجر والسخاوي، بل إن الأوّل نقل منها كثيراً من التراجم في كتابه «الدرر الكامنة» لم يكن لهم مصدر غيرها، وقد عددتهم فبلغوا (١٨) ثمانية عشر رجلاً.

---

(١) ق: ١٧ و١٩/ب.

(٢) ١/ ٦١٣.

(٣) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٤٣٩٠٩) ميكروفلم، ضمن مجموع، وفي مكتبة جامعة الدول العربية برقم (١٩٤١٠ / ب) وانظر: القراءات في إفريقيا: ٣٣٥-٣٥٧.

قال ابن حجر في ترجمة (الجنيد البلباني):[1] «خرّج له عن شيوخه شمسُ الدين الجزري وحدث بها»[2].

وقال في ترجمة بعضهم: «ذكره الشيخ شمسُ الدين ابن الجزري في «مشيخة الجنيد» -حفيده- التي خرّجها له لما قدم عليهم (شيراز)، ووصف (الجنيد) بالحديث والعلم والعبادة.».[3]

وقد تكرّر عند ابن حجر ذكر (مشيخة الجنيد) في كل ترجمة استقاها منها.[4]

ثانياً: الكتب التي في نسبتها إليه نظر:

(١) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة[5]:

وهو شرح على «ألفية» ابن مالك في النحو، وقد نسبه إليه بعض الباحثين المعاصرين الذين كتبوا عن المؤلِّف[6]، أو تولّوا تحقيق بعض كتبه، معتمدين في ذلك على مَن تولّى تحقيق هذا الكتاب ونشره.

وعند الرجوع إلى هذا الكتاب وقراءته اتضح للباحث أن في نسبته إلى المؤلِّف نظراً، يُذكر في النقاط الآتية:

---

(١) الجنيد بن أحمد، من علماء شيراز. توفي سنة (٨١١ هـ). انظر: إنباء الغمر: ٦/ ١١٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدرر الكامنة: ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) انظر: الدرر الكامنة: ١/ ٢٣١، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٣، ٢/ ١٨/ ٧٠، ٣٨٩، ٣/ ١٧٠، ٤٦٢، ٤/ ٨٥، ٤/ ١٠٢ -١٠٣، ١٣٩، ٢٠٩، ٥/ ٢٤-٢٥، ٦٣، ٩٤، ١٢٠.

(٥) مطبوع بتحقيق د/ مصطفى أحمد النماس سنة (١٤٠٣هـ).

(٦) منهم د/ محمد مطيع في بحثه: ٣١-٣٢.

١ - أنّ أوائل المترجمين والمعاصرين له، ابن حجر والبقاعي والسخاوي - حتى ابنتَه سلمى وهي التي كتبت ترجمته وألحقتها بغاية النهاية - وغيرَهم، كلَّهم لم يذكروا له هذا الكتاب، فلو كان له لجعلوه مقدَّماً في الذكر على كتاب «الجوهرة» في النحو له، نظراً لأهمية «الألفية» ومكانتها عند النحويين.

٢ - أن هذا الكتاب طبع على نسخة فريدة، وليس على ورقة غلافها ولا على بدايتها أو نهايتها ما يثبت أنها للمؤلّف.

قال محقّقه: «عثرت على هذه المخطوطة بدار الكتب (٩٩٠) نحو، والكتاب نسخة فريدة...، وقد حاولت العثور على نسخة أخرى لأقابلها، ولكن لم يتيسر لي ذلك على الرغم من اطّلاعي على فهارس المكتبات، قال: ويقول مَن عثرت عنده على هذه النسخة: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة للإمام العلامة، البحر الفهامة، شيخ الإسلام الخطيب الجزري طيّب الله ثراه...»[١].

وجاء في بداية الكتاب: «قال الشيخ الإمام الأجل العالم العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام شمس الدين الخطيب الجزري رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله...»[٢].

وجاء في نهايته: «هذا آخر «الألفية» المسمّاة بالخلاصة وشرحها رحم الله مصنّفها وشارحها، والمشتغل فيها، وناسخها وجميع المسلمين.». ثم ذكر الناسخ

---

(١) انظر: كاشف الخصاصة: «ق»: «ن» من مقدمة التحقيق.

(٢) كاشف الخصاصة: ٣.

اسمه ومذهبه وقال: «وكان الفراغ منها في الغرّ الأخير من شعبان المبارك ثمان وعشرين وسبعمائة»[1].

فليس في كل ذلك ما يدل على أنها لابن الجزري المقرئ صاحبنا، بل لو تفطن المحقق قليلاً في وصف «الخطيب» لتنبّه على أن هذا الوصف لم يطلقه -حسب علمي- أحد على المؤلِّف، ولَوجَد مندوحة عن جعله مؤلّفاً لهذا الكتاب، بل ولَمَا تخطَّى الأمانة العلمية عند ما جعل عنوان الكتاب المطبوع: (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري المولود سنة(٧٥١ هـ) المتوفى سنة (٨٣٣ هـ).

فجَعْلُه ابنَ الجزريَّ المقرئَ هو مؤلّف هذا الكتاب عملٌ لا أساس علمياً له، ولا دليل عليه، فكان الأَوْلى الوقوف عند هذا، والتريّث حتى يجد ما يستدل عليه.

ولكن: ربما يعذر المحقّق في استعجاله هذا بسبب التشابه في لقب ونسبة الرجلين وهو (شمس الدين) و(الجزري).[2] وما أكثر شموس الدّين الجزريِّين،

---

(١) كاشف الخصاصة: ٤٢٣، ويلاحظ هنا أن المحقق علّق على هذا التاريخ في الحاشية بقوله: هكذا ورد بالمخطوطة «ثمان وعشرين وتسعمائة». بتقديم التاء من العدد (٩٠٠) وفي مقدمة التحقيق ذكر أنها (٩٢٨) فالله أعلم أي التاريخين هو الصحيح والدقيق.

(٢) وهم الدكتور محمد مطيع الحافظ حينما ذكر أن حاجي خليفة قال: «وممن شرح الألفية الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزري». ص ٣٢، فاختصر كلام حاجي خليفة اختصاراً مخلاً حرَّف مراده منه، ذلك لأن حاجي خليفة لا يقصد بأي حال ابن الجزري صاحبنا، بدليل أنه حدّد عام وفاة شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري المذكور عنده وهو سنة (٧١١ هـ) وعبارته: «وممّن شرح الألفية شمس الدين محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة (٧١١ هـ)»، فعدم ذكر وفاة الشخص المراد عند حاجي خليفة تدليس ظاهر، والله أعلم. انظر: كشف الظنون: ١/ ١٥٢.

وفات المحقّق أنَّ: تقارب الألقاب لا يوجب اتفاق الأسماء والأنساب.[1]

٣- جاء في الكتاب: «قال الشيخ الإمام العلّامة تقي الدين النّصيبيّ قدّس الله روحه عند قراءتي عليه «ألفية» ابن معطي على شرحها قال ابن السّراج: ومن اللفظ ما ليس باسم ولا فعل ولا حرف....».[2]

ولا يُعرف للمؤلّف شيخ يدعى (تقي الدين النَّصيبيّ) ولو وجد لذُكِر، أو لذكره المؤلِّف؛ خصوصاً أنه قرأ عليه «ألفيةً» هي من أوّل ما أُلِّف في النحو نظماً، إن لم تكن أوّلَه[3]، وقد سبق أن المؤلف أخذ هذه «الألفية» لابن معطي عن الرعيني[4]، وسيأتي في آخر المبحث الكلام على هذا الشيخ.

وباستقراء هذا الكتاب، سجّل البحث بعض ملاحظات قد تشير إلى أن كتاب «كاشف الخصاصة» ليس لصاحبنا، وذلك لمخالفتها ما هو مشهور في منهجه في القراءات، وذلك كالتالي:

أ- تضعيفه وتقليله لبعض القراءات الصحيحة، كما في قوله: «قد تضاف (لدن) إلى ياء المتكلّم فتلحق «نون» الوقاية وتدغم، وقد خَفّفها بعض القرّاء فقال: ﴿لَّدُنِي﴾ [الكهف: ٧٦] وهو قليل».[5]

---

(١) هذه العبارة للمؤلّف، ذكرها في غايته: ١/ ١٣.

(٢) كاشف الخصاصة: ٢٨٤.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب: «الفصول الخمسون»: ٢٩-٣٣ ففيها تأريخ لأوائل المنظومات النحوية.

(٤) انظر: ٦٢.

(٥) كاشف الخصاصة: ٣١.

ويلاحظ هنا – إضافة إلى تقليله – عدم ذكره صاحب القراءة، أو الإشارة إلى مكانتها مع أنها سبعية.

ب- لم يبيّن موقفه من قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بل اكتفى بقوله: «ولا يختاره أكثر النحويين، وقد اختار هو-ابن مالك-الفصل بين المضاف والمضاف إليه».[١] مع أنه في «النشر» أطال الكلام في الدّفاع عنها.[٢]

جـ- عند مسألة العطف على الضمير قال: «إذا عطفت على ضمير مخفوض فلا تعطف عليه إلا بإعادة الخافض، وهذا مذهب أكثر النحويين إلا يونس والفرّاء، واختار المصنّف -ابن مالك- جواز العطف من غير إعادة الجار متمسكاً بقراءة حمزة.».[٣]

فيلاحظ أنه لم يبدِ رأيه ومذهبه في المسألة، مع أنها من المسائل المهمّة التي أنكرها بعض النحويين وادّعوا أنها لحن في كلام العرب.[٤]

د- عند الكلام على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وتعداد اللغات التي في نحو (يا غلامي) قال: «وفيه وجه آخر وهو حذف الياء، ومعاملة المنادى

(١) كاشف الخصاصة: ١٨٤.

(٢) انظر ص: ١٦٩٣-١٦٩٧.

(٣) كاشف الخصاصة: ٢٤٥.

(٤) انظر ص: ٣٦-٣٨.

المضاف معاملة ما لم يضف؛ فيُبنى على الضمّ...ومنه قراءة بعضهم، ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾ [يوسف:٣٣] أي: يا ربّ.»[١]

وهكذا استشهد صاحب هذا الكتاب بهذا المثال ولم يبيّن صاحب القراءة، وقطعاً هي ليست قراءة سبعية ولا عشرية، بل هي شاذة، وهناك قراءة صحيحة متواترة كان الأَوْلى الاستشهاد بها على هذه القضية وهي قوله تعالى ﴿قُل رَّبُّ أحكُم بالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] على قراءة أبي جعفر، وقد وجَّهها المؤلِّف في «النشر»[٢].

هـ- عند الكلام على (عوامل الجزم) قال: «وقَلَّ دخول اللام في أمر المخاطب الفاعل والمتكلم، ودخولها في أمر المخاطب قراءة من قرأ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨][٣]».

ولم يبيّن صاحب القراءة وهو رويس، مع أنه أيضاً في «النشر» حكم على أنها لغة، وصحّت عن النبيﷺ مما يخالف منهجه هنا وادّعاء أنه (قَلَّ)[٤].

هذه بعض النقاط التي رأى الباحث أنها تخالف المعهود من منهج ابن الجزري المقرئ عموماً في القراءات ونظرته إلى توجيهها، يستأنس بها على إثبات أن شرح الألفية المسمّى (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) ليس

(١) كاشف الخصاصة: ٢٦٣.

(٢) انظر ص: ١٨١٢.

(٣) كاشف الخصاصة: ٣١٦.

(٤) انظر ص: ١٧٣٥.

لابن الجزري المقرئ صاحبنا، بل هو لشخص آخر غيره.

إذن: من هو مؤلّف هذا الكتاب؟

الجواب:

أن إثبات نسبة هذا الكتاب إلى مؤلّفه الحقيقيّ أمر ذو صعوبة، وذلك لعدم، أو قلَّة المصادر التي تعين على هذا بدقة، حيث لم يجد الباحث من صرّح باسم هذا الكتاب أو اسم مؤلّفه غير ما ذكره محقّق الكتاب، وكاتبُ ترجمة المؤلِّف الذي نقل عن بروكلمان[1] أنه ذكره وسمّاه: «كشف الخصاصة».

وبعد البحث وجدتُ شخصاً قد يكون هو صاحب كتاب «كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة» المنسوب إلى المؤلِّف، وهذا الرجل هو: محمد بن يوسف بن عبد الله الجزري، شمس الدين، ولد سنة (٦٣٠ هـ)، الخطيب، وكان خطيباً لجامع طولون، انتصب للإقراء، شرح «ألفية» ابن مالك، و«المنهاج» وغيرهما، وكانت وفاته سنة (٧١١ هـ)[2].

والذي جعل الباحث يميل إلى أن هذا الرجل هو مؤلّف هذا الكتاب الأسباب الآتية:

أ- تصريح بعضهم أن له شرحاً على «الألفية».

ب- شهرته بـ «الخطيب الجزري».

---

(١) انظر: بحث د/ مطيع: ٣٢.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٥/ ٦٧، وذكر في ١/ ٢٢٦ و٢٢٨ وصفه بـ (الخطيب) وأنه خطيب جامع طولون.

جـ- تصريحه بأنه قرأ على الشيخ تقيّ الدين النصيبيّ، وبالرجوع إلى كتب التراجم وُجِد أن النصيبي هذا قد يكون: أحمد بن المبارك بن نوفل، أبو العباس، الخُرْفي[1]، إمام، مجوّد، نحويّ، ذو فنون، رحل إلى الموصل بعد الستمائة، ثم انتقل إلى (الجزيرة) فانتفع به أهلها، وألّف في «الأحكام»، وشَرَح مقصورة ابن دريد، توفي سنة (٦٦٤ هـ).[2]

وبالنظر إلى سنة ولادة الخطيب الجزري، وسنة وفاة النصيبي يتضح احتمال التلمذة عليه.

هذا ما استطاع الباحث الوصول إليه في هذه القضية، ولعلّ الأيام والأبحاث تساعد على الوصول إلى تأكيد ذلك أو نفيه. والله أعلم.

المطلب الحادي عشر: وفاته

بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم، والتأليف والتدريس، والحلّ والترحال، انتقل المؤلِّف إلى رحمة الله تعالى، وذلك ضحوة الجمعة، لخمس خلون من أوّل الربيعين، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة (٨٣٣ هـ) بمدينة شيراز، ودفن بدار القرآن التي أنشأها[3]، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

---

(١) بضم الخاء المعجمة وتسكين الراء، بعدها فاء، نسبة إلى خُرْفة من أعمال (نصيبين) وتحرفت النسبة في كشف الظنون: ٢/ ١٨٠٧ إلى (الحوفي) بالحاء المهملة والواو بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٩٩، المعرفة: ٣/ ١٣٤٦، طبقات السبكي: ٥/ ١٣، بغية الوعاة: ١/ ٣٥٥-٣٩٠.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥١.

وهذا التاريخ المذكور في سنة وفاته، هو الصحيح المجمع عليه، لم أرَ مَن خالفه غير الحافظ ابن حجر رحمه الله وتبعه ابن العماد، حيث جعلاه ضمن المتوفين في التي بعدها[1].

ويغلب على الظن أن صنيع ابن حجر هذا إنما هو من النساخ حيث ذكر في الترجمة نفسها قوله: «وتوفي في أوائل سنة (٨٣٣ هـ)[2]».

فهذا الكلام يدل على أنه مذكور في مكانه الصحيح، إذ كيف يجعله ضمن سنة (٨٣٤ هـ) ويقول إنه في أوائل سنة (٨٣٣ هـ)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥.

(٢) المصدر السابق.

الفصل الأول:

دراسة منهج كتاب «النشر» وقسمته إلى:

أ- تمهيد

ب- أربعة عشر مبحثاً



التمهيد

وفيه النقاط التالية:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف.

الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه.

فأقول بحول الله وقوّته:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب

سمَّى المؤلِّف رحمه الله كتابه هذا بـ(نشر العشر) وذلك في عبارة جاءت في المقدّمة وهي قوله: «فهو في الحقيقة نشر العشر».[1] وهذا الاسم هو الموافق لقوله في «الطّيّبة»: ضمَّنتها كتاب نشر العشر[2].

وموافق لموضع في «جامع أسانيده»[3].

وذَكَره في نهاية الكتاب بعنوان «نشر القراءات العشر»[4] وهو الموافق لقوله في «تقريب النشر»: «فلمّا كان كتابي «نشر القراءات العشر»[5]، وموافق أيضاً لموضعين للمؤلِّف في «جامع أسانيده»[6] وكذا ذكرتْه ابنةُ المؤلِّف[7].

---

(١) انظر ص: ١٦٠.

(٢) الطيبة: ٣٤.

(٣) ق:٢١/أ.

(٤) تقريب النشر: ٢٠٧٨.

(٥) انظر تقريب النشر: ١.

(٦) ق: ١٨/أ و٢١/أ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥١ وكذلك في النسخ الخطية كما سيأتي.

وسمّاه المؤلِّف «النشر» فقط بدون زيادة في موضعين، أحدهما في «غايتـه»[1] والآخر في «جامع أسانيده».[2]

وبناء على ذلك: لو أريد الدقـة في اسـم الكتـاب لجعـل: « نـشر القـراءات العشر» فهو الأكثر استعمالاً عند المؤلِّف، ومع هذا فـلا حـرج ولا غـضاضة في تسميته «النشر في القراءات العشر»؛ إذ لا اختلاف بينهما، ومؤدّاهما واحد. والله أعلم.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف

لاشك في نسبة « النـشر» إلى مؤلّفـه (ابـن الجـزري) المقـرئ المتـوفى سـنة (٨٣٣ هـ)، أجمـع عـلى ذلـك كـلّ مـن تـرجم لـه، كـابن حجـر، والبقـاعي، والسخاوي، وابن العماد، وغيرهم.

وكذلك أجمعت النسخ الخطية التي وصلتنا على نسبته إليه، فكلها جمعت بين اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلّفه.

وأيضاً يضاف إلى ذلك نَقْلُ من جاء بعده منه، وإحالتهم عليه، كالسخاوي والقسطلاني والأزميري، والمتولِّي، وغيرهم.

وأخيراً فإن في محاولة إثبات أن «النشر» هو لابن الجزري، إنـما هـو تـضييع للوقت، وصرفه فيما لا طائل تحته. والله أعلم.

(١) انظر غاية النهاية: ١/ ٢٤٤.

(٢) ق: ٢١/ب.

الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه

أمّا السبب فقد ذكره المؤلِّف بقوله: «وإني لما رأيت الهمم قد قَصُرَت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت.... إلخ» إلى قوله: «سالف الأعصار».[1]

وأمّا التاريخ: فقد ذكره المؤلِّف نفسه في نهاية الكتاب، فقال: «ابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأوّل سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بمدينة (برصة)، وفرغت منه في ذي الحجّة الحرام من السنة المذكورة.[2]».

والله أعلم.

(١) انظر: ١٥٣.

(٢) انظر: النشر: ٢٠٧٨.

أما المباحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجه في شروط صحّة القراءة

لـمّا توفي النبي ﷺ وخَلَفَه صحابته رضي الله عنهم في نشر القرآن الكريم، متفرّقين في الأمصار، أخذ كل منهم يقرأ ويقرئ؛ كما وبما أقرأه رسول الله ﷺ فصار لكل منهم تلاميذه الآخذون عنه، والمبلّغون روايته لمن بعدهم.

ثمّ تعاقبت عصور هؤلاء التلاميذ، وتلاميذهم من بعدهم؛ حتى أصبح القراء لا يُحصَون كثرة في الأمصار الإسلامية، وهم مع تلك الكثرة ليسوا على مستوى واحد من الإتقان للتلاوة والضبط في القراءة، والشهرة بالرواية والدراية[1]، إذ منهم المتقن والضابط، ومنهم من هو عكس ذلك[2]، مما نتج عنه كثرة الاختلاف، وقلّة الضبط.

فكان ذلك سبباً وداعياً لجماعة من العلماء بالقيام بتمييز وتحرير وضبط كلّ ذلك[3]، وتأسيس ضوابط وشروط ليُمَيَّز بها بين صحيح هذه القراءات المختلفة، والروايات والطرق المتعدّدة والمتشعّبة وبين غيرها، فما جاء مطابقاً وداخلاً في هذه الضوابط والشروط عَدّوه قراءة صحيحة متواترة، والعكس صحيح.

---

(١) انظر: ٣٤.

(٢) انظر: السبعة: ٤٥-٤٦.

(٣) انظر: المرشد الوجيز: ١٦٥-١٦٦.

وقبل ذِكر هذه الشروط والضوابط أقدّم تعريفاً لـ (الشرط) لغة واصطلاحاً:

فأمّا لغة: فهو يطلق على عدّة معان، منها: العلامة،[1] وإلزام الشيء والتزامه.[2]

واصطلاحاً: هو الذي يلزم من انتفائه انتفاء المشروط،[3] ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ولا عدمه لذاته.

أمّا الشروط التي ضبط بها العلماء صحة القراءة فثلاثة، وهي:

١ - موافقة اللغة العربية ولو بوجه.

٢ - موافقة رسم المصحف العثماني ولو احتمالاً.

٣ - التواتر.

أمّا الأول: فالمراد منه أن يكون للقراءة وجه شائع وسائغ في لغة العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، أي أن الشرط في هذا كلّه: أن لا تخرج القراءة عن كلام العرب بالكليّة.[4]

---

(١) ومنه قوله تعالى ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد: ١٨].

(٢) انظر: اللسان والقاموس والتاج (شرط).

(٣) وذلك كالحَوْل الذي هو شرط في وجوب الزكاة، ينتفي وجوبها بانتفائه.

انظر: البحر المحيط للزركشي: ١/ ٣٠٩.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي: ١/ ٢١٢، كشف الأسرار: ١/ ٦٧-٧٠.

أما الثاني: فالمراد منه أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم زمن عثمان رضي الله عنه تحقيقاً أو تقديراً.

فالتحقيقيّ هو ما وافق فيه الرسم اللفظ كقراءة ﴿ مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] بقصر الميم، وأمّا التقديري فهو ما خالف فيه الرسم اللفظ كقراءة المدّ في نفس الكلمة.[١]

أما الثالث: وهو (التواتر) فمعناه اللغوي: التتابع، يقال: تواترت الإبل والقَطَا،[٢] إذا جاء بعضها في إثر بعض ولم تجئ مصطفّة. ومنه قول الشاعر:[٣]

قَرينة سَبْعٍ إن تواترن مرّة ... ضُربن وصُفّت أرؤس وجنوب[٤]

أما اصطلاحاً: فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه ما بين مطوّل ومقصّر، لكن هناك شبه إجماع منهم على أنه: نقل جماعة لخبرٍ مّا، يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، وهكذا من أول السند حتى رسول الله ﷺ.

ثمّ اختلفوا أيضاً في تحديد العدد الذي يحصل به التواتر على أقوال عديدة، مبتدأة من الأربعة إلى ثلاثمائة وبضعة عشر، عدد أهل بدر.[٥]

---

(١) انظر: شرح النويري: ١/ ١١٥-١١٧، الإتحاف: ١٠.

(٢) انظر: اللسان: وتر.

(٣) هو الصحابي الجليل: حميد بن ثور الهلالي، العامري، شاعر مخضرم، من الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، توفي في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٨٣، الاستيعاب: ١/ ٣٧٧، الإصابة: ٢/ ١٢٦.

(٤) ديوانه: ٥٥.

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه: ٢/ ١٢٩، المنخول من تعليقات الأصول: ٢٤٠-٢٤٢ وغيرهما من كتب الأصول.

إلّا أن المذهب الصحيح، والقول الحق المعتمد عند المحققين من علماء الأصول وغيرهم هو أنه ليس للتواتر حدٌّ معيَّن، بل ما ثبت به العلم اليقين فهو العدد الكافي.

قال في «المحصول»: «الحقُّ أن العدد الذي يفيد قولهم العلم غيرُ معلوم، فإنه لا يُفرض عدد إلا وهو غير مستبعد في العقل صدور الكذب عنهم، وأن الناقص عنهم بواحد أو الزائد عليهم بواحد لا يتميّز عنهم في جواز الإقدام على الكذب، وما جعله بعض الأصوليين من اعتبار عدد معين للتواتر يعتبر كل ذلك تقييدات لا تعلّق للمسألة بها». وقال [1] صاحب «مراقي السعود»: [2]

.......وأوجب العدد	من غير تحديد على ما يعتمد
وقيل بالعشرين أو بأكثرا	أو بثلاثين أو اثني عشرا
إلغاء الأربعة فيه راجح	وما عليها زاد فهو صالح

ثمّ قال في «شرحه»: «لا بدّ في التواتر من تعدّد نَقَلَته من غير تحديد بعدد معيّن، بل المعتبر ما حصل به العلم المعتمد، وهو مذهب الجمهور». [3]

---

(١) المحصول: ٢/ ١٣٢-١٣٣، وانظر: المعتمد في أصول الفقه: ٢/ ٥٥٨-٥٦٦.

(٢) هو: سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، من قبيلة في موريتانيا تسمى (إِدَوَعْل) أي: أبناء أو أولاد «عليّ»، علوي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عليّ رضي الله عنه، فقيه، أصولي، تبحّر في جميع العلوم؛ وتجرّد للعلم أربعين سنة، تتلمذ على المختار بن بونه الجكني، والبنّاني الفاسي علاّمة عصره في الأصول، ألّف: نور الإقاح، وشرحه، و«طلعة الأنوار» في مصطلح الحديث، وغير ذلك. توفي سنة (١٢٣٥ هـ).
انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: ٣٧-٤٠، الأعلام: ٤/ ٦٥.

(٣) نشر البنود: ٢/ ٢٣.

بعد بيان هذه الشروط والضوابط لصحّة القراءة، ومقابلتها مع منهج المؤلِّف في ذِكْره لها اتضح أنه يوافق الجمهور على الشرطين الأَوَّلَين- أعني: موافقة اللغة، ورسم المصحف- ويختلف معهم في الثالث -أعني التواتر- اختلافاً جوهريّاً، حيث يرى أنه شرط غير دقيق لتصحيح القراءة، وذلك لعدم إمكانية توفّره في كل قراءة حرفاً حرفاً كما سيأتي، ولهذا جعل شرطاً آخر يقوم مقامه، ويرى أنه الأصوب والأصلح، أَلَا وهو (صحّة السند).

قال المؤلِّف: «كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة...» قال: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[١].

وقال في «الطّيّبة»:

فكلُّ ما وافق وجه نحوِ ... وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصحَّ إسناداً هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختلُّ ركن أثبت ... شذوذه لو أنه في السبعةِ[٢]

ويشرح المؤلِّف مراده بـ(صحّة السند) فيقول: «قولنا: (صحّ سندها) فإنّا نعني به: أن يروي تلك القراءةَ العدلُ الضابطُ عن مثله؛ كذا حتى تنتهي،

---

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) الطيبة: ٣٢.

وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم»[1].

بل ذهب المؤلِّف إلى أبعد من ذلك وهو تصريحه بشيئين:

أحدهما: أن اشتراط التواتر يؤدي إلى انتفاء كثير من أحرف الخلاف الثابت.

وثانيهما: أنه هو شخصياً كان يميل إلى اشتراط (التواتر) ثمّ رجع عنه.

قال رحمه الله: «وقد شرط بعض المتأخرين (التواتر) في هذا الركن ولم يكتف فيه بـ (صحة السند)، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر...»، قال: «هذا مما لا يخفى ما فيه... وإذا اشترطنا (التواتر) في كلّ حرف حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده، وموافقةُ أئمة السلف والخلف»[2].

قوله: «كنت قبلُ» أي في بداية حياته، وتحديداً في كتابه «منجد المقرئين» حيث فيه التصريح باشتراط التواتر، بل والدفاع عن هذا القول وتخطئة ما سواه.[3]

---

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) انظر ص: ٣٥.

(٣) يلاحظ أن المؤلِّف في «المنجد» جعل القراءة قراءتين، ولكلٍ شروطها، كالتالي:

الأولى: القراءة المتواترة، وجعل شروطها: موافقة العربية مطلقاً، وأحد المصاحف العثمانية، وتواتر نقلها.

الثانية: القراءة الصحيحة، وجعلها على قسمين:

الأول: ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وموافقة العربية، والرسم، وجعله على ضربين:

أ- ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به الرواة. قال: فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ﷺ، وهذا يلحق بالتواتر.

ب- ضرب لم تتلقّه الأمة بالقبول ولم يستفض، ورجّح جواز القراءة به والصلاة به.

الثاني: ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم، وجعلها قراءة شاذة. اهـ انظر: المنجد: ٧٩-٨٢.

فاتضح من كلام المؤلِّف بحروفه في (نشره) و (طيّبته) أنه يشترط (صحّة السند) بدل (التواتر)، بل وتضعيفه إياه.

وهذا القول الذي ذكره المؤلِّف واختاره، هو في حقيقة الأمر قول لبعض الأئمة الذين سبقوه بقرون، أئمة من أهل القراءات المعتمد قولهم، والموثوق نقلهم، منهم أبو عبيد القاسم بن سلّام، والداني، ومكّي، والمهدوي، وأبو شامة وغيرهم.[1]

هذا؛ وقد خالف بعض العلماء، قَبْل المؤلِّف ومن جاء بعد المؤلِّف، في جعل (صحّة السند) شرطاً لصحة القراءة، وادّعى أنه قول مخالف لما عليه جمهور العلماء، منهم تلميذه أبو القاسم النويري، حيث قال في «شرحه» على «الطيبة» عند الأبيات المذكورة:

«قوله (صحّ إسناداً): ظاهره أن القرآن يكتفي بثبوته مع الشرطين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم».

وكان ممن قَبْله الصفراوي والجعبري وغيرهما.

قال الإمام الصفراوي: «اعلم أن القراءات المشهورة نُقلت تواتراً»[2].

وقال الجعبري: «إذا تواترت القراءة عُلِم كونها من الأحرف السبعة؛ ولا يتوقف ثبوتها على العربية والرسم»[3].

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٥، التيسير: ٢، الإبانة: ٣٩ و٦٦-٦٧، بيان السبب: ٣٠، شرح الهداية: ١/ ٨.

(٢) «الإعلان» بواسطة النويري: ١/ ١٢٣.

(٣) كنز المعاني: ٢/ ٣٠ و١٩٥.

وقال الصفاقسي: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقرّاء؛ أنّ التواتر شرط في صحّة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصحف العثماني والعربية.»[1].

وقال أيضاً بعد أن نقل كلام المؤلِّف في «نشره» و«طيّبته»: «وهذا قول مُحْدَث لا يعوّل عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن.»[2]

الترجيح:

هذه المسألة من أصعب المسائل في هذا الفنّ، والترجيح فيها من مثلي أشدّ من نقل الجبال؛ نظراً لاختلاف أفهام العلماء الأجلّاء، وتباين آرائهم ونظراتهم.

وبَعْدَ النظر في كلامهم -حسب الجهد والفهم- تبيّن للباحث إمكانية الجمع بين القولين، وأنهما لا تضاد بينهما في الحقيقة من بعض الوجوه، حتى وإن اختلفت العبارات، وبيان ذلك:

أ- أن القول بصحّة السند يرجع في نهاية الأمر إلى (التواتر)؛ وذلك لأن القائلين به -صحة السند- يشترطون فيه مصاحبة (الشهرة) و(الاستفاضة) وهما عند بعض الأصوليين قسمان للتواتر يدلّ على هذا ما جاء في «كشف الأسرار»:

«المشهور: هو ما كان من الآحاد في الأصل، ثم انتشر في القرن الثاني،

---

(١) غيث النفع: ١٧.

(٢) المصدر السابق.

فصار ينقله قوم لا يتوهّم تواطؤهم على الكذب؛ وهم التابعون بعد الصحابة رضي الله عنهم، وصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة التواتر حجة من حجج الله، حتى قال الجصّاص إنه أحد قسمي المتواتر فيثبت له علم اليقين»[1].

وفيه أيضاً: «المشهور: هو ما تلقّته العلماء بالقبول، والاعتبار بالاشتهار في القرن الثاني والثالث، ولا عبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثلاثة»[2].

ب- إنّ القول بـ (صحّة السند) ليس المراد منه نفي التواتر أصلاً، وإلّا لزم نفي التواتر عن القرآن.[3]

جـ- أن أحداً من العلماء المحققين لم يدَّعِ (التواتر) في جميع حروف القراءات حرفاً حرفاً، وما اعترض به النويري والصفاقسي ومن تبعهم -رحمهم الله- ردّ عليه الإمام الشوكاني -رحمه الله- فقال، بعد أن نقل اعتراض النويري على المؤلِّف بقوله: هذا قول حادث مخالف للإجماع.. إلخ قال الشوكاني معقِّباً عليه:

«وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام ابن الجزري وغيره من أئمة القرّاء لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه؛ لأنّا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفنّ أو غيرهما من المرجِّحات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح، وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى إنّ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في

(١) كشف الأسرار: ٢/ ٦٧٣-٦٧٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: حاشية العطار: ١/ ٣٠١.

«غاية الأصول» الخلاف لما حكاه ابن الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب»[1].

وسواء قيل بـ(التواتر) أو (بصحّة السند) فلم يَعُدْ ما يقبل من القراءات غير هذه العشرة المشهورة الآن، وما سواها فَقَدَ التواترَ وصحةَ السنَد.

ومما يدل على إمكانية الجمع بين القولين هو تقسيمه القراءة إلى ما يقرأ به وما لا يقرأ به، وبيّن فيه أن بعضه متواتر وبعضه صحيح.[2] والله أعلم.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث

لئن كان العلماء: الفقهاء، والأصوليون قد اتفقوا على تواتر القراءات السبع قولاً واحداً، إلا شرذمة لا تأثير لهم في الإجماع[3]، إلّا أنهم كانوا على العكس من ذلك في نظرتهم للثلاثة الزائدة عليها؛ وهي قراءة كلّ من: أبي جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخَلَف الكوفي، إذ قد اختلفوا فيها اختلافاً؛ ما بين قائل بتواترها وأنها على مرتبة واحدة هي والسبعة، وما بين مضعِّف لها، بل ومدَّعٍ شذوذها وآحاديتها.

فالأصوليون وجمع من الفقهاء نصّوا في كتبهم على تواتر السبعة فقط،

---

(١) انظر: نيل الأوطار: ٢/ ٢٣٨، ونقلت هذا النص الطويل بحروفه؛ لأنه جاء في كتاب ليس مظِنّة لهذه المسائل فهو من فن آخر.

(٢) انظر ص: ٤٩.

(٣) هم المعتزلة، كما صرح به الزركشي في البحر المحيط: ١/ ٤٦٦.

وأجمعوا على هذه العبارة المتداولة عندهم: «والقراءات السبع متواترة»[1] ولم يتعرضوا لذكر (الثلاثة) مما يعني -لو أُخذ بمفهوم المخالفة- أنهم لا يرون تواترها، ومن ثَمَّ زاد بعضهم ادِّعاء الشذوذ فيما زاد على «السبعة» مطلقاً،[2] ممّا يفهم دخول هذه «الثلاث» من باب أولى.

وهناك أسباب كثيرة جعلت هذا الفريق من العلماء يذهب إلى هذا القول؛ ليس ذا محلُّ تفصيلها؛ لكن هناك سببان يرى الباحث أنهما رئيسان في ذلك وهما:

الأول: شهرة القراءات السبع عند غير المختصين بالقراءة.

الثاني: شبهُ اقتصار بعض العلماء وطلبة العلم على كتاب واحد في القراءات -وغالباً ما يكون في السبع- «كالتيسير» و «الشاطبية» دون غيرهما، ممّا أشاع في العوامّ -وَهْماً- وجوبَ الاقتصار على هذه السبعة وعدمَ جواز غيرها.

وباستقراء الكتاب لمعرفة منهج المؤلِّف في هذه الجزئية اتّضح أنه يخالف جمهور الأصوليين فيما ذهبوا إليه، ويختار ويميل -تصريحاً- إلى القول بتواتر القراءات الثلاث.

واتضح منهجه هذا في الطرق التي سلكها لتقرير مذهبه، والحجج التي ساقها للدفاع عن رأيه، ولإبطال مخالفه، وذلك في النقاط الآتية:

---

(١) انظر: المستصفى: ١٢٠-١٢٥، الإحكام للآمدي: ١/ ٢١٢، البحر المحيط للزركشي: ١/ ٤٦٦، شرح الكوكب المنير: ١/ ١٢٧، حاشية العطار: ١/ ٢٩٧-٢٩٨، وغيرها من كتب الأصول.

(٢) انظر ص: ١١١.

١ - اعتماده على (فتاوى) من أئمّة عصره المشهود لهم بالفتوى، وهذا يلحظ في اثنتين منها:

أ- فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.[١]

ب- جواب للإمام أبي حيان الأندلسي.[٢]

ج- استكتابُه شخصياً فتوى في نفس القضية -أعني تواتر الثلاث- من قاضي القضاة في عصره الإمام تاج الدين السّبكي الذي لبّى طلب المؤلِّف وأجابه بفتوى ضمَّنها: «والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة، معلومة من الدّين بالضرورة.»[٣]

٢ - اعتماده على نصوص علماء أجلّاء؛ لهم مكانتهم في العلم؛ أمثال أبي العلاء الهمَذاني، والبغويّ، والكواشيّ، وابن الصلاح، وغيرهم.[٤]

٣ - اعتماده على الاستقراء حيث اتضح به عنده عدم خروج أي قراءة من هذه القراءات الثلاث عن السبعة، إذ كلّ واحدة لها أصل ترجع إليه[٥]:

فقراءة أبي جعفر أصل لقراءة نافع، أصولاً وفرشاً، إلا في مواضع قليلة

---

(١) انظر ص: ١١٧.

(٢) انظر ص: ١٢٠.

(٣) انظر ص: ١٣٢.

(٤) انظر ص: ١١٦ و ١١٧.

(٥) وهو ما وضّحه في «الدرّة» بقوله:

لثانٍ أبو عمرو، والاوّلِ نافع ... وثالثهم مع أصله قد تأصّلا

انظر: شرح الدرة للنويري: ١/ ١٦١-١٦٢.

معلومة، وقراءة يعقوب تابعة لقراءة أبي عمرو البصري، وأمّا قراءة خلف فهي قراءة الكوفيين، بل إنه لم يخرج عنهم إلا في حرفين.[1]

وهذا القول الذي ذهب إليه المؤلِّف هو الرّاجح في المسألة؛ خلافاً لجماعة من الأصوليين.

ويلاحظ على منهج المؤلِّف في هذه القضية أنه لم يجعلها ضمن ما (صحّ سنده)، بل جعلها (متواترة) قولاً واحداً.

وهذا لا تعارض فيه فإنه قد صرّح بقوله: «والذي جمع في زماننا الأركانَ الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة.....، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها...، ولا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر»[2].

وقد ألفَّ الإمام النويري رسالة عقد فيها فصلاً قال فيه: «هذه فتاوى جماعة من الأشياخ العصريين بتحريم ما زاد على العشر.»[3].

ثمّ ذكر فتاوى عن أئمة عصره منهم البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وكلّهم اتفقوا في فتاويهم على أن الثلاثة الزائدة على السبعة متواترة، وأنّ ما عداها شاذ ولا تجوز القراءة به.[4]

ونقل أيضاً كلاماً لابن حجر، ذكر فيه سبب الاقتصار على العشرة فقط

---

(١) انظر ص: ٥٠٧.

(٢) المنجد: ٨.

(٣) انظر: القول الجاذ: ٨٥-٨٨.

(٤) انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٤١-١٤٦.

فقال: «والسبب في قصرهم ذلك عليها أنه لا يوجد فيما وراءها ما حوى الشروط.»[1]، والله أعلم.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد

السَّند في اللغة: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.[2]

وعند المحدِّثين هو: الإخبار عن طريق المتن، لأن المخبر يرفع الحديث -بإخباره- إلى قائله، والحديثُ المسندُ هو: ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبي ﷺ.[3]

وقد أكرم الله تعالى أمة محمد ﷺ وشرّفها وفضَّلها بالإسناد، ليس لأحد من الأمم كلِّها، قديمهم وحديثهم إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات[4].

ونَقْلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبيَّ ﷺ مع الاتصال خَصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل.

وقد توفّرت الدواعي، وتنافست الهِمَم في طلب الإسناد العالي، والحرصِ على القرب من رسول الله ﷺ في القراءات، والحديث، وعموم كلامه وأحواله، صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) انظر: القول الجاذ: ٦٨.

(٢) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، والقاموس: (سند).

(٣) انظر: المختصر في علم الأثر: ١٥٣.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٦.

ولـمَّـا كان للإسناد تلك المزية، لا جرم، اعتنى به العلماء وخاصة علماء القراءات أيَّما عناية، يتجلَّى ذلك في تنصيصهم على أن القراءة (سُنَّة متَّبَعَة) لا تؤخذ إلا بطريق التلقي من أفواه المشـايخ، المتقنين الضابطين، عن مثلهم إلى النبي ﷺ.

وقد اتضح للباحث أن منهج المؤلِّف في «كتابه» في هذا المبحث لم يختلف ولم يشذ عمّا قرّره العلماء واعتمدوه من الاهتمام بـ(الأسانيد)، بل سار عـلى نهجهـم ومنوالهم، وقرّر أن (الأسانيد): «منقبة عظيمة ونعمة جليلة لهذه الأمّـة، ولـو لم يكن لها من الخصائص إلّا هي لكفت ووفّت»[1].

ويمكن بيان منهج المؤلِّف في (الأسانيد) في النقاط الآتية:

١ – جعله (صحّة الإسناد) ركناً أساسياً من أركان القراءة الصحيحة، وأنه إذا لم يتوافر في (القراءة) فتعتبر ضعيفة أو شاذة، وقـد سـبق الكـلام عـلى هـذه النقطة.[2]

٢ – أنه ذكر الكتب التي روى منها القراءات نصاً وأداءً، إلا أنه في (الطُّرُق) اقتصر على الأسانيد الأدائية، حيث قال بعد أن عدّد الكتب النـصّيّة والأدائيـة: «وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصـحاب هـذه الكتـب مـن الطـرق المذكورة، وأذكر ما وقـع مـن (الأسـانيد) بطريـق (الأداء) فقـط حـسبما صـحّ عندي»[3].

(١) انظر ص: ١٥٢.

(٢) انظر ص: ١٢١.

(٣) انظر ص: ٢٥٠.

٣- اشتراطه (للأسانيد) شروطاً لم تقع لغيره؛ من (العدالة) و(اللّقيّ) و(المعاصرة)، قال رحمه الله بعد أن ذكر الطرق والأسانيد: «لم نذكر فيها إلا مَن ثبت عندنا، أو عند من تقدّمنا من أئمتنا عدالتُه، وتحقّق لقيّه لمن أخذ عنه، وصحّت معاصرته»، قال: «وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألّف في هذا العلم»[1].

٤- رؤيته في أن عدم الاهتمام بـ (الأسانيد) هو السبب في ضياع كثير من القراءات، وذلك قوله: «وهذا -أي: الاعتناء بالأسانيد- علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله يحفظ ما بقي.»[2].

٥- ردُّه لكثير من الروايات والأوجه؛ عن قارئ أو راوٍ مّا، لعدم ثبوتها عنه، أو لسبب مخالفتها لما جاء عنه من الطرق الصحيحة، ومن أمثلة ذلك:

أ- كثيراً ما تصادف القارئ عبارة: «لا يصح من طريق -فلانٍ- ألبتة[3]»،وعبارة: «ولا نعلمه ورد عن فلان ألبتة بطريق من الطرق».[4]

ب- مثلاً لـمّا ذكر وجه الإدغام الكبير مع الهمز، قال: «وهو ممنوع عند أئمة القراءة، لم يجزه أحد من المحقّقين»، لم يكتف بذلك، بل ردَّ على من قرأ به، فقال: «لا يتابع هذا الشيخ[5] ولا الرّاوي[6] عنه على ذلك؛ إذ كان على خلافه

(١) انظر ص: ٥١٠.

(٢) انظر ص: ٥١١.

(٣) انظر ص: ١٢٤٢.

(٤) انظر ص: ١٢٤٣.

(٥) هو أبو القاسم الأنطاكي كما سيأتي ص: ٦٩٩.

(٦) هو القاضي أبو العلاء الواسطي كما سيأتي ص: ٧٠٠.

أئمة الأمصار في سائر الأعصار...، والصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة، وجمهور الأمّة ونصوص أصحابه».[1] وقال: «الصواب ما عليه إجماع أهل الأداء»[2].

جـ- قوله: «الصواب الاقتصار على إمالة (الراء) دون (الهمز) يقصد نحو ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا.... وأمّا من غير هذه الطرق فإن إمالتها لم تصح عندنا.»[3].

د- قوله في غير ما موضع: «وليس ذلك من طرقنا..» وقوله: «إلا أن روايته ليست من طرقنا ولا على شرطنا»[4]، وقوله: «والإسكان عن (فلان) من هذه الطرق عزيز.»[5].

هـ- ويتضح اهتمامه بالأسانيد جلياً في ردّه على سابقيه، إذا حادوا عن الجادّة والمنهج العلمي الصحيح:

فمثلاً عندما قال أبو شامة: «لا ينبغي لذي لُبٍّ، إذا نُقل عن إمام روايتان، إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى.»[6].

ردّ المؤلّف على هذا الرأي بشدة وقال: «قوله: (لا ينبغي لذي لبّ...) إلخ،

(١) انظر ص: ٧٠١.

(٢) انظر ص: ٧١٧.

(٣) انظر ص: ١٢٤١.

(٤) انظر ص: ١٢٥٨.

(٥) انظر ص: ١٥٠٤.

(٦) انظر ص: ١٥٢٨.

فظاهر في البطلان بل لا ينبغي لذي لبّ قولُه، فإنه يلزم منه ترك كثير من الروايات، ورفض غير ما حرف من القراءات المتواترة عن كل واحد من الأئمة.»[١]

وقد أطال المؤلِّف الردّ على أبي شامة في هذه المسألة بـما محصّله: إن رواية شخص انفرد بها عن الجمّ الغفير لا يُسلَّم أنها تقضي على نقلهم، مع إعلال الأئمة لها وردّها، وإن أخذ الأقوى من قولي أيِّ إمام إنما هو في المجتهَدات، لا في المنصوصات؛ إذ اليقين لا يُنقض إلا بيقين، وإن الانفراد والشذوذ لا يُعارضان التواتر ولا يردان قول الجمهور.[٢]

كان ذلك توضيحاً لمنهج المؤلِّف، ونظرته للأسانيد، وأنها عنده بمنزلة رفيعة، يُحكَم بها على القراءة، أو الرواية قوّة وضعفاً، قبولاً ورداً.

لكنْ بقي جانبان آخران اتضح فيهما اهتمام المؤلِّف بهذه الجزئية أيضاً وهما:

الأولى: تحرّيه التعبير بدقّة في استعمال مصطلح صيغة التحمّل والأداء، كقوله: (حدّثني) أو (أخبرني)، وأحيانا أخرى: (أخبرني قراءة عليه) أو (حدثني به، بعد أن تلوت عليه بمضمّن)،[٣] وأحياناً بـ (قرأت بمضمّنه)[٤].

(١) انظر ص: ١٥٢٩.

(٢) انظر ص: ١٥٣٠.

(٣) انظر مثلاً: ١٨٥.

(٤) انظر مثلاً: ١٨٩.

الثانية: تمييزه بين الأسانيد التي وصلته رواية وقراءة، مع بيان مقدار ما قرأ على الشيخ؛ إن كان لم يختم عليه كامل القرآن،[1] بل وأحياناً تعيين المحلّ الذي قرأ به على شيخه وتحديد تاريخه.[2]

وهذان ضروريان جداً لتبيين حالة السَّنَد والقراءة، هل هي عرضاً أم إجازة، رواية أم قراءة؟ وكل ذلك ليس على مرتبة واحدة من حيث القوّة في السّماع والإجازة، والله أعلم.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة

ويُقصد به قولُه ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[3] وهو حديث عظيم، معتمد عند القرّاء والمفسّرين والمحدّثين، وأفرده جماعة من العلماء؛ منهم المؤلِّف، بتصنيف خاص.[4]

---

(١) انظر مثلاً: ١٨٩.

(٢) انظر مثلاً: ٢٠٩.

(٣) تعدّدت روايات وطرق أسانيد هذا الحديث، واختلفت ألفاظه تبعاً لذلك، ولكنها اتفقت على عبارة «أنزل» أو «نزل» و «على سبعة أحرف» انظر تخريج الحديث في محلّه من البحث: ٦٦.

(٤) ومنهم: الإمام أبو الفضل عبد الرحمن الرازي، وتأليفه منه نسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وطبع مؤخراً بتحقيق د.حسن ضياء الدين عتر، طبعة: دار النوادر ١٤٣٢ هـ، ومنهم أبو شامة، وكتابه: «المرشد الوجيز» مطبوع.
والشيخ محمد بخيت المطيعي، وكتابه بعنوان: «الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن».
ومن المحدثين شيخنا د/ عبد العزيز قاري، وعنوان تأليفه: «حديث الأحرف السبعة: دراسة لأسانيده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية»، وفتحي بن الطيب خماسي، وعنوان كتابه: «الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات»، ود/ عبد الرحمن المطرودي، وعنوان كتابه: «الأحرف القرآنية السبعة». وغيرها. وانظر: الإتقان: ١/ ١٣١-١٤٣.

وقد نصّ بعض العلماء[1] على تواتره، وأنه قد رَوَتْه الجماهير في كل طبقة، ونقلته الجموع الغفيرة من كل جيل.[2]

وإنْ كان عجبٌ فهو ما يلحظه الباحث من اتفاق العلماء على تواتر هذا الحديث الشريف وأهميته، بل وتنصيصهم على أنه: (ليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يُقرأ على سبعة أوجه، فهذا شيء غير موجود)، وتأكيدهم أيضاً أن القراءات السبعة ليست هي المرادة بهذا الحديث، كما يظنه بعض الجهال[3].

ومع هذا الاتفاق فإنهم اختلفوا في تفسيره وتبيين المراد منه اختلافاً كثيراً، حتى صعب الخروج منه بقول سالمٍ من الاعتراض والاحتمال، وذلك -عندي- بسبب الاشتراك اللفظي لكلمة (حرف) ذات المدلول المتعدّد، والمعاني المختلفة.

وقد تناول المؤلِّف هذا الحديث تناولاً منظّماً، حصر الكلام عليه في عشرة أوجه،[4] وهي أوجه مهمّة وشاملة، لا أعلمها وردت مجموعة هكذا في كتاب من كتب القراءات إذا استثنينا «جامع البيان» للإمام الداني، أما هذه الأوجه فهي:

الأول: سبب وروده على سبعة أحرف: وبيّنه المؤلِّف بأنه للتخفيف والتيسير على الأمة.

---

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد:٣٣٩، جامع البيان للداني: ١/ ق٤، تلخيص الفوائد: ١٣.

(٢) حديث الأحرف السبعة: ٥٢-٥٣.

(٣) انظر ص: ١٧٨.

(٤) انظر ص: ٧٢.

الوجه الثاني: معنى (الحرف) عند اللغويين، وأنه يطلق على (الطرف)، و(الوجهة)، و(الحدّ)، و(الحافَة)...إلخ، أما عند كلامه على (الحرف) في الحديث، فنقل قولي الداني أنه بمعنى اللغة أو بمعنى القراءة، ثم قال: وكلا الوجهين محتمل.[1]

الوجه الثالث: المقصود بهذه السبعة: وهذا الوجه أهمّ الأوجه بالبيان، وهو الذي اختلفت فيه آراء العلماء، وتشعّبت أقوالهم، حتى أوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً، يتضح عند البحث أن غالبيتها متداخلة، وقد اكتفى المؤلِّف بذكر خمسة منها، وهي:

القول الأول: أنها لغات.

القول الثاني: أنها معاني الأحكام كالحلال والحرام.... إلخ.

القول الثالث: الناسخ والمنسوخ... إلخ.

القول الرابع: الأمر والنهي....إلخ

القول الخامس: الوعد والوعيد... إلخ.

ولم يرتض المؤلِّف أيَّ قول منها؛ وإن كان وصف الأول بأن عليه أكثر العلماء،[2] بل وصف الأقوال الأخرى بأنها غير صحيحة؛ لأن الصحابة الذين ترافعوا إلى النبي ﷺ لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه.[3]

(١) انظر ص: ٧٧.

(٢) انظر ص: ٧٨.

(٣) انظر ص: ٨١.

ويظهر من بحث المؤلِّف للمسألة أنه لم يقصد التوسع فيها بذكر الأقوال ومناقشتها، حيث ترك كثيراً من الأقوال؛ تبدو في قوّتها وكثرة القائلين بها من العلماء أولى بالذكر من الأقوال التي ذكرها، لو استثنينا القول الأول.

ويتضح لكاتبه أن القول بأن هذا الحديث من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، هو أقرب الأقوال، لأنه كما سبق قبل قليل؛ ما من قول ذُكِر إلّا واعترض عليه، ما عدا هذا القول؛ فلم أجد من اعترض عليه من المتقدمين ممن يعتبر قولهم في مثل هذه المسائل.

الوجه الرابع: ما وجه كونها سبعة لا أقل ولا أكثر؟ وهذه الجزئية نرى في المؤلِّف الاهتمام بها جدّاً؛ حيث صرّح بقوله: «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكّر فيه، وأمعن النظر من نيّف وثلاثين سنة»[1].

وبعد أن ذكر قولين للعلماء فيها، صرّح برأيه وجوابه، فقال: «تتبعت القراءات؛ صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكَرها؛ فإذا هو يرجع إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها»،[2] ثم ذكرها.

ويظهر جليّاً تأثر المؤلِّف، أو بعبارة أخرى التشابه الكبير بين ما قرّره المؤلِّف في هذه الأوجه السبعة، وبين ما قرّره -قبله- كلٌّ من ابن قتيبة وأبي الفضل الرازي مع اختلاف غير جوهري بينهم.[3]

---

(١) انظر ص: ٨٤.

(٢) انظر ص: ٨٤.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٦-٣٨، الأحرف السبعة للرازي: ق: ٢.

بل الحقّ أن هذا التقسيم هو لابن قتيبة -رحمه الله- تأثّر به مَن بعده، وهذّبه واستدرك عليه كما هي عادة المتأخرين، وقد أشار إلى هذا ابن حجر -رحمه الله- حيث قال بعد أن ذكر تقسيم أبي الفضل الرازي: «وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقّحه.»[1]

الوجه الخامس: على أيّ شيء يتوجه اختلاف السبعة ؟ فأجاب بما ملخّصه السلامة من التضاد والتناقض، ثم ذكر الأمثلة لذلك.[2]

الوجه السادس: على كم معنى تشتمل الأحرف السبعة؟ فذكر أنها متعدّدة لا تنضبط، لكنها ترجع إلى معنيين.[3]

الوجه السابع: هل الأحرف السبعة متفرقة في القرآن أم لا؟ واختار أنها متفرّقة فيه، خلافاً للداني.[4]

الوجه الثامن: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ ووصف المؤلّف هذه المسألة بأنها كبيرة، واختلف العلماء فيها، وذكروا فيها قولين، اختار المؤلّف منهما مذهب الجمهور، وهو أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة.

---

(١) الفتح: ٩/ ٢٨-٢٩.

(٢) انظر ص: ٩٠.

(٣) انظر ص: ٩٦.

(٤) انظر ص: ٩٨ و٩٩.

الوجه التاسع: هل القراءات العشرة المتواترة هي الحروف السبعة أم بعضها؟ وذكر أنها مسألة مبنية على المسألة قبلها.[1]

الوجه العاشر: حقيقة اختلاف السبعة الأحرف وفائدته، وبيّن أنه اختلاف تنوّع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتضارب، ثمّ ذكر ثلاثة أوجه يقع فيها اختلاف القراءات كلِّها، ثمّ ذكر عدة فوائد لهذا الاختلاف.[2]

كان ذلك -باختصار- توضيحاً لمنهج المؤلِّف في هذا الحديث، وطريقة تناوله إيّاه، وهناك مزيد من التعليق والإيضاح يأتي في محلّه من التحقيق إن شاء الله.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد

القرآن الكريم كتابُ الله تعالى وكلامه، أنزله على رسوله محمد ﷺ بكيفية معلومة، وطريقة أداء مشهورة ومعروفة، وقد تكفّل تعالى بحفظ هذا الكتاب فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وكان من أسباب هذا الحفظ أن هيّأ الله سبحانه وتعالى رجالاً أفنوا أعمارهم في تعلّم القرآن الكريم وتعليمه، حتى ضبطوا ألفاظه وأتقنوها على الكيفية التي تلقّوها من مشايخهم إلى الصحابة؛ إلى النبي ﷺ، فلم يخلطوا بين مرقّق ومفخّم، ولم يقصروا ما حقّه المدّ، ولم يمدّوا ما حقّه القصر.

(١) انظر ص: ١٠٤.

(٢) انظر ص: ١٤٤.

ولقد وصلتنا أحاديث عن الصحابة رضي الله عنهم، وآثار عن السلف، تبيّن لنا شدة اعتنائهم بالمحافظة على أداء القرآن كما أنـزل، وإنكارهم على من خالف ذلك، فهذا الصحابيّ الجليل ابن مسعود رضي الله عنه ، الذي قال عنه رسول الله ﷺ: «مَن أَحبّ أن يقرأ القرآن غضّاً كما أنــزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد»[1]، كان يقرئ رَجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلة، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها يا أباعبدالرحمن؟ فقال: أقرأنيها ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ فمدَّدها.[2]

وقد حافظ علماء القرآن على ما قرره أسلافهم من الاهتمام بتأدية القرآن بالطريقة الصحيحة المتلقّاة من أفواه المشايخ، ومنعهم من تصدُّر من لم يُتقن ذلك، وخاصّة مَن يعتمد في حفظه القرآن على (المصحف) دون الشيخ، فيعتقد أن القراءة المجوّدة هي إفراط الحركات، وترعيد المدّات[3]...إلخ.

وذلك لأن هناك ألفاظاً في القرآن -والله- لولا شيوخ القرآن لما استطاع أيّ شخص مهما بلغ في العلم -فضلاً عن الجهال- أن يقرأها قراءة صحيحة كما أنـزلت، وتلقّاها الصحابة عن رسول الله ﷺ، منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) انظر ص: ٥٥٩، وانظر غاية النهاية: ١/ ٤٥٩.

(٢) انظر التخريج ص: ٧٩١.

(٣) انظر ص: ٥٦٢.

﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤][1]، و ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧] (من مصحف الدوري)و ﴿مَجْرِنهَا﴾ [هود: ٤١] و ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] وغيرها.[2]

والمؤلِّف -رحمه الله- قد أعطى هذا الجانب حقّه من الاهتمام والتوضيح والبيان، بل جعله أولى علوم القرآن اهتماماً، حيث قال في تأليفه الذي أفرده في التجويد: «وإن أولى ما قُدِّم من علومه -القرآن- معرفةُ تجويده وإقامة ألفاظه»[3].

أمّا هنا في (النشر) فقد جعل أوّل ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن، تصحيح إخراج كلّ حرف من مخرجه المختصّ به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به..إلخ.[4]

وذهب أيضاً إلى أن الأمّة كما هم متعبّدون بفهم معنى القرآن وإقامة حدوده، هُم -أيضاً- متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه، على الصفة المتلقّاة عن النبيﷺ.[5]

---

(١) ومثلها في الأنبياء (٣٤) ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾.

(٢) لأن هذه الكلمات رسمت في المصحف بطريقة تخالف اللفظ بها، فالياء في الكلمة الأولى ﴿أَفَإِيْن﴾ لا تُنطق، مما يعني أن الكلمة هي حرف شرط، ولو نطقت الياء -وهو خطأ- لتغيّر المعنى وأصبحت أداة استفهام، وكذلك الألف بعد الهمزة من ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ مرسوم في بعض المصاحف ولا يقرأ، وقراءته تغيّر المعنى، وكذلك الكلمة الأخيرة ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ رسمت في المصحف بياءين مع أن المقروء به ياء واحدة، أمّا كلمة ﴿مَجْرِنهَا﴾ فأبوعمرو، والكوفيون إلا شعبة يقرؤونها بالإمالة، وورش بالتقليل، وليس بالفتح، إلى غير ذلك من الكلمات التي لا يمكن أن يضبط أداؤها إلا بالتصحيح على الشيوخ الآخذين عن مثلهم إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

(٣) التمهيد: ٥٢.

(٤) انظر ص: ٥٦٣.

(٥) انظر ص: ٥٥٦.

بل تعدّى ذلك إلى أن مَن قَدَر على تصحيح كلام الله، باللفظ الصحيح وعدَل عنه إلى عكسه؛ استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحَدْسه، واتكالاً على ما أَلِف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ أنه مقصِّر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاشٌّ بلا مرية.[1]

ويلحظ القارئ لمنهج المؤلِّف في هذا الجانب أنه لم يقف عند بيان الأحكام والاكتفاء بسردها فقط، بل يجده وشَّى ذلك بذكر أسباب قلّة ضبط هذا العلم، عند قرّاء عصره، وثنَّى بذكر الطرق الصحيحة لعلاج ذلك الضعف.

فمثلاً نراه يقول: «أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء هو إطلاق التفخيمات والتغليظات، على طريق ألفتها الطِّباع، تُلقّيت عن العجم، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يقفوا على الصواب ممّن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه».[2]

ونراه بيّن علاج ذلك في قوله: «ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن».[3]

ويلاحظ أيضاً فائدة أخرى -لم أجدها في كتب التجويد قبله- وهي تسجيل نُطْقِ بعض المجتمَعات لبعض الحروف، في ذلك الزمن، وهو يريد من ذلك التحذير من مثل ذلك النطق في حروف القرآن، فهناك تسجيل لحالات صوتية عن أهل الشام، ومصر، وبوادي اليمن والأندلس، والعجم (تركيا وإيران)، والمغرب.[4]

(١) انظر ص: ٥٥٧.

(٢) انظر ص: ٥٦٥.

(٣) انظر ص: ٥٦٢.

(٤) انظر ص: ٥٧١.

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات

الاحتجاج: مأخوذ من الحَجّ وهو القصد، ومصدره: مِن احتج، أي: جاء بحجّة، وهي الدليل والبرهان، وسميت الحجة بذلك لأنها تُحَجّ أي: تقصد.[١]

والحجة في الاصطلاح: ما دُلَّ به على صحة الدعوى.[٢]

أمّا «الاحتجاج للقراءات» في الاصطلاح فلم أجد تعريفاً له عند القدماء، لكن من خلال الاطلاع على بعض تآليفهم، وطريقة عرضهم لمباحث هذا العلم يمكن للباحث أن يعرّفه بأنه: (بيان الأسلوب العربي الذي جاءت عليه القراءات)[٣] ذلك؛ لأن الخلاف بين المؤيّدين والطاعنين في القراءات إنما هو من حيث موافقتُها لأساليب العرب في كلامهم، أو عَدَمُها.

وقد أدّى الجهل بلغة العرب، وكذا عدمُ استقراء أساليبهم في الكلام إلى خلخلة واضطراب آراء بعض النحويين واللغويين -بل وبعض أهل القراءات-[٤] في القراءات فنبزوها تارة بالضعف، وأخرى باللّحن، وثالثة بالخطأ.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، واللسان، والتاج (حجّ).

(٢) انظر: التعريفات: ٨٢.

(٣) هذا التعريف لكاتبه.

(٤) من باب إحقاق الحق والإنصاف أقول: لم يقتصر الطعن في بعض القراءات على النحويين واللغويين، بل تعدّاهم إلى بعض أئمة القراءات الذين ألّفوا في الاحتجاج، وأذكر منهم مكيَّ بن أبي طالب، حيث صرّح في توجيه قراءة ابن عامر في قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بقوله: «وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر... إلى أن قال: فإجازته في القرآن أبعد.»، وقال في رواية قالون بإسكان العين من ﴿تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤]: «إسكان العين غير جائز.»، وكذلك ورد الطعن في بعض القراءات عند المهدوي رحمه الله.

انظر: الكشف: ١/ ٣٧٥-٣٧٦ و٤٠٢ و٤٥٤، شرح الهداية: ١/ ١٧٩، ٢/ ٢٩٢، إبراز المعاني: ٣/ ١٥١.

فالاحتجاج يبحث في هذه القضية، وهي بيان أن أسلوب القراءات القرآنية عربيّ، وأقلَّ ما يقال فيه إِنه فصيح.

وقد عُرف وثبت تفطن العلماء لهذا العلم، منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر الفرّاء[1] أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ ﴿ نُنشِرُهَا ﴾[2] [البقرة: ٢٥٩] بالراء، ثم احتجّ لها بقوله: ﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢] وذكر مثل ذلك عن الحسن البصري[3] رحمه الله.[4]

ثمّ توالت عناية العلماء بهذا العلم، فتعرضوا له في تفاسيرهم، وأبحاثهم، ومؤلّفاتهم النحوية وغيرها، ومن ثَمَّ أفردوه بالتأليف، دلالة عندهم على أنه صار علماً قائماً بحدّ ذاته.[5]

وقبل الخوض في بيان منهج المؤلِّف في (الاحتجاج للقراءات) يرى الباحث تقديم بعض النقاط التي قد تساعد على فهم أسباب الاختلاف في هذا المجال بين القرّاء وغيرهم، وهي:

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٤٤.

(٢) وهي قراءة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب.
انظر: النشر: ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣١.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ١٧٣

(٥) كفانا د/ حازم سعيد حيدر، حصر المؤلَّفات في التوجيه في مقدمة تحقيقه: «شرح الهداية».
انظر: شرح الهداية: مقدمة المحقق: ١/ ٢٨-٣٨.

١-إن علم الاحتجاج لا يبحث في كون القراءة صحيحة أو شاذّة من حيث السَّند.

٢- إن منهج القرّاء -جلّهم- في نظرتهم للقراءات يختلف كثيراً عن منهج النحويين واللغويين فيها، وخاصة أصحاب المذهب البصري.(١)

٣- إن ما يذكر في توجيه القراءة -بعد ثبوتها- إنما هو للاستئناس والاختيار لمن هو أهل له؛ إذ كلّ ما يجوز قراءة يجوز لغة، ولا عكس، وقد ذكر الداني والمؤلِّف وغيرهما ذلك.(٢)

٤- إن طعن بعض كبار علماء اللغة والنحو، قديماً وحديثاً، في القراءات منهج غير سديد، بل خطأ، ولا يُسلّم لهم؛ لا لأنهم ليسوا من القراء، أو لأن نظرتهم للقراءات تختلف عنها عند القراء فحسب، بل لسبب آخر جوهري وهو اتفاق جماهيرهم، والمحققين منهم، على أن ما وصل إلينا من كلام العرب قليل.

---

(١) لأن المدرسة البصرية لا تحتج بالقراءات إلا في القليل النادر؛ الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، بعكس المدرسة الكوفية التي ترى أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى -في مجال الاستشهاد- من الشعر وغيره، ومن ثمّ فهي -في نظرهم- مصدر لتقعيد القواعد وتصحيح الكلام؛ بغض النظر عن موافقتها للقواعد أو عدم موافقتها.

فالقراء أصحاب أداء، وتلقٍّ، وعَرْض، فهم أدقّ من النحاة الذين هم أصحاب تقعيد وتنظيم، ولم يستطيعوا -غالبهم- التعامل مع الروايات التي تخرج عن قواعدهم إلا بتجريحها، أو إخراجها على التوهّم، وهو منهج غير سديد.

انظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: ١٠٩-١١٠، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨٦.

(٢) انظر ص: ٤٠.

وبعد هذا: أفلا يحتمل، ولو جَدَلاً أن القراءات جاءت على هذا الأسلوب الذي لم يصلنا، وهو عربي؟

أمّا منهج المؤلِّف في الاحتجاج فيتبين من خلال العدد غير القليل من القراءات التي وجَّهها واحتج لها، حيث ربت على (٥٦) ست وخمسين، ما بين أصول وفرش، وأيضاً في الطريقة التي سلكها في هذا الاحتجاج، ويتجلّى هذا المنهج في النقاط الآتية:

١- أن المؤلِّف لم يلتزم توجيه كلّ قراءة، بل ترك كثيراً، ولا يصحّ أن يُفهم من صنيعه هذا أنه اقتصر على القراءات التي للنحويين وغيرهم طعن فيها، بدليل أن ما ترك الاحتجاج له فيه طعن وتضعيف، بل وتخطئة منهم.[١]

٢- أنه في القراءات التي احتجّ لها لم يَسِرْ على وتيرة واحدة في الاحتجاج، فنراه أحياناً يكتفي بقوله: «وهي لغة»[٢] وبقوله: «وهي لغة لبعض العرب».[٣] بينما نراه في قراءات أخرى يطيل النفس في الاحتجاج لها؛ كما فعل عند قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:١٣٧].[٤]

٣- تعدّد جوانب الاحتجاج عند المؤلِّف، وعدم اقتصاره على نوع واحد فيها، وهذه الجوانب، هي:

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر لم يوجّه قراءة حمزة في ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالخفض، وفيها كلام كثير عند النحويين والمفسرين، والمؤلِّف اكتفى بحكاية الإنكار فقط. انظر: ١٦٦٦.

(٢) النشر: ٢/ ١٦٤٤.

(٣) النشر: ١٧٣٥.

(٤) انظر: النشر: ٢/ ١٦٩٣-١٦٩٤.

أ- الاحتجاج التفسيري:[1]

ومنه قوله بعد ما ذكر القراءات في ﴿تَجۡرِي تَحۡتَهَا﴾ [التوبة: ١٠٠]: «واتفقوا على إثبات ﴿مِن﴾ قبل ﴿تَحۡتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥] في سائر القرآن، فيحتمل أنه إنما لم يكتب ﴿مِن﴾ في هذا الموضع؛ لأنّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأمّا في سائر القرآن فالمعنى أنها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار.

فلاختلاف المعنى خولف في الخط، وتكون هذه الجنات معدّة لمن ذُكِر تعظيماً لأمرهم وتنويهاً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم؛ لمبادرتهم لتصديق هذا النبيّ الكريم عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكمل التسليم، ولمن تبعهم بالإحسان والتكريم، والله تعالى أعلم».[2]

ب- الاحتجاج الفقهي[3]:

ومنه قوله: «واتفقوا على ﴿مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] أنه بالجمع؛ لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنما اختلف في الذي في (البقرة)[4]؛ لأن التوحيد يراد به عن كل يوم، والجمعَ يراد به عن أيامٍ كثيرة»[5].

---

(١) وهذه بعض مواضعه في: ١٦٥٨، ١٦٦٨، ١٧٢١، ١٧٤١، ١٧٥٤، ١٧٨٧، ١٨٧٤، ١٩٣٢، ١٩٤٩، ١٩٧٠.

(٢) النشر: ١٧٢٦، وينبّه على أن كلمة (فلاختلاف) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر مثلاً ص: ١٦٨٠، ١٦٨٦.

(٤) من الآية (١٨٤) البقرة.

(٥) انظر ص: ١٦٨٠.

جـ- الاحتجاج البلاغي:

ومنه قوله: «واتفقوا على ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] أنه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك، ولأنّ طول سورة (البقرة) يقتضي الإطناب، وزيادةُ الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال:١٣] كيف أجمع على فكّ إدغامه، وقوله ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] كيف أجمع على إدغامه، وذلك لتقارب المقامين من الإطناب والإيجاز».[1]

د- الاحتجاج اللّغوي[2]:

ومنه قوله عند ما ذكر القراءات في ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]: «والصواب أن هذه السبع القراءات كلّها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى (هلمّ)، وليست في شيء منها فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلّم ولا مخاطب»[3].

هـ- الاحتجاج النحوي:[4]

ومنه لـمّا ذكر أن أبا جعفر يقرأ ﴿ وَيُخْرَجُ لَهُ﴾ [الإسراء:١٣] وأنّ يعقوب يقرأ ﴿وَيَخْرُجُ﴾ والباقين يقرؤون ﴿وَنُخْرِجُ﴾، قال: «واتفقوا على نصب ﴿كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣]، ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿وَيُخْرَجُ﴾.مبنياً

---

(١) انظر: ١٦٨٦، ١٧٢٣.

(٢) وهو كثير جداً انظر النشر:١٥٩٧، ١٦٠٢، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦٢٩، ١٦٤٤، ١٦٥٢، ١٧٣٠، ١٧٣٥، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٨٧، ١٨٣٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٩٠٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣.

(٣) النشر: ٢/ ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥.

(٤) وهو كثير أيضاً انظر: ١٦١٤، ١٦٢١، ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٨٣، ١٦٨٩، ١٦٩٣، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٥، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٤٧، ١٧٧٧، ١٨٢٧، ١٨٣٠.

للمفعول، قيل: إن الجار والمجرور وهو ﴿لَهُۥ﴾ قام مقام الفاعل، وقيل: المصدر، على حدّ قول الله ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤] فهو مفعول به، والأحسن أن يكون حالاً، أي: ويُخرَجُ الطائرُ كتاباً، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب، فتتفق القراءتان في التوجيه، على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه».[1]

و- الاحتجاج الصرفي[2]:

ومنه ما ذكره في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى ﴿وَلَا يَتَأَلَّ﴾ [النور: ٢٢] «قال: هي من الأَلِيَّة على وزن (فعيلة) من (الأَلُوة) بفتح الهمزة وضمّها وكسرها، وهو الحلف...إلخ».[3]

٤- إنّ المعوّل عليه عنده في الاحتجاج هو صحّة الرواية، وموافقتها للشروط الثلاثة السابقة، فإذا لم تصح لا يصح الاحتجاج، ويظهر هذا من خلال تعقّبه الجعبري عند ما أجاز تحريك التنوين بالكسر في ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فقال المؤلِّف ردّاً عليه: «هذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبريَّ إليه، ولا دلّ عليه كلامُه، ولا عرّج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم، قال: وهذا إن جاز عند أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء، في كلام الملك العلّام، إذ القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول».[4]

---

(١) انظر ص: ١٧٧٧.

(٢) انظر: ١٧١٤، ١٧٥٤، ١٧٦١، ١٧٩٤، ١٨١١، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٦٢، ١٨٧٧، ١٨٨١.

(٣) انظر: ١٨٢٥.

(٤) انظر ص: ١٦٣٨، ومعلوم أن إجازة الجعبري تحريك التنوين بالكسر في قوله تعالى ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ إنما هو على رواية البزي الذي يشدد التاء، وليس على إطلاقه.

٥- احتجاجه للقراءة -أحياناً- بحديث رسول الله ﷺ[١] ومنه ما ذكره عند رواية رويس في قوله تعالى ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] قال: «روى رويس بالخطاب، وهي قراءة أبيٍّ، ورويناها[٢] مسندة عن النبي ﷺ، قال: وهي لغة لبعض العرب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «لتأخذوا مصافّكم».[٣]

٦- ردّه على المنكرين والطاعنين في بعض القراءات، وبيان عدم قبول كلامهم في ذلك، كما في عبارته: «ولا التفات إلى قول الزجاج[٤] ولا إلى قول الزمخشري[٥]». ولـمّا ذكر طعن المبرّد[٦] على قراءة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة:٥٤] بالإسكان قال: «ذلك مردود على قائله.».[٧]

٧- استشهاده بالشعر: وهذا كثير في الكتاب، على اعتبار أنه في القراءات، وليس موضوعاً لتوجيهها، وصنيعه هذا يذكّر بما رواه الحافظ أبو العلاء الهمَذاني بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشعر لحكمة، وإذا التبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»[٨].

---

(١) وقد يذكر الحديث مسنداً منه إلى النبي ﷺ كما فعل عند رواية رويس ﴿فَرُوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[الواقعة: ٨٩] ثم قال: «وأخرجه أبو داود في سننه، كما أخرجناه». انظر ص: ١٩٣٢.

(٢) في المطبوع: (رويناهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٣) انظر ص: ١٧٣٥.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٥٩٦.

(٥) انظر ص: ٣٤٨.

(٦) انظر ص: ١٦٠٢.

(٧) انظر ص: ١٦٠٢.

(٨) التمهيد: ٢٠١، وانظر: حلية الأولياء: ٧/ ٢٦٩.

وروى أيضاً بسنده عنه رضي الله عنه قال: «إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فاطلبوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب.»[1]

٨- معلوم أن كتب القراءات وتوجيهها إنما أُلِّفت لمناقشة القراءات المختلف فيها بين القراء، لكن يلاحظ الباحث أن المؤلِّف هنا زاد على ذلك ذِكرَ وتوجيهَ القراءات المتفق عليها بين القراء، وهي كلّها في قسم الفرش، فكان بعد أن يذكر القراءة المختلفَ فيها يقول: واتفقوا على كذا. مثال ذلك:

لـمّا ذكر خلاف القراء في قوله تعالى ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:٨٩] وتوجيه الكلمة، قال: «واتفقوا على قوله تعالى ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧] أنه بالفتح؛ لأن المراد به الفَرَج والرحمة، وليس المراد به الحياة الدائمة.»[2]

وقد بلغ عدد هذه القراءات المتفق عليها ووجّهها المؤلِّف(٥٠) خمسين قراءة.[3] والله أعلم.

(١) التمهيد: ٢٠٨.

(٢) انظر ص: ١٩٣٢.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر ص: ١٦٨٤، ١٦٨٦، ١٦٩٢، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٥٥، ١٧٦٤، ١٧٨٧، ١٨١٨، ١٨٤٨.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني

الرَّسمُ: لغةً: الأثر، ورسمُ الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض،[١] قال الشاعر:[٢]

أَمِن رسم دارٍ مربعٌ ومُصيفُ ... لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفُ

وأمّا اصطلاحاً هنا فالمراد به: أثر الكتابة، أي الكيفية التي كُتِب بها القرآن الكريم، أي: مرسوم القرآن.

وأضيف (الرسمُ) إلى (العثماني) للدلالة على أن المراد تحديداً هو (الرسم) الحاصل في المصاحف التي كتبت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه بأمره، وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم[٣]، وهو الرسم المنقول من صُحُف الصِّدِّيق رضي الله عنه المنقول من الصحف والأدوات التي كتب فيها أمام الرسول ﷺ.[٤]

و(الرسمُ) علم جليل، بل هو باب من الأبواب المتعلّقة بالقراءة؛ والتي يجب على مريد قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة تعلّمه وإتقانه؛ لئلّا يقع في الخطأ، ومن ثَمَّ التحريف وتغيير المعنى.[٥]

وقد أفرده كثير من العلماء بتصنيف خاصّ، منهم أبو عمرو الداني، وابن نجاح، والشاطبي، والسخاوي والمؤلِّف، وغيرهم، بل إن بعضهم أَلَّف في توجيهه كما أُلِّف في توجيه القراءات.[٦]

---

(١) الصحاح واللسان والتاج (رسم).

(٢) هو الحطيئة، وقوله: (مربع) مرفوع بالمصدر الذي هو (رسم).

(٣) قال مكي: «وساعده -عثمان- على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين.». الإبانة: ٢٣.

(٤) انظر: الإبانة: ٤٦.

(٥) لأن هناك كلمات تُقرأ بغير الكيفية التي كتبت بها، وقد سبق بيان أمثلة لذلك ص: ١٤١.

(٦) انظر: الإتقان: ٤/٤٦.

ومعلومٌ أن (أصل الرسم) وهو ما يُعتمد في كيفياته عليه، ويرجع عند اختلاف القارئ إليه. قد ثبت وصحّ عن أولي العلم من السلف، قال الخرّاز[1] رحمه الله:

وبعد فاعلم أن أصل الرّسمِ ثبت عن ذوي النُّهى والعلم[2]

قال الزركشي: «ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم ذلك كتابتُهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الياء والواو، والهمز، والمدّ والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً، نحو: ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] فصار ذلك كلّه حجّة.»[3]

ولأهمية هذا العلم -علم الرسم- وجدت علماء السلف رحمهم الله تعالى قد عُنوا به أتمّ عناية؛ حتى إنهم قاموا بإحصاء الحروف المخالفة لمرسوم المصاحف، وبالنّص عليها وتدوينها، فغدا علماً خاصّاً منفرداً، وسمّوه (هجاء المصاحف) و(رسم القرآن) ومن ثَمَّ اختلفوا في حكمه:

فمنهم من ذهب إلى وجوب اتّباعه؛ منهم مالك، وأحمد، والفرّاء، والبيهقي وغيرهم، قال الإمام أحمد: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان رضي الله عنه في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك.»[4]

(١) أبو عبد الله، محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، إمام كامل، مقرئ، شرح (الحصرية) و(البرية) و(العقيلة). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٧.

(٢) انظر: دليل الحيران: ١٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٧٨.

(٤) انظر: المقنع: ١-١٠، البرهان: ١/ ٣٧٩، الإتقان: ٤/ ١٤٦، رسالة الصفاقسي: ٢٣-٢٤.

وقال البيهقي: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغيّر ممّا كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن نَظُنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم، ولا سقطاً لهم».(١)

ونقل الزركشيّ عن أبي عبيد: «اتّباع حروف المصاحف عندنا كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدّاها».(٢)

حتى إنّ الزمخشري عفا الله عنه، الذي عُرِف عنه ردُّ بعض القراءات والطعنُ فيها ذهب في (الرسم) إلى قول الجمهور حيث قال: «وخطّ المصحف سنّة لا تغيّر.».(٣)

وذهب بعض العلماء، منهم الباقلّاني والعزّ بن عبد السلام إلى جواز مخالفة الرسم، وكتابة القرآن بالإملاء المعروف بين الناس.

أما الباقلّاني فاستدل لمذهبه بعدم وجود دليل على الوجوب، وأمّا العزّ فذهب إلى ما ذهب إليه اجتهاداً منه حتى لا يقع تغيير القرآن من الجهال.

وتعقّبه الزركشي بقوله: «لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلّا يؤدّي إلى دروس العلم، وشيءٌ أحكمته القدماء لا يُترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجّة».(٤)

---

(١) الشعب:٢/ ٥٤٨، وانظر: الإتقان: ٤/ ١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٣٨٠، والشعب: ٢/ ٥٤٨.

(٣) الكشاف: ٣/ ٢٠٩.

(٤) البرهان: ١/ ٣٧٩.

أمّا ما يتعلق بمنهج المؤلِّف في هذا المبحث:

باستقراء الكتاب تبين للباحث منهج المؤلِّف بوضوح، وأنه أَوْلى هذا العلم كثيراً من الاهتمام؛ ليس على سبيل الرواية فقط، بل وعلى سبيل الدراية أيضاً، ويمكن توضيح هذا المنهج في النقاط الآتية:

١ - جعلُه الرسم العثماني شرطاً من شروط صحة القراءة وقبولها، والحكم على مخالفتها له بالشذوذ، بيّن ذلك قولُه: «كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها...» إلى أن قال: «ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة»[١].

ومع هذا فقد أوضح المؤلِّف أن مطلق المخالفة للرسم لا تعتبر شذوذاً، حيث إن هناك مستثنيات، أو قل مخالفة للرسم، ومع ذلك قراءتها صحيحة ليست شاذة، هذه المخالفة هي ما صرّح بها المؤلِّف في قوله: «على أنّ مخالف صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة ومستفاضة»[٢].

ثمّ مثّل لذلك بنحو إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ [هود:٤٦] وغيرها، ثمّ قال: «إن الخلاف في ذلك مغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنىً واحد»، إلى أن قال: «وهذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»[٣].

---

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) انظر ص: ٤٦.

(٣) انظر ص: ٤٧.

٢- إفراده باباً خاصّاً للرسم، وبيان كيفية الوقوف على المرسوم، وقد قدّم لهذا الباب بمقدّمة جدُّ مهمّة، ومفيدة، أذكرها هنا باختصار، موضّحاً أهمّ النقاط التي تطرّق إليها:

أ- تبيينه أن المراد بمرسوم الخطّ هو: خطّ المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها.[1] وقال في موضع آخر إنه: «صورة ما كتب في المصاحف العثمانية[2]».

ب- قسَّم الرسم العثماني إلى قسمين:

الأول: قياسي: وهو ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ.

الثاني: اصطلاحي: وهو ما خالف الخطُّ اللفظ بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

ج- ذِكرُه أن للرسم قوانين وأصولاً لا بدّ من معرفتها، وأن أكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدّى إلى سواها؛ سواء ما عُرِف سببه أو ما جُهِل.[3]

د- إلزامه اتّباع الخط، ونقله الإجماع؛ عن أهل الأداء وأئمة الإقراء، على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه.[4]

---

(١) انظر ص: ١٤١٩.

(٢) انظر ص: ١٠٥٨.

(٣) انظر ص: ١٤١٩.

(٤) انظر ص: ١٤١٩.

كانت هذه النقاط الأربع أهمّ ما ذكره المؤلِّف في مقدّمته لباب (الوقف على مرسوم الخط)، ونواصل الحديث عن بقية بيان منهج المؤلّف:

٣- ذكره لخلاف العلماء في رسم بعض الكلمات، وهو هنا لم يكتف بمجرد النقل وذكر الخلاف، بل تميّز بأمور تدل على متانة علمه وفهمه لهذا العلم، وذلك في المسائل الآتية:

أ- الترجيح بين أقوال المختلفين، والصيرورة إلى القول الأصحّ والأقرب إلى الدليل، مع ذكر وجه الترجيح، من ذلك:

لـمّا ذكر الداني أن في قوله ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] صوِّرت الهمزة ألفاً مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه الشاطبي وجعلها مما خرج عن القياس، رجّح -المؤلّف- أن الصواب هو أن الألف أساساً هي زائدة وليست صورة للهمز؛ لأنّ الهمزة لو صوِّرت هنا لكانت واواً لأنها مضمومة.[1]

ب- رجوعه في تحقيق المرسوم المختلف فيه إلى المصحف المعتمد في عصره، ويلاحظ هنا أنه يرجع إلى ثلاث نسخ من المصاحف في عصره وهي:

الأولى: نسخة المصحف الذي يسمّيه الإمام السخاوي: (المصحف الشامي) وقد أعطانا المؤلِّف نبذة عنه حينما قال:

«وهذا (المصحف) الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بـ(المصحف الشامي) هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له: (مشهد علي) بالجامع الأموي من دمشق المحروسة، وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أوّلاً

(١) انظر ص: ١٠٦٥.

بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق؛ الذي جدّد عمارته نور الدين زنكي، وأن السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع.»[1].

الثانية: نسخة (المصحف الشامي) الكبير، قال عنه: «الكائن بمقصورة الجامع الأموي المعروف بالمصحف العثماني.»[2]

الثالثة: نسخة المصحف (الإمام) بالديار المصرية، وقال عنه: «وهو الموضوع بالمدرسة (الفاضلية) داخل القاهرة.»[3].

هذا، وقد رجع المؤلِّف إلى الأول في موضعين[4]، وبيّن في موضع واحد أنه رجع للآخَرَين[5].

ولا شك أن هذا الصنيع من أعلى درجات التوثيق والترجيح، خاصّة إذا كانت (النسخة) معتمَدة ومعترفاً بها عند العلماء المحققين.

ج-الردُّ والاعتراض على الأقوال إذا كانت خطأً؛ دون النظر إلى مكانة ووجاهة قائلها، كردّه على الداني رحمه الله حينما ذهب إلى أن الألف الأولى في ﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ [الشعراء:٦١] هي المحذوفة لا الثانية، ووجّه رأيه هذا بثلاثة أوجه، وردّ عليه المؤلِّف بذكر القول الثاني؛ وهو أن الثانية هي المحذوفة،

---

(١) انظر ص: ١٠٧٩.

(٢) انظر ص: ١٠٧٩.

(٣) انظر ص: ١٠٧٩.

(٤) الأول عند كلمتي ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ﴾ و ﴿ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ﴾.[فاطر: ٤٣] والثانية عند كلمة ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، لكنه صرح عند هذه الثانية أنه وجد فيها أثر حَكٍّ يظُنّه وقع بعد عهد السخاوي. انظر ص: ١٠٧٨.

(٥) انظر ص: ١٤٧٢.

واستدلّ لأصحابه بخمسة أوجه، ثم ذكر الردّ على أوجه الداني بنقاش علمي هادئ، وكذلك ردّه على الشاطبي وغيره[1].

٤- تنبيهه على أوهام بعض مَن سبقه، وهذا من ناحيتين:

الأولى: أن يكون بعضهم ذكر كلمات في غير بابها، وذلك نحو:

أ-أثناء الكلام على ما صُوّرت الهمزة فيه ألفاً قال المؤلّف: «وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١]» قال: «وليس كذلك فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلّق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين:

١-إمّا أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان.

٢- وإمّا أنه قصد بزيادتها أن يفرق بينها وبين ﴿يَئِسَ﴾ [المائدة: ٣] ونحوه، فلو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك».

ب- لـمّا ذكر الشاطبي ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] مما حذفت منه إحدى الواوين، وحذف ألف ﴿قُرْءَٰنًا﴾ [يوسف: ٢، الزخرف: ٣] بعد الهمزة كما كُتب في بعض المصاحف. قال المؤلّف: «والعجب منه -الشاطبي- كيف ذكرها، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من هذا الباب[2]».

ج- لـمّا ذكر بعضهم ﴿أَيِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢] في باب ﴿أَءِذَا﴾ [ق: ٣] ونحوه

---

(١) انظر ص: ١٠٦٨

(٢) ١٠٦٦.

من الاستفهامين قال المؤلّف: «وأمّا ﴿أَيِمَّةَ﴾ فليست من هذا الباب؛ وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه، فإن الهمزة فيه ليست أوّلاً وإن كانت فاء...إلخ»[1].

الثانية: أن يقع بعضهم في سهو أو سبق قلم، وذلك نحو:

أ- لـمّا منع مكي رحمه الله الوقف على (الميم) من ﴿هَآؤُمُ﴾ [الحاقة: ١٩] ظنّاً منه أن أصلها «هاؤمو» بواو، مثل ﴿سَنَدْعُ﴾ [العلق: ١٨]، وتبعه السخاوي في شرحه على «الرائية» وذكر معنى ذلك، قال المؤلّف: وذلك سهو بَيِّن، فإن الميم في ﴿هَآؤُمُ﴾ مثل الميم في ﴿أَنتُمْ﴾ [البقرة: ٥٠] الأصل فيها الصلة بالواو[2]».

ب- لـمّا مَثّل السخاوي بـ ﴿ءَايَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] وقال: «حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِئَايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]» استدرك عليه المؤلّف، ونبّه بقوله: «فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿بِئَايَةٍ﴾ ألف، إنما الألف بعد الياء في ﴿بِئَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ٥١] ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿بِئَايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩] والألف التي بعد الياء في ﴿بِئَايَٰتِنَا﴾ لكان ظاهراً».

ولكنْ نلحظ أن المؤلّف تطلّب عذراً لهذا الإمام فقال: «ولعله أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿بِئَايَٰتِهِۦٓ﴾ [الأعراف:٣٧] الجمع مثل ﴿بِئَايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩]، وعليه يصحّ كلامه، ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ.»[3]

(١) انظر ص: ١٠٨٢.

(٢) انظر ص: ١٠٨٠.

(٣) انظر: ١٠٨٤.

٥- تعليله وتوجيهه لكثير من الكلمات المرسومة بالخط العثماني؛ ويلاحظ هنا أنه استخدم المصطلحات الآتية: (كراهة اجتماع المثلين) و(حذف اختصاراً) و(تخفيفاً) و(لاحتمال القراءتين) و(لأجل مناسبة رؤوس الآي) وغيرها، وهي مصطلحات لا يكاد توجيه الرسم يخرج عن إحداها[١].

ولـمّا كان ذكر كلّ التعليلات والتوجيهات التي قام بها المؤلِّف لا يمكن هنا، فيكتفي الباحث ويقتصر على ذكر بعض اختيارات المؤلِّف في بعض تلك التعليلات، مع الإحالة إلى أماكن بعضها:

أ- ﴿وَرِءۡيًا﴾ [مريم: ٧٤] قال: «الصواب أن ذلك -حذف صورة همزتها وكتابتها بياء واحدة- كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صوّرت لكانت ياء فحذفت لذلك[٢]».

ب- ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] و﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] في جميع القرآن بمختلف الصيغ لم يكتب لها صورة، ذهب المؤلِّف إلى أن الأحسن في توجيهها احتمال القراءتين؛ الإدغام والإظهار[٣].

جـ- ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الأحزاب: ٤] على رسمها على قراءة حمزة ومن معه، قال: «الظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء»[٤].

د- ﴿نَبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] قيل إن الياء صورة الهمزة، وقيل هي زائدة، قال: «والأوّل هو الأولى بالصواب»[٥].

---

(١) انظر ص: ١٠٦٠-١٠٦٢.

(٢) انظر ص: ١٠٦٠.

(٣) انظر ص: ١٠٦٢.

(٤) انظر ص: ١٠٧٢.

(٥) انظر ص: ١٠٧٣.

هـ- ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٢] قال: «لا شك عندنا أنها -الألف المحذوفة- المنقلبةُ، وأنّ هذه الألف الثابتة هي صورة الهمز».

و- ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٧] قيل الواو زائدة والألف صورة للهمز، قال المؤلّف: «الظاهر أن الزائد هو الألف، وصورة الهمز هو الواو»[١].

ز- ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] قيل إن إحدى الياءين زائدة، قال: «الصواب عندي أن الألف هي الزائدة»[٢].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي توضح ما ذهب إليه الباحث في هذا.

ويلاحظ في هذه الأمثلة وغيرها مما لم يذكر هنا اختلاف صيغ الترجيح عند المؤلِّف في هذا المبحث، نحو (الصواب) و(الأَوْلى) و (لاشك عندنا) و(الظاهر) و(الأحسن)[٣]..إلخ.

٦- إنكاره على من أطلق اتباع الرسم دون النظر إلى ورود ذلك قراءة أم لا، صحّ في العربية أم لم يصحّ، جاء في القياس أم لا، وهذا نحو ما عرَّض به على بعض شرّاح «الشاطبية» من تجويزهم في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾ [الشورى: ٢٣] على وزن (الموزة) وغير ذلك.[٤]

(١) انظر ص: ١٠٨٠.

(٢) انظر ص: ١٠٨٣.

(٣) انظر ص: ١٠٦٥ و ١٠٧٢.

(٤) انظر ص: ١١٢٥.

٧- استقراؤه التام، وهذا وضح جلياً عندما قال: «وإنما قَصَدنا استيعاب ما رسم في ذلك..»[١] وقوله: «فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد...»[٢].

ويتضح هذا الجانب أكثر في باب (الوقف على مرسوم الخط) حينما يجمع النظائر وكيفية رسمها، وبيان المتفق عليه من المختلف فيه.

والمؤلِّف رحمه الله وإن كان ذهب إلى أن (الرسم) شرط من شروط قبول القراءة وصحتها، فإنه أشار إلى وجوب موافقته لقياس العربية، وذلك ما يلحظ في ردّه على من يجيز بعض الأوجه المقروء بها، بل والتي لم ترد رواية؛ بمجرّد احتمال الرسم لها، حيث عقّب على هذا الخطأ الفاحش بقوله: «إن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية»[٣].

وقوله: «وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين»[٤].

بل إنه رحمه الله ذهب إلى أبعد من ذلك- وهذا من باب الحفاظ على الرواية وصحة القراءة- حينما صرّح بأن مَن يقرأ قوله تعالى: ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات:١٣٠] بكسر الهمزة وقصرها وتسكين اللام؛ باعتبارها كلمة واحدة، قال: «كلمةٌ واحدة وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه

(١) انظر ص: ١٠٨٦.

(٢) انظر ص: ١٠٨٤.

(٣) انظر ص: ١٠٥٩.

(٤) انظر ص: ١١١٧.

الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً، اتصلت لفظاً»، قال: «ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة»(١).

وهناك نصوص كثيرة في الكتاب تدلّ على اهتمام المؤلِّف بهذا الجانب، وأن له دراسات قيّمة، واختيارات وجيهة، فيها الدلالةُ على التنويه برسم المصحف، وأنه لا ينفك بحال عن القراءة، بل إنه يدل في مجمله على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء، وفهمٍ ثاقب في تحقيق كل علم. والله أعلم.

ولا يفوت الباحث في نهاية الكلام على هذا المبحث أن يذكر أن المؤلِّف كتب مصحفاً خاصّاً به، قال عنه: «والمصحف الذي صحّحته على الرسم بخطِّي هو من ذلك عمدة، تتبعت فيه نصوص الأئمة، وما وقفت عليه من المصاحف القديمة، وكم من مرة أردت فيها أن أنشط لجمع كتاب في الرسم يستوعب المرسوم ويكون حجة لدى اختلاف الرسوم، والعوائق تشغل عن ذلك، والمرجو من الله تيسير ذلك بمنّه»(٢).

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات

لا شك أن القراءات العشر وصلت إلينا متواترة وصحيحة عن النبي ﷺ، وأن الأمة لم تُهمل أي قراءة منها، ولا أصلاً من أصول تلك القراءة، بل حافظت

---

(١) انظر ص: ١٤٦٣.

(٢) الأجوبة الأربعين: ق ١٧/ أ، وينبّه على أن هذا المصحف نقل عنه كثيراً صاحب كتاب «نثر المرجان في نظم رسم القرآن» وهو مطبوع منذ ردحٍ من الزمان.

عليها عن طريق حفظها في الصدور والسطور، وهـذا تحقيـق لوعـد الله تعـالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.[الحجر: ٩].

لكن لمّا طال الزمن، وبَعُد العهد عن القراء أصحاب هذه القراءات، وأُلِّفت الكتب في قراءاتهم؛ جامعةً لمختلف رواياتهم، وتشعبت طرقهم، وابتكر النـاس -لِقِصَر الهمم- طريقة (جمع القراءات) في ختمة واحدة، مخـالفين في ذلـك مـا درج عليه السلف من إفراد كل رواية على حـدة، نـشأ مـا سـمّاه المتـأخرون بــ (التحريرات).

ومادة (حرّ) في اللغة: خيار كل شيء،[١] ومن ثَمَّ أطلق مجازاً عـلى أكثـر مـن معنى، يناسب البحث هنا منها: الفعلُ الحسن،[٢] ومنه قول طَرَفَة:[٣]

لا يكن حبّك داء قاتـــلاً ... ليس هذا منك ماويّ بحرّ[٤]

أي: ليس هذا منك بفعل حسن.

ومنه قولهم: تحريرُ الكتابِ وغيره، أي: تقويمُه وتخليصه، بإقامـة حروفـه، وتحسينه بإصلاح سَقَطِه.

---

(١) انظر: اللسان، والقاموس، والتاج (حرر).

(٢) انظر: أساس البلاغة، والتاج (حرر).

(٣) اسمه الحقيقي: عمرو بن العبد، ينتهي نسبه إلى معدّ بن عدنان، شاعر جاهلي من أصحاب المعلّقات، يقال له: ابن العشرين؛ لأنه قتل وسنّه تلك، وقيل: بعدها بست، قتله عمرو بن هند.
انظر: طبقات الشعراء:١/ ١٣٨، الخزانة: ٩/ ١٧.

(٤) البيت هو ثاني أبيات قصيدة عدتها (٧٦) بيتاً يصف فيها أحواله وتنقّله في البلاد، مطلعها:

أَصحوتَ اليوم أم شاقتك هرْ ... ومن الحب جنون مســـتعر

انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١/ ٣٢٣.

أمّا تعريف (التحرير) اصطلاحاً عند القائلين به من أهل القراءات فهو: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل[1].

ويقصدون بذلك تمييز الأوجه والطُّرُق والروايات عن بعضها، وعدم اختلاطها في الأداء، حتى لا يقع القارئ في التلفيق[2].

ف (التلفيق) و(التركيب) و(الخلط) المضافة إلى (القراءات) كلّها مصطلحات لمسمًّى واحد عندهم وهو: الانتقال من قراءة إلى أخرى، أثناء التلاوة، دون إعادة ولا تكرار لأوجه الخلاف، بل إن القارئ يقرأ آية؛ أو بعضها أو أكثر منها، على قراءة، ثم ينتقل إلى قراءة ما يليها وفق قراءة قارئ آخر؛ دون عطف لأوجه الخلاف في الموضع الواحد.

ويرى الباحث أن (التحريرات) قسمان:

الأول: تحريرات في الطرق والروايات، كما فعل الإمام الداني في «التيسير» مقارنة بها في «جامع البيان»، وكما فعل المؤلِّف في «نشره» حيث سبر غَوْر كثير من كتب القراءات، فحرّر منها هذه الطرق والروايات، وتلك سمة بارزة في كتب السلف المتعلّقة بالقراءات، حيث يبدؤون مؤلّفاتهم بذكر أسانيدهم المتصلة إلى النبي ﷺ؛ لأن عندهم: لا بدّ لكل من قرأ بمضمّن كتاب أن يعرف طرقه[3].

---

(١) انظر: الفوائد المفهمة: ٦.

(٢) مأخوذ من: لفق الثوب يلفقه لفقاً: وهو ضمّ إحدى الشقتين إلى الأخرى فتخيطها، والمراد هنا ضم أوجه على أوجه. انظر: اللسان (لفق).

(٣) انظر: غيث النفع: ٣٥.

الثاني: تحريرات في (الأوجُه) وتفرّقوا فيها إلى ثلاث شعب:

الأولى: لم يَرِد عنهم فيها شيء ألبتة، قلَّ أو كثر، تلميحاً أو تصريحاً، وهم السلف الأقدمون، فلم يُعرَف عنهم -فيما وصلنا عنهم من تراثهم- ترتيب وجه على آخر، أو منعه عنه، وهم لم يحتاجوا إلى هذا؛ لأنهم كانوا يُفرِدون كلّ قراءة على حدة، بل كلّ رواية؛ ولا يبالون بطول الزمن أو قصره في ذلك.[١]

الثانية: مَن جاء عنهم شيء منها، ولكن باقتصاد، وعدمِ فتح الباب على مصراعيه، منهم المؤلِّف كما سيأتي بيانه.

الثالثة: عكس السابقتين، حيث اهتموا بها كثيراً، وبالغوا فيها أشدّ مبالغة، وهم بعض المتأخرين، حتى إن بعضهم أفردها بالتأليف،[٢] فشعّبوا في الأقوال والتعقّبات، والأخذ والردّ، والجواز والمنع، إلى درجة أن بعضهم صرّح بأن عدم (التحريرات) يؤدّي إلى قراءة ما لم ينزل.[٣]

أمّا بيان منهج المؤلِّف في «التحريرات» فيقال فيه:

---

(١) انظر: ص: ١٥٦٧-١٥٦٨.

(٢) منهم الشيخ علي بن عبد الله المنصوري (ت ١١٣٤ هـ) له: «تحرير الطرق والروايات في القراءات»، والشيخ مصطفى الأزميري (ت ١١٥٥ هـ) وهو أشهر وأدقّ من تعقب المؤلّف، والشيخ محمد بن محمد ابن خليل الطباخ (١٢٠٥ هـ) له «هبة المنان في تحرير أوجه القرآن»، وغيره، والشيخ محمد بن أحمد المشهور بالمتولي (ت ١٣١٣ هـ) خاتمة المحررين إلى يومنا هذا، عُرِف بـ(ابن الجزري الصغير)؛ لعلو كعبه في القراءات.

(٣) نسب الشيخ الضباع هذا القولَ إلى القسطلاني رحمه الله.
انظر: القول المعتبر: ١٨٥ (مطبوع مع كتاب «المكرّر» للنشار).

سبق قبل قليل الإشارة إلى أن المؤلِّف من الذين توسّطوا في هذه المسألة، فهو لم يُهملها بتاتاً، وأيضاً لم يبالغ فيها مبالغة المتأخرين، بل يلاحظ أن (تحريراته) في الكتاب إنما هي في بعض أبواب (الأصول) وخاصّة بابي (المد) و(الوقف على الهمز)، وأمّا «الفَرْشُ» فهو شبهُ خلو منها كليّة، مما قد يُفهَم منه عدم اعتداد المؤلِّف بها، وأنها ليست هدفاً بحدّ ذاتها، وبالتالي لا يترتب على عدم الأخذ بها إخلالٌ في الأداء والتلاوة.

ويُلحظ أيضاً أن المؤلِّف يستخدم عبارات تدلّ على موقفه من (التحريرات) التي يذكرها، إمّا قَبولاً بها أو رفضاً لها، من حيث صحتُها أو عدمها، وأحياناً قليلة يذكر صاحب (التحرير) إن وجد، والردّ عليه إن كانت غير صحيحة.

وأيضاً: إن المؤلِّف لم يُطِل الكلام كثيراً على المسألة أو الكلمة المراد تحريرها، اللهم إلا في كلمة ﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾ موضعي يونس[٥١، ٩١] حيث تكلّم عليها في قرابة ثلاث صفحات، وعلّل المؤلِّف صنيعه هذا بقوله: «فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف ما ذكرت هنا، والحقُّ أحقّ أن يتّبع»[١].

وقبل ذِكر أمثلة للتحريرات عند المؤلِّف نُنبِّه على شيء مهمٍّ وهو أن المؤلِّف مع ذكره أنه سيلتزم (التحرير) وذلك في قوله: «ملتزماً للتحرير[٢]»، لكن لاحظ

---

(١) انظر ص: ٨٧٢.

(٢) انظر ص: ١٥٨.

الباحث أن المؤلِّف جعل هذه التحريرات (مسائل) تحت عنوان (قواعد) فقال: «ويندرج تحت هذه القواعد مسائل»[1]، ثم ذكر بعضها.

ونكتفي بذكر أمثلة لبيان كيفية تعامل المؤلِّف معها وتناوله لها، قال المؤلّف:

١ - «إذا قرئ بالسكت لحفص فإنه لا يكون إلّا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القَصْر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص؛ وليس له إلا الإدراج»[2].

٢ - «إذا قرئ ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المدّ والاعتداد بالعارض، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] الوجهان المذكوران».

ثمّ عزا المؤلِّف كلَّ وجه إلى قائله من أصحاب الكتب والطرق، وعَلَّل ترجيحَ ابن غلبون لوجه القصر بقوله: «من أجل أن الساكن ذهب بالحركة».

ولم يكتف بذلك، بل ضَعَّف قولَ الفاسيّ: «ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً»، علّق عليه المؤلِّف بقوله: «إنه تَفَقُّه وقياس لا يساعده نقل»[3].

(١) انظر ص: ٨٦٠.

(٢) انظر ص: ١٠٢٠.

(٣) انظر ص: ٨٧٤.

٣- «مسألة ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] فيها وجه واحد وهو: النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخبا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وذُكِر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصح عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل فتصير ستة[1]».

هذا أنموذج لبعض كلمات وأوجه ذكر فيها المؤلِّف (تحريرات) حسب مفهوم المتأخرين، أو (قواعد) حسب تعبير المؤلِّف نفسه.

وقبل ختام هذا المبحث يقف الباحث عند مسألتين يرى أنّهما مهمّتان، حيث لم ير من تطرق إليهما من المحررين، وهما في حاجة ماسّة إلى مزيد من الدراسة؛ إذ إن فيهما مخالفة لمنهج المتأخرين القائلين بوجوب العمل بالتحريرات.

وهاتان المسألتان هما:

الأولى: كلمتا ﴿ضَعۡفٍ﴾ و ﴿ضَعۡفًا﴾ [الرّوم: ٥٤]:

أجمعت كتب القراءات على أن عاصماً وحمزة قرآ الكلمتين بفتح الضاد، وأن الباقين قرؤوهما بالضمّ.

ثمّ صرّحت بأن حفصاً ورد عنه الاتفاق مع الباقين، أي إن له الضمّ أيضاً، فتحصَّل له وجهان: الفتح والضمّ.

---

(١) انظر ص: ١١١٥.

وهنا مسألة من مسائل التحريرات، أهملها المحرّرون، وعرَّوها من التحرير، ومرّوا عليها مرور، مع أن فيها لمن أراد التحرير وطلب الحق كلاماً وتحريراً، وهي مسألة يتوجّه النقد فيها على القائلين والمائلين إلى وجوب (التحريرات)، ولا مجانبة للحق والصواب إنْ قيل إنها تتجه أيضاً على منهج المؤلّف، كما سيذكر بعد قليل.

هذه المسألة هي: تجويز وجه (الضمّ) لحفص في الكلمتين المذكورتين وجعله مقروءاً به له.

والإشكال والنقد هو: أن جُلَّ كتب القراءات -التي تيسّر الاطلاع عليها- تنصّ على أن (الضمّ) لحفص إنما هو اختيار منه، وليس رواية عن شيخه عاصم.

وهذه نصوص بعض الأئمّة المحقّقين:

١ - قال ابن مجاهد: «قرأ حفص عن نفسه، لا عن عاصم، بضم الضاد»[(١)]

٢ - قال ابن غلبون بعد أن ذكر أصحاب الفتح: شعبة، وحمزة، والمفضل فقط: «وذكر حفصٌ أنه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءته إلا هاهنا. إلخ»[(٢)].

٣ - قال مكّي: «ذكر عن حفص أنه رواه -الفتح- عن عاصم، واختارَ الضمّ لرواية قويت عنده»[(٣)].

---

(١) السبعة: ٥٠٨.

(٢) التذكرة: ٢/ ٤٩٥.

(٣) التبصرة: ٦٣٥.

٤- قال الداني: «أبو بكر وحمزة ﴿مِّن ضَعۡفٍ﴾ [الروم: ٥٤] في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ، غير أنه ترك ذلك واختار (الضمّ) اتّباعاً منه لرواية عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ أقرأه ذلك بالضمّ، ورَدَّ عليه الفتح وأباه، قال-الداني-: وما رواه حفص عن عاصم عن أئمته أصحّ»[1].

٥- قال المعدَّل بعد أن ذكر خلاف القراء في الكلمتين: «وإنما اختار حفص ذلك-الضم- برواية رواها عن النبي ﷺ أنه قرأ بالضمّ»[2].

فهذه النصوص وغيرها كثير عن الأئمّة المعتمدين، والكتب المعتمدة في القراءات، كلّها صريحة في عدم رواية حفصٍ (الضَّمَّ) عن عاصم، وإنما هو مخالف له، باختياره بعد أن روى عنه الفتح.

وقد ورد هذا عن حفص نفسه حيث قال: «ما خالفت عاصماً في شيء مما قرأت به عليه إلا ضَمَّ هذه الثلاثة الأحرف»[3].

ومحلّ الإشكال المتّجه على المحرّرين هو أن يُسْألوا: كيف أجزتم القراءة بهذا الوجه؟ فهو وإن كان صحيحاً عن حفصٍ؛ فإنه لم يقرأ به على شيخه، مما يعني أنه وجه منقطع الإسناد.

---

(١) التيسير: ١٧٥-١٧٦.

(٢) روضة الحفاظ: ق: ١٧٨.

(٣) النص من «التبصرة» ٦٣٥، وانظره أيضاً في: غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، النشر: ١٨٥٢، روضة الحفاظ: ق ١٧٨ وغيرها.

قال الجعبري رحمه الله عند قول الشاطبي[١] رحمه الله:

وفي الروم صف عن خُلف فصل ....

قال: «إطلاقه الوجهين هنا لحفص، قيل فيه نظر من وجهين:

كون حفص نقل الضم عن غير عاصم.

وكونه من طريق عمرو بن الصبّاح، وطريقه عن عبيد بن الصبّاح.

وهو في اصطلاح المحدِّثين (تدليس)...وكان ينبغي أن يقطع لعاصم بفتح الكلّ كالأصل»[٢].

وبهذا تكونون قد وقعتم فيما منعتم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعليل حفص في اختياره (الضمّ) أنه من أجل الحديث، قولٌ -عند علماء القراءات- لا يقبل ولا يعتمد عليه لو كان الحديث صحيحاً ومتفقاً عليه، وبالأحرى إذا كان ضعيفاً كما هنا.[٣]

أمّا اتجاه الإشكال على منهج المؤلِّف، زيادة على ما سبق، فهو أن يقال: لماذا لم يُعامَل هذا الوجه معاملة زيادات الشاطبي؛ مع أن الفارق بينهما جوهري، وهو أن الزيادات غير منقطعة، وأقصى ما يقال فيها هو خروجها عن طرقه.

فعدمُ وقوف المؤلِّف عند هذا الوجه لحفص كوقوفه عند الزيادات؛ والتنبيه على صحتها من عدمه، خروجٌ عن منهجه، بل عن طرقه، ومخالفٌ لما صرّح به

---

(١) الشاطبية: ٥٧.

(٢) كنز المعاني: ق: ٢٤٩.

(٣) ضُعِّف الحديث؛ لأن فيه عطية العوفي. انظر: التيسير: ١٧٦.

هو نفسه حيث قال: «إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطّاه ولا نخلطه بسواه»[1].

هذا؛ وقد وقفت على محاولة للشيخ المتولّي -رحمة الله عليه- نقلها عن الجعبري، حاول فيها تسويغ اختيار حفص للضمّ، مع روايته الفتح عن شيخه، فقال: «قال الجعبري في شرح «الشاطبية»: قول الأهوازي: أبو عمارة عن حفص عن عاصم، والخزاز[2] عن هبيرة عن حفص عنه بضمّ الضاد كلّ ما في (الروم)، صريح في أن حفصاً نقل الضم عن عاصم»[3].

وزاد الجعبري بعد هذا الكلام -والشيخ المتولي لم ينقله-: «وهذا جواب صحيح إن قصده الناظم،[4] فإن قلت: كيف خالف مَن توقّفت صحة قراءته عليه؟

قلتُ: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه»[5].

(١) انظر ص: ٨٢٥.

(٢) أحمد بن علي بن الفضل، أبو جعفر، البغدادي، مقرئ، ماهر، ثقة، قرأ على هبيرة وغيره، قرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما. توفي سنة (٢٨٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٦-٨٧، المعرفة: ٢/ ٥١٢، تاريخ بغداد: ٤/ ٣٠٣.

(٣) الروض النضير: ق: ٣٨١-٣٨٢.

(٤) يقصد به الإمام الشاطبي رحمه الله.

(٥) كنز المعاني: ق: ٢٤٩-٢٥٠، لكن يُرَدّ على هذا بأن حفصاً لم يتلق الضمّ عن عاصم نفسِه، حتى وإن كان عاصم أقرأه لبعض تلاميذه، وأيضاً: إن الضم وإن كان قرأ به عاصم إلا أنه لم يصلنا من الطرق المعتمدة، لا «التيسير» ولا «الشاطبية» - وهما عمدة الجعبري- ولا «النشر» ولا «الطيبة». والله أعلم.

وعليه، فإن ما أبهمه الأئمّة: الدانيُّ ومكيُّ والمؤلّف، وغيرهم في عباراتهم حتى فُهم من ظاهرها عدم قراءة حفص بالضمّ على عاصم، اتضح بهذا الكلام -أعني كلام الجعبري- أن ذلك الظاهر غير مرادهم، رحمة الله عليهم أجمعين؛ لأنه لا يمكن بحال -عندي- أن أولئك الأئمة يجيزون قراءة منقطعة الإسناد.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن وجه الضمّ لحفص خارج عن طرق «التيسير» و «الشاطبية» و «النشر»، ومع ذلك -فكاتبه- يقرأ به تبعاً لمشايخه، وتحسيناً للظنّ بهم، فيما قرؤوا وأقرؤوا به، من أنهم لا يقرؤون إلا بأثر، ولا يشترط في مثلي أن يعلم جميع الأسانيد، وما كنت لأصبح بدعاً في منع هذا الوجه الذي أجازه علماء القراءات، مع خروجه عن جميع طرقهم الصغرى والكبرى، وما كتبت هذا إلا أمانة للعلم، وتقديماً للرواية على الدراية، وتبييناً لعدم انضباط منهج المتأخرين من المحرّرين في بعض المسائل. والله أعلم.

الثانية: مسألة: السكت بين السورتين لـ (خلف) في اختياره:

صرّح المؤلِّف في موضعين بعبارة مطلقة، تدلّ بمنطوقها ومفهومها على أن أبا العزّ القلانسيّ في «إرشاده» روى عن خلف -في اختياره- بكماله، أي من الروايتين: رواية إسحاق ورواية إدريس، السكتَ بين السورتين. وقال: «رَوى عنه -خلفٍ- أبو العزّ في «إرشاده» السكت بين السورتين»[1].

(١) انظر ص: ٥٠٨.

وقال في موضع آخر: «واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت،... ونَصَّ له صاحب «الإرشاد» على السكت»[١].

ودلالةُ هذا الكلام هي أن إسحاق وإدريس عن خلف يسكتان بين السورتين، وهذا فيه نظر من جهتين:

الأولى: أن «الإرشاد» ليس فيه لخلف إلا رواية واحدة وهي رواية إسحاق، وهي من طرق «النشر» وليس فيه رواية (إدريس) ألبتة.[٢]

الثانية: في «الكفاية الكبرى» لأبي العزّ رواية إدريس، ولكنّها ليست من طرق «النشر» ولم يخترها المؤلّف في طرقه.[٣]

وقد اضطرب -عندي- مذهب الشيخ الأزميري رحمه الله في هذه المسألة، فبعد أن قرّر أنَّ السكت لإسحاق، وأنه الأَولى ختم كلامه بالتصريح بقبول عموم كلام المؤلِّف فقال: «ولكن أخذناه-السكت-لإدريس أيضاً اعتماداً على ابن الجزري»[٤].

فَحَسْبَ المنهج الذي بنى عليه المحرّرون -وهو إمامهم- مذهبهم الصعب، كان عليه - رحمه الله - أن لا يأخذ بالسكت لإدريس بين السورتين، ولـمّا كُتِب

(١) انظر ص: ٦٥٩.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٥٥-١٥٦.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١١٠-١١١.

(٤) انظر: تحرير النشر: ق: ١٩٥/ ب، بدائع البرهان: ق: ١٠ و١٧٦.

عليه أخذه؛ فكان الأسلم أن يكون من «الكفاية الكبرى» لا «الإرشاد» فهو هنا -رحمه الله- لم يخلط طريقاً بطريق، بل خلط كتاباً بكتاب.

وقد كان الشيخ المتولّي -رحمه الله- أكثر دقّة -عندي- وأسلم منهجية وطريقاً، حيث قال بعد أن ذكر ما سبق: «فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيّد»[1]، وهذا هو الصواب.

وخلاصة القول: أن السكت بين السورتين لخلف في اختياره إنما هو من رواية إسحاق، وعليه فيكون له -لخلف- وجهان: السكت وعدمه. والله أعلم.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات

أصل مادة: (فَرَد) تدلّ على: الانقطاع عن الشيء[2]، يقال: شجرة فارد متنحية: انفردت عن سائر الأشجار، ومنه قول المسيّب بن عَلَس:[3]

في ظل فاردة من السدر.

وقالت العرب: ظبية فارد منفردة: انقطعت عن القطيع، وناقة فاردة وجمل فارد، وقالوا: أفرد وانفرد واستفرد: إذا تفرّد بالشيء.[4]

---

(١) الروض النضير: ق: ٣٦-٣٧.

(٢) انظر: الأساس، والتاج (فرد).

(٣) اسمه زهير، ينتهي نسبه إلى ربيعة بن نزار، وهو خال الأعشى ميمون، وهو أيضاً أحد الشعراء الثلاثة المقلّين الذين فُضِّلوا في الجاهلية.

انظر: الخزانة: ٣/ ٢٤٠.

(٤) انظر: التاج (فرد).

أمّا اصطلاحاً: فلم أجد عند أهل القراءات من تعرّض لتعريفه غير الشيخين: المزّاحي والمتولي رحمهما الله تعالى، لكن تعريف كلّ منهما لم يكن جامعاً مانعاً، فلم يشف الغليل لتوجّه النظر في كليهما.

أمّا الشيخ المزّاحي فعرّفه بقوله: «ومعنى قولهم (انفرد) أي: شَذَّ، إذ الشاذ والمفرد واحد»[1].

ويلاحظ على هذا التعريف جعله (الانفراد) و (الشذوذ) سواء، وهو في الواقع أمر غير مسلَّم؛ إذ لا يلزم من (الانفرادة) أن تكون شاذّة في حقيقتها، بل قد تكون متواترة ومقروءاً بها، كما سيأتي. ولعلّه اتّبع المؤلِّف في تعبيره في بعض المواضع بـ (شذّ) وفي بعضها بـ (انفرد).

وأمّا الشيخ المتولِّي فعرّفه بقوله: «هو -الانفراد- اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه»[2].

وفي هذا التعريف نظر من جهتين:

الأولى: الإيجاز الشديد في التعريف حتى كاد لا يفهمه غير المختصين.

الثانية: قوله: (الرواة) لا يُسلّم هذا التعبير إلا من باب المجاز، لا حقيقة؛ لأن المعروف في مصطلح القراء، وخاصة عند المتأخرين منهم، أن (الرواة) هم تلاميذ القارئ، سواء كانوا بطريق مباشر، أو كانوا بواسطة؛ كرواة ابن كثير وأبي عمرو، وأنّ الآخذين عن هؤلاء الرواة مهما عَلَوا أو نزلوا يُطلق عليهم (طرق) أو (طريق).

---

(١) رسالته: ق: ٣١٥/ب.

(٢) الروض النضير: ق: ٣١٥/ب.

فعبارة الشيخ رحمه الله غير متّجهة من حيث الدّقة في التعريف؛ لـئلا يفهـم منها التحديد والاقتصار على (الرواة) في الانفرادة، وأما إن كان يقصد بـ (الرواة) العموم فيدخل (الطرق) فلا بأس حينئذ إذ لا مشـاحّة في الاصطلاح، وهذا هو الظن بالشـيخ.

ومن خلال تتبع (الانفرادات) في هذا الكتاب، يمكن أن تُعرّف بأنها:

قراءةٌ أو وجهٌ ينسبه واحد من أصحاب «الطُّـرق» فقـط إلى أحـد «الـرواة»، ويكون في ذلك مخالفاً لجميع الطرق المشهورة عنه.[1]

فقوله: (قراءة) هو ما كان من قبيـل الكلمة القرآنية نحو كـسـر الـراء مـن ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [القتـال: ٢٨]، حيث انفرد النهرواني عن أصحابه عن حمــدون عـن شعبة بكسـر رائه فخالف جميـع الناس عنه.[2]

وقوله: (وجه) هو ما كان مـن قبيـل الأداء كإخفـاء التعـوّذ، أو كالأوجـه الجائزة في وقف حمزة وهشام على الهمز، وذلك نحو انفراد الولي عـن إسـماعيل عن نافع بإخفاء التعوذ.[3]

وقوله: (واحد من أصـحاب الطـرق) يقـصد بـه كـل مَـن سـوى الـرواة العشرين، فيدخل في ذلـك مثـل: الأزرق والعليمـي والنهـرواني والكـارزيني وغيرهم، بل ويشمل أيضاً أصحاب الكتب كالداني والـشاطبي والهـذلي وابـن سوار وأبي الكرم وغيرهم.

---

(١) هذا التعريف لكاتبه.

(٢) انظر: ص: ١٦٥٠.

(٣) انظر ص: ٦٤٥.

وقوله: (فقط) يقصد به ألّا يوافقه أحدٌ في ذلك الوجه أو القراءة.[1]

وقوله: (الرواة) يقصد به الرّواة العشرون؛ كقالون، وحفص، وروح، وإدريس، وغيرهم.

وقوله: (ويكون) أي (واحدُ الطرق) والضمير في (عنه) يعود على (أحد).

هذا - حسب رأي الباحث - هو ضابط (الانفرادة) وحدُّها، وأمّا ما يزاد على ذلك في التعريف من بيان كونها شاذّة لقارئ، ومتواترة لآخر، فهو وصفٌ لا حدّ. والله أعلم.

والانفرادات في الكتاب ليست على درجة واحدة من الصحّة، ولا مرتبة واحدة من حيث القراءةُ بها أو عدمها، ولا من حيث القبول والرفض، فبعضها يكون:

أ- متواتراً ومقروءاً به لكن لغير المنفرد به، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٥٣] قرأها حفص ويعقوب ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ بإسكان السّين ولا ألف بعدها، وانفرد رويس عن يعقوب بـ ﴿أساورة﴾ بفتح السين وألف بعدها كقراءة الباقين.[2] فانفرادة رويس هنا وهو ﴿أساورة﴾ متواترة ومقروء بها؛ لكن عن الباقين وليست عنه، ولهذا لا يصح الحكم عليها بالشذوذ، ومع هذا أيضاً لا يقرأ له بها.

---

(١) هذا غالباً؛ لأن المؤلِّف قد ذكر في مواضع قليلة جداً: انفرد بكذا وتابعه كذا، فإذا أخذنا بدلائل الألفاظ فلا إشكال، وذلك للفرق بين (الموافقة) و(المتابعة) كما يظهر عند التأمل. والله أعلم.

(٢) انظر ص: ١٩٠٢ و١٩٠٣.

ب- شاذّة ولا يقرأ بها لأحد، لا للمنفرد ولا لغيره من العشرة، وذلك نحو ﴿لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦] انفرد روح بقراءتها (يُلَبَّثون) بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء[١]، وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها لأحد، لا لروح ولا لغيره، فهي شاذة؛ لأنها غير مروية عن أحد من القرّاء العشرة.

أما منهج المؤلِّف في الانفرادات:

فيظهر اهتمام المؤلِّف بالانفرادات من خلال مقدّمة كتابه، حيث أشار فيها إلى تنبيهه على كلّ ما ورد منها عن أحد من القرّاء، فقال: «لم أَدَعْ عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته ولا... وما انفرد به منفرد فذ»[٢].

وباستقراء الكتاب اتضحت أهمية الانفرادات عند المؤلِّف، وذلك من خلال العدد الكثير منها، حيث بلغت في جميع الكتاب (٣٤٤) انفرادة، صرح فيها بصيغة الانفراد كقوله: انفرد فلان...

يضاف إلى ذلك (١٠) عشرة مواضع عبّر فيها بصيغة الشذوذ، كقوله: شذّ فلان.

فهنالك خمسة مواضع عبَّر فيها بصيغة التوهيم، كقوله: ووَهِم فلان.

وقد استخدم المؤلِّف عدة أساليب في ذكره للانفرادة:

١- ينسب الانفرادة إلى صاحب الطريق عن الراوي، كأن يقول: «وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب».

---

(١) انظر ص: ١٧٨١، التتمة: ٧٩٠.

(٢) انظر: ص ١٥٨.

وكقوله: «انفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة»[1].

٢- ينسب الانفرادة إلى المؤلّفين ولا يذكر كتبهم، كأن يقول: «انفرد الهذلي عن الهاشمي...»[2]، وكقوله: «وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح»[3].

٣- أحياناً ينسب الانفرادة إلى المؤلِّف مع ذكر كتابه؛ مثلاً: «انفرد أبو العزّ في «كفايته»، وقوله: «انفرد سبط الخياط في «المبهج»[4]، وقد يكتفي بإضافة كلمة (صاحب) إلى اسم الكتاب مع عدم ذكر المؤلّف، كقوله: «وانفرد صاحب «التجريد»[5] وقوله: «انفرد صاحب «العنوان»[6].

٤- ينسب الانفرادة إلى الكتاب فقط، كأنْ يقول: «انفرد في «التجريد»، وقوله: «انفرد في «المصباح».[7]

٥-أحياناً قليلة جداً يقدّم القراءة أوالوجه ثم يعقّب عليه بأنه انفرادة.[8]

كانت تلك النقاط هي ما تراءت للباحث في كيفية عرض المؤلِّف للانفرادة، وبقيت نقاط أخرى متعلّقة بمنهجه فيها؛ منها:

---

(١) انظر ص: ١٢٣٧.

(٢) انظر ص: ٦٩٠.

(٣) انظر ص: ١٢٩٢.

(٤) انظر ص: ٩٠٢.

(٥) انظر ص: ١٢٤٦.

(٦) انظر ص: ١٢٦٧.

(٧) انظر ص: ١١٥٦.

(٨) كما في ص: ١٦٥٣.

١ - أنه أحياناً بعد ذكره للانفرادة يعقّب عليها بالحكم، كأن يقول: «وانفرد به في «التذكرة» ليعقوب، وهو غريب»[١].

وكقوله: «وانفرد.. فخالف سائر الرواة».

وكقوله: «وانفرد سبط الخياط.. ولم أجد ذلك في مفردة الشريف».[٢]

٢ - تعليله وتوجيهه في بعض الأحيان لبعض الانفرادات، كقوله: «وانفرد... من أجل خفّة الفتحة وسكون ما قبل»[٣].

٣- يذكر أحياناً مَن تابع المنفرد في انفرادته، كقوله: «وانفرد ابن مهران... وتابعه على ذلك الهذلي...»[٤].

٤ - عكس التي قبلها، وهي أنه يذكر سلفَ المنفرد في انفرادته، كقوله: «وانفرد الصفراوي ...، وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري»[٥].

٥ - يذكر أحياناً انفرادات عن رواة ليسوا من طرقه أصلاً، كقوله: «انفرد الولي عن إسماعيل عن نافع»[٦].

٦ - أحياناً يستطرد بنسبة (الانفرادة) إلى من قرأ بها من السلف، كقوله: «وهي قراءة زيد بن علي، وعبد الله بن الزبير»[٧].

---

(١) انظر ص: ١٨٤٨.
(٢) انظر ص: ١٦٦٨.
(٣) انظر ص: ٧٣٠.
(٤) انظر ص: ١١٨٨.
(٥) انظر ص: ٩٣٩.
(٦) انظر ص: ٦٤٥.
(٧) انظر ص: ١٧٢١.

وكقوله أيضاً: «وهي قراءة ابن مقسم وقتادة والحسن في رواية، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح...»[1].

٧- الترجيح أحياناً، كما فعل في انفرادة ابن شَنَبوذ عن أبي عمرو في إدغام ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] قال: «والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص»[2].

٨- أنه في قسم (الفرش) يحيل على الانفرادات التي ذكرها في الأصول. والله تعالى أعلم.

المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها[3]

عادة السلف والقرون الأربعة الأُوَل هو إفراد كلّ رواية على حدة، فمن أراد الجمع لاثنين أو ثلاثة أو أكثر لا بدّ أن يقرأ ختمة كاملة لراوٍ واحد.

فمثلاً: يقرأ ختمة لقالون، ثمّ أخرى لورش، ثمّ أخرى للبزي...، وهكذا حتى ينتهي من السبعة أو العشرة، حتى ولو استمرّ زمناً طويلاً، وفي هذا دلالة على عِظم هممهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب رواياته.

فلمّا كانت المائة الخامسة وفَتَرتِ الهمم، وتقاصر الطَّلَب، وقُصِدت سرعة

(١) انظر: نفس المصدر.

(٢) انظر ص: ٧٢٧.

(٣) انظر ص: ١٥٦٧، الإتحاف: ١٧-١٩.

التلقي والانفراد، ظهر جمع القراءات المتعدّدة في ختمة واحدة، بحيث يقرأ الشخص ختمة يجمع فيها القراءات السبع بل والعشر.

هذا، وقد عقد المؤلِّف باباً لهذا الجانب وضّح فيه أن أحداً من أئمة القراءة لم يتعرض له في تأليفه؛ سوى إشارة قليلة عند الصفراوي في «إعلانه» مع أنه «باب عظيم الفائدة، كثير النفع، بل هو ثمرة أبواب الأصول، ونتيجة تلك المقدّمات والفصول»[1].

ومن هنا يُلحَظ موقف المؤلِّف من هذا الباب، وهو أنه من العلماء القائلين به والمجوّزين له، والذين قرّروه وتلقّوه بالقبول، ويمكن توضيح منهجه في هذا الباب في النقاط الآتية:

١-عدم السماح بالجمع إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن معرفة الطّرق والروايات، وقرأ لكل قارئ ختمة على حدة.

٢- الأخذ في الجمع بجزء من أجزاء (٢٤٠) أي أن يقرأ الطالب في المجلس الواحد (ربع) حزب.

٣- الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، أي نصف حزب في المجلس الواحد.

٤- إلزامه من يريد تحقيق علم القراءات وإحكام تلاوة الحروف؛ بأن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به الاختلاف، ومعرفةَ اصطلاح ذلك الكتاب وطرقه.

---

(١) هذا نص كلام المؤلِّف ص: ١٥٦٧.

٥- تبيينه الفرق بين الخلاف الواجب والجائز، وأن خلاف القراءات والروايات والطرق خلافُ نصّ ورواية، فلو أخلّ القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضدّه واجب في إكمال الرواية، بينما خلاف الأوجه ليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير، ولا يخلّ ترك شيء منه في الرواية.[١]

٦- لـمّا بيّن مذهبَي الجمع وهما: الجمع بالحرف؛ وهو مذهب المصريين،[٢] والجمع بالوقف وهو مذهب الشاميين[٣] ركّب مذهباً بين المذهبين، فقال:

«ولكنّي ركّبت من المذهبين مذهباً: فأبتدئ بالقارئ، وأنظر إلى من يكون من القرّاء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خُلْف وقفت وأخرجته معه، ثمّ وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف»، قال: «فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف مع مراعاة حسن الأداء وكمال القراءة».

٧- اشتراطه أربعة أمور على جامعي القراءات، وهي:[٤]

أ. رعاية الوقف.

ب. رعاية الابتداء.

---

(١) انظر ص: ١٥٧٨.

(٢) وصفه المؤلِّف بقوله: «وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ وأخصر، ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن أداء التلاوة.» ص: ١٥٨٠.

(٣) وصفه المؤلِّف بقوله: «وهو أشد في الاستحضار، وأسدّ في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً». ص: ١٥٨٠.

(٤) انظر ص: ١٥٨٥.

جـ. حسن الأداء.

د. عدم التركيب.

٨- ردّه على مَن يُلزِم تقديم شخص بعينه في الجمع، وعدُّه ذلك دلالة على عدم مهارة فاعله[١].

٩- استدراكه على بعض من سبقه في ذكره شروط الجمع، حيث بيّن المؤلف أن بعضها يتّجه إليه النظر، وأنها (ليست وافية بالقصد).[٢]

١٠- إضافته نوعاً رابعاً من أنواع الجمع سمّاه (التناسب)[٣].

هذا ما اتضح للباحث في منهج المؤلِّف في هذا الجانب. والله أعلم.

تتميم:

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: «ومنهم -القراء- من يجمع القراءات فيقول: «ملك» «مالك» «ملاك» وهذا لا يجوز، لأنه إخراج للقرآن عن نظمه»[٤].

هذا الذي ذكر الإمام رحمه الله ليس هو المراد بـ (الجمع) هنا -وهو يشير إلى مذهب الجمع بالحرف وهو مذهب المصريين-، بل المراد نوع آخر من الجمع، نضرب له هذا المثال:

---

(١) انظر ص: ١٥٨٥.

(٢) انظر ص: ١٥٨٤.

(٣) انظر ص: ١٥٨٥.

(٤) انظر: تلبيس إبليس: ١٢٣.

قولـه تعـالى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، لـو أريد جمعها للسبعة لكان كالتالي:

١- نبـدأ بقـالـون بقصر المنفصـل في ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ﴾ وإسـكان «الميـم» في ﴿نَهَىٰكُمْ﴾، وهنا يوافقه أبو عمرو فقط.

٢- ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، وهنا لا يوافقه أحد.

٣- نعطف ابن كثير من قولـه ﴿فَخُذُوهُ﴾ بصلـة الهـاء، وصلـة المـيم في ﴿نَهَىٰكُمْ﴾ وصلة الهاء أيضاً في ﴿عَنْهُ﴾، ولم يوافقه أحد.

٤- ثم نأتي بالتوسط في المنفصل لقالون، وإسكان الميم، ويوافقه أبو عمـرو وابن عامر وعاصم.

٥- ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، ولا يوافقه أحد.

٦- ثم نأتي بالإمالة في الألف بعد التـاء مـن ﴿ءَاتَىٰكُمُ﴾ وبعـد الهـاء مـن ﴿نَهَىٰكُمْ﴾ وهذا للكسائي فقط.

٧- ثم نأتي بالإشباع في المنفصل، والقصر في البدل، والفتح في ذات اليـاء من ﴿ءَاتَىٰكُمُ﴾ و ﴿نَهَىٰكُمْ﴾، وهذا لورش فقط.

٨- نعطف بتوسط البدل وتقليل ذات الياء في الكلمتين.

٩و١٠- نعطف بإشباع البدل والفتح والتقليل في ذات الياء في الكلمتـين. (وهذان وجهان)

١١- ثم إشباع المنفصل وقصر البدل والإمالة في الألف بعد التاء والهاء في الكلمتين لحمزة فقط.

هذا أنموذج لجمع القراءات بالسبعة، وهو لا شك أنه جائز ومعمول به عند القراء، وليس هو كما ذكر ابن الجوزي رحمه الله فذلك مردود. والله أعلم

المبحث الحادي عشر: اختياراته

الاختيار هو اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقّي.[1]

وبيان ذلك: أن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم، يأخذ القراءات من عدد من الشيوخ ويحاول ما استطاع الأخذ عن أكبر قدر ممكن، فإذا ما أراد الإقراء فإنه لا يقرئ -غالباً- بكل ما سمع، بل يختار من مسموعاته فيقرئ به، ويترك بعضاً آخر فلا يقرئ به.

وقد كان (الاختيار) سائغاً ومسموحاً به في العصور المتقدمة، بل قبل أن تنضبط القراءات وتصبح علماً منفرداً بحد ذاته، وقبل أن تتأصّل أصوله وقواعده وشروطه.

فكان كل واحد من القراء وغيرهم من أصحاب الكتب اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأرجح عنده والأحسن، والأَوْلَى في نظره، فاختار طريقه ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه ، وعرف به فنسب إليه، ولم يمنع

---

(١) لم أجد من عرّف (الاختيار) أو تعرّض له ممن اطّلعت على كتبه من المتقدمين، انظر: الأحرف السبعة للقارئ: ١٨١.

واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وأجازه، وكل واحد من هؤلاء روي عنه اختياران أو أكثر.[1]

ولا يفهم من صنيعهم هذا، أن اختيارهم مبنيّ على الرّأي والاجتهاد والقياس، لا وكلّا، فالأمة كلها مجمعة على أن (القراءة سنّة)، والأدلة الواردة عن الصحابة والتابعين وأئمة القراءة بعدم تجاوز المرويّ، وبعدم الاجتهاد في القراءة؛ أعني الاجتهاد المؤدّي إلى استحداث غير ما قرئ به، كثيرة جدّاً.

فإذا ما وجدت عبارة (اختيار فلان) أو ما شابهها، فيجب أن لا تفسّر بأنها استحسان منه أو اجتهاد، حاشى العلماء من ذلك، فإنهم أجمعوا -كما سلف- على تحريم ذلك.

ومصداق ذلك؛ أنه كثيراً ما تطّرد الرواية عن الإمام في بعض حروف القرآن، على وجه واحد، حتى يصير أصلاً من أصوله، ثم يخالف أصله هذا في موضع واحد أو أكثر، مثل:

أ-حفص يقرأ سائر الألفات بالفتح، ولم ترد عنه الإمالة في جميع القرآن إلا في كلمة واحدة وهي ﴿مَجْرِيٰهَا[2]﴾ [هود: ٤١].

ب-أبو جعفر يقرأ الفعل «يَحْزَنُ» بفتح الياء وضمّ الزاي في جميع القرآن إلا

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ١/ ٤٦-٤٧.

(٢) انظر: ص: ١٢٢٩.

في الموضع الذي في سورة (الأنبياء) فإنه يضم الياء ويكسر الزاي، وعكسه في ذلك تماماً نافع.[1]

إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة، مفادها: أن لا مسوّغ لذلك إلا اتباع الرواية، وليس للقياس مدخل أو اعتبار، وإلَّا لما رأينا كثيراً من أئمة اللغة ينكرون بعض القراءات التي جاءت مخالفة لما ضبطوه وعلموه من قضايا اللغة.

أما (اختيارات) المؤلف:

فلم يقف المؤلف في كتابه موقف الناقل لأقوال من سبقوه دون تمحيص وتعقيب لآرائهم ومنقولاتهم فحسب، بل وقف موقف الناقد البصير، والحكم الخبير، المؤهل للحكم، والمستحق لإدلاء دلوه، فما من مسألة شائكة وجد فيها خلاف أو اختلاف بين كبار علماء القراءات؛ سواء كانت في (الطرق) أو (الروايات) أو (الأوجه) إلا وكان للمؤلف موقف إيجابي تجاه تلك المسألة.

هذا، وقد بلغت (اختياراته) سبعة وأربعين (٤٧) اختياراً[2]، لم يتبع المؤلف صيغة واحدة في الدلالة على ذلك، وإنما نوّع العبارة، وأوضح الإشارة، وعقب بالتصريح دون التلويح.

---

(١) انظر ص: ١٦٦٠.

(٢) اعتبرت فيها كل ما فهمت أنه يدخل ضمن (الاختيار) سواء أكان بصيغة (الشهرة) أو (التصويب) أو (الأخذ). والله أعلم.

فتراه أحياناً يقول: (به نأخذ وله نختـار)[1]، وأحيانـا (وهـو اختيـاري)[2] و(المختار عندنا)[3]، و(وأختاره)[4]، و(لكنّي أختار)[5]، إلى غير ذلك مما هو مبيّن في محلّه من «التحقيق». والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء

اختلف صنيع مؤلّفي كتب القراءات في هذا الباب، فمنهم من أهمله أصلاً كابن مجاهد في «السبعة»، وابن مهران في «الغاية»، ومنهم من جمعه مع الكلام على (البسملة) كصاحب «الكامل» وغيره، ومنهم من جعله آخر كتابه، وهم جمهور المشارقة -ومنهم المؤلِّف - والمغاربة.

ولتوضيح منهج المؤلِّف في هذا الباب، يلاحظ أنه حصر الكلام عليه في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في سبب وروده

وفيه بيّن سبب اختلاف العلماء في وروده، مع بيان أن سببه هو انقطاع الوحي عن رسول الله ﷺ ، ولـمّا قال المشركون: قلى محمداً ربُّه، نزلت

(١) انظر ص: ٧٣٥.

(٢) انظر ص: ٧٦٤.

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) انظر ص: ٨٤٦.

(٥) انظر ص: ١٣٧٧.

«وَٱلضُّحَىٰ» فقال النبي ﷺ: «الله أكبر» وأُمِر أن يفعل ذلك إذا بلغ «وَٱلضُّحَىٰ» مع خاتمة كل سورة حتى يختم[1].

ووصف المؤلِّف هذا القول بأنه للجمهور، ثم ذكر أقوالاً أخر كثيرة، وصف أحدها- وهو أن التكبير من النبي ﷺ كان بسبب رؤيته جبريل عليه السلام على هيئته الحقيقية التي خلقه الله بها -: بأنه قول قوي جيّد؛ إذ التكبير إنما يكون غالباً لأمر عظيم أو مهول.[2]

المطلب الثاني: في ذكر من ورد عنه، وأين ورد وصيغته

أمّا مَن ورد عنه فذكر أنه عن سائر القراء، لكن اختلفت عبارته في ذلك، إذ صرّح بأنه (صَحَّ) عن أهل مكة؛ قرائهم وعلمائهم وأئمتهم، ومن روى عنهم صحة؛ استفاضت واشتهرت، وذاعت وانتشرت حتى بلغت حدّ التواتر.

وأيضاً: صحّت عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري. وأمّا بقية القرّاء فلم يعبّر عنهم بـ (صحّ) بل اكتفى بأنها: وردت عن سائر القراء.

وأمّا: أين ورد ؟:

فقد أطال المؤلِّف الكلام على هذه الجزئية بما محصّله:

---

(١) انظر ص: ١٩٧٥.

(٢) انظر ص: ١٩٨٠.

أنه ورد من أوّل «وَٱلضُّحَىٰ» وقيل: من أوّل «أَلَمۡ نَشۡرَحۡ»، وذكر في ذلك أحاديث ستة بسنده إلى (البزي).[1]

وبيّن أن سبب الخلاف في ذلك هو: هل التكبير لأوّل السورة أو لآخرها؟ فاختلفت نظرتهم لذلك مع تأكيده عدم صحة القول بأن التكبير هو من آخر (الليل) وتأويل ما ورد من ذلك بأن المراد هو أوّل (الضحى) قال: «وهذا الذي ذكروه من أن المراد بآخر (الليل) هو أوّل (الضحى) متعيّن؛ إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، وهي دائرة بين ذكر (الضحى) وأوّل (ألم نشرح) لم يذكر في شيء منها (والليل)، فعُلِم أن المقصود بذكر آخر (الليل) هو أوّل (الضحى) كما حمله شرّاح كلام الشاطبي قال: هو الصواب بلا شك.»[2].

ثمّ تكلّم المؤلِّف على انتهائه هل هو: آخر سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المغاربة ؟ أو هو أول سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المشارقة فلا يكبّر في آخرها؟ وبيّن أن الوجهين مبنيان على الأصل المتقدّم؛ وهو هل التكبير لأوّل السورة أو لآخرها ؟ وهذا هو الفاصل في المسألة، قال: ومن وجد في كلامه خلاف ذلك فإنما هو بناء على غير أصل، أو مراده غير ظاهره.

وقد صحّح المؤلِّف المذهبين جميعاً، وأفاد أنهما لا يخرجان عن النصوص، وردّ على أبي شامة رحمه الله الذي جعل في المسألة مذهباً ثالثاً؛ وهو أن التكبير مشروع بين كل سورتين بأنه قول لم يذهب إليه أحد صريحاً، وعدم صحته في بعض المواضع.

---

(١) انظر ص: ١٩٨٣-١٩٩٧.

(٢) انظر ص: ١٩٩٧.

المطلب الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به

أمّا صيغته فنقل اتفاقهم على لفظ (الله أكبر)، ثمّ اختلافهم في زيادة (التهليل) قبله نحو (لا إله إلا الله والله أكبر) وذكر -بعد أن صحّح هذه الزيادة- حديثاً بسنده إلى البزي، ونقل له شاهداً عن النبي ﷺ فيما رواه النسائي، ثمّ ذكر زيادة أخرى بعده، وهي التحميد (لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد) وصحح ذلك[1].

أما حكم الإتيان بالتكبير بين السورتين فأطال الكلام فيه وجعله مبنياً على الأصل المتقدم هل التكبير لأول السورة أو لآخرها[2].

وتظهر فائدة الاختلاف في جواز أو منع بعض الأوجه في حالة الوصل والوقف، وقد بيّنها المؤلّف، وأوصلها إلى عشر نقاط مهمّة للقارئ[3]. والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أقيمت حول «النشر»

ما إن انتهى المؤلِّف من «كتابه» وعرضه على الناس، حتى استقبلوه وقبلوه بإحسان ورضاً تامّين، فكثر ورّاده، وتعدّد المستقون منه ما بين راشف، وكارع، ومرتوٍ، فأقاموا عليه الدراسات، منهم من اختصره، ومنهم من نَظَمه، ومنهم مَن حرّره، وما ذلك كلّه إلا دلالة على ما لهذا الكتاب من مكانةٍ في فنّه، وها أنذا أذكر ما وقفت عليه من ذلك:

---

(١) انظر ص: ٢٠١٥-٢٠١٧.

(٢) انظر ص: ٢٠١٩.

(٣) انظر ص: ٢٠٢٤-٢٠٣١.

١ -المؤلِّف نفسُه: حيث اختصره في مؤلّف سمّاه «تقريب النشر» وكان قبل ذلك نَظَمه وسمّاه «طيبة النشر» كما سيأتي الحديث عنه في المبحث الآتي.[١]

٢ - طاهر بن عرب[٢]، تلميذ المؤلّف، نَظَم «النشر» في ألفيّة، وسمّاها «القصيدة الطّاهرية»[٣] قال في مقدمتها:

على ما هو المشروح في نشر شيخنا　　إمام الهدى شمس العدالة والعلا

محمد المدعو بالجزري مَن　　هو الآية الكبرى هو الحسن للملا

٣- عمر بن قاسم النشار، من أهل القرن التاسع، اعتمد على «النشر» في مواضع من كتابه «البدور الزاهرة»[٤].

٤ - الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي، ولد سنة (٨٤٩ هـ) وتوفي سنة (٩١١ هـ) وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته هنا، رأيته استفاد من «النشر» في ثلاثة كتب من كتبه، «الإتقان»، و«التحبير في علم التفسير»، و«معترك الأقران» صرّح في بعضها بالمؤلف، وسكت في بعضها، وبالمقابلة اتضح أن المراد «النشر»[٥].

---

(١) انظر ص: ١٩٩.

(٢) عالم فاضل، مدقّق، مقرئ، أبو الحسن، ولد سنة (٧٨٦ هـ) حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، قرأ القراءات كثيراً على المؤلف، وقد ترجمت له «سلمى» بنت المؤلف ترجمة حافلة ألحقتها بغاية النهاية لأبيها. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٩-٣٤١.

(٣) منها نسخة في مكتبة الحرم المكي.

(٤) انظر البدور الزاهرة: ٧ و٢١ و٢٢ و٥٣، وغيرها من المواضع.

(٥) انظر: الإتقان: ١/ ١٣٣ و١٤٢، ٢١٠، ٢١١، على سبيل المثال لا الحصر، ومعترك الأقران: ١/ ١٢٧- ١٢٩، وغيرها.

٥- محمد بن أحمد القاهري، كان حيّاً سنة (٩٠٥ هـ)[١]، حيث شرح «القصيدة الطاهرية» السابقة الذكر، وسمّى كتابه «بحر الجوامع»[٢] وشرحها بكلام «النشر» بحذافيره، فلا مبالغة إذا قيل إنه نسخة مختصرة لكتاب «النشر».

٦- أحمد بن محمد القسطلاني، صاحب «لطائف الإشارات» اعتمد على «النشر» اعتماداً كلياً فكل ما فيه مما هو متعلق بالقراء والقراءات سواء الأصول والفرش فهو نفسه كلام «النشر».

وذكروا أيضاً[٣]: أن له كتاباً شرح فيه «النشر» بعنوان «نشر النشر في القراءات العشر»[٤].

٧- الشيخ أحمد بن محمد بن عمر، الخفاجي، شهاب الدين، توفي سنة (١٠٦٩ هـ) اعتمد عليه في تحرير بعض المسائل المتعلقة بالقراءات، التي أخطأ فيها الإمام البيضاوي رحمه الله[٥].

---

(١) وهي السنة التي انتهى فيها من شرحه المذكور، وبالتحديد في شهر جمادى الثانية، ولم أجد ترجمته فيما لدي من مصادر. ويتضح من كتابه أنه عالم بالقراءات والأصول واللغة، حيث إن جلّ اعتراضاته على المؤلِّف -ابن الجزري- إنما هي أصولية، هذا وقد زاد على القراء العشرة، قراءات أبي حاتم السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام. وجميع ما في كتب «الإقناع» و«جامع البيان» و«الاستغناء» وغير ذلك.

(٢) منه نسخة وحيدة في: جامع الزيتونة بتونس تحت رقم: ٣٨٤ في ٨٨٢ وجه.

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ٢٠٥.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة: أسعد أفندي / إستانبول ٤/ ٣٠.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٤/ ٥٣٢ و٩/ ٢٩١ و٣٩٣، وغيرها.

٨- مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري،[١] له «تحرير النشر»[٢] وهو مِن أقوى من كتب عنه.

٩- خاتمة الحفاظ، الشيخ المتولي،[٣] له «الروض النضير».

وهذا الشيخ هو عمدة كلّ من جاء بعده، حتى سمَّوه بـ (ابن الجزري الصغير)، ويا حبّذا لو أخرج كتابه «الروض» بتحقيق علميّ مدروس.

١٠- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد، البنّاء، الدمياطي، قرأ على الشيخ سلطان المزّاحي وغيره، ألّف «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» و«مختصر السيرة الحلبية» توفي سنة (١١١٧ هـ) بالمدينة المنورة.

بنى كتابه «الإتحاف» على «النشر» حتى كاد أن يكون نسخة منه، لو استثنينا قراءات الأربعة الزائدة على العشر، وتوجيه القراءات. والله أعلم.

هذا، وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة لغوية في «النشر» سمّاها: «من قضايا اللغة والنحو في كتاب «النشر»[٤] والله تعالى أعلم.

---

(١) المتوفى بمصر سنة (١١٥٥هـ) قالوا عنه: هو سيّد من بحث في هذا الشأن وبصّر، وأجاد في القول وما قصّر. انظر: المتولي وجهوده في القراءات: ١٤٥-١٤٧.

(٢) منه نسخة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم (١٣٨٨) في ٣٣ق، وهو مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ١٦٧.

وقد كتبتْ عنه رسالة علمية بعنوان: «الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات» للماجستير بقلم فضيلة شيخي المشرف د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، فلتراجع، وكتابه المذكور مطبوع.

(٤) البحث من تأليف د/ فؤاد أحمد السيد الحطاب رحمه الله، خرج منه بفوائد هامّة أجملها في نهاية البحث، منها قوله: (اشتمال «النشر» على قضايا لغوية ونحوية وصرفية وصوتية) انظره ص: ٨٥.

المبحث الرابع عشر

المسائل التي في «الطيبة» وليست في «النشر» وبالعكس

«الطَّيِّبة» وتسمّى أيضاً «طيِّبة النشر في القراءات العشر» هي نظمٌ لكتاب «النشر» هذا، نظمه المؤلِّف نفسه، وسمّاها بهذا الاسم، فقال في بدايتها:[1]

ضمَّنتها كتاب نشر العشرِ　　　فهي به «طيّبة في النشر»[2]

وقال في نهايتها:

وهاهنا تمّ نظام «الطيّبة»　　　ألفيّة سـعيدة مهذَّبهْ

وقد ابتدأ المؤلِّف في هذا النظم آخر رجب سنة (٧٩٩ هـ) بعد أن وصل إلى الرّوم، أي: بعد أن شرع في تأليف «النشر» بخمسة أشهر تقريباً، ثم انتهى من نظم «الطيّبة» في شعبان من نفس السنة، وذلك قوله بعد البيت الثاني المذكور:

بالرُّوم من شعْبان وسْط سَنَةِ　　　تسع وتسعين وسبعمائةِ

---

(١) انظر: الطيبة: ٣٤.

(٢) قال ابن الناظم: «في تسميتها -الأرجوزة- «طَيِّبة» بذلك تورية حسنة تامّة؛ تستخدم في معان من طيب الرائحة ومن الحياة.».

هذا وقد استخدم الشعراء هذا المركّب «طيّبة النشر» في وصف المرأة الجميلة،الزكية الرائحة، قال جميل:

خليليَّ عوجا اليوم حتى تسلِّما　　　على عذبة الأنياب طيّبة النشر

وقال عروة الرحال:

أكلتُ دماً إن لم أَرُعْكِ بضرّة　　　بعيدة مهوى القرط طيّبة النشر

انظر: شرح الطيبة: ٣٤، شرح النويري: ١/ ٢٦٨، شرح الحماسة: ٢/ ١١٧١، سمط اللآلي: ٢/ ٦٧٢.

ثم ختم «النشر» في ذي الحجّة من نفس السنة، أي بعد الانتهاء من نظم «الطَّيِّبة» بأربعة أشهر تقريباً[1].

وهذا يوضّح عدم دقّة عبارة النويري رحمه الله عند قول المؤلِّف في «الطَّيِّبة»:

وهذه الرواة عنهم طُرُقُ   أصحّها في «نشرنا» يحقّق

قال: «قوله (يُحقَّق) المناسب (محقّق)؛ لأن «النشر» مقدَّم في التأليف على «الطَّيِّبة».»[2].

فقوله هذا إن كان يريد به «النشر» كلّه، فغير مسلَّم كما اتّضح، وإن كان مقيّداً بمبحث «الطُّرُق» فقد يكون له وجه. والله أعلم.

بعد هذا، يتّجه سؤال مهمّ، وهو: هل كلّ ما في «الطَّيِّبة» هو في «النشر» أم أن في أحدهما ما ليس في الآخر؟

فالجواب هو: أن المؤلِّف لم يقصد بنظمه «الطيبة» أن تكون نسخة مكرّرة لما في «النشر» حذو القذّة بالقذّة، أو حذو الحافر بالحافر، وإنّما جعل بينهما خلافاً واختلافاً، مع بقاء التوافق في المضمون والمطلوب، وهذا ما يبيّنه قوله نفسه: (ضمّنتها) ولبيان ذلك يقال:

---

(١) شرح الطيّبة: ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) انظر: شرح النويري: ١/ ٢٦٨.

لم تنفرد «الطَّيِّبة» عن «النشر» في شيء؛ فكلّ ما فيها فهو في «النشر» والعكس غير صحيح، إذ في «النشر» ما ليس في «الطَّيِّبة» وذلك كالتالي:

١- الأسانيد والطرق:

أمّا «الأسانيد» فلم يذكرها المؤلِّف في «طيبته» ألبتة، وأمّا (الطُّرُق) فاكتفى بذكر عددها إجمالاً، والإحالةِ إلى «النشر» لمعرفتها، فقال بعد أن ذكر القراء العشرة ورواتَهم[1]:

وهذه الرواة عنهم طُرُق ... أَصحُّها في نشرنا يُحقّق

باثنين في اثنين وإلا أربع ... فَهْي زها ألف طريق تجمع

٢- الانفرادات:

جميعها التي في «النشر» لم يعرّج عليها في «الطيبة» إلا في كلمات، وهي:

الأولى والثانية ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] قال في «النشر»: «انفرد أبو الفتح عن قالون بالوجهين؛ الحذف والإثبات في الوقف ...، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً إلا من طريق أبي مروان...، وسائر الرواة عن قالون على خلافه.»[2].

---

(١) الطيّبة: ٣٣.

(٢) انظر ص: ١٥٥٨-١٥٥٩.

ثم قال في «الطَّـيِّبة»:

....التلاق مع

تناد خُذ دُم جُل وقيل الخُلف بر[١] ....

ويلاحظ أن المؤلِّف عبَّر بصيغة التمريض (قيل).[٢]

الثالثة: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

الرابعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

الكلمتان تخصّان تشديد (التاء) فيهما من ﴿تَمَنَّوْنَ﴾ و ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ للبـزّي، قال في «النشر»: «لم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق -الزينبي-، ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه»، قال: «ولولا إثباتهما في «التيسير» و«الشاطبية» والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نصّ البزي لما ذكرتهما؛ لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا، وذكر الداني لهما في «تيسيره» اختيار، والشاطبي تبعٌ، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما.[٣]»، وقال في «الطيبة»:

.... هُدْ وفي الكلِّ اختلف له وبعد «كنتم» ظلتُمْ وصف[٤]

(١) الطيبة: ٦٠، شرح الطيبة: ١٦٢.

(٢) انظر: الإتحاف: ٣٧٨.

(٣) انظر: ٢/ ٢٣٥.

(٤) الطيبة: ٦٧.

هذا وقد وجدت عبارة للدمياطي[١] توضح خلوّ «الطيبة» من الانفرادات، وهي قوله:....انفرد الحنبلي، فلا يقرأ به، ولذا أسقطه من «الطيّبة» على عادته في «الانفرادات»[٢].

ويضاف إلى ذلك كلمتان ذكرا للسوسي في «الطيّبة» مع تصريحه في «النشر» أنه لا يقرأ بهما له، وهما:

الخامسة: إمالة الراء والهمزة معاً في ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٧] الذي بعده ساكن، بالنسبة إلى السوسي.

السادسة: إمالة الهمزة في ﴿وَنَـَا﴾ [الإسراء: ٨٣].

أمّا الخامسة فذكر أنها ليست من طرق «الشاطبية» ولا «النشر»، بل صرّح أنه لا يقرأ له[٣] بهما، ومع ذلك حكاها في «الطَّـيِّبة» بـ (قيل).

وأمّا السادسة فذكر أن الرواة عنه من جميع الطرق أجمعوا على الفتح، قال: «لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً[٤]».

ومع هذا أيضاً فقد ذكره في «الطيّبة» بـ (قيل)[٥]، قال رحمه الله:

وقيل قبل ساكنٍ حرفَيْ رأى   عنه ورا سواه مع همز نأى[٦]

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٩٨.

(٢) الإتحاف: ١٤٩، وقد تكرر منه هذا المعنى في مواضع، مثلاً في: ٢٤١، ٢٥٤، ٣١٣، ٣١٤.

(٣) انظر ص: ١٢٤١.

(٤) انظر ص: ١٢٣٤.

(٥) انظر: شرح الطيبة: ١٣١، الإتحاف: ٢١١-٢١٢ و٢٨٦.

(٦) الطيبة: ٥٤.

والله تعالى أعلم.

-ذكر في «النشر» التقليل في ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨٢] و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] لأبي عمرو من روايتيه بخُلْف، لكنّه في «الطيّبة» قصر الخلاف للدوري فقط فقال:

.... الخُلْفُ طوى قيل متى

بلى.................. ....[1]

- ذكر في «النشر» أن أبا عمرو من روايتيه له الوجهان، الغيب والخطاب في ﴿تَعۡقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠][2] لكنه قصر الخلاف في «الطيّبة» عن السوسي، فقال:

....يعقلوا طِب ياسرا

خُلفٌ............... ....[3]

والله أعلم.

(١) الطيبة: ٥٢، وانظر: شرح الطيبة: ١٢٢، الإتحاف: ١٤٥ و١٥٧ و١٦٣ و١٧٦ و٢٠٧، ٢٥٠، ٣٥٧، ٣٧٩، وغيرها.

(٢) انظر ص: ١٨٤٥، الطيبة: ٢٩٢، الإتحاف: ٣٤٣.

(٣) الطيبة: ٩٠.

الفصل الثاني:

دراسة الموارد، وقسَّمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

أ- القسم الأول: الكتب التي استقى منها المؤلِّف الطرق.

ب- القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق

المبحث الثاني: الموارد من غير كتب القراءات



القسم الأول

كتب القراءات التي استقى منها المؤلف الطرق

وأذكرها مرتبة حسب الأكثرية في الطرق والله الموفق:

١ - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها[١]

المؤلّف: يوسف بن عليّ بن جُبارة[٢] بن محمد بن عقيل بن سوادة، أبوالقاسم، الهذلي،[٣] البِسْكريّ[٤].

مولده: سنة (٣٩٠ هـ)[٥]:

طاف البلاد في طلب القراءات، ودرس النحو ودرّسه، وعرف (الكلام) ومذاهبه حتى وُصِف به، وقُرِّر في مدرسة بنيسابور،[٦] فقعد سنين وأفاد.

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف في «النشر» ص ٢٣٦، ولم يذكر في ترجمة الهذلي غير «الكامل»، ولم يبيّن فيها عدد القراءات، أما في النسخة الخطية من «الكامل» المكتوبة سنة (٥٢٤ هـ) فقد جاء في خاتمتها: «تمّ الكتاب «الكامل المحكم» على كتب أهل العصر (.....) في هذا العلم على طريق الإنصاف، دون الميل والمحاباة.». وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في توثيق المعلومات عن «الكامل» وهي نسخة غير مرتبة، حيث تتداخل الأوراق بعضها في بعض ولا أعلم نسخة غيرها، غير نسخة الشيخ عامر السيد رحمه الله وهي منسوخة عنها، مع أنها ناقصة من أولها أوراقاً تبدو قليلة، وهي تبدأ بـ (فصل في فضائل السور)، وقد ذكر الهذلي أن مجموع طرق كتابه هذا (٥٤٥٩) طريقاً، فقال: «فجملة... من شدا جميع الطرق عن الأمصار خمسة آلاف وأربعمائة وتسعة وخمسون طريقاً.». ق (١٦١).

(٢) بضم الجيم وبكسرها. انظر: الأعلام: ٨/ ٢٤٢ حاشية (٣).

(٣) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٧-٤٠١، المعرفة: ٢/ ٨١٥-٨٢٠، الإكمال: ١/ ٤٥٨-٤٥٩، بغية الوعاة: ٢/ ٣٥٩.

(٤) بالباء الموحدة والسين المهملة، وتصحفت في غاية النهاية إلى (اليشكري) بالمثناة التحتية والشين المعجمة.

(٥) قال المؤلّف: ولد في حدود سنة (٣٩٠ هـ) تخميناً.اهـ، وعند ابن حجر ولد سنة ٣٩٥ هـ، وفي موضع آخر سنة (٤٩٥ هـ)، وهو خطأ بلا شك ولعله سبق قلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٨، لسان الميزان: ٦/ ٣٢٥.

(٦) انظر: المعرفة: ٢/ ٤١٩.

شيوخه: ذكر المؤلّف أنهم (١٢٢) مائة واثنان وعشرون شيخاً،[١] وهذا يخالف ما ذكره ابن حجر حيث قال: «إنهم مائتان وعشرون (٢٢٠) شيخاً»،[٢] وهو الأصوب -عندي- بدلالة قول المؤلّف عن الهذلي: «لا أعلم أحداً في هذه الأمّة رحل ما رحل في القراءات ولا لقي من لقي من الشيوخ.»[٣].

أما شيوخه الذين ذُكِروا في طرق «النشر» فعدّتهم (٢٦) ستة وعشرون شيخاً.[٤]

مؤلّفاته: «الوجيز»، و «الهادي»[٥] وكلاهما في القراءات، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك فقال: «وألّفتُ هذا الكتاب - يعني «الكامل»- فجعلته جامعاً للطرق المتلوّة والقراءات المعروفة، ونَسخت به مصنفاتي كـ«الوجيز» و «الهادي» »[٦].

و«درّة الوقوف»، و«الجامع في الوقف والابتداء»، ذكر ذلك الهذلي نفسه فقال: «...ما مِن عالم إلا قد صنّف في الوقف والابتداء كنافع ....، وأنا في غير

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٨.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٦/ ٣٢٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٨.

(٤) يختلف عدد الطرق التي أخذها عن كلّ واحد منهم، اختلافاً بيّناً، فبينما نجد أنه أخذ عن (القهندزيّ) (٣٧) سبعة وثلاثين طريقاً، نجده يأخذ عن ثمانية شيوخ ثمانية طرق، بمعدل طريق واحدة عن كل شيخ، كما هو واضح في مبحث الطرق.

(٥) لم أجد أي ذكر لهذين الكتابين في فهارس المكتبات.

(٦) «الكامل» بواسطة: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٠.

هذا الكتاب -«الكامل»- فمن أراد ذلك فليتأمل «درّة الوقوف والجامع».[1]

وفاته: توفي رحمه الله سنة (٤٦٥ هـ)، هذا هو المشهور، لكن رأيت الذهبي رحمه الله بعد أن ذكر هذا القول قال: «ثمّ رأيت ترجمته مختصرة في «تاريخ» ابن النجار فقال:...ثمّ عاد إلى بغداد سنة (٤٦٨ هـ) فحدّث بها»[2]، فإن صحّ هذا كان، وإلا فيحتمل السهو والتصحيف من ابن النجار، أو الخطأ والتحريف من النساخ، والله أعلم.

أَخذ المؤلّف هذا الكتاب رواية[3]، وقراءة[4] على بعض شيوخه[5].

وأما الطرق التي انتقاها المؤلّف من «الكامل» فبلغ مجموعها (١٣٤) مائة وأربعا وثلاثين طريقاً، تحقيقاً، موزّعة بين القراء العشرة ورواتهم كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قنبل، ودوري الكسائي، وإسحاق، وإدريس.

ب- ثلاثة طرق عن السوسيّ.

---

(١) الكامل: (ق: ٧٤)، وقد بيّن الهذلي رحمه الله بعض منهجه في هذا الكتاب فقال: بيّنت فيه وقف الفقهاء والصوفية، والمتكلّمين، والقراء وأهل المعاني، مثل قول الشافعيّ: ﴿فَلَاجُنَاحَ﴾ [البقرة:١٥٨] ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة:١٥٨] وقولِ من جعل العمرة غير الحج كابن سيرين وغيره حين قرؤوا ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٦] وقولِ أهل المعرفة ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣] وربما قالوا وهو قول المتكلمين ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وقولِ أهل المعاني ﴿وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] وقول....إلخ. وهذا الكتاب مفقود حسب ظنّي، والله أعلم.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠١، المعرفة: ٢/ ٨٢٠.

(٣) أقصد بها التي صرّح المؤلّف فيها بقوله: أخبرني، وقد يُسمّى ذلك (إجازة).

(٤) أعني به ما صرح فيه بقوله: وقرأت.

(٥) انظر ص: ٢٣٦-٢٣٧.

جـ- أربعة طرق عن كل من: أبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز.

د- خمسة طرق عن كل من: حفص، وخلّاد.

هـ- ستة طرق عن كل من: شعبة، والبزي.

و- ثمانية طرق عن كل من: قالون، وهشام، وخلف عن حمزة، ورويس.

ز- تسعة طرق عن روح.

ح- ستة عشر طريقاً عن كل من: ورش، والدوري، وابن ذكوان.

مع التنبيه هنا على أن هناك طريقاً واحدة عن ابن ذكوان قد كرّرها المؤلف مرتين، إما سهواً وإما وَهْماً، حيث سمّى الأولى (طريق السلمي) وسمّى الثانية (طريق الجبني) وهما شخص واحد، كما هو مذكور في محله في التحقيق[1]، والله أعلم

فبلغ المجموع [١٣٤] مائة وأربعا وثلاثين طريقاً.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان:

الأولى: في رواية ورش، حيث قال المؤلّف: «طريق أبي القاسم الهذلي: قرأ بها الكارزيني، وقرأ بها على المطّوّعي، وقرأ المطّوّعي على الأصبهاني، وقرأ على أصحاب ورش، عن ورش»[2].

وهذه الطريق أدائية، وليست من «الكامل».[3]

---

(١) انظر ص: ٣٧٦.

(٢) انظر ص: ٢٨٨.

(٣) طريق الهذلي في «الكامل» عن المطّوّعي، جاءت كالتالي: الهذلي عن الكارزيني عن المطوعي عن أبي محمد عبيد الله بن الربيع عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش. » الكامل: ق:٨٦

تنبيه: كذا ذكر الهذلي عن شيخ المطّوّعي أنه أبو محمد عبيد الله بن الربيع، لكن قال المؤلّف: كذا أورده الهذلي؛ فانقلب عليه الاسم بالكنية، وهو أبو عبيد الله محمد بن الربيع. » والله أعلم.انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٧ و ٢/ ١٤٠.

الثانيـة: في رواية الدوري عن أبي عمرو، حيث قال المؤلّـف: طريـق ابـن خشـنام عن المعدّل، قرأ بها الهذلي على أبي نصر أحمد بن مسرور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الخاشع، وقرأ بها الخاشع على أبي الحسن علي بن خشنام المالكي، وقرأ بها على المعدّل على أبي الزعراء عن الدوري.[١]

وهذه الطريق أيضاً ليست في «الكامل»[٢]

فيكـون الـمجموع عن الهذلي [١٣٦] مائة وسـتة وثلاثيـن طريقـاً.

الانفرادات: بلغ مجموع ما نسبه المؤلّف إلى الهذليّ مصرحاً بأنه (انفـرد) بـه (٤٣) ثلاثة وأربعين موضعاً،[٣] وموضعين وصفـه فـيهما بـالوهم،[٤] وموضـعاً واحداً جمع له فيه بين وصفي الـوهم والانفـراد،[٥] وموضـعاً واحـداً وصـفه بـ (شذ)،[٦] وآخر جمع له بين وصفي «الوهـم» و»الشـذوذ».[٧]

---

(١) انظر ص: ٣٣٧.

(٢) هذه الطريق في «الكامل» جاءت هكذا: المعدّل عن عمر بن برزة عن الدوري. » (ق:١١١).

(٣) انظـــــر ص: ٨٥٩، ٨٨٠، ٩٨١، ١٠٤٧، ١٠٩٧، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٢، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١٢٦، ١١٣٤، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٢٨٦، ١٣٤١، ١٣٥٧، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٤٠٩، ١٤٩٦، ١٥٠٣، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٦٦، ١٥٧٤، ١٥٩٥، المطبـــوع: ٢/ ٢٧٨، ٢٩٤، ٣١١، ٣٢٠، ٣٥٣.

(٤) انظر ص: ١٥٤٠.

(٥) انظر ص: ٢/ ٢٨٧.

(٦) انظر ص: ١٢٨٢.

(٧) انظر ص: ١٥٢٥.

وجمع له في موضع واحد بين المصطلحات الثلاثة «الوهم»، و«الشذوذ»، و«الانفراد».[1]

فإذا اعتبرنا مصطلح (الوهم) و(الشذوذ) مرادفين لـ (الانفراد) فيكون المجموع [٤٧] سبعة وأربعين، والله تعالى أعلم.[2]

أما منهج هذا المورد فيلخص في التالي:

١- بدأ كتابه -حسب النسخة الموجودة- بذكر (فضائل السور)، ثم فضائل ثواب القرآن.

٢- ثم عقد فصلاً في فضل القارئ والمقرئ وحامل القرآن والعالم والمتعلم. وتكلم أثناء ذلك على (آداب القارئ مع القرآن) و(معنى القارئ والمقرئ).

٣- عقد فصلاً تكلم فيه على فضل المقرئين السبعة ومن تبعهم، بحيث إنه أفرد كل قطر بفصل.

٤- تعرّض بشكل مطوّل لحديث الأحرف السبعة.

٥- عقد فصلاً وسمّاه (كتاب التجويد).

٦- ثم بدأ بذكر أسانيده التي أدت إليه قراءات هؤلاء القراء، ثم أعقب ذلك بذكر (الأصول) مبتدئاً بالإمالة.

---

(١) انظر ص: ٨١١.

(٢) وهذا يدل على مدى اهتمام المؤلّف بالهذلي؛ خاصّة إذا علمنا أنه مصدر أساسيّ للمؤلّف في كتابه الآخر «غاية النهاية»؛ إذ قلّما وردت ورقة في الكتاب المذكور إلا وفيها ذكر للهذلي؛ إمّا اتباع وإمّا اعتراض.

وأذكر هنا ملاحظتين:

الأولى: أن الهذلي في كتابه «الكامل» لم يقتصر على الطرق والروايات المتواترة والصحيحة فقط، بل إنه تعدّى ذلك إلى ذكر -وهو مقصده- كل ما قرأه على شيوخه، ولم يشترط في ذلك صحة أو غيرها.

الثانية: أنه اعتمد أن يذكر الحكم في محله الأول، وإذا تكرر يكتفي بالإحالة عليه.

قام المؤلّف بكثير من الاستدراكات على (الهذلي) سواء في أسانيده، أو في القراءات والأوجه التي يذكرها، وقد قام الباحث بتحقيق ذلك في مظانّه من قسم التحقيق. والله أعلم.

٢- المستنير في القراءات العشر[١]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن عبيد الله[٢] بن عمر بن سِوار،[٣] أبو طاهر، البغدادي.[٤]

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف ص: ٢١٥، وقد جاء هذا العنوان أيضاً على أربع نسخ خطية من خمس نسخ، وجاء في واحدة «كتاب المستنير في القراءات العشر البواهر»، ومع هذا كلّه فإن ابن سوار لم يجعل لكتابه عنواناً، بل اكتفى بذكر أنه يؤلّف كتاباً في القراءات على ما قرأ به على شيوخه الذين أدركهم من القراءات تلاوة دون ما سمع، بالسند المتصل إلى كل إمام من الأئمة العشرة. والكتاب حقّق رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة. انظر: المستنير: ١/ ٩٢ و١١٦، ومقدّمة محقّقه ص ٦٤. وله أكثر من طبعة.

(٢) هذا هو الصواب، لا كما ذكره محقق «المستنير» من أنه (عبد الله) مكبراً.

(٣) بكسر السين وتخفيف الواو، على وزن (كِتاب) كما ضبطه الذهبي والزبيدي، لا كما جاء عند ياقوت بفتح السين وتشديد الواو. انظر: معجم الأدباء: ٤/ ٤٦، المشتبه: ١/ ٣٧٦، التاج: (سور).

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٨٦، المعرفة: ٢/ ٨٥٨-٨٦٠، المنتظم: ٩/ ١٣٥، معجم الأدباء: ٤/ ٤٦-٤٨، تاج العروس (سور)؛ وذكر أن له أولاداً هم: هبة الله أبو الفوارس، ومحمد أبو الفتوح، وحفيدين هما أبو طاهر الحسن بن هبة الله، وأبو بكر محمد بن الحسن المذكور، قال -الزَّبيدي-: «حدّثوا كلُّهم، وهذا الأخير منهم رمي بالكذب».

مولده: سنة (٤١٢ هـ).[١]

بدأ في طلب القراءات وعمره (١٨) ثماني عشرة سنة، قال الذهبي رحمه الله: «وأولُ ما تلا كان في سنة (٤٣٠ هـ) ثلاثين وأربعمائة».

وهو ما صرح به ابن سوار نفسه عند ما ذكر عن شيخه أبي منصور أحمد بن محمد بن إسحاق أنه هو الذي لقّنه القراءات، وقرأ عليه ببغداد سنة (٤٣٠هـ)[٢].

هذا، ولم تذكر المصادر أي رحلة علمية لابن سوار، مما يعني أنه تلقّى العلم وهو ببغداد على شيوخها القاطنين فيها، أو القادمين إليها.[٣]

شيوخه: قام محقّق كتاب «المستنير» بجمع مشايخ ابن سوار؛ سواء في القراءات أو الحديث ممّا يغني عن إعادة ذلك هنا،[٤] وأكتفي هنا بذكر المشايخ الذين ذكروا هنا في «النشر»، وعددهم (١١) أحد عشر شيخاً، تتراوح أعداد طرقهم من شيخ لآخر.[٥]

---

(١) انظر: المعرفة: ٢/ ٨٥٨، غاية النهاية: ١/ ٨٦.

(٢) كذا قال الإمام الذهبي رحمه الله لكن ذكر المؤلّف أن قراءة ابن سوار هذه كانت سنة (٤٣٢ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٦، السير: ١٩/ ٢٢٧.

(٣) المستنير: مقدّمة المحقّق: ٢٧.

(٤) المستنير: مقدمة التحقيق: ٢٨-٣٥.

(٥) يلاحظ أن جلّ رواية ابن سوار سواء في «المستنير» أو التي ذكرها المؤلّف هي عن ثلاثة من شيوخه وهم: أبو عليّ العطار وله في «النشر» (٤٩) تسعة وأربعون طريقاً، وأبو عليّ الشرمقاني، وله (٣٠) ثلاثون طريقاً، وأبو بكر الخياط، وله (٢٣) ثلاث وعشرون طريقاً، ثمّ بعد ذلك تقلّ الطرق عن الشيخ الواحد لتكون عن (ابن شيطا) (٥) خمس طرق، وعليّ بن طلحة طريقين، وطريقاً واحداً عن الباقين، والله أعلم.

تلاميذه: تتلمذ عليه كثيرون، في القراءات وفي الحديث، وحتى صار بعضهم من الأئمة المشهورين؛ نذكر منهم الإمام ابن العربيّ الفقيه المالكيّ، صاحب كتاب «أحكام القرآن»[1].

هذا ونكتفي بالإحالة إلى مقدّمة تحقيق «المستنير» ومصادر ترجمة ابن سوار، حتى نعرف كثيراً من هؤلاء التلاميذ.[2]

مؤلفاته: ١ - «المفردات»، حيث أفرد فيه ما جمعه في «المستنير».[3]

وفاته: توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ).[4]

تتميم: لا يشك المطّلع على كتب القراءات في أن «المستنير» من الكتب المعتمدة فيها، وأنه قد كتب له القبول من العلماء؛ فقرؤوه واستَقَوْا منه، إمّا قراءةً وإمّا معلومات تتعلق بأحوال بعض رجال القراءات.

ولكن أن يدّعي محقّقُه أن بعض كتب القراءات الأخرى ما هي إلا نسخ من «المستنير» لمجرّد أن مؤلّفيها تلامذة لابن سوار، أو للتشابه الواقع بين «المستنير» وغيره في التأليف، فهذا كلام عاطفيّ، وغير مبني على أساس علميّ.

---

(١) انظر: السير: ٢٠ / ٢٢٦.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق «المستنير» ص ٣٦-٤٠.

(٣) المصدر السابق: ٤٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٦، المعرفة: ٢/ ٨٦٠، السير: ٢٠ / ٢٢٧.

فمثلاً: قال محقّقه: «...«المصباح الزاهر» للشهرزوري، تلميذ المؤلّف، فهذا الكتاب نسخة من «المستنير» إلاّ أن مؤلّفه زاد فيه بعض الأشياء»[1].

وقال أيضاً: «وأظنّ أنّ صاحب «الإرشاد» القلانسي استقى من «المستنير»؛ لأن أسلوب «الإرشاد» قريب من أسلوب «المستنير» »[2].

فهذا كله وأمثاله؛ لا تقوم به حجة على ما ادّعاه محقّق «المستنير»، إذ أين «المستنير» من «المصباح» قراءاتٍ وطرقاً؟! بل أين شيوخ وتلاميذ ابن سوار من شيوخ وتلاميذ أبي الكرم؟! ولا يعني هذا تفضيل أحد الشيخين على الآخر، بل هما عينان في رأس، وكل منهما إمام له مكانته، ولكن هذا من باب إعطاء كل ذي حق حقّه.

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة وقراءة عن أربعة من شيوخه.

أمّا مجموع الطرق التي أخذها المؤلّف من «المستنير» فهي (١١٥) مائة وخمسة عشر طريقاً، موزّعة بين القراء العشرة ورواتهم كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: السوسيّ، وابن جمّاز.

ب-طريقان عن كل من: ورش، وقنبل، وروح.

ويلاحظ هنا: أنّ هذين الطريقين عن ورش هما من طريق الأصبهاني، وليسا من طريق الأزرق، حيث بيّن المؤلّف أنّ طريق الأزرق في «المستنير» منقطعة؛

---

(١) انظر المصباح ص: ٥٩.

(٢) انظر المصباح ص: ٥٩.

لأن ابن سوار رواها عن عتبة بن عبد الملك عن أبي الحسن الأنطاكي عن النحاس عن الأزرق.

قال المؤلّف: «وهذا سند منقطع، فإنّ الأنطاكي، لم يدرك النحّاس، بل مات النحاس بمصر قبل مولد الأنطاكي بأنطاكية، فمولده سنة (٢٩٩ هـ) ووفاة النحّاس سنة بضع وثمانين ومائتين[١]».

جـ- أربعة طرق عن كل من: هشام، وابن وردان، ورويس، وإسحاق.

د- خمسة طرق عن كل من: البزّي، وأبي الحارث.

هـ- سبعة طرق عن كل من: ابن ذكوان، وشعبة، ودوري الكسائي.

و- تسعة طرق عن كل من: حفص، وخلف عن حمزة.

ز- إحدى عشرة طريقاً عن خلّاد.

ح- ثلاثة عشر طريقاً عن قالون.

ط- ثمانية عشر طريقاً عن الدوريّ.

فيكون المجموع [١١٥] مائة وخمسة عشر طريقاً.

ثانيا: الانفرادات: عزا المؤلّف لابن سوار (الانفرادَ) (٤) أربع مرات[٢]، ووصفه مرة واحدة بالوَهْم فقال: «وذكر في «المستنير»... وعُدَّ وهْماً[٣]».

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٩.

(٢) انظر: ١٢٣٤، ١٦٣٣، ١٧٩١، ١٨٠٧.

(٣) انظر ص: ١٥٤٢.

ونسب المؤلِّف (الانفراد) أيضاً مرّة واحدة إلى (العطار) نقلاً عن «المستنير»، فقال: «وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار[1]...».

ويلاحظ أن جميع هذه الانفرادات منسوبة إلى المؤلِّف وليس إلى المؤلَّف. والله أعلم

أمّا منهج «المستنير» فقد قام محقّقه ببحث ذلك بحثاً وافياً، فليرجع إليه.

٣- المصباح[2]

المؤلّف: المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فَتحان بن منصور، أبو الكرم، الشهرزوري، البغدادي.[3]

مولده: سنة (٤٦١ هـ)، نشأ ببغداد، وتلقّى العلم فيها على كثير من أئمة عصره، حتى أصبح ممن يؤخذ عنه هذا العلم مع الثقة والصلاح.

شيوخه: تتلمذ على كثير من الشيوخ، في القراءات والحديث، وغيرهما، حتى قال المؤلّف: «وسمع الحديث من جماعة لا يحصون»[4].

---

(١) انظر ص: ١٥٠٩.

(٢) كذا سمّاه المؤلّف، وهو اسم مختصر، حيث إن اسم الكتاب كما سمّاه مؤلّفه هو: «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر»، وقد حققه رسالةً علمية للدكتوراه فضيلة المشرف على هذا البحث، الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، سنة ١٤١٤ هـ من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، وقد انتهى من تحقيقه كاملاً، وهو بصدد نشره ولله الحمد.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٨-٤٠، المعرفة: ٢/ ٩٨٢-٩٨٤، الأنساب: ٣/ ٤٧٤-٤٧٥، المنتظم: ١٠/ ١٦٤، معجم الأدباء: ١٧/ ٥٢-٥٣.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٨.

وقد بلغ عدد شيوخه الذين ذكرهم في «المصباح» فقط (٣٣) ثلاثة وثلاثين شيخاً،[١] وهناك شيوخ غيرهم.

أمّا هنا في «النشر» فقد جاءت طرقه عن (١٨) ثمانية عشر شيخاً، يتفاوت عدد الطرق عن كل واحد.[٢]

وفاته: سنة (٥٥٠ هـ).

أخذ المؤلّف هذا الكتاب «المصباح» إجازة وقراءة عن خمسة من شيوخه[٣].

أمّا الطّرق التي استقاها المؤلّف من «المصباح» فهي (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً،[٤] موزعة بين القراء العشرة كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قالون وهشام وخلّاد ودوري الكسائي وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن كل من: ورش والبزّي والسوسيّ وخلف عن حمزة، وأبي الحارث وابن جماز وإدريس.

جـ- أربعة طرق عن كل من: ابن ذكوان ورويس.

---

(١) انظر: «المصباح»، مقدّمة التحقيق: ١٥-٢١.

(٢) يظهر هذا التفاوت عندما يلاحظ أن لعبد السيّد بن عتّاب (٣٢) اثنين وثلاثين طريقاً، ولأبي الفضل عبد القاهر العباسي (٢٣) ثلاثة وعشرين طريقاً، مقابل طريق واحدة لكل من والده وابن خيرون والدينوري وغيرهم. والله أعلم.

(٣) انظر ص: ٢٣٢-٢٣٥.

(٤) أقصد التي صرّح المؤلّف بأنها من «المصباح» بغضّ النظر بعد ذلك هل هي فيه أم لا، كما اتضح في محله من التحقيق.

أمّا ما صرح به المؤلّف أنه من طريق (أبي الكرم) ولم يُسَمِّ «المصباح» فهذا سيأتي الكلام عنه في نهاية هذه الفقرة.

د- ستة طرق عن كل من: قنبل وحفص وروح.

هـ- سبعة طرق عن ابن وردان.

و- ستة عشر طريقاً عن شعبة.

ز- سبعة عشر طريقاً عن الدوري.

المجموع: (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً.

يضاف إلى ذلك (ثمانية) طرق هي طرق أدائية للمؤلّف، حيث لم يصرح بأنها من «المصباح» وهي كالتالي:

١- طريق واحدة في رواية قالون، قال المؤلّف: ومن طريق أبي الكرم، قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني...[١]

٢- طريق واحدة في رواية البزي، وهي: أبو الكرم عن عبد السيد...[٢]

٣- طريق واحدة في رواية السوسي، وهي: أبو الكرم عن الشريف العباسي[٣]

٤- طريقان في رواية هشام[٤].

٥- طريقان في رواية ابن وردان[٥].

٦- طريق في رواية إسحاق[٦].

---

(١) انظر ص: ٢٥٥.

(٢) انظر ص: ٣٠٣.

(٣) انظر ص: ٣٤٩.

(٤) انظر ص: ٣٦٢ و٣٦٦.

(٥) انظر ص: ٤٦٦ و٤٦٨.

(٦) انظر ص: ٥٠٢.

فيكون المجموع عن أبي الكرم هو (١٠٥) مائة طريق وخمس طرق. والله أعلم

الانفرادات: ذكر له المؤلّف خمس انفرادات[١]، عبّر في واحدة منها بـ(المصباح)[٢]، وفي واحدة بـ(انفرد أبو الكرم)[٣] وفي الثلاثة الباقية جمع بين المؤلِّف والمؤلَّف فيقول: أبو الكرم في «المصباح»[٤].

أما منهج هذا المورد فقد كفانا مؤنة ذلك، بما لا مزيد عليه محقّقه حفظه الله.

٤- التجريد[٥]

المؤلّف: عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، ابن الفحام، ولد سنة (٤٢٢ هـ) حسب ما نقله عنه السِّلَفي عند ما سأله عن ذلك.[٦]

---

(١) انظر ص: ٧٥٠، ١١٥١، ١١٥٦، ١٢٦١، ١٩٧٣.

(٢) انظر ص: ١١٥٦.

(٣) انظر ص: ١٢٦١.

(٤) انظر ص: ٧٥٠، ١١٥١، ١٩٧٣.

(٥) لم يذكر المؤلّف اسمه كاملاً، وهل هو في السبعة أم في غيرها ؟ أما اسمه فذكره مؤلّفه في مقدمة الكتاب فقال: وسمّيته كتاب «التجريد لبغية المريد».
وهو في القراءات السبع، أشار إلى ذلك مؤلّفه في نهاية الكتاب فقال: «وقد نجزت القراءات السبع على ما رسمت.».
قال المؤلّف - ابن الجزري - عن هذا الكتاب: «إنه من أشكل كتب القراءات حلّاً ومعرفة.».
والكتاب حقّق رسالة للماجستير في الجامعة الإسلامية، ولم أستطع الاستفادة منها مما اضطرني للرجوع إلى نسخة خطية وثقت منها معلومات البحث، وقد طبع أخيراً بتحقيق د/ ضاري العاصي، وصدر عن دار عمار في الأردن.

(٦) نقل هذا النصّ الذهبي في المعرفة: ٢/ ٩١٠، وانظر ترجمة ابن الفحّام في: إنباء الرواة: ٢/ ١٦٤-١٦٥، المعرفة: ٢/ ٩٠٩-٩١١، غاية النهاية: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، حسن المحاضرة: ١/ ٢١١.

شيوخه: لم تذكر له كتب التراجم شيوخاً كثيرين، فإضافة إلى شيوخه الأربعة الذين اقتصر عليهم في «التجريد» نصّوا على أنه تتلمذ على كل من:

١ - أحمد بن عليّ بن هاشم.

٢ - الحسين بن أحمد بن بكار، تلميذ الحمّامي.[1]

٣ - أبي معشر الطبري.[2]

٤ - طاهر بن أحمد بن بابشاذ.[3]

مؤلفاته: «التجريد» وسيأتي الكلام عليه بعد قليل.

هذا، وقد جاءت عبارة عند الذهبي والمؤلّف والسيوطي فَهِم منها بعض الباحثين أن هؤلاء ذكروا له تأليفاً بعنوان «شرح المقدمة» لشيخه ابن بابَشاذ، وليس الأمر كما فهم، وبيان ذلك أن «المقدمة» كتاب في النحو لشيخه المذكور، وفي سنة (٤٦٦ هـ) طلب ابن الفحام من شيخه أن يشرحه له، فاستجاب الشيخ لطلب تلميذه وأملاه عليه، فقال الذهبي في ترجمة ابن الفحام: «أخذها - العربية - عن ابن بابشاذ، وشرح مقدّمته.».

فظنّ بعضهم عبارة (وشرح مقدمته) كلاماً مستأنفاً وأنه إخبار هكذا:

---

(١) من شيوخ المعدَّل صاحب «الروضة»، انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٨.

(٢) لم يذكر المؤلّف ذلك.

(٣) النحوي، والده أبو الفتح أحمد المذكور في سند «التذكرة» لابن غلبون، ألّف طاهر: «المقدمة في النحو»، وشرحها، وشرح «الجمل» للزجاجي. توفي سنة (٤٦٩ هـ).
انظر: إنباء الرواة: ٢/ ٩٥-٩٧، حسن المحاضرة: ١/ ٢٢٨، وفيات الأعيان: ١/ ٢٣٥.

شَرَح، والصواب - والله أعلم - أن العبارة هكذا: (وشَرْحَ) على أنها مفعول به لـ (أخذ) والله أعلم.[1]

توفي رحمه الله سنة (٥١٦ هـ).

أخذ المؤلّف هذا الكتاب رواية وقراءة بأسانيد متعددة.[2]

أمّا الطرق التي انتقاها المؤلّف من «التجريد» فهي إحدى وخمسون طريقاً، كالتالي:

١ - نافع: (١٠) عشر طرق.

٢ - ابن كثير: (٤) أربعة طرق.

٣ - أبو عمرو: (٩) تسعة طرق.

٤ - ابن عامر: (٦) ست طرق.

٥ - عاصم: (٩) تسعة طرق

٦ - حمزة: (٩) تسعة طرق.

٧ - الكسائي: (٤) أربعة طرق.

فالمجموع (٥١) إحدى وخمسون طريقاً.

---

(١) وقد أصاب محقق المقدمة عند ما استغرب شرح ابن الفحام فقال: من الغريب أن يشرح ابن الفحام مقدمة أستاذه مع أن ابن بابشاذ أملى «شرح المقدمة» بطلب من ابن الفحام.

انظره: مقدمة المحقق: ١٧.

(٢) انظر ص: ٢٠٣.

يضاف إليها اثنان أدائيان للمؤلّف إلى ابن الفحام.[1]

الانفرادات: نسب المؤلّف (الانفراد) إلى «التجريد» في اثني عشر موضعاً، وعبّر في موضع واحد آخر بـ(شَذّ)..[2] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٥- غاية الاختصار[3]

المؤلّف: الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمذاني، ولد سنة (٤٨٨هـ)، ورحل في طلب العلم، وكثر شيوخه وتلاميذه، وألّف تآليف كثيرة في القراءات وعلومها.

شيوخه: رحل أبو العلاء في طلب العلم، فلقي شيوخ عصره في أماكن متعددة من البلاد، وتلقّى منهم في (همَذان) و(أصبهان) و(بغداد) و(واسط) وغيرها، حتى قيل عنه: إنه أربى على أهل زمانه في كثرة السّماعات، مع تحصيل أصول ما سمع...وبرع على الحفّاظ.[4]

---

(١) واحدة في رواية البزي من طريق ابن الحباب، وأخرى في رواية السوسي، من طريق ابن جرير. انظر ص: ٣٠٧، ٣٤٦.

(٢) انظر: ص: ٨٠٨، ٨٢٦، ٨٨١، ١١٥٣، ١٢٤٦، ١٢٥٤، ١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٨٧، ١٣٥٩، ١٣٩٣، وفيه (وشذّ).

(٣) في القراءات العشرة، حقق مرتين، إحداهما رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية -بعناية أمين الشيخ- والأخرى بعناية د/ أشرف محمد فؤاد، وهو مطبوع، وعليه اعتمدت في البحث.

(٤) قام محقّقا «غاية الاختصار» بالتعريف المفصّل لحياة أبي العلاء رحمه الله، وذِكر مصادر ترجمته، والزيادة عليهما هي من باب التكرار، وعليه فأحيل إلى: غاية النهاية: ١/ ٢٠٤-٢٠٦، مقدمة تحقيق (الغاية): ١/ ١١-٦٢.

وأكتفي بذكر شيوخه الذين انتقى المؤلّف لهم طرقاً في هذا الكتاب، وهم على ترتيب الكثرة كالتالي:

١ - أبو العزّ القلانسي،[1] مؤلِّف «الإرشاد»، و«الكفاية الكبرى» فقد ذُكِر له في «النشر» (٢٤) أربعة وعشرون طريقاً، منها واحدة أدائية للمؤلّف، وواحدة أخرى لم أجدها في «الإرشاد» ولا «الكفاية».[2]

٢ - محمد بن الحسين المزرفي،[3] له (١٢) اثنا عشر طريقاً، منها (٢) اثنان أدائيان.

٣ - الحسن بن أحمد الحدّاد،[4] له (٨) ثمانية طرق، منها واحدة أدائية.

٤ - يحيى بن الخطاب،[5] له (٣) ثلاثة طرق.

٥ - عبد الله بن منصور، أبو غالب،[6] له (٢) طريقان.

٦ - أحمد بن عبيد الله، أبو غالب،[7] له طريق واحدة.

٧ - إسماعيل بن الفضل،[8] له طريق واحدة.

٨ - محمد بن إبراهيم الأزجاهي،[9] له طريق واحدة.

---

(١) انظر ترجمته: ٢٢٨ وسيأتي الكلام عن كتابيه المذكورين ٢٢٨.

(٢) انظر ص: ٤٥٥.

(٣) ستأتي ترجمته : ٢٥٧.

(٤) ستأتي ترجمته: ١٨.

(٥) ستأتي ترجمته: ٢٥٧.

(٦) ستأتي ترجمته: ٢٦٦.

(٧) ستأتي ترجمته: ٣٣١.

(٨) ستأتي ترجمته: ٣٣١.

(٩) ستأتي ترجمته: ٣٧١.

توفي الحافظ أبو العلاء رحمه الله سنة (٥٦٩ هـ).

يروي المؤلّف هذا الكتاب إجازة وقراءة بمضمّنه، وقراءة بأكثر مما تضمّنه، كلّ ذلك على ثلاثة من شيوخه[١].

أمّا الطرق التي انتقاها منه فهي (٤٨) ثمانية وأربعون طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن أبي جعفر.

ب- طريقان عن كل من: ابن كثير، والكسائي، وخلف في اختياره.

جـ- ثلاثة طرق عن حمزة.

د- ستة طرق عن كل من: نافع، وعاصم.

هـ- سبعة طرق عن يعقوب.

و- تسعة طرق عن ابن عامر.

ز- عشرة طرق عن أبي عمرو.

فالمجموع: ثمانية وأربعون طريقاً.

ثمّ يضاف إليها (٤) أربعة طرق هي أدائية، ثلاثة من هذه الأربع فيها التصريح بأنها قراءة الهَمَذاني[٢]، والأخرى إنما هي طريق للمؤلف لكنها تمرّ بأبي العلاء، فلهذا اعتبرتها له[٣].

---

(١) انظر ص: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر ص: ٣١١، ٤٥٥، ٥٠٢.

(٣) انظر ص: ٢٦١.

الانفرادات: أما المواضع التي صرح المؤلّف بانفراد أبي العلاء بها فهي (١٣) ثلاثة عشر موضعاً[1]، اثنان منها فيها التعبير بعدم موافقة أحد لأبي العلاء، والباقي عبّر فيها بـ (انفرد)، وهناك موضع واحد نسب فيه المؤلّف أبا العلاء إلى أنه (وَهِمَ)[2]. والله أعلم.

أما (منهجه) فقد درسه محقّقاه، وبيّناه، فليرجع إليه.

٦- كتابا: الكفاية الكبرى والإرشاد[3]

كلاهما لـ: محمد بن الحسين بن بُنْدار، أبو العزّ القلانسيّ، ولد سنة (٤٣٥هـ)، من أئمة أهل القراءات، شيخ العراق، تلقّى العلم على كثير من شيوخ عصره في القراءات والحديث وغيرهما.

أما شيوخه: فقد قرأ على الهذلي بمضمّن «الكامل»[4].

وأمّا في هذين الكتابين «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» فقد اقتصر على شيخ واحد من شيوخه، وهو أبو عليّ الحسن بن القاسم الواسطي، المشهور بغلام الهرّاس.

---

(١) انظر ص: ٩٥٢، ١٠٤١، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥١-١٠٥٢، ١١٦٩، ١٢٢٦، ١٢٣٣، ١٦٣٣، وفيهما أنه «وَهم»، ١٦٦٤.

(٢) انظر ص: ١١٥٤.

(٣) عن قصدٍ خالفتُ المنهج هنا؛ رغم أن المرتبة ليست «للإرشاد» وذلك لشدة ارتباط الكلام على هذين المصدرين، فالمؤلّف نادراً ما أفرد أحدهما.

(٤) انظر: ٢٣٨.

ألّف أبو العز هذين الكتابين و«اختلاف القراء».

وتوفي رحمه الله سنة (٥٢١ هـ).[١]

قبل البـدء بذكر ما للمؤلّف من هذين الكتابين، يُنبّه على أن المؤلّف رحمه الله استخدم عدّة عبارات وصيغ للدّلالـة عـلى هـذين المـصدرين، فأحيانـاً يعـبّر بـ«الإرشاد» لأبي العزّ، وأحياناً أخرى بـ«الكفاية الكبرى» لأبي العزّ، ومرّة ثالثة بـ«كتابَيْ أبي العزّ»[٢]

لكنّ الباحث يقف وقفة عند ما يعبر المؤلِّف بقوله: «إرشادي أبي العـزّ»[٣]، خاصة إذا لم يجد المعلومة المعيّنة في أحد المصدرين، فهل هي عبارة تشمل الاثنين معاً، أم تخصّ أحدهما دون الآخر ؟ فإن كان كذلك فأيهما المراد؟

وبسبب إبهام هذه الصيغة من المؤلّف حدثَ وَهْمٌ عند بعض الباحثين قديماً وحديثاً، ففسّر عبارة المؤلّف تفسيراً غير صحيح.

أمّا قديماً فمنه ما جاء في حاشية نسخة (ز) ق: ٥٩/أ عنـد عبـارة المؤلّـف: ومن «إرشادي أبي العز» قال المحشّي: هما كتابا أبي العزّ، لكن غَلَّب «الإرشـاد» فقال: «إرشادي أبي العزّ»..[٤]

أمّا حديثاً فما ذكـره محقّـق «منجـد المقـرئين» تعليقـاً عـلى عبـارة المؤلّـف:

---

(١) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٢/١٢٨-١٢٩، المعرفة: ٢/ ٩١٢-٩١٥، المنتظم: ١٧/ ٢٤٧، وغيرها.

(٢) انظر ص: ٢٦٨.

(٣) انظر ص: ٣٧٠.

(٤) انظر ص: ٤٢٥.

و«إرشادي أبي العزّ» حيث علّق بقوله: كذا بالأصل ! (وهذه العلامة منه) وفي بقية النسخ (إرشاد) قال: وهو الصواب؛ فلم أجد أحداً ذكر أن للقلانسيّ «إرشادين».اهـ بنصّه.[1]

وهذا وَهْمٌ، وتسرّع من قائله، أَوَ يُعقَل أن يخطئ المؤلّف في مثل هذا أكثر من خمس مرات في كتابه ! فلو اعتذر بما اعتذر به سابقه لكان أولى.

أمّا الباحث فيرى أن عبارة المؤلّف سواء في «نشره» أو «منجده» عبارة صحيحة وسليمة، حقيقة لا مجازاً، والدليل على هذا:

١ - أن الشيخ أبا بكر بن أَيْدُغْدِي، المشهور بابن الجندي، شيخ ابن الجزري، قد صرّح بأن للقلانسيّ - إضافة للكفاية الكبرى - إرشادين.[2]

٢ - قال الأزميري رحمه الله: «مراد ابن الجزري بـ«الإرشادين» «إرشادا» أبي العزّ، وله «الإرشادان» (الصغير) و(الكبير) كما ذكره ابن الجندي شيخ ابن الجزري في كتابه «البستان»، وصرّح في «النشر» في أكثر المواضع بقوله: ومن «إرشادي أبي العز».»[3].

وبيّن في موضع آخر أن هذين «الإرشادين» هما غير «الكفاية الكبرى»[4] والله أعلم.

---

(١) منجد المقرئين: ٨٧.

(٢) انظر: البستان: ق:١٤.

(٣) انظر: بدائع البرهان: ق٢٥١/ ب.

(٤) المصدر السابق.

هذا، وقد بلغ عدد الطرق التي عزاها المؤلّف إلى أبي العز[1] أربعة وسبعين طريقاً (٧٤) كان نصيب «الكفاية الكبرى» منها (٤٦) ستة وأربعين طريقاً، وثمانية وعشرون (٢٨) هي من «الإرشاد». والله أعلم.

تنبيه: نَسَبَ المؤلّف بعض الطرق إلى هذين الكتابين أو أحدهما، وبالرجوع إلى النسخ المحقّقة منهما لم أجد ما ذكره المؤلّف، وهذا له -والله أعلم- احتمالان:

أ- إما أنها من «الإرشاد الكبير» وهو مفقود، ويؤكد هذا أن الباحث رجع إلى كتابي «الخلافيات في علم القراءات» للبطائحي[2] و«قرّة عين القراء» للمرندي[3] فلم أجدها فيهما، وهما قد نصّا على ذكر طرق أبي العزّ، وقد اتفقا مع «الكفاية الكبرى» فكل طرقها في هذين الكتابين.

ب- أو أنّ ذلك راجع إلى اختلاف النسخ التي وصلتنا مع التي كانت عند المؤلّف، ويدلّ على هذا أيضاً، مثلاً:

طريق أبي العزّ عن شيخه أبي عليّ، عن النهرواني عن ابن أبي عمر، عن

---

(١) قصدت هنا كلّ ما نسبه إلى أبي العزّ بمختلف صيغه، سواء قوله: «كتابي أبي العز» أو «الإرشادين» أو «الإرشاد» أو «الكفاية الكبرى».

(٢) علي بن عساكر بن المرحَّب، إمام ثقة شيخ العراق، قرأ عليه أحمد بن محمد البندنيجي وغيره، أقرأ الناس دهراً، توفي سنة (٥٧٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٦، المعرفة: ٣/ ١٠٣٧ - ١٠٣٨.

(٣) أبو إسحاق، إبراهيم بن علي القواس، لم أجد له ترجمة إلا أنه اتضح من خلال كتابه المذكور أنه من تلاميذ تلاميذ أبي العلاء الهمداني، وكان حيّاً سنة (٥٨٨ هـ) وهي السنة التي ختم فيها كتابه، والله أعلم.

القنطري عن الكسائي الصغير عن أبي الحارث، ذكر محقق «الكفاية الكبرى» أنها موجودة في إحدى النسخ اهـ[1].

ومع هذا لم يجعلها في «المتن» ولم يرجع إلى «النشر» مع أن هذه الطريق موجودة أيضاً في كتاب البطائحي.

أمّا من حيث الانفرادات، فقد نسب المؤلّف الانفرادَ إلى أبي العز في ستة مواضع فقط، مصرّحاً بـ (انفرد)[2].

وجاء في موضع فذكر «انفرد» (النهرواني) فيما حكاه أبو العزّ، وابن سوار وأبو العلاء وجماعة[3]، وهذا لم أعدّه انفرادة لأبي العزّ.

لكنْ نسب المؤلِّف إلى «الحنبلي» ثمانية انفرادات، ولم يصرّح من أيّ الكتب تلك، ووجدها الباحث برمّتها عند أبي العز في كتابيه «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»[4]، فإذا اعتبرنا هذا لأبي العزّ، يكون له في «النشر» أربع عشرة انفرادة. والله أعلم.

أما (منهج) هذين الكتابين فقد قام به محقِّق كل منهما على حدة، والله أعلم.

---

(١) انظر الكفاية الكبرى ص: ٦٩١.

(٢) انظر ص: ١٠١٤، ١١٤٧، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٤٦١، ١٥١٩.

(٣) انظر ص: ٩٥٩.

(٤) انظر ص: ٩٥٤، ٩٦٠، ٩٦٢، ٩٧٤، ٩٨٦.

٧ - المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي[١]

المؤلّف: عبد الله بن عليّ بن أحمد، أبو محمد، المعروف بـ (سبط الخياط) البغدادي، الحنبلي، ولد سنة (٤٦٤ هـ) شيخ صالح، ثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، وأحد أئمة التجويد والأداء.

شيوخه: قرأ القراءات على جدّه أبي منصور، وأبي العزّ، وغيرهما.

وتتلمذ عليه كثيرون؛ حمزة القبّيطي، وزاهر بن رستم وغيرهما.

وذكروا له مؤلّفات عديدة كلّها في القراءات، توفي سنة (٥٤١ هـ)[٢].

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه بقراءة المؤلّف عليه، بينما قرأ بمضمّنه القرآن كلّه على شيخ واحد آخر، وقرأ بمضمّنه أيضاً إلى أثناء سورة «النحل» على شيخ واحد آخر[٣].

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب (٤١) إحدى وأربعين طريقاً على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وأبي الحارث، ودوري الكسائي، ورويس، وروح، وإدريس.

---

(١) حقّق رسالة دكتوراه بعناية الدكتور عبد العزيز بن ناصر السبر، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٤- ١٤٠٥ هـ، وعليها اعتمدت في توثيق معلومات هذا البحث.

(٢) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٣٤-٤٣٥، المعرفة: ٢/ ٩٦٠-٩٦٣، المنتظم: ١٨/ ٥١-٥٢.

(٣) انظر ص: ٢١٧-٢١٨.

ب- طريقان عن كلٍّ من: السوسي، وحفص، وخلف عن حمزة.

ج- ثلاثة طرق عن خلّاد.

د- أربعة طرق عن هشام.

هـ- خمسة طرق عن كلٍّ من: قالون، والدوريّ، وابن ذكوان، وشعبة. والله أعلم.

يضاف إلى ذلك أربعة طرق أدائية للمؤلّف، صرّح فيها بأنها من طريق (السبط)، لكنها ليست على أيّ حال من «المبهج»؛ لأنّها كلّها عن أبي جعفر، اثنتان من رواية ابن وردان، واثنتان من رواية ابن جماز، ومعلوم أن قراءة أبي جعفر ليست في «المبهج».

وعند الرجوع إلى كتاب «الاختيار في القراءات العشر» لصاحب «المبهج» نفسه وجدت طريقي ابن وردان اللّتين ذكرهما المؤلّف[1]، ولم أجد فيه طريق ابن جماز، فلعلّها من كتبه الأخرى، مع ملاحظة أن ابن الجزري لم يصرح بإسناده منه إليه بل يقول: «وبإسنادي إلى السبط».

ملاحظة: كلّ الرواة أخذ لهم المؤلّف، ما عدا إسحاق عن خلف، بل ليس له رواية في «المبهج».

الانفرادات: ذكر المؤلّف ثمانية وعشرين (٢٨) انفرادة لهذا الكتاب، صرّح فيها بـ (انفرد) خمسة وعشرين مرة، بصيغ مختلفة، فأحياناً يقول: انفرد سبط الخياط في «مبهجه» وأحياناً: انفرد السبط في «المبهج» وأخرى: انفرد

(١) انظر ص: ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠.

صاحب «المبهج» وجاء في موضع واحد فعبّر بقوله: وشَذَّ صاحب «المبهج».[1]

أما الموضع السابع والعشرون فنقل قول السبط ثم قال: فانفرد بهذا المذهب.اهـ ولم يصرّح هل هو من «المبهج» أو من غيره، لكن عند التحقيق اتضح أنه من «المبهج» فلهذا عددته منه. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته دراسة وافية محقّقه حفظه الله.

٨- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش[2]

المؤلّف: عليّ بن محمد بن عليّ بن فارس، أبو الحسن الخياط، البغدادي، إمام كبير، مقرئ نبيل، ثقة، قرأ على الحمّامي والنهرواني وغيرهما، قرأ عليه ابن سوار وغيره، نقل المؤلف عن الذهبي قوله: أظنه بقي إلى بعد عام (٤٥٠ هـ)، لكن نقل الذهبي نفسه عن الطّرّاح أنه توفي في الرابع والعشرين من المحرم سنة (٤٥٢هـ)[3].

---

(١) انظر ص: ٩٠٢، ٩٢٧، ٩٦٠، ١١١٨، ١١٤٧، ١١٥٤، ١١٦٩، ١١٧٧، ١١٨٦، وفيه (شذّ)، ١١٩٢، ١٢٣٢، ١٢٣٤، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٤٧، ١٢٦٤، ١٢٦٧، ١٢٨٢، ١٢٨٥، ١٤١٢، ١٥٤٢، ١٥٥٤، ١٦٦٨، ١٧٤٩، ١٧٧٥، ١٨٦٦، ١٨٩٢، ١٩٥٤.

(٢) مخطوط. وقد اعتمدت في توثيق معلوماته على نسخة مطبوعة على الحاسب الآلي.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٧٣، المعرفة: ٢/ ٨٠٣-٨٠٤.

أخذ المؤلّف هذا الكتاب تلاوة على شيخين من شيوخه.[1]

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب أربعة وثلاثين (٣٤) طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وقنبل، والسوسي، وهشام، وابن ذكوان، وابن وردان، ورويس.

ب- طريقان عن كلّ من: الدوري، وخلف عن حمزة، وخلّاد، ودوري الكسائي، وروح، وإسحاق.

جـ- ثلاثة طرق عن كلّ من: قالون، وأبي الحارث.

د- أربعة طرق عن كلّ من: شعبة، وحفص.

الانفرادات: لم أجد المؤلّف ذكر له غير انفرادتين.[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) حسب النسخة التي اعتمد عليها الباحث- وهي ناقصة من أولها حيث تبدأ بذكر القراء- فإنه بدأ بأسانيده -كعادة المؤلفين قديماً- مبتدِئاً بأهل مكة ومختتماً بـ(خلف) في اختياره، ثم ذكر الأصول مبتدِئاً بالإدغام الكبير، ثم (الهمز الساكن)، ثم (الهمز المتحرك)، ثم مذهب ورش في (النقل)، ثم مذهب حمزة في (الوقف)، ثم حكم (النون) الساكنة والتنوين، ثم (المدّ والقصر)، ثم (الإدغام الصغير)، ثم مذهب الكسائي في الوقف على (هاء

(١) انظر: ٢٢٠.

(٢) انظر: ١٤٥٠ و١٤٦١.

التأنيث)، ثم (الإمالة)، ثم أعقبها بفصل خاص بـ (إمالة قتيبة) عن الكسائي، ثم (فرش الحروف) مبتدِئاً بـ (الاستعاذة والبسملة) ثم ابتدأ بـ (الفاتحة) وما بعدها حتى نهاية القرآن حسب ترتيب السور، والله أعلم.

٩- تلخيص العبارات[١]

المؤلّف: الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلّيمة، أبو عليّ، القيرواني، إمام مقرئ، قرأ على شيوخ بلدته، ثم نزل الإسكندرية وقرأ على جماعة من أصحاب ابن غَلْبون، وعلى أبي معشر وغيره، قرأ عليه ابن سعدون وابن الحطيئة وغيرهما. توفي سنة (٥١٤هـ)[٢].

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخه ابن اللبان حيث حدّثه به، ثم قرأ عليه بمضمّنه جميع القرآن بسنده[٣].

وأيضاً قرأ المؤلّف بهذا الكتاب على شيخه الإسكندريّ بسنده الذي وصفه المؤلّف بقوله: «وهذا أصحّ إسناد وألطفه، مسلسل بالتلاوة وبالإسكندرية إلى المؤلّف»[٤].

---

(١) وهو في القراءات السبع، واسمه كاملاً: (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات) وهو مطبوع محقّق، لكنّه خِلوٌ من الأسانيد، وقد ذكر المؤلِّف الخلف بينه وبين «الشاطبية» في مؤلفه «الفوائد المجمعة». انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١١.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٩٠٢-٩٠٣، غاية النهاية: ١/ ٢١١، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٤.

(٣) انظر: ١٩٦.

(٤) انظر: ١٩٧.

الطرق: استقى المؤلِّف منه (٣٠) ثلاثين طريقاً، كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قنبل، والسوسي، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ودوري الكسائي.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، والبزي، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة.

جـ- ثلاثة طرق عن ورش.

د- خمسة طرق عن خلّاد.

هـ - ستة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلّف عن ابن بلّيمة، واحدة من طريق السوسي، والثانية من طريق خلّاد.[١]

الانفرادات: لم يصرّح له المؤلّف بالانفراد إلا في موضعين.[٢] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد بيّنه محقّقه.

١٠ - الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءات العشرة؛ المشهورة وقراءة الأعمش[٣]

المؤلِّف: الحسن بن محمد بن إبراهيم، أبو علي، المالكي، البغدادي، أستاذ،

(١) انظر: ٣٤٦.

(٢) انظر: ٤٣٧.

(٣) حقق من أوّله إلى نهاية قسم الأصول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتوراه سنة (١٤١٥هـ)، بعناية د/ نبيل آل إسماعيل، وعليه اعتمدت في هذا البحث.

إمام، نـزل مصر وصار شيخها، قرأ على الفرضي والسّوسنجِرْدي وغيرهما، قرأ عليه الهذلي والمليحي وغيرهما. توفي سنة (٤٣٨ هـ)[١].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المعصراني بسنديه إلى مؤلفه، وقرأ به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على شيخه البغدادي بأسانيده إلى مؤلّفه.[٢]

الطرق: استقى المؤلّف منه (٢٨) ثمانية وعشرين طريقاً على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والدوري، والسوسي، وهشام، وأبي الحارث، ودوري الكسائي، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وشعبة، وحفص، وخلف عن حمزة، وابن وردان، وروح.

جـ- ثلاثة طرق عن كلّ من: البزي، وخلّاد.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بـ (انفرد) مرة واحدة.[٣] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام بدراسته وبيانه محقّقه حفظه الله.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة:٢/ ٧٥٥-٧٥٦، غاية النهاية:١/ ٢٣٠، حسن المحاضرة:١/ ٤٩٣، الشذرات: ٣/ ٢٦١.

(٢) انظر: ١٩٩-٢٠١.

(٣) انظر: ١٢٥٣.

١١ - التلخيص في القراءات الثمان[١]

المؤلّف: عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، أبو معشر، الطبري، الشافعيّ، شيخ أهل مكة، إمام عارف، ثقة، صالح.

شيوخه: قرأ على كثيرين؛ منهم أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الزيدي وغيرهما، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الملك القَزْويني، وإبراهيم بن المسبح.

وألّف عدة مؤلّفات جلّها في القراءات، منها «سوق العروس» و «الرشاد في القراءات الشاذة» و «الدرر» في التفسير. توفي سنة (٤٧٨ هـ)[٢].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخه السويداوي عن أبي حيّان بسنديه.

---

(١) السبعة المشهورة مع يعقوب، وهو مطبوع محقق، لكنْ عليه ملاحظة لم أجد محقّقه تعرّض لها، وهي وجود بعض الطرق التي عزاها إليه المؤلّف -ابن الجزري- صراحة، وليست في المطبوع، وهي: طرق الكارزيني عن الشذائي، والطريثيثي عن الفرضي، كلاهما عن قالون، وطريق الكارزيني عن المطّوّعي عن ابن فرح عن الدوري، وطريق الزيدي عن خلّاد، كلّ هذه الأربعة صرّح المؤلّف أنها من «تلخيص أبي معشر» وليست في المطبوع.

وأيضاً ذكر المؤلّف -ابن الجزري- أحكاماً لبعض الكلمات في باب الراء ونسبها إلى «التلخيص»، وبالرجوع إليه لم أجدها، بل ليس فيه باب الراءات لورش أصلاً، وقد نبّهت في قسم التحقيق على كلّ ذلك وأمثاله، مما يعني - والله أعلم- أن النصّ المحقق ناقص؛ حتى وإن ذكر محققه عكس ذلك في قوله ص ٦٥: «إن الكتاب جاء كاملاً ليس فيه سقط.»، والله المستعان.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٨٢٧-٨٣٠، طبقات السبكي: ٥/ ١٥٢-١٥٣، غاية النهاية: ١/ ٤٠١، طبقات الداودي: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

وقرأ -المؤلّف- بمضمّنه القرآن كله على شيوخه المصريِّين الثلاثة، إلّا أنه على ابن الجندي إلى أثناء سورة «النحل» كما هو معلوم. وقد كتب شيخ واحد للمؤلّف بالإجازة إليه بهذا الكتاب[1].

الطرق: استقى المؤلّف منه (١٩) تسعة عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ-طريق واحدة عن كلٍّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وهشام، وخلف، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن كلٍّ من: الدوري، وابن ذكوان، وشعبة.

جـ- ثلاثة طرق عن كلٍّ من: قالون، وخلّاد.

يضاف إلى ذلك أربع طرق أدائية للمؤلّف، اثنتان عن ورش، وواحدة عن كلٍّ من: ابن ذكوان، وابن وردان.[2]

الانفرادات: لم أجد المؤلّف نسب إليه الانفراد، إلا في ثلاثة مواضع[3]. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

---

(١) انظر: ٢٠٦-٢٠٨.

(٢) انظر: ٢٧٨ ، ٢٨٨، ٣٧٧، ٤٦٦.

(٣) انظر ص: ١١٤٧، ١٢٦٥، ١٢٨٧.

١٢ - الإعلان[١]

المؤلّف: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو القاسم الصفراوي، ولد سنة (٥٤٤هـ) أستاذ، مقرئ، فقيه، يفتي على مذهب الإمام مالك رحمه الله، قرأ على أبي الطّيّب الغرناطي، واليسع بن حزم وغيرهما، وقرأ عليه المكين الأسمر والمريوطي، وغيرهما، ألّف «التقريب والبيان».

توفي سنة (٦٣٦ هـ)[٢].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه أبي إسحاق الدمشقي بسنديه، ثم قرأ بمضمّنه على شيخه أبي محمد الإسكندري بسنديه أيضاً.[٣]

الطرق: استقى منه المؤلّف (٢٠) عشرين طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وخلّاد.

ب- طريقان عن ورش.

جـ- ثلاثة طرق عن الدوري.

د- أربعة طرق عن قنبل.

---

(١) في القراءات السبع، وهو مفقود إلا جزء منه في مكتبة الجامعة الإسلامية، مصورة عن مكتبة جامعة برنستون بأمريكا.

(٢) انظر ترجمته في: التكملة للمنذري: ٣/ ٥٠٣-٥٠٤، المعرفة: ٣/ ١٢٢٩-١٢٣١، غاية النهاية: ١/ ٣٧٣، الشذرات: ٥/ ١٨٠.

(٣) انظر ص: ٢٠٩-٢١٠.

هـ - تسعة طرق عن هشام.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بانفرادة واحدة.[1] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلم أستطع معرفة ذلك نظراً لعدم اطلاعي عليه، أما الجزء الموجود منه فهو عبارة عن ذكر بعض القراءات وعزوها لأصحابها فقط.

١٣ - التذكار في القراءات العشر[2]

المؤلّف: عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شِيْطا، أبو الفتح، البغدادي، ولد سنة (٣٧٠ هـ) الأستاذ الكبير، ثقة، رضي.

شيوخه: أخذ عن ابن العلّاف والحمّامي وغيرهما كثير.

لم يذكروا له غير هذا الكتاب. توفي سنة (٤٥٠ هـ)[3].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب تلاوة، وقرأ به أيضاً على ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم.[4]

---

(١) انظر ص: ٩٣٩.

(٢) مفقود.

(٣) كذا ذكر الخطيب في تاريخه، وجاء في «غاية» المؤلّف خطأ وهو (٤٠٥) وهذا لا يصح؛ لأن ابن سوار صاحب «المستنير» من تلاميذه وولادته سنة (٤١٠هـ) أوسنة (٤١٢ هـ) واضطرب فيه محقق «المستنير» حيث جعله مرة (٤٥٠) ومرة (٤٥٣) وذلك في ص: ١٩ وص: ٢٥.

وانظر ترجمة ابن شيطا في: تاريخ بغداد: ١١/ ١٦، المنتظم: ١٦/ ٤٠، المعرفة: ٢/ ٧٩١-٧٩٢، غاية النهاية: ١/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٤) انظر ص: ٢٢٠.

الطرق: استقى المؤلّف من «التذكار» تسعة عشر (١٩) طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، وابن ذكوان، وخلف عن حمزة، وابن وردان، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: الدوري، وشعبة، وخلّاد، ورويس، وروح.

ج- أربعة طرق عن حفص.

الانفرادات: لم يصرّح له المؤلّف بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يمكن بيانه نظراً لأنه مفقود.

١٤- الغاية[١]

المؤلّف: أحمد بن الحسين بن مِهْران، أبو بكر، الأصبهاني، ولد سنة (٢٩٥هـ)، ثقة، صالح، مجاب الدعوة.

شيوخه: قرأ على كثيرين: منهم ابن الأخرم والنقاش، وقرأ عليه ابن طَرارا، ومنصور العراقي وغيرهما.

وألّف عدة تآليف منها «الشامل» و«المبسوط».

---

(١) في القراءات الإحدى عشرة، العشرة المشهورة وقراءة أبي حاتم السجستاني، ويلاحظ أن ابن مهران جعل خلفاً هو الحادي عشر، والكتاب مطبوع محقق، وعليه اعتمدت، ومحقّقٌ رسالةً للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٢ هـ).

توفي سنة (٣٨١هـ)[١].

الرواية: أخذ المؤلّف إجازة بقراءته على شيخيه: الساعاتي والمراغي، بإسناديهما، وقرأ به القرآن كله ضمناً على شيخه الهمداني بسنده، وأيضاً قرأ بما دخل في تلاوته من القراءات السبع منه على شيخه الدمشقي بإسناده.[٢]

الطرق: استقى منه المؤلّف (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والدوري، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وأبي الحارث، وابن وردان، وإدريس، وروح، وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن خلّاد.

جـ- خمسة طرق عن قالون.

يضاف إلى ذلك طريق أدائية واحدة، وهي من رواية شعبة.[٣] والله أعلم.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بـ (انفرد) في ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً.[٤] والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٣/ ١٢، المعرفة: ٢/ ٦٦٢-٦٦٤، غاية النهاية: ١/ ٤٩-٥٠، شذرات الذهب: ٣/ ٩٨.

(٢) انظر ص: ٢٢٩-٢٣٢.

(٣) انظر ص: ٤٠١.

(٤) انظر ص: ٦٨٨، ٧٦٤، ٧٧٩، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٥٢، ١٠١٥، ١١٨٨، ١٢٣٢، ١٢٦٨، ١٢٨٤-١٢٩٤، ١٤٣٨، ١٤٤١، ١٥٢٥، ١٦١٧، ١٨٠٣، ١٨٠٧، ١٨١٤، ١٨٢٥-١٨٥٩، ١٨٧٠، ١٩١٣، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٣٢، ١٩٤١.

أمّا (منهجه) فقد بيّنه أتمّ بيان محقّقه في الجامعة الإسلامية، واستدرك كثيراً من المسائل العلمية والمنهجية على التحقيق المطبوع.

١٥ - المفتاح في القراءات العشر[١]

المؤلّف: محمد بن عبد الملك بن الحسن، بن خيرون، أبو منصور، البغدادي، أستاذ بارع، قرأ على عمّه أبي الفضل، وعبد السيّد، وغيرهما، وقرأ عليه الكندي وابن عساكر وغيرهما، توفي سنة (٥٣٩ هـ)[٢].

الرواية: قرأ المؤلّف القرآن كلّه بهذا الكتاب على شيوخه المصريّين وهم: ابن الصائغ، والبغدادي، وابن الجندي[٣]، بسندهم إلى مؤلفه.[٤]

الطرق: استقى المؤلّف منه (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وشعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: خلف، وخلّاد، وروح.

جـ- أربعة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف.[٥]

---

(١) لم أعثر له على أي خبر.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم: ١٨/ ٤٢-٤٣، المعرفة: ٢/ ٩٥٨-٩٥٩، غاية النهاية: ٢/ ١٩٢، الشذرات: ٤/ ١٢٥.

(٣) ينبّه على أن المؤلِّف لم يختم على ابن الجندي، وإنما قرأ إلى أثناء سورة (النحل) كما هو معروف.

(٤) انظر ص: ٢٢٣.

(٥) انظر ص: ٤٦٦.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بانفرادة واحدة[1]، ولم يذكر هل هي من هـذا الكتاب أم من كتابه الآخر «الموضح»[2] والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يستطاع بيانه؛ لأنه مفقود.

١٦- الكفاية في القراءات الست[3]

المؤلّف: سبط الخياط.[4]

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه البنّاء بسنده، ثم قرأ بمضمّنه القرآن كلّه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجندي بأسانيدهما فيه.[5]

(١) انظر ص: ٧٥٥.

(٢) انظر الكلام عنه ص: ٢٦٣.

(٣) وهي التي بيّنها مؤلّفها نفسه في مقدمة كتابه فقال: «وهم ابن كثير من رواية قنبل؛ من طريق ابـن مجاهـد وابن شنبوذ، ونافع من رواية قالون؛ من طريق الحلواني وأبي نشيط، ورواية إسماعيل بن جعفر، وعاصم من رواية حفص؛ من طريق عُبَيد بن الصبّاح وهبيرة، وأبي بكر بن عياش من رواية العليمي، والكسائيُّ من رواية أبي عمر الدوري؛ من رواية ابن فرح، وعلي بن سُلَيم، وخلفُ صاحب الاختيار؛ من طريـق السوسنجردي وأبي الحسن الحذاء، وأبو عمرو بن العلاء؛ من رواية اليزيدي؛ من طريق أبي الزعراء وابن فرح وهم خمسة رواة، من جملة السبعة، وخلف». الكفاية في الست: ق: ١/أ.
وهي القراءات التي قرأها أبو القاسم هبة الله الحريري على شيوخه، ألّفه السبط لتلميذه تاج الدين الكندي. والكتاب منه نسختان خطيتان في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأولى برقم (٤٣٦٧) في ٤١ ق وهي التي اعتمدتها في هذا البحث.

(٤) صاحب «المبهج» سبق التعريف به ص (٢٣٣).

(٥) انظر ص: ٢٢٢.

الطرق: استقى المؤلّف منه (١٦) ستة عشر طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: شعبة، وحفص، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: قالون، وإدريس.

جـ- أربعة طرق عن الدوري.

د- خمسة طرق عن قنبل.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف عن الكِنْدي، وهي عن شعبة.[1] والله أعلم.

الانفرادات: صرح المؤلّف بأنه (انفرد) في أربعة مواضع.[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه):

١- بدأ أولاً -بعد المقدمة- بذكر أسانيده التي لم يصل منها إلا أسانيد قراءة نافع، ثم يبدأ الكتاب بقوله تعالى ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]

٢- يذكر الحرف، ثم يعقب عليه لصاحب القراءة، وأحياناً يعكس المسألة.

٣- عقد فصلاً للتكبير، ولخّصه في عدة أسطر.

(١) انظر ص: ٣٩٢.

(٢) انظر ص: ٩٢٣، ٩٨٣، ١٢٦٤، ١٢٧٧.

١٧ - التيسير[١]

المؤلّف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو الداني. ولد سنة (٣٧١ هـ) شيخ مشايخ المقرئين، رحل في طلب العلم من المغرب إلى المشرق، وأخذ عن شيوخ كثيرين، منهم طاهر بن غلبون، وفارس بن أحمد وغيرهما، وسمع الحديث وبرز فيه وفي أسماء رجاله، وفي التفسير والفقه وغير ذلك.

ألّف الكثير من الكتب، منها «الفتن والملاحم» وغيره.

توفي سنة (٤٤٤ هـ).[٢]

أخذ المؤلّف هذا الكتاب (إجازة) عن شيخين من شيوخه،[٣] وكذلك قرأه أجمع على شيخين آخرين، وصف إسناد أحدهما بقوله: إسناد صحيح عال، تسلسل لي بالأندلسيين منّي إلى المؤلّف[٤] ووصف الآخر بأنه أعلى من الأول[٥].

وقد قرأ المؤلّف القرآن كلّه من أوله إلى آخره بمضمَّن هذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه، قال واصفاً له: «هذا أعلى إسناد يوجد اليوم متصلاً، واختص

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع بعناية المستشرق أوتوبرتزل، حُقّق للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٩هـ).

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ٢/ ٤٨٣-٤٨٤، معجم الأدباء: ١٢/ ١٢١-١٢٨، المعرفة: ٢/ ٧٧٣-٧٨١، غاية النهاية: ١/ ٥٠٣-٥٠٥، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٣) انظر ص: ١٦١ و١٦٣.

(٤) انظر ص: ١٦٤.

(٥) انظر ص: ١٦٧.

هذا الإسناد بتسلسل التلاوة والقراءة والسّماع، ومنّي إلى المؤلّف كلّهم علماء أئمة ضابطون[1]».

وأيضاً تلقّى المؤلّف شرح هذا الكتاب للمالَقي «الدر النثير» على غير واحد من الثقات مشافهة، لكنه لم يصرّح باسم أيٍّ منهم[2].

الطرق: استقى المؤلّف جميع طرق «التيسير» وعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً عن كل راو من رواة القراء السبعة طريقاً إلا عن شعبة عن عاصم فعنه طريقان. والله أعلم.

ويضاف إلى ذلك (٢٨) ثمانية وعشرون طريقاً عن القرّاء السبعة من طريقه هي كلها طرق أدائية للمؤلّف، وقد جاءت كالتالي:

١ - خمس طرق عن نافع: اثنتان لقالون، وثلاثة عن ورش.

٢ - اثنتان عن ابن كثير؛ كلتاهما عن البزي.

٣ - سبعة طرق عن أبي عمرو، كلّها عن الدوريّ.

٤ - ثلاثة عن ابن عامر، واحدة عن هشام، واثنتان عن ابن ذكوان.

٥ - اثنتان عن عاصم، واحدة لكلّ من: شعبة، وحفص.

٦ - سبعة عن حمزة، ثنتان منها لخلف، وخمسة لخلّاد.

٧ - اثنتان عن الكسائي، كلتاهما عن دوريِّه.

المجموع: ثمانية وعشرون طريقاً.

---

(١) انظر ص: ١٦٧.

(٢) انظر ص: ١٦٧.

فيكون المجموع الكلّي للقراء السبعة من طرق الداني: ثلاثة وأربعين طريقاً [٤٣] وهذا يدلّ على مكانة الداني، وكتبه عند المؤلّف، وهو أهل لذلك. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر المؤلّف أن الداني (انفرد) في ثمانية مواضع.[1]

أمّا (منهجه) فقد قسم كتابه إلى قسمين:

الأول: الأسانيد والأصول.

الثاني: الفرش.

ويلاحظ أن المؤلف -ابن الجزري- سار على نفس الترتيب الذي سار عليه الداني في هذا الكتاب.

بقي أن يذكر أن الداني ذكر في هذا الكتاب (ما اشتهر وانتشر وصحّ وثبت) والله أعلم.

تتميم: يُعَدُّ «التيسير» من كتب القراءات المهمّة التي تلقّى القراء قراءاتِه بالقبول والإقراء، وهو أحد الكتب التي يقرأ بها اليوم، ولا أعلم أن هذه الميزة لغيره من الكتب حاشا «الشاطبية»، و«النشر»، و«تحبير التيسير».

أقول هذا، لأنّي وجدت بعض الباحثين -وأعني محقِّقَيْ كتاب «العنوان» - قاما بموازنة -حسب رأيهما- بين الكتابين، وهي موازنة غير سديدة، ومبنيّة على

(١) انظر ص: ٩٠٧، ٩٢٣، ١٢٢٥، ١٤١٨، ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٥٠، ١٧٧١.

أمثلة كلّها خطأ، تدلّ على عدم قراءة كتاب «العنوان» نفسه فضلاً عن «التيسير» حيث صرّحا بأن بعض القراءات انفرد بها «العنوان» وخلا منها «التيسير» وذلك قولهما:

«وقد دلّ الاستقراء على أن في «العنوان» ما ليس له ذكر في «التيسير» وأنّ بعض ما في الأوّل مخالف لما في الآخر وهو قليل»[1].

أقول: أمّا الخلاف بين الكتابين من حيث المعلومات وأن في أحدهما ما ليس في الآخر فهذا شيء وارد وطبيعي ولا يعتبر ميزة لأحدهما دون الآخر؛ لأنّ مردّ ذلك هو رواية كلّ منهما، ولا يشترط أن يتفقا في كل الأوجه والروايات؛ نظراً لاختلاف طرق كلّ منهما.

وأمّا القول بأن الاستقراء دلّ على انفراد «العنوان» بما خلا منه «التيسير» فقد مثّلا بأمثلة كلّها غير صحيحة، وهذا بيان ذلك:

١ - قالا: «لم يذكر الداني ما ورد في الآية (٨) من سورة [الملك] وورد في «العنوان» ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] بتشديد التاء للبزي[2]».

الجواب: بل ذكر الداني ذلك في سورة (البقرة).[3]

٢ - قالا: «كما لم يذكر الداني ما ورد في الآية [٣٨: القلم] ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ بتشديد التاء للبزي»[4].

---

(١) العنوان: مقدمة التحقيق: ١٢.

(٢) العنوان: ١٢.

(٣) انظر: التيسير: ٨٤ وهذا يدل على أنهما لم يستقرِئا التيسير كله.

(٤) انظر: العنوان: ١٣.

الجواب: بل ذكرها في سورة (البقرة).[1]

٣- قالا: «لم يَرِدْ حديثٌ في «التيسير» عن قراءة هشام للآية [٢٦: الحديد] ﴿نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ بالألف»[2].

الجواب: بل ذكرها في سورة (البقرة).[3]

٤- قالا: «ومثله ما ورد في «العنوان» عن الآية [٤: الممتحنة] عن هشام أيضاً ولم يرد في «التيسير»»[4].

الجواب: بل ورد فيه في سورة (البقرة).[5]

٥- قالا: «ورد في «العنوان» ما لم نجده في «التيسير» ﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠] بتخفيف الشين نافع وابن عامر وعاصم، وقد سبق ابنُ مجاهد أبا الطّاهر إلى ذكره.»[6] الجواب: بل ذكر الدانيُّ رحمه الله هذه الكلمة في محلِّها من سورتها، ولكنّها سقطت من النسخة المطبوعة، ووقفتُ على ذلك في نسخة خطِّية في مكتبة الحرم النبوي الشريف، قال الداني: «نافع وابن عامر وعاصم «نشرت» بتخفيف الشين، والباقون بتشديدها»[7].

---

(١) انظر: التيسير: ٨٤.

(٢) انظر: العنوان: ١٣.

(٣) انظر: التيسير: ٧٧.

(٤) انظر: العنوان: ١٣.

(٥) انظر: التيسير: ٧٧.

(٦) انظر: العنوان: ١٣.

(٧) التيسير: ق ١١٨/ أ، نسخة خطية كتبت سنة (٨٠٦ هـ) في المكتبة المذكورة.

٦- قالا: «ومن ذلك ذكر أبي الطاهر لما ورد في الآية [٣٦: المطففين] ولا نجدها في «التيسير»»[١].

الجواب: إن كانا يقصدان ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ فهي مذكورة في «التيسير».[٢]

٧- قالا: «وفي الحديث عن إمالة ﴿يسٓ﴾ وافق أبو الطّاهر ابنَ مجاهد، وكان أكثر توفيقاً من الداني»[٣].

الجواب: لم أفهم مرادهما من هذه العبارة الأخيرة، وعلى كلٍّ فالتوفيق من الله سبحانه وتعالى، والمؤلفون الثلاثة -ابن مجاهد والداني وأبو طاهر- ذكروا الإمالة والإدغام في أول سورة «يسٓ»، فلا داعي إلى هذه المفاضلة التي في غير محلها من محقِّقَيْ الكتاب. والله أعلم.

١٨- الشاطبية[٤]

المؤلّف: القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد، أبو محمد، وأبو القاسم،

(١) انظر: العنوان: ١٣.

(٢) انظر: التيسير: ٤٣.

(٣) انظر: العنوان: ١٣.

(٤) هذا اسم الشهرة، واسم النظم كاملاً «حرز الأماني ووجه التهاني» وهو في القراءات السبع، ذَكَر أنه بدأ أولها بالأندلس إلى قوله: (جعلت أبا جاد) وهو البيت رقم (٤٥) ثم أكملها بالقاهرة، قال عنها المؤلّف: «لا يَعْرِف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب -النظم- من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن...». غاية النهاية: ٢/ ٢٢. وهذا النظم مطبوع عدّة طبعات.

الشاطبي، الشافعيّ، ولد سنة (٥٣٨ هـ)، أحد الأعلام الكبار، غاية في القراءات، حافظ للحديث، إمـام في اللّغة، رأس في الأدب؛ مع الزهد والعبادة.

شـيوخه: كثيرون، منهم: أبو عبد الله محمد بن أبي العاص النَّفْزي،[(١)] وابـن هُذَيل[(٢)]، وأبو عبد الله محمد بن حَميد[(٣)]، وغيـرهم.

مؤلفاته: جُلُّها في القرآن وعلومه، منها: «العقيلة» في رسم القرآن[(٤)]، ونظم كتاب «التمهيد» لابن عبد البر، في خمسمائة بيت؛ قصيدة «دالية»[(٥)].

توفي سنة (٥٩٠ هـ).[(٦)]

الرواية: أخبر المؤلِّفَ بهذا النظم ثلاثةٌ من شيوخه بأسانيدهم المختلفة، وذكر أنه قرأ القرآن العظيم بمضمّنه على جماعة من الشيوخ، ذكر منهم شيخين اثنين.

أمّا شروح «الشاطبية» فذكر منها سبعة، أجازه بها سبعة من الـشيوخ، كـلّ شرح عن شيخ.[(٧)]

---

(١) انظر ترجمته: ١٩١.

(٢) انظر ترجمته: ١٦٣.

(٣) البلنسي، تلا على ابن شريح، وغيره، أخذ عنه الشاطبي كتاب سيبويه و «الكامل» للمبرد و«أدب الكاتب» لابن قتيبة، وسمع منه أيضاً كتاب «الكافي»، توفي سنة (٥٨٦ هـ).
انظر: المعرفة: ٣/ ١٠٧٢-١٠٧٣، الإحاطة: ٣/ ٧٠-٧٢، غاية النهاية: ٢/ ٢٠.

(٤) نظم فيها المقنع للداني.

(٥) نقل عنه تلميذه السخاوي أنه من حفظها أحاط علماً بـ «التمهيد» انظر: المعرفة: ٣/ ١١١٤.

(٦) انظر ترجمته في: التكملة للمنذري: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، معجم الأدباء: ١٦/ ٢٩٣-٢٩٦، المعرفة: ٣/ ١١١٠-١١١٥، غاية النهاية: ٢، ٢٠-٢٣، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٧) انظر تفصيل كلّ ذلك ص: ١٧١-١٧٧.

أما الطرق: التي استقاها المؤلّف منه فعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً، عن كل راوٍ من رواة القراء السبعة طريقاً واحداً إلا شعبة عن عاصم فله طريقان.

ويضاف إلى هذه الخمسة عشر طريقاً خمسةُ طرق أدائية للمؤلّف عن الشاطبي، أي: إنها ليست منسوبة إلى «الشاطبية» بل إلى الشاطبي.[1]

فيكون مجموع طرق الشاطبي عشرين طريقاً. والله أعلم.

الانفرادات: صرّح المؤلّف بـ (انفرد) للشاطبي في ثلاثة مواضع فقط[2].

تنبيهان:

الأول: «الشاطبية» نظم لكتاب «التيسير» مع بعض الزيادات التي قرأها الشاطبي على مشايخه، وهي خارجة عن طرق «التيسير» وقد عُرفت هذه الزيادات فيما بعد عند أهل القراءات بـ «الزيادات على القصيد».

هذا، وقد تفضّل المؤلّف رحمه الله بالتنبيه على جلّ المواضع التي زادها الشاطبي على الداني، بل أيضاً التنبيه على المواضع التي خرج فيها الشاطبي عن طرقه نفسِه، فمثلاً قوله: ذِكْرُ الحذف – في ﴿يَتَّقِى﴾ [الزمر: ٢٤]– في «الشاطبية» خروج عن طرقه[3]، ومثله غير قليل.

الثاني: ظهر من المؤلّف رحمه الله شدة اهتمامه بـ «الشاطبية» وذلك من خلال

(١) انظر: ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٢) انظر: ١١٥٤، ١٢٣٧، ١٢٤٠.

(٣) انظر: ١٥٥١.

تبيين الزيادات، وإظهار بعض الملاحظات على الشاطبي فيما ذهب إليه في بعض الأوجه، بل وتصحيح بعض الأوهام التي ذكرها.

هذا وقد سجّل الباحث ثلاثة مواضع استخدم المؤلّف فيها عبارات يرى أن غيرها أولى منها، وهي كالتالي:

الموضع الأول: لـمّا ذكر الشاطبي رحمه الله الخلاف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] عند البدل لورش، مع أنه من المستثنيات فليس فيه إلا القصر قولاً واحداً، قال المؤلّف معقباً عليه: «وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظَنَّ بكونه -الداني- لم يذكره في «التيسير» أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال:

.... وبعضهم يؤاخذكم........

أي: وبعض رواة المدّ قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلا خلاف في قصره.» بنصّه.[1]

هذا اعتراض المؤلّف بنصّه على الشاطبي رحمه الله، وفيه نظر من جهتين:

الأولى: أن الشاطبيّ رحمه الله ليس ممن يأخذ القراءات من الكتب، وبالقياس، فقوله:

(١) انظر: ٨٣٧.

وما لقياس في القراءة مدخلٌ[1] ....

دليلٌ على منهجه في القراءات، وقوله:

جزى الله بالخيرات عنا أئمـــة لنا نقلوا القرانَ عذباً وسلسلاً[2]

إشارةٌ إلى أن القراءات لابدّ فيها من النقل[3].

فقولُ المؤلِّف في تعقيبه (ظنَّ) كانَ في اللغة متسعٌ للتعبير عن مراده بغيرها حتى لا يفهم منها ما هو الظاهر.

الثانيـة: أن المؤلّف حمل قول الشـاطبي (وبعضهم) عـلى أن المـراد: بعـض رواة المدّ وهو يخالف ما حمله عليه قول الجعبري رحمه الله، حيث قال: «يفهم من قوله: (وبعضهم) أن المتقدم مستثنى للكـل، ولـيس كـذلك؛ لأن الـصقلي[4] لم يستثن شـيئاً، ولم يـستثن الحـصري ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقـرة: ٤٧]، وكـذا مكّـي، وفي «الكافي» فيه وجهان، فالأَوْلى: حَمْلُه على شيوخه»[5]، وتفسير الجعبري أولى. والله أعلم.

الموضع الثاني: لـمّا ذكر الشاطبي الخلاف لشعبة في إمالة الراء والهمـزة مـن

---

(١) المراد هنا نفي القياس فيما فيه نصّ، أما غيره فقد قال عنه أبو شامة: نفي أصـل القيـاس في علـم القـراءة مطلقاً لا سبيل إليه، وقد أطلق الداني ذلك في مواضع فقال: «وقـسناه عـلى الأصـول إذ عـدمنا الـنصّ» انظر: الشاطبية: ٢٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٧٧.

(٢) أبيات مقدمة الشاطبية: ٢.

(٣) وهذا أحد قولين في شرح البيت ذكرهما أبو شامة رحمه الله. انظر: إبراز المعاني: ١/ ١٤.

(٤) يقصد ابن الفحام، صاحب «التجريد» وانظر ترجمته ص: ٢٢٢.

(٥) كنـز المعاني: ٢/ ٣٥٦.

﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٧] التي بعدها ساكن نحو ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ وبيّن المؤلف أن الصواب عنه إمالة الراء فقط، قال: «وقد صحّح الداني الإمالة فيهما؛ يعني من طريق خلف حسبما نصّ عليه في «التيسير» فَحَسِبَ الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه فحكى فيه خلافاً، والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و«التيسير» »[1].

الموضع الثالث: لـمّا زاد الشاطبي وجه الفتح في الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] قال المؤلّف: «وقد أبهم في «التيسير» قال عقب ذكره الإمالة: وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته، فأوهم أن ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبي وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي وهو معذور في ذلك »[2].

فقول المؤلّف: في هاتين العبارتين (فَحَسِبَ) و(معذور) لا يرى الباحث لهما وجهاً في حق الشاطبي رحمه الله، ويقول الباحث ما قاله المؤلِّف في الرَّد على الزمخشري رحم الله الجميع: «نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهّي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل»[3].

وهناك موضع قال المؤلّف فيه: «واتفقوا على حرف «الحشر» وهو قوله:

---

(١) انظر: ١٢٤١.

(٢) انظر: ١٢٨٩-١٢٩٠.

(٣) انظر: ١٦٩٤.

﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] وعبارة الشاطبي موهمة له لولا ضبط الرواة؛ لأن منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم»[١].

قولُه: (موهمة)، يقصد أن قول الشاطبي: (لا يخرجون في رضاً) موهم؛ لأنه يدخل فيه موضع «الجاثية» [٣٥] وموضع «الحشر» هذا، مع أن المراد الذي فيه الخلاف، وهو موضع «الجاثية» فقط، فمن هنا كان الإيهام لعدم التقييد، وقد اتبع المؤلّف أبا شامة في فهم الإيهام، والله أعلم.[٢]

١٩- الكافي[٣]

المؤلّف: محمد بن شريح بن أحمد بن شريح، أبو عبد الله، الإشبيلي، ولد سنة (٣٨٨هـ) أستاذ، محقق، رحل سنة (٤٣٣هـ) وقرأ على الشيوخ في المشرق: مصر، ومكة، ورجع بعلم كثير فولّي خطابة إشبيلية.

شيوخه: ذكروا له منهم: ابن نفيس، وتاج الأئمة، وأنّه، لقي مكّيّاً وأجازه، وغير هؤلاء كثير.

ألّف: كتاب «التذكير»، و«الكافي».

توفي سنة (٤٧٦ هـ)[٤].

(١) انظر: ١٧٠٣.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ٣/ ١٦٥.

(٣) في القراءات السبع، مطبوع، وحقّق سنة (١٤٢٠ هـ)، رسالة للماجستير بجامعة أم القرى.

(٤) انظر ترجمته: بغية الملتمس: ٨١، المعرفة: ٢/ ٨٢٤-٨٢٥، غاية النهاية: ٢/ ١٥٣، الشذرات: ٣/ ٣٥٤.

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخين من شيوخه بأسانيدهما المختلفة، وقرأ بمضمّنه القرآن الكريم كلّه على شيخ واحد، وإلى أثناء سورة [البقرة: ٢٥] على شيخ آخر أيضاً.[1]

الطرق: استقى المؤلِّف من هذا الكتاب أربعة عشر طريقاً (١٤) كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلّاد، وأبي الحارث.

ب- طريقان اثنان عن كلّ من: قالون، والدوري.

ج- ثلاثة طرق عن خلف.

ويضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف من طريق ابن شريح عن هشام[2]. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلّف ثمانية مواضع صرّح فيها بقوله: (انفرد)[3]. والله أعلم.

تنبيه: ذكر المؤلّف في رواية خلف من طريق ابن مقسم قال: «ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد السامرّي، وقرأ السامرّي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ

---

(١) انظر ص: ١٨٩.

(٢) انظر ص: ٣٥٨.

(٣) انظر ص: ٦٦٨، ٨٣٩، ٨٤٩، ٨٥٥، ٩٣٢، ١٢٤٣، ١٢٥٣، ١٦٤٥.

إدريس على خلف[١]»، هكذا ذكر المؤلّف هذه الطريق وأسندها إلى «الكافي».

وبالرجوع إلى «الكافي» -المطبوع- لم أجد هذه الطريق على النحو الذي ذكره المؤلّف، بل هي فيه كما صرّح مؤلّفه، قال: «قرأتُ بها على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على السامرّي، وقرأ السامرّي على أبي الحسن بن الرَّقي،[٢] وقرأ أبوالحسن على إدريس، وقرأ إدريس على خلف»[٣].

فاتّضح الاختلاف في الطريقين، ولعلّ سهواً حدث من المؤلّف رحمه الله؛ إذ طريق ابن مقسم هو في «الكافي» لكن ليس عن السامرّي، بل عن الحمّامي، وهذا نصّها: قال صاحب «الكافي»: «قرأتُ برواية خلف على أبي عليّ البغدادي،[٤] وعلى أبي العبّاس بن هاشم، وقرآ جميعاً على أبي الحسن الحمّامي، وقرأ الحمّامي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ إدريس على خلف»[٥].

مع أنّ هذين الطريقين -أعني: البغدادي وأبا هاشم- اختارهما المؤلِّف أيضاً من «الكافي» والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

---

(١) انظر ص: ٤٢٤.

(٢) تحرفت في «الكافي» المطبوع ص ١١ إلى (الزي).

(٣) الكافي: ١١.

(٤) هو صاحب «الروضة» وانظر ترجمته ص: ٢٣٨.

(٥) الكافي: ١١.

٢٠- الموضح في القراءات العشر[١]

المؤلّف: أبو منصور، ابن خيرون.[٢]

الرواية: تقدّم بيانها عند الكلام على «المفتاح».[٣]

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب (١٤) أربعة عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: شعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: الدوري، وخلف، وخلّاد، وروح.

وسبق بيان أن له طريقاً أخرى أدائية.[٤]

الانفرادات: سبق بيان أن المؤلّف لم يذكر لابن خيرون إلا انفرادة واحدة،[٥] ولم يصرّح بأي من الكتابين هي، ويترجّح أنها من الكتابين، أعني: «الموضح» و«المفتاح» وبخاصّة وأنها من رواية خلّاد، وهي في كلا «الكتابين». والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يُعرف؛ لأنه مفقود.

---

(١) لم يذكره المؤلّف عندما ترجم لابن خيرون.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٦.

(٣) انظر ص: ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) انظر ص: ٢٤٧

(٥) انظر ص: ٢٤٧

٢١- المجتبى[(١)]

المؤلّف: عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن، أبو القاسم، الطرسوسي، يعرف بـ (الطّويل) ولد سنة (٣٣١ هـ)، أستاذ مصدّر، ثقة، نزل مصر، وكان شيخها، قال عنه الداني: «كان شيخاً فاضلاً ضابطاً، ذا عفاف ونسك، رأيته وشاهدته، وكان كثيراً ما يَقصِد شيخنا فارس بن أحمد يذاكره في مجلسه»[(٢)].

شيوخه: تلقّى العلم على شيوخ كثيرين، لكن الذين أخذ المؤلّف طُرُقَهم في «نشره» أربعة فقط، وهم:[(٣)]

١ -أبو أحمد السامرّي، وله تسعة طرق.

٢- أبو بكر الأذفويّ، طريق واحدة.

٣- أبو عديّ عبد العزيز، طريق واحدة.

٤- أبو القاسم المصري، طريق واحدة.

ولم تذكر كتب التراجم للمؤلِّف غير «المجتبى»، إلّا أن ابن خير سمّاه «الجامع».

توفي سنة (٤٢٠ هـ)[(٤)].

---

(١) سمّاه المؤلّف «المجتبى الجامع».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٧، واسمه في فهرست ابن خير: ٢٥: «الجامع لقراءات الأئمة».

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٥٨.

(٣) ستأتي ترجمة كل في محله من التحقيق.

(٤) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٧٢٨، غاية النهاية: ١/ ٣٥٧-٥٥٨، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٢.

الرواية: ذكر المؤلِّف أنه قرأ بهذا الكتاب ضمناً مع «التيسير» و «الهادي» و«التبصرة» وغيرها على شيخ واحد من شيوخه[1].

الطرق: أخذ منه المؤلِّف (١٢) اثنتي عشرة طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلف، وخلاّد.

ب- طريقان عن: ورش.

جـ- ثلاث طرق عن الدوري. والله أعلم.

الانفرادات: لم يذكر المؤلِّف أي انفرادة لهذا الكتاب ولا لمؤلفه، والله أعلم.

أمّا (منهجه) فالكتاب مفقود، فلا يمكن معرفته.

٢٢- الروضة[2]

المؤلّف: موسى بن الحسين بن إسماعيل، الشريف الحسيني، أبو إسماعيل، المعروف بـ (المعدَّل) أستاذ عارف، قرأ على ابن نفيس والبزاز وغيرهما، وقرأ عليه منصور بن يملا الأحدب[3].

---

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) قال مؤلّفه: «وسمّيته «بالجامع للأداء، روضة الحفاظ» »، وجاء على غلاف النسخة الخطية: (الجامع للأداء، روضة الحفاظ، بتهذيب الألفاظ، في اختلاف الأئمة الغرر، في القراءات الخمسة عشر، برواياتها المنتخبة، وطرقها المقتضبة) وقد اعتمدت على النسخة المصرية وهي في جزأين، في الجامعة الإسلامية تحت رقم: ٨٨٦٧، وقد قام الطالب عاصم قارئ بدراسة الكتاب وتحقيقه للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) مقرئ كبير، وعالم شهير، قرأ على أبي معشر وغيره، صنف كتاباً في القراءات، توفي سنة (٥٢٦ هـ). انظر: المعرفة: ٢/ ٩٣٠-٩٣١، غاية النهاية: ٢/ ٣١٢.

وفاته: بعد سنة (٤٧٠ هـ).[١]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب بنفس إسناد «تلخيص أبي معشر».[٢]

الطرق: استقى المؤلِّف منه (١٢) اثنتي عشرة طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قالون، وقنبل، والدُوري، والسوسي، وشعبة، وخلّاد.

ب- طريقان عن كلّ من: ورش،والبزي، وهشام.

الانفرادات: لم أجد المؤلِّف صرّح له بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٢٣- التذكرة في القراءات الثمان[٣]

المؤلّف: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الحسن بـن غَلْبـون، الحلبـي، نزيل مصر، أستاذ عارف، ثقة، حجّة، قرأ على أبيه وابن خُشْنام، وغيرهما، وقرأ عليه الداني وابن بَابْشاذ، وغيرهما.

ألّف «الراءات لورش»، و«الوقف لحمزة وهشام»، وغيرهما.

---

(١) هكذا ترجم له المؤلّف، ولم أجد من ذكر وفاته، لكنها بعد سنة (٤٧٣ هـ)؛ لأنها مذكورة في كتابه «الروضة».

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣١٨-٣١٩.

(٢) انظر ص: ٢٤٠.

(٣) السبعة المشهورة ويعقوب، والكتاب مطبوع محقّق.

توفي سنة (٣٩٩هـ).[1]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه الصائغ بسنده، ثم قرأ القرآن الكريم كلّه بمضمّنه عليه، وعلى شيخيه البغدادي وابن الجندي، لكن على الأخير إلى أثناء سورة «النحل» بأسانيدهم التي قال المؤلِّف عن واحد منها: «سند صحيح عالٍ، تسلسل منّا إلى المؤلِّف بالأئمة المصريِّين الضابطين، وبمصر أيضاً»[2].

الطرق: استقى المؤلِّف منه (١٠) عشر طرق، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن ورش.

الانفرادات: ذكر له المؤلِّف سبع انفرادات، صرّح في ثلاث منها بـ(انفرد أبوالحسن بن غلبون)[3] وفي ثلاث أخرى بـ(انفرد في التذكرة)،[4] وفي موضع واحد بـ(انفرد صاحب التذكرة).[5] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة:٢/ ٦٩٨-٦٩٩، الوافي بالوفيات: ١٦/ ٤٠٤-٤٠٥، غاية النهاية:١/ ٣٣٩، حسن المحاضرة:١/ ٤٩١.

(٢) انظر ص: ١٩٧.

(٣) انظر ص: ٩٤٥، ٩٦٤، ١١٧٠.

(٤) انظر ص: ١٨٤٨، ١٨٦١، ١٨٦٤.

(٥) انظر ص: ٦٦٦.

٢٤ - الهداية[١]

المؤلّف: أحمد بن عمّار بن أبي العباس، أبو العباس، المهدوي، الإمام، أستاذ، مشهور، رحل إلى «القيروان»، و«مكة»، وتتلمذ على شيوخهما، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب (الاستعاذة).

وألّف «التفسير» وغيره. توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٢].

الرواية: أخبر المؤلِّف بهذا الكتاب شيخُه ابن اللّبان، ثم قرأ عليه القرآن بمضمّنه ختمة كاملة، وكذلك قرأ المؤلِّف الكتاب على شيخه أبي العباس القاهري.[٣]

الطرق: بلغت الطرق التي استقاها المؤلِّف من هذا الكتاب تسع طرق (٩) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والبزي، وخلّاد.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وأبي الحارث، والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلِّف ثلاث انفرادات فقط[٤]، والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يعرف؛ لأنه مفقود.

---

(١) في القراءات السبع، (مفقود).

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ١١٤، بغية الملتمس: ١٦٣، معجم الأدباء: ٥/ ٣٩، المعرفة: ٢/ ٧٦١، غاية النهاية: ١/ ٩٢، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩، طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٥٦.

(٣) انظر: ١٩٠.

(٤) انظر: ١٢٨٨، ١٣٦٠، ١٤٣٣.

٢٥ - العنوان[١]

المؤلّف: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو طاهر، ويقال: أبو الطاهر، الأنصاري، الأندلسي، المصريّ، إمام، عالم، مقرئ، نحويّ، أديب.

شيوخه: لم أجد له في كتب التراجم غير شيخين:

١ - أبو القاسم عبد الجبار الطرسوسي،[٢] وهو صاحب «المجتبى» شيخ له في القراءات، وجميع روايات «العنوان» و«الاكتفاء» إنما هي عنه.

٢ - أبو الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي، عالم من أئمة التفسير، والنحو، واللغة، وهو الذي لُقِّب به أبو الطاهر، وذلك لشدة اختصاصه به.

توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٣].

مؤلفاته:

١ - «إعراب القرآن».[٤]

٢ - «الاكتفاء في القراءات.»، وهو مطبوع، قال عنه مؤلفه: «جعلت كتابي المترجم بـ«الاكتفاء» كافياً للمتناهي والمبتدي، فبسطته بسطاً لا يشكل على ذي لبّ سويّ»[٥].

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقّق.

(٢) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/ ٢١٩، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٠.

(٤) ذكر محققا «العنوان» أنه في تسع مجلدات منه نسخة من مجلدين في دار الكتب الوطنية بتونس، الأول في (١٦٦ ق برقم ٤٩٧٨) والثاني: في (٢٠٦ ق برقم: ٤٩٧٩) ومن المجلد الثاني نسخة أخرى في الإسكندرية برقم (٣٤٧٥ ج)، مقدمة التحقيق: ٨.

(٥) العنوان: ٣٩.

٣- «العنوان»: وهو مختصر من سابقه.

٤ - «مختصر الحجة» للفارسي.

٥ - «ديوان شعره».[١]

توفي رحمه الله سنة (٤٥٥)[٢].

الرواية: قرأ المؤلِّف جميع القرآن الكريم بما تضمّنه هذا الكتاب «العنوان» على ثلاثة من شيوخه، وهم ابن اللبان، وابن الصائغ، وابن الجندي، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] وزاد ذلك بأن قرأ على الأخيرين منهم الكتاب كله.[٣]

أمّا رواية الكتاب إجازة فكانت عن شيخين هما: البلبيسي والأنصاريّ بأسانيد ثلاثة متفاوتة في العلو.[٤]

الطرق: أما مجموع الطرق التي استقاها المؤلِّف من «العنوان» فهي تسع طرق(٩) على النحو التالي:

---

(١) ذكر المؤلِّف -ابن الجزري- في ترجمة ابن صاحب «العنوان» أن أبا الطاهر السلفي روى عنه شعر أبيه. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١، فهرست ابن خير: ٤١٧.

(٢) انظر ترجمة أبي الطاهر في: معجم الأدباء: ٦/ ١٦٥-١٦٧، المعرفة: ٢/ ٨٠٥، غاية النهاية: ١/ ١٦٤، بغية الوعاة: ١/ ١٩٥-١٩٦.

(٣) انظر: ١٨٠.

(٤) انظر: ١٧٨-١٧٩.

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلّاد، وخلف.

ب- طريقان عن الدوريّ عن أبي عمرو؛ إحداهما عن السامرّي عن ابن مجاهد، والثانية عن القصري عن ابن مجاهد.

الانفرادات: ذكر المؤلِّف اثنتي عشرة انفرادة لهذا الكتاب، كلّها إلا موضعاً واحداً جاء التعبير فيها بقوله: «انفرد صاحب «العنوان»»[1] وموضعٌ واحد جاء بالعطف على غيره، وذلك في قوله:...انفرد الهذلي... ووافقه صاحب «العنوان»»[2].

فإذا لم يعتبر هذا انفرادة، فيكون الجميع إحدى عشرة. والله أعلم.

ملاحظات هامة:

١ - كتاب «العنوان» من الكتب المهمّة والعالية في علم القراءات، وقد صرّح بذلك المؤلِّف -ابن الجزري- حيث قال ما نصّه: «هذا الكتاب -العنوان- مع شهرته فأسانيده أعلى من سائر كتب المغاربة «كالتيسير»، و«التذكرة»[3]، وغيرهما[4]».

٢ - لم يذكر مؤلف «العنوان» أسانيده في القراءات فيه، وإنما أحال فيها

---

(١) انظر: ١١٤٧، ١٢٣٦، ١٢٥٢، ١٢٥٨، ١٢٦١، ١٢٦٧، ١٢٧٢، ١٤٢٧، ١٦٣٣، ١٧٣٣.

(٢) انظر: ١٢٩٣.

(٣) كذا في النسخة عندي، ولعله سبق قلم من «التبصرة» والله أعلم.

(٤) انظر: تحفة الإخوان: ق (١).

على كتابه الآخر «الاكتفاء» فقال: «وأضربت عن ذكر أسانيدي في هذا المختصر؛ إذ كنت قد بيّنتها في كتاب «الاكتفاء» فمن أراد شيئاً منها التمسه هناك»[1].

وتعزيزاً للمقام ولأنَّ معرفة أسانيد «العنوان» مهمّة وضرورية، وشديدة الصلة بهذا البحث، أرى أن ذِكْرَها هنا هو من إتمام الفوائد، فكان من نِعَم الله تعالى أن وصلتنا هذه الأسانيد؛ ليس من «الاكتفاء» وإنّما من مصدر آخر موثوق، وهو «جامع أسانيد المؤلّف» فقد ذكرها نقلاً عن «الاكتفاء» فيرى الباحث أن من الواجب نقلها هنا:

قال المؤلِّف -ابن الجزري- رحمه الله: قال[2] رحمه الله في كتابه «الاكتفاء»: إنه قرأ بجميع طرق «العنوان» على شيخه أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسيّ: وتلا الطرسوسي برواية ورش على أبي عديّ عبد العزيز بن عليّ المقرئ المصري بمصر، وتلا أبو عديّ على أبي بكر بن سيف المصري بمصر، وتلا ابن سيف على أبي يعقوب يوسف بن عمرو الأزرق المصريّ بمصر، وتلا الأزرق على ورش المصريّ بمصر،* وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريِّين وبمصر، منّا إلى ورش لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات.*[3]

وتلا الطرسوسيّ بما بقي من روايات الأئمّة السبعة على شيخه الإمام أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامرّي.

---

(١) العنوان: ٣٩.

(٢) أي أبو الطاهر، صاحب «العنوان».

(٣) ما بين النجمتين هو من كلام المؤلّف، لا من كلام أبي الطاهر، كما هو واضح.

وتلا السامرّي برواية قالون على ابن مجاهدٍ على إسماعيل القاضي على قالون.

وتلا برواية البزّي على أبي نصر سلامة بن هارون البصريّ، على أبي مَعْمرٍ سعيد بن عبد الرحيم الحجبيّ،[1] على البزي.

وتلا السامرّي أيضاً برواية قنبل على ابن مجاهد وابن الصبّاح[2] وابن بقرة،[3] وقرؤوا على قنبل.

وتلا السامرّي برواية الدوري عن اليزيدي على ابن مجاهد، وتلا أبو القاسم الطرسوسي على أبي القاسم عبيد الله بن محمد القصري، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء على الدوري على اليزيديّ.

وتلا أبو أحمد السامرّي برواية السوسيّ على أبي الحسن عليّ بن الحسن الرَّقّي وأبي عمران موسى بن جرير الرقي، وقرأ السوسي على اليزيدي على أبي عمرو.

وتلا السامرّي برواية هشام على أبي عليّ الحسن بن أحمد المقرئ، وعلى محمد ابن أحمد بن عبدان، وغيرهما، وقرأ كلاهما على أبي الحسن الحلواني على هشام.

(١) كذا، وفي غاية النهاية: ١/ ٣٠٦ سمّاه: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي. والله أعلم.
(٢) انظر ترجمته ص: ١٩١١.
(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، قرأ على قنبل، انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٨.

وقرأ السامرّي برواية ابن ذكوان على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ؛ وأبي نصر سلامة بن هارون البصري، وقرأ كلاهما على الأخفش على ابن ذكوان.

وتلا السامرّي برواية أبي بكر (شعبة) على أبي بكر أحمد بن يوسف القافلائي، على شعيب بن أيوب الصَّريفيني، على يحيى بن آدم، عنه.

وتلا السامرّي برواية حفص على أبي العباس الأُشناني عن عُبيد عن حفص.

وتلا بها أيضاً على أحمد بن شعيب المالحاني، على أبي شعيب القوّاس على حفص.

وتلا السامرّي برواية خلف عن سُلَيم عن حمزة؛ على ابن شنبوذ، وأبي الحسن عليّ بن الحسين الرّقّي، كلاهما قرآ على إدريس بن عبد الكريم عن خلف.[1]

وتلا برواية خلّاد على ابن شنبوذ، وتلا ابن شنبوذ بها على ابن شاذان، وتلا ابن شاذان على خلّاد على سُلَيم على حمزة.

وتلا برواية الدوري عن الكسائي على أبي الحسن محمد بن محمد الباهليّ على الدوري عنه، وتلا بها أيضاً على ابن مجاهد على أبي الزعراء عنه.

---

(١) هذه الطريق تخالف طريق «النشر» حيث فيه: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامرّي عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف. والله أعلم. انظر: ٤٢٤-٤٣٠.

وتلا السامرّي برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ، على أبي عبد الله محمد بن يحيى الكسائي الصغير، عن أبي الحارث عن الكسائي.[1]

كذا وقع النقل من هذه الطريق عن أبي أحمد السامرّي، أنّه قرأ على محمد بن يحيى الكسائي الصغير نفسِه من غير واسطة، وهو غلط؛ لأن محمد بن يحيى الكسائي توفي سنة (ثمانين ومائتين، وقد وُلِد السامرّي سنة (خمس أو ست وتسعين ومائتين، بعد وفاة محمد بن يحيى بأكثر من خمس عشرة سنة.

والصواب أن السامرِّي قرأ بها على ابن مجاهد، وابن مجاهد قرأ على محمد بن يحيى، فسقط ذكر ابن مجاهد من الكتّاب. والله أعلم.

أو وقع في ذلك وَهْمٌ من بعض الرواة أو أبي أحمد فإنه قد كبر وتغيّر بأخرة، والله أعلم.[2]»، بنصّه.

هكذا علّق المؤلِّف على الطريق الأخيرة، أعني طريق رواية أبي الحارث، وهو تعليق للباحث عليه تعليق، وهو وبالله التوفيق:

أ-إنّ هذه الطريق هي ممّا أُخذ على السامرّي، قال المؤلّف: وأمّا من تكلّم فيه بسبب أنه قال: «قرأ على الكسائي الصغير فإنه: لم يصحّ عندنا أنه ذكر ذلك ولا ادّعاه»[3].

---

(١) كل الأعلام الذين لم أترجم لهم هنا في هذا المبحث، سيترجم لهم ضمن (التحقيق) لأنه أَلْيَق.

(٢) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق ٦١-٦٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٦.

ب- إنّ قول المؤلِّف فيها: (من غير واسطة)، مشكِل مع قوله في نفس السند: «تلا السامرّي برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ...» فالواسطة هنا مصرّح بها، مع أن كلّاً من الذهبي والمؤلِّف صرّحا بقراءة السامرّي على ابن شنبوذ.

الملاحظة الثالثة: إنّ كتاب «العنوان» كما تقدّم بيانه، كتاب عالي الإسناد، وله السبق على كثير من كتب القراءات من هذه الناحية وغيرها؛ من الاختصار غير المخلّ، والرشاقة في أسلوب العرض وغير ذلك.

لكنْ، جاء محقّقاه -ويظهر أنهما ليسا من أهل الاختصاص بهذا العلم- وبالغا في تمجيده مبالغة أعطت للقارئ صورة غير صحيحة عن بعض معلومات الكتاب، وذلك عندما قاما بمقارنة بينه وبين كتاب «التيسير» للإمام الداني، وهي مقارنة جلُّها خطأ، تدلّ على عدم استقراء، وعدم قراءة «العنوان» نفسه فضلاً عن «التيسير» وقد بيّن الباحث كل هذا أثناء الكلام عن كتاب «التيسير».[1] والله أعلم.

ومن الأخطاء الشنيعة قولهما: «فهذا مكّي بن أبي طالب معاصر أبي الطاهر وندّه يشير إلى جملة من اختيارات أبي الطاهر في القراءات السبع بكثير من الإكبار والنصَفَة[2].»

وهذا وَهْمٌ منهما تبعا فيه محقق كتاب «الكشف» فهو الذي ادّعى هذا، وهو

(١) انظر ص: ٢٥١-٢٥٤.

(٢) انظر: العنوان/ مقدمة التحقيق: ١٠.

خطأ منه لا شكّ فيه، إذ المراد عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو طاهر، مؤلف كتاب «البيان» وتلميذ ابن مجاهد.[1] والله أعلم.

ومـمّا يستدرك عليهما أيضاً: (السـقط) و(التحريـف) و(الخطـأ) سـواء في صلب الكتاب أو في تعليقاتهما عليه:

أ- فمن السقط: ما جاء في ص ٦٥ بعد قوله: وهـو (إشـارة) السـطر (٢) بعده:... «وهو إشارة، فنطق ببعضها، وأمّا الإشمام فلا يكون إلا في المضموم معربـاً كان أو مبنياً؛ لأنه ضمّ الشفتين من غير صوت يسمع، فلذلك لا يسمعه الأعمى، وأما المفتوح المنوّن فإنهم يعوّضون فيه من التنوين ألفاً في الوقـف بـلا خـلاف، والمفتوح غير المنوّن لا يصح فيه الروم لخفة الفتحة واعتيـاض النطـق ببعـضها، والوقف بالإسكان في ذلك كلّه جائز وهو الأصل، والاختيار ما بدأنا به[2]».

وسقط أيضاً بعد هذا قوله: فـصل: «قـرأت عـلى شـيخنا رحمـه الله لحمـزة بالسكت على كـل سـاكن بعـده همـزة سـكتة خفيفـة أَيَّ حـرف كـان، نحـو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقـرة: ١١]، ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقـرة: ٦٢]، ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [القلـم: ٤٣]، ونحو ذلك[3]»، وغير ذلك.

---

(١) بل صرّح أن مكياً ذكر أنه قرأ على أبي الطاهر إسماعيل بن خلف، ولم يذكر عمدته في ذلك إلا ما وجده عند مكّي من قوله: وهذا اختيار أبي الطاهر، فظن أنه هو، مع أنه ليس كذلك. والله أعلم.

انظر: الكشف: مقدمة التحقيق: ٣٦ و١/ ٣٢ و٢٢٧ و٢/ ١٠ و٤٥٦.

(٢) شرح العنوان: ق٣٢/ ب.

(٣) شرح العنوان: ق:٣٣/ أ.

ومن الخطأ: ص٦٢ السطر ١٧: (هذا فراقه) هكذا، وهو خطأ، ليس في القرآن هذا اللفظ، والصواب هو ﴿فِرَاقُ﴾ [الكهف: ٧٨] بدون ضمير[1].

ومن التحريف، وهو كثير، ما جاء في ص ٥١ في باب (مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن) قال: «روى السوسي عن البزّي عن أبي عمرو».

وهذا خطأ وتحريف، صوابه: (اليزيدي) وليس (البزي)[2]

هذا بعض ما أَحبّ الباحث أن ينبّه عليه فيما يخصّ هذا الكتاب القيّم، الذي هو من أجلّ كتب القراءات متناً وإسناداً، ولا عيب فيه سوى أنه حقّق من قِبَل مَن ليس من أهل هذا العلم، ويا حبذا لو تولّى أحد من أهل القراءات إعادة دراسته وتحقيقه.

وأخيراً: يرجع الفضل في اكتشاف هذه الملحوظات على هذا الكتاب لله عزّ وجل أولاً، ثم للشيخ عبد الظاهر بن نشوان الحميري (ت: ٦٤٩ هـ)، وهو أوّل من شرح هذا الكتاب، وكان من منهجه أن يقدّم أوّلاً كلام المؤلف فيقول: (قال صاحب الكتاب) ثم إذا انتهى يبدأ كلامه هو بقوله: (قال الشارح) مما يجعل «شرحه» نسخة خطيّة قيّمة من «العنوان»، خاصة وأنه تلميذ تلميذ مؤلفه. والله تعالى أعلم.

(١) شرح العنوان: ق:٢٩/ب.

(٢) شرح العنوان: ق:١٣/ب.

٢٦- الجامع في العشر[١]

المؤلّف: نصر بن عبد العزيز بن أحمد، أبو الحسين، الفارسي، الشيرازي، شيخ محقّق، إمام مسند، ثقة عدل، قرأ على النهرواني والزيدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن الفحام وغيره.

توفي سنة (٤٦١ هـ).[٢]

الرواية: روى المؤلِّف هذا الكتاب بإسناد عالٍ وباتصال التلاوة عن شيخ واحد من شيوخه.

الطرق: استقى المؤلِّف منه سبع (٧) طرق على النحو التالي:

أ - طريق واحدة عن كلّ من: ابن ذكوان، وابن وردان، وإسحاق.

ب- وأربع طرق عن يعقوب بكماله كلّ راوٍ طريقان. والله أعلم.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلِّف إلا (انفرادة) واحدة.[٣] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأني لم أطلع على الجزء الموجود منه.

---

(١) توجد بعض ورقات منه في المكتبة الظاهرية الملحقة بمكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٤٤٢٥)، وسمّاه الذهبي: «الجامع في القراءات العشر وعللها». ثم علمت كما في الفهرس الشامل: ٦٥، أن له نسخة أخرى في طهران لم أقف عليها.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٨٠١-٨٠٢، غاية النهاية: ٢/ ٣٣٦، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٤.

(٣) انظر ص: ١١٤٨.

٢٧- السبعة[1]

المؤلّف: أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر، المشهور بـ (ابن مجاهد) البغدادي، ولد سنة (٢٤٥ هـ)شيخ القراءات، وأوّل من سبّع السبعة، قرأ على قنبل والكسائي الصغير وغيرهما، وقرأ عليه ابن أبي طاهر والشذائي وغيرهما، ألف في القراءات الشاذة.

توفي سنة (٣٢٤ هـ).[2]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المراغي بسنده، ثم قرأ القرآن بمضمّنه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجندي، بسندهما الذي وصفه المؤلِّف بقوله: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحّته واتصاله»[3].

الطرق: استقى المؤلِّف منه (٦) ست طرق،[4] على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: الدوري، وهشام، وأبي الحارث.

ب- ثلاث طرق عن قالون.

الانفرادات: نسب له المؤلِّف انفرادة واحدة.[5] والله أعلم.

---

(١) في القراءات السبعة، كما هو واضح من عنوانه، مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥/ ١٤٤-١٤٨، المعرفة: ٢/ ٥٣٣-٥٣٨، غاية النهاية: ١/ ١٣٩-١٤٢.

(٣) انظر: ٢١٤-٢١٥.

(٤) العدد القليل لا يقدح في أهمية ومكانة هذا الكتاب، حيث إن جلّ الطرق تمرّ على (ابن مجاهد)، ولو اعتبرنا ذلك لبلغت طرقه عشرات. والله أعلم.

(٥) انظر: ١٧٣٨.

أما (منهجه) فذكره محققه، ويقوم باحث في (قسم القرآن وعلومه) بكلية أصول الدين في جامعة الإمام بدراسة منهج هذا الكتاب.

٢٨- التبصرة[١]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب بن حمّوش، أبو محمد، القرطبيّ. ولد سنة (٣٥٥ هـ) علّامة، محقّق، مقرئ، مجوّد، مفسّر، نحويّ، قرأ على أبي الطيب بن غلبون، وابن عدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن البيّاز، وابن مُطَرِّف وغيرهما، وألّف كثيراً من الكتب منها «مشكل إعراب القرآن» و«التفسير».

توفي سنة (٤٣٧ هـ).[٢]

الرواية: أخذه المؤلِّف إجازة مكاتبة عن شيخه الحرّاني، وقرأ به القرآن الكريم كلّه على شيوخه؛ ابن اللّبان، وابن الصائغ، والبغدادي، بأسانيدهم.[٣]

الطرق: استقى المؤلِّف منه ست طرق (٦) على النحو التالي: طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث.

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٩-٣١٠، وفيه تصحيف اسم جده إلى (حيوس) بالمثناة التحتية بعد الحاء والسين المهملة في آخره، المعرفة: ٢/ ٧٥١-٧٥٢، الصلة: ٦٣١-٦٣٣، معجم الأدباء: ١٩/ ١٦٧-١٧١، طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٣١-٣٣٢ و٣٣٧-٣٣٨.

(٣) انظر: ١٩٤.

الانفرادات: ذكر المؤلِّف لـه موضعين وصفهما بـ (انفـرد)،[1] وموضعين آخرين بـ (شَذَّ).[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٢٩- القاصد[3]

المؤلّف: عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد، أبو القاسم، الخزرجي، القرطبي، أستاذ ماهر، مقرئ حاذق، رحل إلى المشرق سنة (٣٨٠ هـ) وأخذ عن الكبار كالسامرّي وغيره، لم يُعرف له غير هذا الكتاب.

توفي فجأة سنة (٤٤٦ هـ).[4]

الرواية: قرأ المؤلِّف القرآن كلّه بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.[5]

الطرق: استقى منه المؤلِّف ست طرق (٦) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وقنبل، وهشام، وخلّاد.

ب- طريقان عن الدوريّ. والله أعلم.

---

(١) انظر: ١٢٥١، ١٣٥٥.

(٢) انظر: ١٣٧٨، ١٤٠٧.

(٣) لعلّه في القراءات السبع وقد جاء في ترجمته عند الذهبي «المقاصد» وهو تحريف، وذكره على الصواب في ترجمة تلميذه ابن البياز: انظر معرفة القراء: ٢/ ٨٦١.

(٤) انظر ترجمته في: الصلة: ٣٣٣-٣٣٤، المعرفة: ٢/ ٧٨٢-٧٨٣، غاية النهاية: ١/ ٣٦٧.

(٥) انظر: ١٩٥.

الانفرادات: لم تُذكرْ له أي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

٣٠- الهادي[١]

المؤلّف: محمد بن سفيان، أبو عبد الله، القيرواني، أستاذ حاذق، مقرئ ماهر، فقيه مالكي، رحل إلى مصر ومكة والمدينة، قرأ على أبي الطيب بن غلبون وغيره، ذكر له في كتب التراجم غير كتاب «الهادي»: «اختلاف الأمصار في عدد آي القرآن» و «التذكرة في القراءات» و «الإرشاد في مذاهب القراء» و «الرد على الأنطاكي في إنكاره المد لورش» وهذا الأخير قال عنه ابن الباذش: تعدّى فيه الرد عليه إلى التحامل والجفاء[٢].

توفي بالمدينة المنورة سنة (٤١٥ هـ).[٣]

أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه، وقرأ بمضمّنه القرآن كلّه على ثلاثة من شيوخه، وإلى أثناء سورة «النحل» على شيخ واحد.[٤]

---

(١) في القراءات السبع؛ مخطوط منه نسخة في مكتبة أيا صوفيا برقم ٥٩.

(٢) الإقناع: ١/ ٤٧٥.

(٣) انظر ترجمته في: فهرست ابن خير: ٢٤، ٣٨، الإقناع لابن الباذش: من ١/ ٤٧٥، المعرفة: ٢/ ٧٢٦-٧٢٧، الوافي الوفيات: ٣/ ١١٤، غاية النهاية: ٢/ ١٤٧، شجرة النور الزكية: ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: ١٨٢-١٨٣.

الطرق: استقى المؤلِّف من هذا الكتاب (٥) خمس طرق فقط، طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلِّف أيّ انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه):

١- ذكر في (المقدمة) أن بعض المجتهدين من طلبة القراءة رغب إليه في إملاء هذا الكتاب.

٢- ثم ذكر أسانيده في القراءات السبعة وأعقبه بذكر (الاستعاذة والبسملة)، ثم فاتحة الكتاب وفي ضمنها ذكر بعض أبواب الأصول كالمد وميم الجمع والاستفهامين والإدغام إلخ، حسب الترتيب الذي اتبعه كثير من المؤلفين كالداني ومكي وغيرهما.

٣- ثم بدأ بذكر الفرش، حسب ترتيب السور، واتبع منهج ذكر ياءات الإضافة والزوائد في نهاية كل سورة.

٤- يورد المؤلِّف بعض القراءات الشاذة في هذا الكتاب[١].

٣١- مفردة يعقوب[٢]

المؤلّف: ابن الفحّام.[٣]

---

(١) انظر: ق ٣/ ب.

(٢) منه نسخة خطية في مكتبة راغب باشا (٦) ضمن مجموع (٢).

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٢٢ وهو نفسه صاحب كتاب «التجريد».

الرواية: قرأ المؤلِّف القرآن الكريم بهذا الكتاب على شيخيه؛ البغدادي وابن الصائغ بسنديهما.[1]

الطرق: استقى المؤلِّف منه خمس طرق على النحو التالي:

أ- طريقان عن رويس.

ب- ثلاث طرق عن روح.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلِّف أي انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يختلف كثيراً عن (التجريد) حيث بدأه بالأسانيد، ثم بالأصول، ثم بالفرش.

٣٢- الوجيز[2]

المؤلّف: الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبو عليّ، الأهوازي، ولد سنة (٣٦٢هـ) بالأهواز، شيخ القراء في عصره، وأعلاهم إسناداً، إمام، كبير، محدّث، قال عنه المؤلّف: «إمام جليل القدر، أستاذ في الفنّ-القراءات-لكنّه لا يخلو من أغاليط وسهو»[3].

شيوخه: كثيرون، منهم اثنان فقط في طرق «النشر» وهم:[4] إبراهيم بن أحمد الطبري، له طريقان، وأبو بكر محمد السّلميّ له طريق واحدة.

---

(١) انظر ص: ٢٠٦.

(٢) في القراءات الثمان، بتحقيق د/ دريد حسن أحمد في دار الغرب الإسلامي.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٢٠.

(٤) ستأتي ترجمتها في محلّها من التحقيق.

مؤلفاته: ألّف «الموجز»[١]، و«الإيضاح»، و«الاتضاح»، و«الإقناع».

توفي رحمه الله (سنة٤٤٦هـ)[٢].

الطرق: ذكر له المؤلف ثلاث طرق (٣) فقط عن كلٍّ من: ابن ذكوان، وحفص، وخلف. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر المؤلِّف ثلاثة مواضع (انفرد) فيها الأهوازي، وموضعاً رابعاً عبّر فيه بـ(شَذَّ) الأهوازي، والملاحظ أن هذه الأربعة مواضع كلّها ليست من طُرُق المؤلّف.[٣] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٣٣- مفردة يعقوب[٤]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.[٥]

الرواية: قرأها المؤلِّف بعد تلاوته القرآن العظيم على شيخه أبي المعالي بن اللبان بأسانيده.[٦]

---

(١) في القراءات السبع، حقق في الجامعة الإسلامية للماجستير، ثم طبع بتحقيق آخر في مصر.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ دمشق: ٤/ ٤٧٥-٤٧٧، المعرفة: ٢/ ٧٦٦-٧٧١، غاية النهاية: ١/ ٢٢٠-٢٢٢.

(٣) انظر: ٦٤٥، ٧٦٠، ١٣٩٥، وفيه «شذّ»، و ١٦٣٣.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة نور عثمانية، برقم (٦٢) اطلعت عليها في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي حفظه الله، أما البحث فقد اعتمدت فيه على نسخة مكتوبة على الحاسب الآلي. وطبع الكتاب مرتين.

(٥) سبقت ترجمته ص: ٢٤٩.

(٦) انظر: ١٦٨.

الطرق: هذا الكتاب -أعني المفردة - لم يذكره المؤلِّف في مبحث الطرق، ولم ينسب إليه أيَّ طريق ألبتة، بل اكتفى في النسبة إلى : (قراءة الداني)، وهذا اصطلاحٌ اتّضح من خلال استقراء منهج المؤلِّف في طرقه أنه ليس نصّاً في نسبة الطريق إلى الكتاب، بل هو غالباً نسبةٌ إلى المؤلِّف، وهو ما عُرِف بـ (طريق أدائية).

ويمكن الاعتذار والجواب عن المؤلِّف بأنه لـمّا كان لا يُعرف للداني تأليفٌ في قراءة يعقوب غير «المفردة» اكتفى بذلك اعتماداً على الشهرة، خاصّة وأن المؤلِّف صرّح باسم الكتاب «مفردة يعقوب» للداني، أثناء كلامه عن الكتب التي استقى منها القراءات.

ومع هذا الاعتذار والجواب عن المؤلِّف يبقى هنا إشكال كبير وهو: أن المؤلِّف ذكر في أسانيد قراءة يعقوب ثلاث طرق صرّح فيها بأنها من قراءة الداني، وهي كالتالي:

أ- طريق واحدة لروح. وهذه لا إشكال فيها، لموافقتها ما في «المفردة».

ب-طريقان لرويس. وهنا الإشكال، وذلك لعدم وجود هذين الطريقين في «المفردة» التي وصلتنا، والتي ليس فيها لرويس غير طريق واحدة لا غير، وهي تختلف عمّا ذكره المؤلّف، ولبيان ذلك أنقل ما ذكره المؤلّف، ثم ما ذكره الداني حتى يتّضح الإشكال:

قال المؤلّف: «ومن طريق الجوهري عن التمّار: قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأها على أبي الحسن علي بن محمد بن

إبراهيم البصري، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرآ على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي، وقرأ على أبي الحسن عليّ بن عثمان الجوهريّ، وقرأ بها على التمّار، وقرأ على رويس.»[١].

هكذا ذكر المؤلِّف هذين الطريقين للداني.

أمّا في «المفردة» فقال الداني: «وأمّا رواية محمد بن المتوكل رويس: فإنّي قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبدالله بن الحسين المقرئ، وسمعتُها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد ابن هارون التمّار، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على رويس»[٢].

هذا هو الإسناد الوحيد الذي رواه الداني في «مفردته» عن رويس، وهو إسناد أعلى من الذي ذكره المؤلّف.

وممّا زاد الإشكال ما ذكره الأزميري رحمه الله حيث قال: «ليس في «مفردة يعقوب» للداني من طريق «الطيّبة» سوى طريق الجوهري عن التمّار عن رويس، وسوى طريق المعدّل عن ابن وهب عن روح»[٣].

والظنُّ بالأزميري أن لا يقول هذا إلا وقد وقف على نسخة من «المفردة» غير التي بين يديَّ، وهو ثقة، وإلّا فاعتبارُ طريقي الداني عن رويس من «المفردة»

(١) انظر ص: ٤٨٤-٤٨٥.

(٢) انظر: المفردة: ١٤.

(٣) تحرير النشر: ق ١٧/ب.

في النفس منه شيء، فالأَوْلى أن يكونا أدائيين، ولا مشاحّة في الاصطلاح. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلِّف ثلاث انفرادات.[1] والله أعلم.

أمّا (منهجه): ذكر الداني في المقدمة أنه في قراءة يعقوب فيما خالف فيه نافعاً من رواية قالون ثم قال موضحاً منهجه: «وقد ذكرت لك مفرداً بلفظ يعقوب خاصّة من رواية روح، دون لفظ نافع، فإذا انقضى ذكر ذلك ذكرت الاختلاف بين روح ورويس بلفظ رويس».

ثم بدأ بذكر رجال يعقوب الذين اتصلت قراءته بهم برسول الله ﷺ وذِكر طَرَفٍ من أخباره وفضائله.

ثم ذكر الأسانيد التي أوصلت إليه قراءة يعقوب من الروايتين.

ثم بدأ بذكر (سورة أم القرآن) و(البقرة) ويدخل فيهما ضمناً بعض أبواب الأصول كصلة (ميم الجمع) و(المد والقصر) و(الهمزتين المتلاصقتين) ثم باب (الإظهار والإدغام) فباب (الإمالة) و(ياءات الإضافة) فالزوائد، ف (الوقف على أواخر الكلم) ف (الوقف على مادة هاء السكت)

ثم بدأ بفرش الحروف سورة سورة... وهكذا. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٥٠.

٣٤- الإرشاد[١]

المؤلّف: عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبون، أبو الطيّب، الحلبي، ولد سنة (٣٠٩هـ) محقق، ضابط، ثقة، خيِّر، ديّن، قرأ على كثيرين؛ منهم: إبراهيم بن عبدالرزّاق وغيره، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابنه طاهر ومكي وغيرهما.

ألّف: «الاستكمال»[٢] و«المرشد في القراءات السبع» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٨٩هـ)[٣]

الرواية: قرأ المؤلِّف القرآن الكريم كلّه بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.[٤]

الطرق: أخذ المؤلِّف عن هذا الكتاب «الإرشاد» طريقين فقط، إحداهما عن ورش، والثانية عن قنبل.

الانفرادات: لم يذكر له إلا انفرادة واحدة.[٥] والله أعلم.

أمّا (منجهه) فلا يعرف؛ لأني لم أقف عليه.

---

(١) في القراءات السبع، وهو مخطوط.

ويظهر أن في هذا الكتاب بعض الغلط والوهم، بدليل أن الإمام الدانيّ رحمه الله ألّف كتاباً سمّاه إصلاح الغلط عن أبي الطيّب في كتاب «الإرشاد» وهو في جزء. انظر: فهرست الداني: ٢٤.

(٢) وهو في خلاف القراء بين الفتح والإمالة. مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمة أبي الطيّب في: فهرست ابن خير: ٢٥-٢٧، المعرفة:٢/ ٦٧٧-٦٧٨، طبقات الشافعيّة للسبكي: ٣/ ٣٣٨، غاية النهاية: ١/ ٤٧٠-٤٧١، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٠.

(٤) انظر: ٢١١.

(٥) انظر: ٨٨٢.

٣٥- الروضة[١]

المؤلّف: أحمد بن محمد بن عبد الله بن لبّ، أبو عمر، الطَلَمنكيّ، الأندلسي، ولد سنة (٣٤٠ هـ)، رحل إلى المشرق، وتلقّى عن شيوخ عصره، منهم عمر بن عراك، وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما.

لم تذكر له كتب التراجم التي وقفت عليها غيرَ هذا الكتاب، لكن وجدت الإمام ابن تيمية رحمه الله ينقل كثيراً من الفتاوى عن كتاب له سماه: «الوصول إلى معرفة الأصول» و علمت مؤخراً من بعض الباحثين أن له «التفسير الكبير» توجد منه ورقة واحدة في مكتبة بروجياني بإيطاليا، والله أعلم.

وذكر المؤلِّف أنه أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس.

توفي رحمه الله سنة (٤٢٩ هـ).[٢]

الرواية: قرأ المؤلِّف بهذا الكتاب ضمناً مع «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة» على شيخ واحد من شيوخه.[٣]

الطرق: لم يستق منه المؤلِّف غير طريق واحدة وهي عن قالون.[٤]

---

(١) لعله في القراءات السبع. وهو مفقود.

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ١/ ١٨١، المعرفة: ٢/ ٧٣٣-٧٣٤، غاية النهاية: ١/ ١٢٠، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٧-١٨.

(٣) انظر: ١٩٥.

(٤) انظر: ٢٦٠.

الانفرادات: لم تُذكر له أيّ انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.

القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

وأذكر فيه كتب القراءات التي استفاد منها المؤلِّف ورجع إليها، وليس لها ذكر في (الطرق) بمعنى أن المؤلِّف لم يذكرها في (مبحث الطرق) وقد أدخلت فيها كل الكتب التي لها علاقة بـ(القراءات) وهي كتب (الرسم) و(الوقف والابتداء) والكتب التي أُلِّفت في (وقف حمزة) والكتب التي أُلِّفت للبحث في جزئية من جزئيات (علم القراءات) ما عدا كتب (التوجيه) فقد جعلتها ضمن كتب (اللغة وعلومها)[1].

وقد رتبت المصادر حسب الترتيب الهجائي:

---

(١) إلحاق الباحث كتب توجيه القراءات ضمن كتب اللغة فيه نظر؛ لأنها قائمة على الكلمات المختلف فيها بين القراء (المجمع).

١ - الإبانة[١]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب.[٢]

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرّات.[٣] صرح في واحدة منها باسم الكتاب فقال: «قال أبو محمد مكي في «إبانته»[٤]» وذكر في واحدة وصف الكتاب دون اسمه فقال: «قال مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب «الكشف»[٥]» أمّا المرّة الثالثة فاكتفى بنسبة النصّ إلى مكي دون سائر كتبه. فقال: «قال أبو محمد مكي:... »[٦] وكلّ هذه النصّوص الثلاثة بحروفها في «الإبانة» والله أعلم.

٢ - الاتّضاح[٧]

المؤلّف: أبو علي الأهوازيّ.[٨]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز) حيث حكى عن

---

(١) اسمه: (الإبانة عن معاني القراءات) قال عنه مؤلّفه: «جعلته متّصلاً بكتاب «الكشف» فبه تتمّ فائدة «الكشف» وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده... فهو كتاب قائم بنفسه في معناه» ص ٢٠
والكتاب مطبوع محقّق مرتين، واعتمدت على تحقيق د/ محيي الدين رمضان.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) ص: ٤٩، ١١٣، ١٣٤.

(٤) ص: ١٣٤.

(٥) ص: ٤٩.

(٦) ص: ١١٣.

(٧) لم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٨٥.

شيخه[1] تجويزه إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، وواواً في نحو ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ثم نقل ردّه على شيخه بقوله: «ولم أر أحداً ذكره ولا حكاه، من جميع من لقيت غيره.»[2].

٣- إرادة الطالب[3]

المؤلف: سبط الخياط.[4]

الرواية: يرويها المؤلِّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي[5]، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.[6]

لم يصرّح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

٤- الإرشاد في القراءات الأربع عشرة[7]

المؤلّف: عليّ بن أحمد النيسابوري.

---

(١) الضمير يعود على (الأهوازي) والمراد هنا هو أبو إسحاق إبراهيم الطبري.

(٢) ص: ١٠٩٣.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٣٣.

(٥) انظر ترجمته ص: ٦٣.

(٦) انظر ص: ٢١٩.

(٧) لعلّه من الكتب المفقودة؛ حيث لم أقف له على أي ذِكر له في الفهارس.

ويغلب على ظنّي أنه المعروف بابن الغزال، الذي ترجم له المؤلِّف في «غايته» ووصفه بقوله: «أستاذ زاهد»، ونقل عن الحافظ أبي عمرو قوله في النيسابوري هذا: كان عارفاً بفنون القراءات ، مبرِّزاً في العربية ، شيخ القرّاء بخراسان، وزاهد عصره، مات سنة (٥١٦ هـ).

وإذا كان المراد من قول المؤلِّف : (قال الحافظ أبو عمرو) هو الإمام الداني -وهذا هو المتبادر- فإن هذا يعني أن النيسابوري عمّر طويلاً - إذ بين وفاة الداني ووفاته (٧٢) اثنتان وسبعون سنة، يضاف إلى ذلك أن الدانيّ رجع إلى الأندلس سنة (٣٩٩ هـ) فيا ترى كم كان عمر النيسابوري آنذاك ؟ وهل التقى به الداني ؟ وإن كان فأين ومتى؟ علماً بأن الداني مكث في المشرق سنتين فقط، كلُّ هذا يجعل للبحث نظراً في نقل هذه الترجمة عن الداني، إن كان هو المراد بـ (أبوعمرو)، والله تعالى أعلم.

ثم اتّضح أن هذا كلّه سبق قلم من الناسخ أو سهو من المؤلِّف رحمه الله، أراد (أبو عبد الله) فكتب (أبو عمرو) والمراد هو الذهبي رحمه الله حيث إن النصّ عنده بحروفه[1].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب التكبير.[2]

---

(١) انظر: المعرفة: ٢/ ٩٤٦، غاية النهاية: ١/ ٥٠٣ و٥٢٤.

(٢) انظر: النشر: ٢٠١٠، ويلاحظ أن المؤلِّف لم يجعل عبارة تدل على انتهاء كلام النيسابوري رحمه الله.

٥ - الاستبصار[١]

المؤلّف: إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق، الطبري، المالكي، البغدادي، ثقة، مشهور، ولد سنة (٣٢٤هـ) قرأ على النقاش وابن مقسم وغيرهما، قرأ عليه أبو عليّ المالكيّ والأهوازيّ، وغيرهما.

قال الخطيب: «خرَّج له الدارقطني خمسمائة جزء، وكان مفضلاً على أهل العلم، وداره مجمع أهل القرآن والحديث»[٢].

توفي رحمه الله سنة (٣٩٣ هـ)[٣].

لم يصرح المؤلِّف بالنقل عنه، وإنما رجع إليه ليوثِّق ما حكاه عنه تلميذه الأهوازي من جواز إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وواواً في نحو: ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] ثمّ قال -المؤلّف-: «ثمّ إني راجعت كتاب الطبريّ وهو «الاستبصار» فلم أره حكى في جميع ذلك سوى (بين بين) لا غير». والله أعلم.

٦ - الاستبصار في القراءات العشر[٤]

المؤلّف: محمد بن إسرائيل بن أبي بكر السلميّ، القصَّاع، الدمشقيّ، ولد

---

(١) قال عنه المؤلّف: «كتاب في القراءات، أحسن -الطبري- فيه التحقيق.»، ولم أجد من بيّن هل هو في السبعة أم أقلّ أم أكثر، وأيضاً لم أجد من ذكره في فهارس المخطوطات، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٦.

(٢) تاريخ بغداد: ٦/ ١٩.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥-٦، تاريخ بغداد: ٦/ ١٩-٢٠، المعرفة: ٢/ ٦٨١-٦٨٢.

(٤) لم أقف عليه.

سنة (٦٣٦هـ)، وتلا بالروايات الكثيرة على الكمال ابن شجاع العبّاسيّ، وغيره، عني بهذا الشأن أتمّ عناية، وتصدّر للإقراء.

وُصِف بالذكاء والتواضع، والصلاح مع حسن ديانة، حتى توفي سنة (٦٧١هـ) وله خمس وثلاثون سنة.[1]

ألّف كتابين «الاستبصار» و«المغني» قال عنهما الذهبيّ: «جمع في كلّ واحد منهما عدّة كتب في القراءات، انتفعتُ بما فيهما من تحرير النقل وتجويد الأسانيد كثيراً.»[2].

وقال عنهما المؤلّف: «حرّر فيهما الإسناد والطّرُق، وظهرت فيهما أستاذيّته، رأيتهما عند شيخنا أبي المعالي ابن اللبّان بخطه.»[3].

وقد نقل المؤلّف عن القصّاع (٩) تسع مرّات،[4] صرّح في واحدة منها بأنه من «الاستبصار»[5] وسكت عن السبعة الأخرى، فلا أدري هل هي منه أم من «المغني»، وإن كان يترجّح عندي أنها لو كانت من «المغني» لذكر ذلك ولو مرّة واحدة على الأقل. والله تعالى أعلم.

وينبّه أيضاً على أن ثلاثة من هذه المرّات هي نصوص، أما الباقية فهي عبارة عن نسبة بعض الأحكام إليه.

(١) انظر: المعرفة: ٣/ ١٣٨٣-١٣٨٤، غاية النهاية: ٢/ ١٠٠.

(٢) المعرفة: ٣/ ١٣٨٣.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ١٠٠.

(٤) انظر ص: ٢٣٥، ٦٧٩، ٧٤٩، ٨٠٢، ٨٢٤، ٨٣٨، ٨٤٨، ٨٥٧.

(٥) انظر ص: ٦٧٩.

٧- الإشارة في القراءات العشر[١]

المؤلّف: منصور بن أحمد، أبو نصر، العراقي، شيخ الهذلي، أخذ عن ابن مهران وغيره[٢].

الرواية: يرويه المؤلِّف مما دخل في قراءته ضِمْناً على شيوخه في كتاب «الكامل» للهذلي[٣].

نقل عنه المؤلِّف في باب (المدّ) تعقيباً على الهذلي[٤].

٨- الإقناع[٥]

المؤلّف: أبو عليّ الأهوازي.[٦]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، ضمّنه تغليطه والردّ عليه.[٧]

تتميم: هذا الكتاب مفقود -حسب علمي- ليس له ذكر في جميع الفهارس

---

(١) منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٣/ ٢٢٣.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣١١-٣١٢، تاريخ بغداد: ١٣/ ٨٥، المعرفة: ٢/ ٧٣٠.

(٣) انظر ص: ٢٣٩.

(٤) انظر ص: ٧٩٠.

(٥) في القراءات الشاذة، وعند المرندي: الإقناع في «الشواذ».

(٦) انظر ص: ٢٨٥.

(٧) قال المؤلِّف: «وإن عني بمثل (عنبهم) -إِلَفِهم- بفتح اللام مع حذف الألف كما رواه الأهوازي في كتابه «الإقناع» وتبعه الحافظ أبو العلاء ومن أخذ منه فهو شاذّ، وأحسبه غلطاً من الأهوازي».

الكلام على قراءة ﴿ إِـۨلَـٰفِهِمۡ ﴾ [قريش: ٢].

انظر ص: ١٩٧١.

التي تعنى بالمخطوطات حسبما اطلعت عليه، ولكن بفضل الله تعالى فقد عرفنا القراءات الموجودة في هذا الكتاب، وذلك عن طريق المرندي رحمه الله، حيث قال:

«وأمّا لفظ كتاب «الإقناع» وهم أحد عشر إماماً:

أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وشيبة بن نِصاح، ومحمد بن محيصن، وحميد بن قيس، وابن شهاب الزهري، والحسن بن أبي الحسن البصري، وسليمان ابن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرّف، وأبو بحرية السكوني، وابن مناذر المدني.

قال: ومعهم اختيار عشرة أئمّة من المختارين وهم:

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأيوب المتوكل، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم الخراساني، وخلف بن هشام البزّار، وأبوجعفر محمد بن سعدان النحوي، ومحمد بن عيسى الأصفهاني، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وأبو بكر أحمد بن جبير الأنطاكي، وأبو جعفر محمد ابن جرير الطبري.

قال: واحداً وعشرين اختياراً من كتاب «الإقناع» من تصنيف (الأهوازي) رحمه الله».

ثمَّ ذكر المرندي إسناده إلى (الأهوازي) في هذا الكتاب فقال: «قرأت عليه – الشيخ يوسف بن موسى الحنفي المرندي– كتاب «الإقناع» وأخبرني أنه قرأ على

الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن عساكر البطائحي، وهو أخبره أنه قرأ على الشيخ الإمام أبي العزّ وهو أخبره أنه قرأ على أبي عليّ الواسطي، وأخبره أنه قرأ على الإمام أبي عليّ الأهوازي وهو مصنّف الكتاب»[1].

٩- الإقناع في القراءات السبع[2]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن أحمد، أبو جعفر، ابن الباذش، ولد سنة (٤٩١ هـ) إمام محقق، محدِّث، قرأ على أبيه، وشريح وغيرهما، وقرأ عليه أحمد بن حكيم الغَرْناطي، وعبيد الله الحجري، ألّف «الطرق المتداولة في القراءات»، مات قبل أن يكمله.

مات سنة (٥٤٠ هـ).[3]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة، وقرأ به القرآن كلّه على شيخه أبي المعالي ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.[4]

نقل عنه المؤلِّف في مواضع قليلة بالنصّ.[5]

---

(١) عفواً، في نقل هذا النص الطويل، لكن لأهميته وندرة المصدر الذي ذكره نقلته كاملاً حتى يعطي صورة عن هذا الكتاب. انظر: قرة عين القراء: ق: ١٣ و١٤.

(٢) مطبوع محقّق، قال عنه المؤلِّف: من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام. اهـ غاية النهاية: ١/ ٨٣.

(٣) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٠٤٥-١٠٤٦، الإحاطة: ١/ ١٩٤-١٩٦، غاية النهاية: ١/ ٨٣.

(٤) انظر: ٢٢٨.

(٥) انظر: ٦٥٤.

١٠ - الاكتفاء[١]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف بهذا العنوان نصّاً واحداً وذلك في باب (الاستعاذة) في المبحث الرابع وهو الوقف على الاستعاذة.[٢]

١١ - الإمالة أو الموضح[٣]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

اختلفت عبارة المؤلِّف رحمه الله في النسبة إلى هذا المصدر، فأحياناً يسمّيه «الإمالة» وأخرى «الموضح» مما يوهم أنهما كتابان وليس واحداً.

والذي يظهر أنهما عنوانان لمؤلَّف واحد، خلافاً لما ذهب إليه بعض المعاصرين حيث جعل كلاًّ منهما كتاباً منفرداً على الآخر، ولم يستدل على ذلك إلا بعدم وجود نصٍّ نقله المؤلِّف -ابن الجزري- عن «الإمالة» ولم يره هذا الباحث في «الموضح»[٤].

---

(١) (في معرفة الوقف والابتداء) وذهب بعضهم إلى أن هذا الكتاب هو نفس الكتاب المطبوع بعنوان «المكتفى». والمسألة تحتاج إلى مزيد من البحث. انظر: فهرس مصنفات الداني الفقرة: ٢١/ ٢٢/ ٢٣.

(٢) انظر ص: ٦٥٤.

(٣) لم أجد من ذكر للداني كتاباً بعنوان «الإمالة» فقط، غير المؤلف -تبعاً لأبي شامة- وإنما الموجود له هو كتاب: «الموضِح لمذاهب القرّاء في الفتح والإمالة» وهو محقّق. وانظر فهرست الداني: ١٧ رقم (١٥).

(٤) انظر: كتاب (أبو علي الفارسيّ) للدكتور: عبد الفتاح شلبي: ٣٩٤-٣٩٥.

وهذا لا يعتبر دليلاً على هذه القضية لو صحّ، وبالأحرى إذا كان غير صحيح، فالنصّ المنسوب إلى «الإمالة» موجود بحروفه في «الموضح» مما يدل على تجوّز المؤلِّف رحمه الله في العنونة لهذا الكتاب، وأرجح أنه فعل ذلك تبعاً لأبي شامة رحمه الله.

يضاف إلى ذلك أن ليس في «فهرست» مؤلّفات الداني كتاب بعنوان «الإمالة» وليس هذا البحث لدراسة هذه القضية ، والله أعلم.

نقل المؤلِّف رحمه الله عن هذا الكتاب ستة نصوص، صرّح في ثلاثة منها بـ«الإمالة»[١] والثلاثة الأخرى أنها من «الموضح»[٢]، والله أعلم.

١٢ - الإيجاز[٣]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرات:

---

(١) انظر ص: ١٢٤٤، ١٢٤٨، ١٣٣٧.

(٢) انظر ص: ١٢٠٣، ١٢٥٤، ١٣١٢.

(٣) واسمه كاملاً: «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل»، وتصحّف في غاية النهاية: ١/ ٥٠٥ إلى (إيجاد) بالدال. وهو في مجلّد، وفي المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة للداني باسم «الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع» في (١٤٨) ق، تحت رقم (٥٩٢)

انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٧ الحاشية (١٣).

الأولى: نصّاً، وذلك في باب (المدّ) عند الكلام على حكم ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس: ٥١][١].

الثانية، والثالثة بالمعنى.[٢]

١٣- الإيجاز[٣]

المؤلِّف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلِّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.[٤]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

١٤- البسيط[٥]

المؤلّف: ابن مهران.[٦]

حكى عنه المؤلِّف مصرّحاً باسمه نصّاً واحداً يتعلق بمراتب المدّ.[٧]

---

(١) انظر ص: ٨٤٠.

(٢) انظر ص: ٨٣٧، ٨٩٥.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ص: ٢١٨ و ٢١٩.

(٥) كذا قال المؤلِّف، ولم أجد عند كلّ من ترجم لابن مهران أن له كتاباً بهذا العنوان، مع اتفاق بعضهم أن له كتاباً قريب عنوانه من هذا، وهو «المبسوط»، وقد نقل المؤلِّف منه كما سيأتي. فهل «البسيط» هو «المبسوط» أو أنهما اثنان؟ الله أعلم.

(٦) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٧) انظر ص: ٧٩٣.

١٥ - البيان[١]

المؤلِّف: عبد الواحد بن عمر أبي هاشم، أبـو طـاهر، العَلـم الثقـة، مقـرئ نحوي، قرأ على ابن مجاهد وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٣٤٩ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، وذلك في تعريضه على ابـن مقـسم لتجـويزه القراءة بكل ما صحّ لغة.[٣]

١٦ - تبصرة البيان في القراءات الثمان[٤]

المؤلِّف: عليّ بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن، السعيدي، أستاذ معـروف، قرأ على النقاش والشذائي وغيرهما، وقرأ عليه نصر الشيرازي، وغيره.

وقد جاءت عنه بعض طرق القراءات في رواية قالون كما سيأتي في محله.

بقي إلى حدود سنة (٤١٠ هـ)[٥].

---

(١) كذا سمّاه المؤلِّف هنا، وفي «غايته»: ١/ ٤٧٥، وسمّاه الذهبي: (جامع البيان)، وهو مفقود، حيث لم أعثر على أي خبر عنه.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١١/ ٧-٨، المعرفة: ٢/ ٦٠٣-٦٠٥ غاية النهاية: ١/ ٤٧٥-٤٧٧.

(٣) انظر ص: ٥٩.

(٤) لم أعرف عنه شيئاً، إلا أن الذهبي قال: وقفت عليه. اهـ، وعلى كل حال فهذا الكتاب يُستدرَك على محقِّق «التلخيص» لأبي معشر الطبري، عندما ذكر أنه -التلخيص- رابع كتاب في (الثمان) ولم يذكر كتاب السعيدي. انظر: مقدّمة تحقيقه: ٤٩.

(٥) انظر: المعرفة: ٢/ ٦٩٩-٧٠٠، غاية النهاية: ١/ ٥٢٩.

نقل عنه المؤلِّف مرّتين:

الأولى: عزا إليه قراءة رويس ﴿سَلَٰسِلًاْ﴾ في [الإنسان: ٤] بالتنوين قولاً واحداً، ويلاحظ أنه في هذا الموضع لم يصرّح باسم الكتاب كاملاً وإنما قال: ... السعيدي في «تبصرته».[1]

الثانية: نقل عنه نصّاً في باب (التكبير) وأشار إلى أنه في آخر كتابه «تبصرة البيان في القراءات الثمان».[2]

١٧ - تبصرة المبتدي[3]

المؤلِّف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلِّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.[4]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

١٨ - التبيان[5]

المؤلِّف: النووي.يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا، فقيه شافعي،

---

(١) انظر: ١٩٥٣.

(٢) انظر: النشر: ٢٠١٠.

(٣) مخطوط حسب ما هو مذكور من الفهرس الشامل: ٣٦.

(٤) انظر ص: ٢١٩.

(٥) اسمه كاملاً: (التبيان في آداب حملة القرآن)، وهو مطبوع محقّق.

محدِّث مشهور، شهرته تغني عن ترجمته هنا، توفي سنة (٦٧٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بمسألة خلط القراءات بعضها ببعض، وأن ذلك لا ينبغي.[٢]

١٩ - التجويد[٣]

المؤلّف: عبد العزيز بن علي بن محمد، أبو حميد، المعروف بابن الطّحان[٤] ولد سنة (٤٩٨ هـ). أستاذ، محقّق بارع، مجوّد، ثقة، قرأ على كثيرين منهم شريح ابن محمد.

ألَّف في الوقف والابتداء، وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٥٦١ هـ)[٥].

(١) انظر ترجمته في: طبقات السبكي: ٥/ ١٦٥ وما بعدها، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٢٤.

(٢) انظر: ٦٤.

(٣) لابن الطّحان مؤلّفان في التجويد، الأول بعنوان: (الإنباء في تجويد القرآن) وليس النص فيه والثاني: (مقدّمة في التجويد) ولم أقف عليه. اهـ

انظر: مقدّمة تحقيق كتاب «نظام الأداء في الوقف والابتداء» لابن الطحان: ١١١٠.

(٤) قال المؤلِّف: هو ابن الطحان الذي ذكرت عنه في «التمهيد» من تأليفي تقسيمَ المشدّدات، وهو أبو الأصْبغ الذي ذكرته في باب أصول القراءة من «التمهيد» اهـ. ولعل صنيع المؤلِّف هذا حتى لا يشتبه على القارئ بابن الطّحان شيخ المؤلِّف. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٥.

(٥) هذا ما صرّح به الذهبي، حيث ذكره ضمن المتوفين في هذه السنة، أمّا المؤلِّف فأطلق ما بعد الستين، قال: بعد الستين.

انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٢/ ٦٢٨، المعرفة: ٣/ ١٠٥١-١٠٥٢، السير: ٢٠/ ٤٥١، غاية النهاية: ١/ ٣٩٥.

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، يتعلّق بتقسيمه المفخّمات إلى ثلاثة أضرب.[1]

٢٠- التحديد[2]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.[3]

نقل عنه المؤلِّف خمس مرّات، صرّح باسمه في اثنتين،[4] وسكت عن ذلك في الباقي؛ واكتفى في بعضها بعزو الكلام إلى الداني ، دون إشارة إلى أيٍّ من كتبه،[5] وفي بعضها لم يشر لا إلى الداني ولا إلى الكتاب، بل ذكر الكلام كأنه له هو ، واتضح أنه للداني وبالتحديد في «التحديد» عند مطابقة النصّ به.[6]

وهذه النقول الخمسة: واحد منها في الكلام على إسناد حديث «التحقيق» الذي رواه المؤلِّف من طريق الداني، والاثنان الآخران يتعلّقان بتعريف

---

(١) انظر ص: ٥٧٢.

(٢) اسمه (التحديد لحقيقة الإتقان والتجويد) كذا جاء في فهرست الداني. وفي بعض المصادر: (التحديد في الإتقان والتجويد) ويقال (التحديد في معرفة التجويد لتلاوة القرآن) والكتاب مطبوع بتحقيق د/ أحمد عبد التواب الفيومي بعنوان: (التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد) وهي النسخة التي اعتمد عليها الباحث. وحققه أيضاً د/ غانم قدوري الحمد، ولم أطلع على ذلك.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٥، فهرست الداني: ٢١، فهرست ابن خير: ٩.

(٤) انظر ص: ٥٤٧، ١٣٤٢.

(٥) انظر ص: ٥٦٢، ١٤١٦.

(٦) انظر ص: ٥٥٦.

«التجويد» ومدح التجويد والمجوّدين، والرابع نص في وصف «الترقيق»[1] والخامس يتعلق بالإخفاء والرَّوم،[2] والله أعلم.

٢١- التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره[3]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن بَصْخان،[4] الدمشقي، ولد سنة (٦٦٨ هـ)، شيخ مشايخ الإقراء بالشام، سمع الحديث وعني بالقراءات، وكان الناس يقصدونه لسماع تلاوته وحسن أدائه وتجويده، وكان بينه وبين الإمام الذهبي ما يكون بين الأقران عادة، قرأ على محمد بن عبد العزيز الدمياطي[5] وغيره، وقرأ عليه شيخ المؤلِّف أحمد بن إبراهيم الطحان،[6] وغيره.

---

(١) انظر ص: ١٣٤٢.

(٢) انظر ص: ١٤١٦.

(٣) كذا سماه المؤلِّف هنا، وذكر في ترجمة ابن بَصْخان أنه: «التذكرة في الردّ على من ردّ تفخيم الألف وأنكره» ولعلّ ما بعد كلمة «التذكرة» ليس من العنوان، وإنما هو وصف من المؤلِّف للكتاب، ولكن السجعة تضعّف هذا. ويجدر التنبيه على أن هذا المؤلَّف إنما هو رسالة وليس كتاباً؛ بدليل قول المؤلّف: رأيته بخطّه في كرّاسة. اهـ والله أعلم. ولم أجد من ذكر هذه الرسالة في الفهارس أو المكتبات.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٨.

(٤) كذا ضبطه الحافظ ابن حجر رحمه الله، بالحروف قائلاً: بموحدة وسكون المهملة بعدها معجمة. اهـ وعند المؤلِّف في «غايته» بالضاد المعجمة والحاء المهملة ولعله تصحيف من النساخ.
انظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٨.

(٥) أبو عبد الله، الدمشقي، مقرئ، عارف ثقة، اختص بالسخاوي، وقرأ عليه الذهبي وغيره. توفي سنة (٦٩٣هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٣.

(٦) انظر ترجمته ص: ٦٦.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٣هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً لبيان أن (الألف) التي تقع بعد حرف التفخيم إنما تكون مفخّمة تبعاً لما قبلها غير مرقّقة؛ خلافاً لمن نصَّ على الترقيق.[٢]

٢٢- التكملة المفيدة لحافظ القصيدة «نظم»[٣]

المؤلّف: عليّ بن عمر بن إبراهيم، أبو الحسن، القَيْجاطي، ولد سنة (٦٥٠هـ) أستاذ، ماهر، محقّق، قرأ على أبيه، وابن أبي الأحوص، وغيرهما، وقرأ عليه حفيده محمد، وإسماعيل بن هانئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٣٠هـ)[٤].

الرواية: قرأها المؤلِّف على شيخه الرعيني، وحدّثه ببعضها شيخه إسماعيل ابن هانئ.[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٨٤-١٤٨٦، طبقات السبكي: ١٠/ ٢٢٣، غاية النهاية: ٢/ ٥٧-٥٩، الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٨.

(٢) انظر ص: ٥٦٦، ويلاحظ أن المؤلِّف ذكر بعد نهاية كلام ابن بصخان: ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيّان رحمه الله فكتب عليه: طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية. اهـ

انظر غاية النهاية: ١/ ٧٨١.

(٣) قال المؤلّف: نظم فيها ما زاد على «الشاطبية» من «التبصرة» و«الكافي» و«الوجيز».

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٥٥٧-٥٥٨.

(٥) انظر ص: ٢٤٧.

نقل عنها المؤلِّف نصّاً طويلاً في باب : إفراد القراءات...[(١)]

٢٣ - التمهيد[(٢)]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصوص[(٣)].

٢٤ - التنبيه[(٤)]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل المؤلِّف عنه نصّاً واحداً فيه بيان أن الداني قرأ ﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١] إذا وقع بعد همزة الاستفهام كيف تصرف بالوجهين، أعني : إبدالها ألفاً خالصة فتمدّ لالتقاء الساكنين ، والوجه الثاني : التسهيل (بين بين)، وهذا كلّه إنما هو من طريق الأزرق عن ورش.[(٥)]

تتميم: كذا نسب المؤلف هذا الكتاب إلى الداني رحمه الله، وقد بحثت عن

---

(١) انظر ص: ١٥٨١.

(٢) اسمه كاملاً (التمهيد لاختلاف أصحاب نافع) مجلد . ولم أجد له أي ذكر، فلعله مفقود. انظر: فهرست الداني: ١٧.

(٣) انظر ص: ٩٨٧، ٩٩١، ١٢٣٠.

(٤) مفقود، سواء أكان للداني، أم لمكي كما هو مرجّح.

(٥) انظر ص: ٩٥٦.

كتاب بهذا الاسم للداني فلم أجد إلّا «التنبيه على مذهب أبي عمرو في الفتح والإمالة بالعلل» فما علاقة هذه المسألة بالفتح والإمالة؟

وينبّه على أن اسم الكتاب جاء في عبارة قلقة ومشكلة ، قال المؤلِّف: «...وعند الداني في غير «التيسير»، وقال في كتاب «التنبيه» إنه قرأ بالوجهين». هكذا جاءت العبارة ولا أفهم منها إلا أن فاعل (قال) هو الداني لا غير، وأنه هو الذي قرأ بالوجهين.

وهذا كلّه عندي وَهْمٌ من المؤلِّف - رحمه الله - وتبعه كل من جاء بعده ولم ينتبهوا، ولم يحققوا المسألة؛ حيث إن صاحب «التنبيه» والذي قرأ بالوجهين هو الإمام مكيّ بن أبي طالب رحمه الله وكتابه هو «التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه»[1].

وسبب وَهْمِ المؤلِّف -والله أعلم- هو أنه نقل عن المالقي ، ولم يدقّق في نقله، حيث إن النصّ برمّته منه -كما بُيِّن في موضعه من التحقيق- وأنقل هنا نصّ المالقي لتتضح المسألة. قال رحمه الله : « (سورة الأنعام) ذكر الشيخ رحمه الله في ترجمة ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً..... أقيس على أصول العربية، وذكر في كتاب «التنبيه» أنه قرأ بالوجهين لورش، ومذهب الحافظ والإمام عن ورش إنّما هو بين بين كقالون لا غير»[2].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٦، معجم الأدباء: ١٩/ ١٧٠، إنباه الرواة: ٣/ ٣١٦.

(٢) الدر النثير والعذب النمير: ٤/ ٢٣١.

ومعلوم أن المالقي يقصد بـ(الشيخ) الإمام مكيّاً وبـ(الإمام) ابنَ شريح، وبـ(الحافظ) الإمام الداني.[1]

وكان الصواب عليَّ أن أذكر هذا الكتاب لـ (مكي) ولكن تركته كما هو حسب عبارة المؤلِّف مع عدم دقتها -عندي- حتى يُعلَم ما هو له ممّا هو لغيره. والله أعلم.

بقي أن أذكر أن للداني رسالة بعنوان: (التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه) صُنِّفت في علم القراءات، وهي أساساً في الرد على المهدوي فيما كان بينهما من منافرة[2]، وخلافٍ في بعض مسائل في القراءات.

٢٥- التنزيل[3]

المؤلِّف: سليمان بن نجاح، أبو داود، ولد سنة (٤١٣ هـ)، أخذ عن أبي عمرو الداني، ولازمه مدّة طويلة، وهو أجلّ أصحابه، وكتب عن ابن عبد البر والباجي وغيرهما، قرأ عليه كثيرون؛ منهم أبو الحسن بن هذيل، وأبو علي الصدفي وغيرهما.

ألَّف عدّة مؤلّفات، منها «البيان الجامع لعلوم القرآن» و«الاعتماد».

---

(١) انظر: الدر النثير: ١/ ٤٥.

(٢) انظر : فهرست الداني:٢٨.

(٣) كتاب في (الرسم) حقق «مختصره» للمؤلف نفسه.

توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً،[٢] والله أعلم.

٢٦- الجامع[٣]

المؤلّف: الطبري.[٤]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، متعجّباً منه[٥].

٢٧- جامع البيان

المؤلّف: الداني.[٦]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب مناولة، وإجازة، وسماعاً لكثير منه، وتلاوة لما دخل في تلاوته على شيخه ابن اللبان بسنده.[٧]

---

(١) انظر: ترجمته في: بغية الملتمس: ٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ٢/ ٨٦٢-٨٦٤، غاية النهاية: ١/ ٣١٦.

(٢) انظر ص: ١٠٦٣.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢/ ١٦٢-١٦٩، المعرفة: ٢/ ٥٢٧-٥٣١، غاية النهاية: ٢/ ١٠٦-١٠٨، طبقات المفسرين للسيوطي: ٨٢-٨٤.

(٥) انظر: ١٦٧١.

(٦) حقق كاملاً في جامعة أم القرى بين أربعة أشخاص، ولم أستطع العثور إلا على بعض تحقيق الفرش وبالذات الذي من سورة البقرة؛ ومن سورة العنكبوت إلى آخر القرآن، وذلك عن طريق الشيخ د/ محمد سيدي الحبيب الجكني. ولم أستفد منها، ولكن يتضح -عندي- عدم سلامة، وعدم صحّة المنهج الذي سار عليه محققوه، حيث عاملوا القراءات ورجالها معاملة الحديث والمحدِّثين، مما نتج عنه تضعيفهم لكثير من القراءات والأوجه، والله المستعان، وصدر تحقيقهم عن جامعة الشارقة في الإمارات العربية، في أربعة أجزاء.

(٧) انظر ص: ١٧٠.

نقل المؤلِّف من هذا الكتاب نصوصاً كثيرة جدًّا، صرّح في بعضها به، وسكت في مواضع عن التنبيه على ذلك. والله أعلم.

٢٨- جمع الأصول في مشهور المنقول[١]

المؤلّف: علي بن محمد بن أبي سعد، أبو الحسن، الديواني. ولد سنة (٦٦٣هـ) ماهر، محقّق، شيخ قراء واسط، قرأ على الجعبري وغيره. وقرأ عليه ولده والسيواسي . له نظم في «الشواذ».

توفي رحمه الله سنة (٧٤٣ هـ).[٢]

الرواية: قرأ المؤلِّف هذا الكتاب على شيخه السيواسي.[٣]

نقل المؤلِّف عنه نصّاً واحداً.[٤]

٢٩- حلية القراء[٥]

المؤلّف: حامد بن علي بن حسنويه، أبو الفخر، الجاجاني، إمام بارع ناقل، أسند القراءات عن محمد الأصبهاني.

---

(١) منه مصوّرة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموع، تحت رقم (٢٩٠) رقم (٤) عن نسخة الظاهرية بدمشق.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ١٤٩٥-١٤٩٦، غاية النهاية: ١/ ٥٨٠، الدرر الكامنة: ٣/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) انظر ص: ٢٤٣.

(٤) انظر: ١٦٣٨.

(٥) اسمه كاملاً: (حلية القرّاء وزينة الإقراء) ذكر المؤلِّف أن فيه فوائد. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

قال عنه المؤلّف: «روى كثيراً من كتب القراءات، ولم أعرف من قرأ عليه إلا أنه كان بعد الستمائة»[١].

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرّات.[٢]

٣٠- الدالية في القراءات السبع العلية[٣]

المؤلّف: محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الأندلسي، صاحب «ألفية» النحو، أخذ عن السخاوي وغيره، غلب عليه النحو واللغة، وقد أخذ عنه اللغة والنحو كثيرون من أهل عصره.

قال المؤلِّف: «ولا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها»[٤].

لكن قال الذهبي: «تلا عليه جمعاً زين الدين المزي إلى سورة (الحج)»[٥].

توفي رحمه الله سنة (٦٧٢ هـ)[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

(٢) انظر ص: ٧٩٥، ٨٦٣، ٢٠٤٨.

(٣) نقل عنها المؤلِّف بيتاً بيّن فيها منهجه، وذلك قوله:

ولا بدّ من نظمي قوافي تحتوي   لما قد حوى حرز الأماني وأزيدا.

وهي مطبوعة في مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ١٨١.

(٥) المعرفة: ٣/ ١٣٦٤.

(٦) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٦٣-١٣٦٤، الوافي بالوفيات: ٣/ ٣٥٩-٣٦٤، غاية النهاية: ٢/ ١٨٠-١٨١، بغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣٧.

استشهد المؤلِّف ببيتين من هذه القصيدة في معرض ردّه على الإمام الجعبري رحمه الله في تجويزه الكسر في نحـو ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبـة: ٥٢] و ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] في رواية البزّي، والبيتان هما[1]:

ووجهان في كنتم تمنَّون مع ظلتم تفكـ ـهـون وأخفى عنـه بعض مـجـوّدا

مـلاقي سـاكن صـحيـح كهـل تـربـ ـصون ومن يكسر يـحِدْ عن الاقتدا

٣١- الراءات[2]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً[3]، والله أعلم.

تتميم: ذكروا أن للداني رحمه الله كتابين بعنوان «الراءات واللامات لورش» كلاهما في مجلد، ووصفوا بأن أحدهما أوسط والآخر أصغر، ولم يبين المؤلِّف أيّ الكتابين رجع إليه، وإن كان يترجح -عند البحث- أنـه رجـع إلى «الأوسـط» منها، استئناساً بقوله: في «غايته» عند تعداد كتب الـداني: «كتـاب الـراءات لورش مجلّد»[4] وهو مـا يوافـق وصـف أحـدهما في «فهرسـته»، بيـنما الآخـر وصفـوه بـ «جزء لطيـف»[5] والله أعـلم.

---

(١) انظر: ١٦٣٨.

(٢) مفقود..

(٣) انظر ص: ١٣٧٨.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٥.

(٥) انظر: فهرست الداني: ٢٢.

٣٢- الرعاية[١]

المؤلِّف: مكّي بن أبي طالب[٢].

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً[٣]. والله أعلم.

٣٣- روضة التقرير في الخلف بين «الإرشاد» و«التيسير»[٤]

المؤلِّف: أبو الحسن الديواني[٥].

الرواية: قرأ المؤلف هذا الكتاب على شيخه السيواسي[٦].

لم يصرّح بالنقل عنه.

٣٤- الشافي[٧]

المؤلِّف: إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرّاب[٨]، الإمام، الحافظ، عظيم

(١) مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) انظر ص: ١١٨٥.

(٤) من شرحه مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. عن نسخة مكتبة جستربتي بدبلن.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٦.

(٦) انظر ص: ٢٤٣.

(٧) صرّح السبكيّ رحمه الله أنه في القراءات، ولم يبيّن هل هي السبعة أم غيرها، وكذا المؤلِّف لم يذكر في ترجمته له من مصنفاته غير «مناقب الشافعيّ»، أما الذهبي فلم يترجم له في «المعرفة». والله أعلم.
طبقات السبكي: ٤/ ٢٦٧-٢٦٨، غاية النهاية: ١/ ١٦٠.

(٨) نسبة إلى بيع القِرَب.

القدر، سمع من أبي بكر الإسماعيليّ، وغيره، وحدَّث عنه شيخ الإسلام عبد الله ابن محمد الأنصاريّ، وغيره.

قال عنه الذهبي: «إمام في القراءات، والحديث، والفقه، ومعاني القرآن، والأدب»[1].

ألّف «الكافي في علم القرآن» و«الجمع بين الصحيحين».

توفي رحمه الله سنة (٤١٤ هـ).[2]

نقل منه المؤلِّف نصاً واحداً،[3] يتعلّق بنفي انحصار الأحرف السبعة في «الشاطبية» و«التيسير».

٣٥- شرح التيسير[4]

المؤلّف: عبد الواحد بن محمد بن عليّ بن أبي السّداد، أبو محمد، الباهلي، المالقي، أستاذ مقرئ، نحوي، إمام في القراءات وعلومها، فقيه، أصولي، قرأ على أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير، وغيره، قرأ عليه محمد بن يحيى بن بكر الصّعيدي.

---

(١) السير: ١٧/ ٣٧٩.

(٢) انظر ترجمته في: السير: ١٧/ ٣٧٩-٣٨١، طبقات السبكي: ٤/ ٢٦٦-٢٧٠، غاية النهاية: ١/ ١٦٠.

(٣) انظر ص: ١٣٣.

(٤) كذا سمّاه المؤلّف، وهو اسم مختصر، وعنوانه كاملاً: (الدر النثير والعَذْب النَّمير في شرح مشكلات، وقيد مهملات، وحل مقفلات، اشتمل عليها كتاب التيسير) هكذا ذكره مؤلّفه في مقدّمة كتابه. ويلاحظ أنه مطبوع بهذا العنوان ما عدا عبارة (وقيد مهملات)، وهو بتحقيق د/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ، سنة (١٤١١هـ) في أربعة أجزاء.

ذكر المترجمون له أن له مؤلفاتٍ في القراءات والفقه، لكن لم يصرّحوا إلّا بشرحه «للتيسير».

توفي رحمه الله سنة (٧٠٥ هـ).[1]

وورد ذكر هذا الكتاب عند المؤلِّف مرّتين:

الأولى: عند ذكره للكتب التي روى منها القراءات، فقال بعد أن ذكر أسانيده لكتاب «التيسير» «وأخبرني بشرحه -التيسير- للأستاذ أبي محمد عبدالواحد المالقي»[2].

الثانية: عند ما نقل عنه نصّاً في باب (المدّ) فقال: «قال الأستاذ المحقّق أبومحمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السّداد المالقي في شرح «التيسير»...» إلخ.[3] وهو نصّ لا يتجاوز ثلاثة أسطر، ثم عقَّب عليه شارحاً مراده من ذلك.

وفيما عدا هذين الموضعين لا يجد القارئ أيّ ذكر للمالقي ولا «لكتابه»، فهل يُفهم من هذا أن المؤلِّف لم يرجع إليه ألبتة بعد ذلك؟

الجواب: لا، فلئن غاب ذكر اسم المالقي، أو اسم «كتابه» فإنّ حروفه وكلامه وتحقيقاتِه لم تغب ولم تُطمس، بل هي كثيرة بين الأسطر والصفحات،

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٧، ومقدمة المحقّق: ١/ ١٣ وفيها مصادر ترجمته.

(٢) يلاحظ أن المؤلِّف لم يصرّح باسم أحد ممن أخذ عنهم هذا الكتاب بل قال: «أخبرني به غير واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى الأشعري». ص: ١٦٧.

(٣) ص: ٨٦٢.

نُقُولٌ حرفيةٌ من المؤلِّف عنه، لم يحجبها عن العيان إلّا عدم تصريح المؤلِّف به، وإن كان في بعضٍ منها يلمّح بقوله: (قال بعضهم).

ولا مبالغة إذا قيل: إن «شرح التيسير» للمالقي هو المصدر الثاني بعد «جامع البيان» للداني من المصادر التي ارتكز عليها المؤلِّف في تحقيقاتِه وآرائه في بعض الأبواب الصعبة والمهمّة من أبواب القراءات.(١)

وقد نُبِّه في (التحقيق) على جميع المنقولات الحرفية من هذا الكتاب، ويُكتفى هنا بالإحالة إليها.(٢) والله أعلم.

٣٦- الشّرعة في القراءات السبعة(٣)

المؤلّف: هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو القاسم، البارزي، ولد سنة (٦٤٥هـ). مفتي الشام، قرأ على محمد التاذفي، وحدّث عنه جماعة، منهم شيخ المؤلِّف إبراهيم الشامي.

---

(١) بيّن المؤلِّف في ترجمته للمالقي أنه: شرح «التيسير» شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد. اهـ ولكن لم يصرّح في «نشره» باستفادته منه، وهي مسألة وإن كان فيها ما فيها إلّا أنها كانت صفة كثير من طلبة العلم في ذلك العصر، وقد يكون هناك سبب آخر وهو: أن النفس غالباً ما تستكره الإفادة ممن يعاصرها. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٧.

(٢) انظر ص: ٩٨٩، ٩٩١، ٩٩٤، ١٤١٣ وغيرها.

(٣) لا أعلم عنه شيئاً، وقال ابن الوردي؛ وهو تلميذ البارزي: إن اسم الكتاب هو «السرعة» بالسين المهملة. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٠٤٤. والكتاب مخطوط. انظر الفهرس الشامل (القراءات) ص ١١٩. (المجمَّع).

توفي رحمه الله سنة (٧٣٨ هـ).[١]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إذناً عن جماعة؛ منهم شيخُه ابـن اللبـان، وشافهه بها شيخه إبراهيم الشامي.[٢]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل عنها.

٣٧- الشّمعة في قراءات السبعة «نظم»[٣]

المؤلّف: محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، الموصلي، المعروف بـ (شعلة الحنبلي)، ولد سنة (٦٢٣ هـ)، إمـام، ناقـل، أستاذ، صـالح، قـرأ عـلى شيـخه الإربلي، ثم قرأ هو عليه.

ألَّف شرح «الشاطبية» وسمّاه «كنـز المعاني» و«العنقود» في النحو، وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ).[٤]

الرواية: قرأها المؤلِّف على شيخه ابن رجب السّلاميّ بسنده.[٥]

لم ينقل المؤلِّف عنه شيئاً.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٨٧، طبقات السبكي: ٦/ ٢٤٨-٢٥٠، غاية النهاية: ٢/ ٣٥١-٣٥٢.

(٢) انظر ص: ٢٤٤.

(٣) قال عنها المؤلف: «هي قصيدة رائية قدر نصف الشاطبية مختصرة جداً أحسن في نظمهـا واختـصارها». انظر ص: ٢٤٢. ومنها نسخة خطية في مكتبة خدا بخش في الهند برقم: (٢٩٣٨).

(٤) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٤٠-١٣٤١، الوافي بالوفيات: ٢/ ١٢٢، غاية النهاية: ٢/ ٨٠-٨١.

(٥) انظر ص: ٢٤٢.

٣٨- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي[١]

المؤلِّف: محمد بن يوسف بن عليّ، أبو حيّان، الأندلسي، ولد سنة (٦٥٤ هـ) مقرئ، مفسّر، نحوي، أصولي، قرأ على كثيرين في المشرق والمغرب، منهم أبوجعفر بن الزبير، وابن الأحوص، وقرأ عليه ابن نحلة وابن الجندي.

وألّف «شرح التسهيل» لابن مالك، و«النكت الحسان» وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٥ هـ)[٢].

الرواية: قرأها المؤلِّف وقرأ بمضمّنها على شيخه ابن اللبان[٣].

لم ينقل عنه المؤلّف، والله أعلم.

٣٩- القراءات[٤]

المؤلّف: القاسم بن سلّام بن عبد الله، أبو عبيد، ولد سنة (١٥٧ هـ)، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وغيره، وروى عنه القراءة أحمد بن إبراهيم -وراق خلف-، وغيره، إمامُ أهل دهره في القراءات واللّغة، والفقه، وثّقه وعدّله الحفّاظ في عصره.

---

(١) منه نسخة في الهند.

(٢) انظر: ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٧١-١٤٧٤، طبقات السبكي: ٦/ ٣١-٤٤، غاية النهاية: ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، طبقات الداودي: ٢/ ٢٨٦-٢٩١.

(٣) انظر ص: ٢٤٣.

(٤) مفقود.

توفي رحمه الله سنة (٢٢٤ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بذكر من نقل عنه شيء من القراءات من الصحابة رضي الله عنهم[٢]، ثمّ في ثلاثة مواضع أخرى؛ لكن ليس فيها التصريح بأنها من كتاب «القراءات»[٣].

ويغلب على الظنّ أن المؤلف ينقل عن هذا الكتاب بواسطة؛ إما عن الداني، وإما عن السخاوي، وأبي شامة، والله أعلم.

تتميم: يُعَدُّ هذا الكتاب أوّل كتاب معتبر أُلِّف في القراءات، قال عنه ابن دَرَسْتَويه: «كتاب جيّد ليس لأحد من الكوفيين مثله». ويبدو أنه يشتمل على تعليل القراءات التي يذكرها، كما يُلحظ عند النحّاس في «معاني القرآن» له، من كثرة الردود والتعقّبات عليه في التعليل والتوجيه، حتى بلغت فيما أخبرني به متخصّص في النحو -أكثر من (١٥٨) موضعاً، وقد لا يكون الإمام ابن العربي مبالغاً عند ما قال: «ولا فرق بين أن يقرأ كتاب أبي عبيد أو الطبري، وهما خير من كتاب ابن مجاهد وأصحّ، فعلى أحدهما عوّلوا إن أردتم النظر في شيء من ضبط الحروف»[٤].

---

(١) فيكون عمره (٦٧) سبعا وستين سنة كما قال البخاري رحمه الله، خلافاً للمؤلف الذي قال: توفي عن (٧٣) ثلاث وسبعين.

وانظر في ترجمته: غاية النهاية: ٢/ ١٧-١٨، المعرفة: ١/ ٣٦٠-٣٦٥، التاريخ الكبير: ٧/ ١٧٢، تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٣-٤٠٦، السير: ١٠/ ٤٩٠-٥٠٩.

(٢) انظر ص: ٢١.

(٣) انظر: ١٧٢٤، ١٩٢٩.

(٤) انظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٥، العواصم من القواصم: ٣٦٢.

ولكن الله شاء ألا يبقى إلا كتاب ابن مجاهد فسبحانه من حكيم عليم.

٤٠ - القصيدة الحصرية[١]

المؤلِّف: عليّ بن عبد الغني، أبو الحسن، الحصري، أستاذ، مقرئ، أديب، قرأ على أبي بكر القصري تسعين ختمة بالسبع، وعلى ابن حمدون الجلولي، وغيرهما، وقرأ عليه سليمان المعافري، وأبو القاسم الصواف.

توفي رحمه الله سنة (٤٨٨ هـ)[٢].

الرواية: أخذ المؤلِّف هذه القصيدة سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن عن شيخه ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.

نقل عنها المؤلف في ثلاثة مواضع[٣]، والله أعلم.

٤١ - الكفاية «نظم الكنز»[٤]

المؤلِّف: ابن مؤمن الواسطي[٥].

---

(١) حققت في المغرب كما أخبرني بعض الباحثين. ثم تحصلت على نسخة منها مطبوعة بتحقيق د/ توفيق أحمد العبقري.

(٢) كذا قال الذهبي وهو الصواب، وقال المؤلف: سنة (٤٦٨ هـ) وهو خطأ لا شك فيه. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ٤٣٢-٤٣٣، المعرفة: ٢/ ٨٦٩-٨٧١، غاية النهاية: ١/ ٥٥٠-٥٥١.

(٣) انظر ص: ٨٢٨، ٨٥١، ١٥٦٧.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٤١.

الرواية: هي نفسها التي في «الكنز» إلا أنه هنا قرأ النظم على شيخه ابن رجب.[1]

لم يصرح بالنقل عنها. والله أعلم.

٤٢ - الكنز في القراءات العشر[2]

المؤلّف: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد، الواسطي، ولد سنة (٦٧١هـ) أستاذ، عارف، محقّق، ثقة، شيخ العراق في زمنه، قرأ على ابني غزال وغيرهما كثير، وقرأ عليه ابن اللبّان وابن الطّحان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٠هـ).[3]

الرواية: أخذه المؤلّف سماعاً وتلاوة عن شيخه ابن اللبان، وسماعاً لبعضه عن أحمد بن رجب، ثم قرأ بمضمّنه بعض القرآن على شيخه ابن الطّحان.[4]

صرّح المؤلِّف بالنقل عنه نصّاً في أربعة مواضع،[5] والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٢٤١.

(٢) مطبوع محقّق.

(٣) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٩٤-١٤٩٥، غاية النهاية: ١/ ٢٣٠-٢٢٩، الدرر الكامنة: ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

(٤) انظر ص: ٢٤٠.

(٥) انظر: ٢٠٠٢، ٢٠٢١، ٢٠٢٣.

٤٣ - اللوامح[1]

المؤلّف: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل الرازي، شيخ، ثقة، ورع، قرأ على أبي الحسن الحمّامي وغيره، قرأ عليه الهذلي وأبو معشر الطبري وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٤ هـ).[2]

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرّات، مصرّحاً به، على ثلاث قضايا:

الأولى: نقل عنه قراءات شاذّة في سورة «الفاتحة» موافقة لخط المصحف، وواردة عن الأئمّة المشهورين.[3]

الثانية: في توجيه قراءة ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الفرقان:٢٥].[4]

الثالثة: للدّلالة على عدم انفراد ابن عامر رحمه الله في قراءة: ﴿إِلْيَاسَ﴾ [الصافات:١٢٣] بوصل الهمزة بعد نون ﴿وَإِنَّ﴾[5].

وهناك نقلان آخران عن أبي الفضل، أحدهما في توجيه قراءة أبي جعفر

(١) مفقود، لم أعرف عنه شيئاً سوى ما ينقله أبو حيان في «البحر المحيط» عنه. ثم علمت أن منه قطعة متبقية ذكرها الدكتور حازم سعيد في كتابه: «علوم القرآن بين البرهان والإتقان»: ٣٥٩، ولم أقف عليها.

(٢) انظر: المعرفة: ٢/ ٧٩٥-٧٩٨، السير: ١٨/ ١٣٥-١٣٨، غاية النهاية: ١/ ٣٦١-٣٦٣.

(٣) انظر: ١٣٧.

(٤) انظر: ١٨١١.

(٥) انظر: ١٨٨٠.

﴿رَبِّ ٱحۡكُم﴾ [الأنبياء:١١٢] لم يصرّح المؤلِّف في أيّ كتاب من كتب الرازي ، ولعلّه من «اللوامح»[1] والله أعلم.

٤٤ - المبسوط[2]

المؤلّف: ابن مهران.[3]

نقل عنه المؤلِّف أربعة نصوص، صرّح في ثلاثة منها باسم الكتاب.[4]

٤٥ - المدّات[5]

المؤلّف: ابن مهران.

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في تعليل التسمية بـ (مدّ المبالغة)[6].

٤٦ - المرشد في الوقف والابتداء[7]

المؤلّف: الحسن بن علي بن سعيد ، أبو محمد ، العماني.

---

(١) انظر: ١٢٧ و ١٨١٢.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٤) انظر ص: ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ١١٨٤.

(٥) مفقود.

(٦) انظر ص: ٨٤٦.

(٧) توجد نسخة خطية ناقصة في جامعة استنبول -القسم العربي- تحت رقم (٦٧٢٧) باسم: (المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبين تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها) وقد لخص الشيخ زكريا الأنصاري هذا الكتاب وسمّاه (المقصد لتلخيص ما في المرشد)، وهو مطبوع. انظر: نوادر المخطوطات: ٢/ ٢٥١.

توفي رحمه الله بعد سنة (٥٠٠ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في كيفية الوقف على ﴿وَمَالِيَ﴾ في[يس: ٢٢][٢].

٤٧ - المرشد الوجيز[٣]

المؤلّف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بأبي شامة، مقرئ محدِّث مؤرِّخ، من أشهر تلاميذ السخاوي، ألّف كثيراً من الكتب، منها: مختصر تاريخ دمشق، توفي سنة(٦٦٥هـ)[٤]

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصوص ، اثنان منها يتعلقان بمسألة التواتر، هل هو لابدّ منه أم يكتفى بصحة السند[٥]، وأمّا النقل الثالث فهو لفتوى الشيخ ابن الصّلاح رحمه الله في نفس المسألة.[٦]

٤٨ - المشكل[٧]

المؤلّف: عبد الله بن قتيبة بن مسلم الدينوري، سُنِّي، من أئمة الأدب، تتلمذ على ابن راهويه وغيره، له المؤلَّفات العديدة.

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٢٣.

(٢) انظر ص: ١٤٩٤.

(٣) مطبوع بتحقيق د/ طيّار آلتي قولاج.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٦٥-٣٦٦.

(٥) انظر ص: ٣٥، ٤٨.

(٦) انظر ص: ١١٦.

(٧) مطبوع محقّق.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّين في مبحث شرح حديث (الأحرف السبعة) صرّح في أحدهما باسم الكتاب، وفي الآخر اكتفى بنسبته إلى ابن قتيبة.[٢]

٤٩ - المفردات[٣]

المؤلِّف: الداني.

نقل عنه المؤلِّف كثيراً[٤]، ويعتبر هذا الكتاب من الأسس التي أقام عليها المؤلِّف تحقيقاته.

٥٠ - المطلوب في قراءة يعقوب ونظمه: غاية المطلوب[٥]

المؤلّف: أبو حيّان[٦].

الرواية: قرأ المؤلِّف بمضمّن «المطلوب» وقرأ «نظمه» على شيخه ابن الجندي إلى أثناء سورة «النحل»، وسمع منه بعضه وناوله باقيه وأجازه به[٧].

(١) انظر ترجمته: طبقات الزبيدي: ١٩٩.

(٢) انظر ص: ٧٤، ٧٥.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر مثلاً ص: ٨٤٠.

(٥) كلاهما مفقود.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٧) انظر ص: ٢٤٣-٢٤٤.

نقل المؤلِّف عن «المطلوب» إحالةً في موضع واحد[1]، والله أعلم.

٥١ – مفردة ابن عامر[2]

المؤلّف: الشريف عبد القاهر العباسي.[3]

ذكرها المؤلِّف ثلاث مرّات ـ صرّح في اثنتين منها بالرجوع إليها دون أن يذكر منها نصّاً حيث قال: «... ولم أره منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر[4]». وقال: «...ولم أجد ذلك في «مفردة الشريف»[5]».

أمّا في الموضع الثالث فقد صرّح بنقل نصّ منه فقال: «ورأيت في «مفردة ابن عامر» للشيخ الشريف ما نصّه :...»[6].

٥٢ – مفردة ابن كثير[7]

المؤلّف: أبو العلاء الهَمَذاني.[8]

نقل عنها المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (التكبير) يتعلق بالحديث المسند من

(١) انظر ص: ٧٦١.

(٢) لم أعثر عليها.

(٣) شيخ سبط الخياط الذي اعتمد عليه في «المبهج» انظر ترجمته ص: ٢٥٥.

(٤) ص:١٠١١.

(٥) ٢/ ٢٤٨.

(٦) ٢/ ٣٠٥.

(٧) لم أجد لها أي ذكرٍ في الفهارس، وفات ذكرها أيضاً على محقّقي كتابه «غاية الاختصار».

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٢٥.

المؤلِّف إلى النبي ﷺ الدالّ على قراءة (الفاتحة) بعد الانتهاء من قراءة (الناس) في الختمة[1].

وينبّه هنا على أن هذا النصّ قد شمل عدة أحاديث بأسانيد مختلفة. والله أعلم.

٥٣- مفردة يعقوب[2]

المؤلّف: عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم ، أبو محمد ، الصّعيدي، مقرئ ، مكثر، ناقل، قرأ على أبي القاسم بن عيسى، والصفراوي، وغيرهما ، وقرأ عليه ولده عبد الكريم والمريوطي.

ألّف كتاب «البيان في معرفة الجميع بالقراءات الثمان» ذكر الذهبي أنه في تسعة عشر مجلداً.

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ).[3]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه ابن اللبّان، وعلى القروي مشافهة بسنديها.

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل عنه.

---

(١) انظر: ٢/ ٤٤٠.

(٢) لم أجد لها ذكراً في الفهارس.

(٣) كذا ذكر الذهبي نقلاً عن ابن العمادية وهو معاصر له،
انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٣٧-١٣٣٨، غاية النهاية: ١/ ٣٥٦.

٥٤- المفيد في القراءات الثمان[١]

المؤلِّف: محمد بن إبراهيم بن أبي مُشَيرح، أبو عبد الله ، الحضرمي، اليمني، جاور بمكّة.[٢]

الرواية : قرأ المؤلِّف القرآن الكريم بهذا الكتاب ضمناً على شيوخه المصريِّين.

نقل عنه المؤلِّف مرّة واحدة[٣]. والله أعلم.

٥٥- المفيد في القراءات العشر[٤]

المؤلّف: أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب ، أبو نصر ، الخباز ، البغدادي، شيخ جليل، مشهور، قرأ على الحمّامي والمعافا الجريري وغيرهما، وقرأ عليه ابن سوار والحسن بن أحمد الشهرزوري، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٤٤٢ هـ)[٥].

الرواية : يروي المؤلِّف هذا الكتاب تلاوة بنفس سند كتب السبط.[٦]

---

(١) منه نسخة خطية في الجامع الكبير بصنعاء.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٤٦، طبقات فقهاء اليمن: ١٨٧ .

(٣) انظر ص: ٦٦٠.

(٤) مفقود.

(٥) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٧٩٠، غاية النهاية: ١/ ١٣٧-١٣٨، لسان الميزان: ١/ ٣١٠.

(٦) انظر ص: ٢٢٠-٢٢١.

لم يصرّح بالنقل عنه. والله أعلم.

٥٦- المقنع[١]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف نصّين يتعلقان برسم وتوجيه نحو ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] و ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣] و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣][٢].

٥٧- المنتهى في الخمسة عشر[٣]

المؤلّف: محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو الفضل، الخزاعي، إمام جليل، من أئمة القراءة الموثوق بهم، قرأ على المطّوّعي، والسامرّي، وغيرهم كثير، وقرأ عليه أبو العلاء الواسطي، وأبو الفضل الباطرقاني وغيرهما، ألّف «تهذيب الأداء في السبع» و«الواضح».

توفي سنة (٤٠٨ هـ)[٤].

---

(١) اسمه كاملاً: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار». مطبوع.

(٢) انظر: ١٠٦٨، ١٠٧٧.

(٣) هذا الصواب كما ذكره المؤلِّف في «غايته»، وما في «النشر» من أنه في «العشر» خطأ، والقراءات التي فيه هي العشرة المشهورة يضاف إليها قراءة كلّ من: أبي بحرية، وأبي حاتم السجستاني، وأبي عبيد، وأيوب ابن المتوكل، وسلّام الخرساني... والكتاب حقّق للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٥ هـ) انظر: مقدّمة تحقيقه ٣٥-٩٥.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢/ ١٥٧، الأنساب: ٢/ ١١٦، المعرفة: ٢/ ٧١٩-٧٢٠، غاية النهاية: ٢/ ١٠٩-١١٠.

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً في ثلاثة مواضع:

الأول: من رواية إسحاق عن خلف وذلك للاحتجاج على صواب ما أسنده أبو العلاء الهمداني من أن البرصاطي لم يقرأ على أحمد بن إبراهيم الورّاق[1].

الثاني: في الحديث المسلسل بالتعوذ، الذي رواه المؤلف بسنده، وقال المؤلّف: وروى الخزاعي في كتابه «المنتهى»[2].

ويلاحظ هنا أن الباحث ذكر في موضعه من (التحقيق) أن هذا النص ليس في «المنتهى» المحقّق، مما يعني نقص الذي وصل منه، أو أن النص هو من كتاب «الاستعاذة» وليس «المنتهى» وما حدث إنما هو سبق قلم من المؤلف رحمه الله، والله أعلم.

الثالث: في مبحث (التكبير) وسببه.[3]

٥٨- المهذّب في العشر[4]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن علي، أبو منصور، الخياط، البغدادي، ولد سنة (٤٠١هـ)، أستاذ كبير، ثقة، قرأ على أبي نصر بن مسرور، وابن مهدي، وغيرهما، قرأ عليه سبطه أبو محمد صاحب «المبهج»، وابنُ الحصين، وغيرهما.

---

(١) انظر ص: ٥٠٣.

(٢) انظر ص: ٦٣١.

(٣) انظر: ٢٠١٧.

(٤) لعله مفقود، وذكره الذهبي، لكن سمّاه «المهذب في القراءات».

توفي رحمه الله سنة (٤٩٩ هـ)[١].

يروي المؤلِّف هذا الكتاب تلاوة عن شيوخه ابن الصائغ والبغدادي وابن الجندي.[٢]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

٥٩- الموجز[٣]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً تصريحاً.[٤]

٦٠- نهاية الإتقان في تجويد القرآن[٥]

المؤلّف: شريح بن محمد بن شريح، أبو الحسن، ابن صاحب «الكافي» مقرئ، محدّث، أديب، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلوف وغيره، وله إجازة من الإمام ابن حزم رحمه الله.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، المعرفة: ٢/ ٨٧٩-٨٨١، غاية النهاية: ٢/ ٧٤-٧٥.

(٢) انظر: ٢٢٠.

(٣) لم أعرف عنه شيئاً، غير أنه في أصول رواية ورش.

انظر: فهرست تصانيف الداني: ٢٢ معجم مؤلفاته للدكتور عبدالهادي حميتو: ٧٣.

(٤) انظر ص:٦٦٨.

(٥) توجد منه مصورة رديئة جداً كتابة وترتيباً في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة عن نسخة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند.

توفي رحمه الله سنة (٥٣٧ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في مبحث (صفات الحروف) يتعلق بمسألة القلقلة.[٢]

٦١- النونية في التجويد[٣]

المؤلِّف: علي بن محمد بن عبد الصمد، السخاوي، مقرئ، نحوي، مفسر، سمع من السِّلفي والبوصيري، وقرأ القراءات الكثيرة على أبي اليمن الكندي، وعلى الإمام الشاطبي، وهو أول من شرح «الشاطبية»، تتلمذ عليه كثيرون منهم أبو شامة وغيره، توفي سنة (٦٤٣هـ)[٤].

الرواية: أخذها المؤلِّف إجازة عن شيخه أبي عبد الله بقراءته عليه[٥] ولم يصرّح المؤلِّف بالنقل عنها. والله أعلم.

٦٢- هجاء السُّنَّة[٦]

المؤلّف: الغازي بن قيس ، أبو محمد، الأندلسي ، إمام جليل ، ثقة، شهد

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الملتمس: ٣١٨، المعرفة: ٢/ ٩٥٣-٩٥٤، غاية النهاية: ١/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) انظر ص: ٥٤٠.

(٣) مطبوعة محقّقة، مع أنها في الأصل هي مبحث من مباحث كتابه «جمال القراء».

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٦٨-٥٧١.

(٥) انظر: ص ٢٤٩.

(٦) مفقود.

الإمام مالكاً وهو يؤلّف «الموطأ» فأخذه عنه، وتتلمذ على الإمام نافع وأخذ عنه القراءة، فكان أوّل من أدخلها و«الموطأ» الأندلس.

توفي رحمه الله سنة (٢٩٩ هـ).(١)

نقل عنه المؤلِّف مرّتين في باب (الوقف على الهمز)، الأولى في تنصيصه على رسم الهمز في ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠] و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] و ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] بألف.(٢)

أما النقل الثاني فهو حكايته حذف صورة الهمز في ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ الثلاثة في سورة يوسف [٧٤، ٧٥].(٣)

٦٣ - الوسيط في العشر(٤)

المؤلّف: أبو الفضل الرازي.(٥)

نقل عنه المؤلِّف نصّين في باب (التكبير). ويلاحظ أن واحداً منهما كرّره مرتين. والله أعلم.(٦)

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس: ٥/ ٣٤٥، ترتيب المدارك: ٣/ ١١٤-١١٥، السير: ٩/ ٣٢٢-٣٢٣، غاية النهاية: ٢/ ١.

(٢) انظر ص: ١٠٦١.

(٣) انظر ص: ١٠٦٨.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) سبقت ترجمته ص: ٣٢٨.

(٦) انظر: ٢٠١٢، ٢٠١٧.

٦٤- الوسيلة[١]

المؤلِّف: علم الدين السخاوي.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص[٢]، والله أعلم.

٦٥- الوقف[٣]

المؤلّف: محمد بن أحمد واصل ، أبو العباس، البغدادي، مقرئ جليل، متقن، ضابط ، أجلّ أصحاب محمد بن سعدان ، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٣ هـ).[٤]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز).[٥]

٦٦- الوقف[٦]

المؤلّف: محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر، المعروف بابن الأنباري ، الإمام

(١) في شرح «رائية» الشاطبي في الرسم المسمّاة «العقيلة» وهذا الكتاب حقق للماجستير في الجامعة الإسلامية. ثم صدر أخيراً محققاً بعناية د/ مولاي الإدريسي، عن مكتبة الرشد بالرياض.

(٢) انظر ص: ١٠٦١، ١٠٧١، ١٠٨٣.

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١/ ٣٦٧، المعرفة:٢/ ٥١٩-٥٢٠، غاية النهاية: ٢/ ٩١.

(٥) انظر: ١٠٩٦.

(٦) مطبوع بعنوان: «إيضاح الوقف والابتداء» وهو محقّق.

الكبير، المشهور، قرأ على إدريس والتمار وغيرهما، وقرأ عليه السامري والدارقطني وغيرهما، ألّف كثيراً من الكتب منها «شرح المعلقات»، و«الأضداد» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٣٢٨هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّين في باب الوقف على الهمز.[٢]

٦٧- وقف حمزة[٣]

المؤلِّف: ابن مهران.[٤]

نقل عنه المؤلِّف نصّين، أحدهما يتعلق بالنقل في ميم الجمع قبل همزة القطع نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥] والآخر: الإبدال في نحو ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥][٥].

٦٨- الوقف والابتداء[٦]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣/ ١٨١-١٨٦، المعرفة: ٢/ ٥٥٦-٥٥٩، غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠-٢٣١، بغية الوعاة: ١/ ٢١٢-٢١٤.

(٢) انظر: ١٠٥٤، ١٠٩٦.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٥) انظر ص: ١٠٥٠، ١٠٩٢-١٠٩٣.

(٦) لعله المطبوع بعنوان (المكتفى في الوقف والابتدا) أو أنه كتاب آخر كما ذكر في فهرست الداني: ١٨.

نقل عنه المؤلِّف بهذا العنوان نصّاً واحداً.[1]

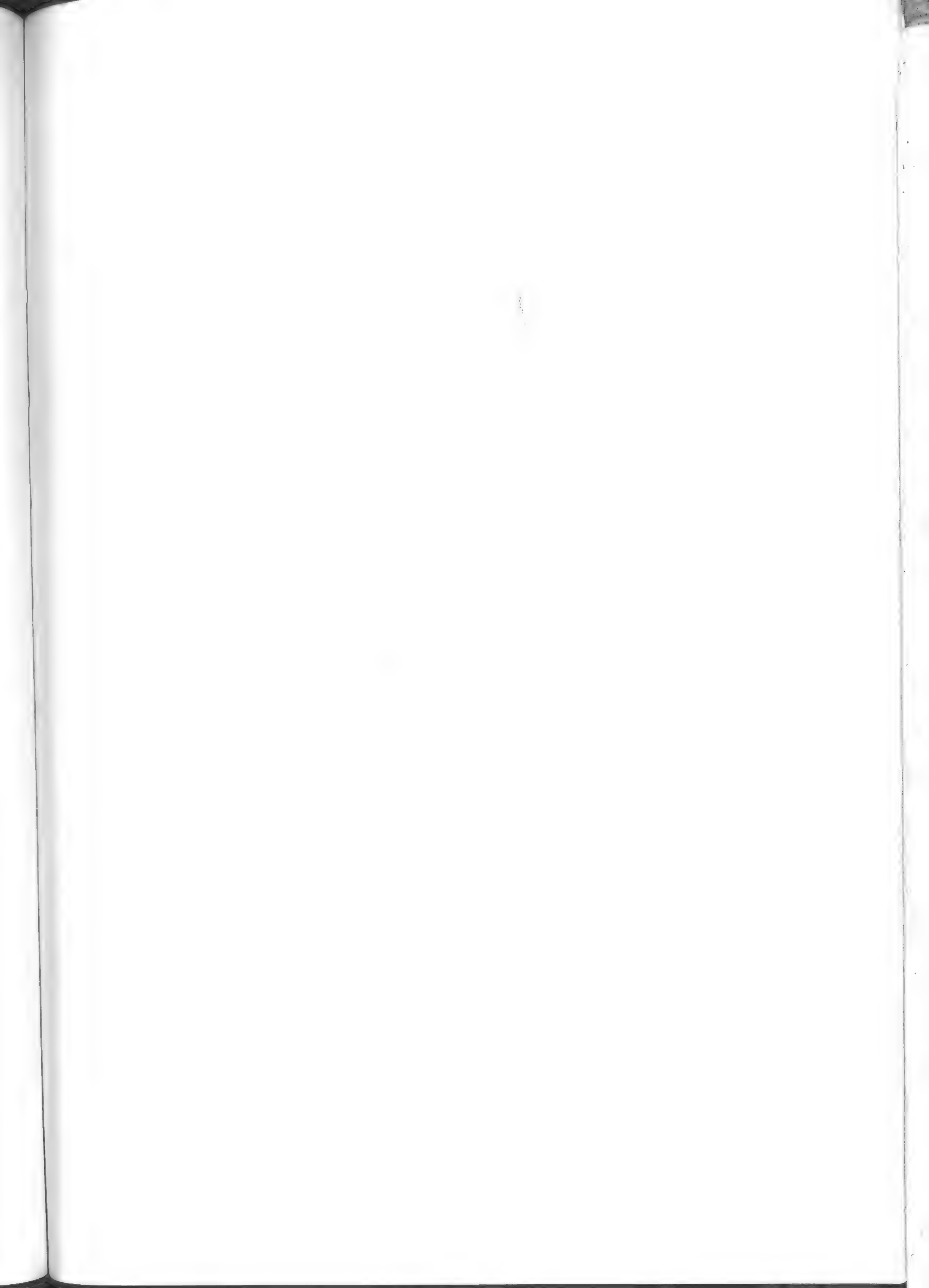
ويظهر أن هذا الكتاب ليس هو كتاب «المكتفى» وليس كتـاب «الاكتفـاء» الذي سبق ذكره قبل قليل؛ وذلك لأن هذا الـنص غـير موجـود في «المكتفـى» ولتنصيص الكتب المعنية بتراث الإمام الداني على أن لـه عـدة كتـب في الوقـف والابتداء وهذا منها نصاً.

وهذا النص الذي نقله المؤلف موجود بحروفه في كتاب «جامع البيان»؛ إذ قد يكون المؤلـف سبق قلمـه مـن «جـامع البيـان» إلى «الوقـف والابتـداء»، والله أعلم.

(١) انظر ص: ٦٥٤.

المطلب الثاني:

كتب التفسير وفضائل القرآن والترتيب هجائي



١ - البحر المحيط[١]

المؤلِّف: أبو حيّان.[٢]

نقل المؤلِّف عن هذا الكتاب ثلاث مرّات، ولم يصرّح به، بل اكتفى بقوله: «قال أبو حيّان»، وبالرجوع إليه وجدت النصوص مطابقة.[٣]

٢ - التبصرة[٤]

المؤلّف: أحمد بن يوسف بن حسن، أبو العباس، الكَوَاشي، عالم، مفسر، ولد سنة (٥٩٠ هـ) أخذ عن السخاوي وغيره، ألّف في التفسير، وسمع منه تفسيره والقراءات بعض شيوخ شيوخ ابن الجزري.

توفي رحمه الله سنة (٦٨٠ هـ)[٥].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بشروط القراءة الصحيحة، ويلاحظ أن النصّ أصلاً لمكّي[٦]، والله أعلم.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٣) انظر: ١٧٤٨، ١٧٥٥، ١٨٣٨.

(٤) اسمه: (تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصّر) حقق بعضه للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٥) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٦١-١٣٦٣، نكت الهميان: ١١٦-١١٧، غاية النهاية: ١/ ١٥١، طبقات المفسرين: ١/ ٩٨-١٠٠.

(٦) انظر ص: ١٢٨، التبصرة: ١٢٩-١٣٠.

٣- تفسير البغوي[١]

المؤلّف: الحسين بن مسعود بن محمد، البغوي، فقيه شافعي، محدِّث، مفسّر، تتلمذ على القاضي حسين، وعبد الواحد المليحي وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم محمد بن محمد أبو الفتوح الطائي، وأبو منصور حَفَدة.

توفي رحمه الله سنة (٥١٦ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً.[٣]

٤- تفسير ابن أبي حاتم[٤]

المؤلّف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد، ولد سنة (٢٤٠ هـ) حافظ، محدّث، مفسر، سمع يونس بن عبد الأعلى وأبا زرعة وغيرهم كثير، وروى عنه ابن عدي وأبو الشيخ بن حيّان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٢٧ هـ).[٥]

---

(١) مطبوع عدة طبعات.

(٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٤٦٣، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٥٧، طبقات الشافعيّة: ٧/ ٧٥، طبقات المفسرين: ٣٨-٣٩.

(٣) انظر ص: ١١٥.

(٤) قال عنه الذهبي: «كبير في عدّة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير.». السير: ١٣/ ٢٦٤، وقد طبع بعض هذا التفسير.

(٥) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/ ٥٥، السير: ١٣/ ٢٦٣-٢٦٩، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٨٧-٥٨٨.

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في (باب التكبير)[1].

٥- تفسير الرازي[2]

المؤلّف: محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرّازي، من ذريّة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ولد سنة (٥٤٤ هـ). تتلمذ على جلّ شيوخ عصره؛ أشهرهم البغوي، والمجد الجيلي. وتتلمذ عليه الطوعاني وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٦٠٦ هـ).[3]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في مبحث (الاستعاذة).[4]

٦- تفسير ابن كثير[5]

المؤلّف: إسماعيل بن عمر، أبو الفداء، المشهور بابن كثير.[6]

---

(١) انظر: ١٩٨٠.

(٢) مطبوع بعنوان: (التفسير الكبير/ مفاتيح الغيب) وقد ذكرت بعض مصادر ترجمته أن الرازي لم يكمل تفسيره.

(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/ ٣٨١، طبقات الشافعيّة: ٨/ ٨١، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٠٠-١٠١، طبقات المفسرين: ٢/ ٢١٥-٢١٨.

(٤) انظر ص: ٦٥٦.

(٥) مطبوع عدة طبعات.

(٦) انظر ترجمته ص: ٨١.

نقل عنه المؤلِّف أربعة نصوص صرّح في اثنين منهما باسم الكتاب[1]، والآخَرين نسبهما إلى ابن كثير. والله أعلم.

٧- الكشّاف[2]

المؤلّف: محمود بن عمر بن محمد، أبو عمر، ويقال: أبو القاسم، الزمخشريّ، الحنفيّ، المعتزليّ، ولد سنة (٤٦٧ هـ)، فاضل لولا اعتزاله، إمام الأدب والبلاغة بأنواعها، والعربية، وكلّ من جاء بعده من البلاغيين فلفضله يعرف، ومن بحره يغرف.

رحل وسمع من نصر بن الطبر وغيره، وحجّ وجاور حتى عرف بـ(جار الله) روى عنه السِّلفي بالإجازة، وتتلمذ عليه كثيرون.

توفي رحمه الله سنة (٥٣٨ هـ).[3]

نقل عنه المؤلّف خمس مرّات،[4] لم يصرّح باسم الكتاب إلاّ مرّة واحدة،[5] وفي ثلاثة منها يقول: (قال الزمخشري)[6]، وفي موضع واحد نقل عنه بالمعنى فقال: «ومن ثم وَهِم الزمخشريُّ ....»[7].

---

(١) انظر ص: ٦٥٦، والنشر: ١٩٧٥، ١٩٩١.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢/ ١٨١، معجم الأدباء: ٧/ ١٤٧.

(٤) انظر ص: ٩٣، ٩١٥، ١٦٩٣، ١٧٥٠، ١٩٤١.

(٥) انظر ص: ٩١٥.

(٦) انظر: ١٦٩٣، ١٧٥٠، ١٩٤١.

(٧) ص: ٩٣.

٨- اللاحق السابق والناطق الصادق[١]

المؤلِّف: محمد بن علي بن عبد الواحد، أبو أمامة، ابن النقاش، المغربي الأصل، ولد سنة (٧٢٥ هـ) تتلمذ على شيوخ عصره منهم: أبو حيان وتقي الدين السبكي وغيرهما، شرح «التسهيل» و«الألفية» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٦٣ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في باب (الاستعاذة)[٣].

٩- فضائل القرآن[٤]

المؤلِّف: أبو عبيد، القاسم بن سلاّم.[٥]

صرّح المؤلّف بالنقل عنه في موضع واحد.[٦]

١٠- فضائل القرآن[٧]

المؤلِّف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ابن أبي داود، والده هو صاحب

---

(١) في التفسير، ولم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٤/ ١٩٠، بغية الوعاة: ١/ ١٨٣، طبقات المفسرين: ٢/ ٢٠٢-٢٠٤.

(٣) انظر ص: ٦٣٢.

(٤) مطبوع محقّق.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٦) انظر: النشر: ٢٠٥٧.

(٧) لم أقف عليه.

«السنن» ولد سنة (٢٣٠ هـ)، حافظ مقرئ، سمع من عيسى بن حمّاد وأحمد بـن صالح وغيره، وحدّث عنه ابن أبي حاتم.

ألّف كتاب «المصاحف» و«شريعة المقارئ».

توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)[١].

صرّح المؤلّف بالنقل عنه في موضع واحد.[٢]

يضاف إلى ذلك أنّ المؤلّف نقل نصّاً يتعلق بأثر «إن في المصاحف لحناً» وذكر أن أبا بكر بن أبي داود رواه.[٣] واتضـح أنه من كتابه «المصاحف» والله أعلم.

١١- فضائل القرآن[٤]

المؤلّف: المظفّر بن الحسين، أبو منصور الأرجاني[٥].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً أثراً واحداً[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٦٤-٤٦٨، المعرفـة: ٢/ ٥٢١-٥٢٣، ميـزان الاعتـدال: ٢/ ٤٣٣-٤٣٦، غاية النهاية: ١/ ٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر: النشر: ٢٠٥٦.

(٣) انظر ص: ١٠٨٥.

(٤) لم أعثر له على أي خبر.

(٥) لم أجد له ترجمة بعد البحث.

(٦) انظر: النشر: ٢٠٦٩.

المبحث الثاني:

موارد النشر من غير كتب القراءات، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: كتب الحديث وعلومه.
- المطلب الثاني: كتب الفقه وأصوله والمنطق.
- المطلب الثالث: كتب اللغة وعلومها.
- المطلب الرابع: كتب السيرة والتراجم.
- المطلب الخامس: المصادر النقلية.
- المطلب السادس: نسخ الكتاب.
- المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب.
- المطلب الثامن: منهج التحقيق.

المطلب الأول:
كتب الحديث وعلومه[1]

١- الأذكار[2]

المؤلّف: الإمام النوويّ.[3]

استقى منه المؤلّف نصّاً واحداً في باب (المدّ)، في استحباب مدّ الذاكر قول (لا إله إلا الله) وأن هذا الاستحباب هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء.[4]

٢- الأوسط[5]

المؤلّف: سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني، الإمام الحافظ المحدّث، روى القراءات سماعاً عن عليّ البغوي، وروى عنه القراءات أبو نعيم.

توفي رحمه الله سنة (٣٦٠ هـ)[6].

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[7]

---

(١) وسأسلك الترتيب الهجائي في جميع هذه المطالب.

(٢) كذا سمّاه المؤلّف، وعنوانه في المطبوع: (الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ).

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٠٧.

(٤) انظر ص: ٨٤٧.

(٥) مطبوع محقق.

(٦) انظر ترجمته في: المنتظم: ٧/ ٥٤، السير: ١٦/ ١١٩-١٣٠، غاية النهاية:١/ ٣١١، طبقات المفسرين: ١/ ١٩٨-٢٠١.

(٧) انظر: ٢٠٦٧.

٣- الجامع[١]

المؤلّف: محمد بن عيسى بن سورة، ولد في حدود سنة (٢١٠ هـ) محدّث، الحافظ، العالم، الورع، تتلمذ على البخاري وغيره وتتلمذ عليه كثيرون.

ألّف «الجامع»، و«العلل» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٩ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف ثلاثة عشر حديثاً، صرّح في ثلاثة منها بأنها منه، وفي البقية اكتفى بعد ذكره الحديث بالعزو إلى الترمذي.

ويضاف إلى ذلك موضع واحد في مسألة (صلاة التسبيح) أشار إلى أن فيها حديثاً عند الترمذي لكن المؤلّف لم يذكره.[٣]

٤- الدعاء[٤]

المؤلّف: الطبراني.[٥]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[٦]

---

(١) مطبوع عدّة طبعات، وهو المشهور أيضاً بـ «سنن الترمذي».

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٣٣-٦٣٥، ميزان الاعتدال:٣/ ٦٧٨، تهذيب التهذيب:٩/ ٣٨٧-٣٨٩.

(٣) انظر: ٢٠١٤.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٦) انظر ص: ٦٤٢.

٥- دلائل النبوة[١]

المؤلِّف: أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، ولد سنة (٣٣٦ هـ)، الإمام الحافظ، الرحّال، قرأ وتتلمذ على مشايخ عصره، وأجازوه وله ستّ سنين، منهم أبو العباس الأصم، وأحمد بن محمد القصار وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم الخطيب البغدادي، ومحمد بن إبراهيم العطار.

توفي رحمه الله سنة (٤٣٠ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً.[٣]

٦- السنن[٤]

المؤلّف: محمد بن يزيد، أبو عبد الله، ابن ماجه، القزويني. ولد سنة (٢٠٩هـ). حافظ محدّث، مفسّر، سمع من كثيرين؛ منهم جبارة بن المغلِّس وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وسمع منه كثيرون منهم محمد بن عيسى والأبهري وسليمان بن يزيد الفامي.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٣هـ)[٥].

---

(١) مطبوع جزء منه.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم:٨/ ١٠٠، وفيات الأعيان: ١/ ٩١، السير: ١٧/ ٤٥٣-٤٦٤، غاية النهاية: ١/ ٧١.

(٣) انظر: النشر: ١٩٨٢.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته في: السير: ١٣/ ٢٧٧-٢٨١، تهذيب التهذيب: ٩/ ٥٣٠-٥٣٢، طبقات المفسرين: ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث كلّها عن ابن ماجه دون تصريح باسم الكتاب، لكنْ في واحد منها قال: (ذكره أصحاب السنن) »، وابن ماجه منهم، وأيضاً يذكره دائماً مع الترمذي وأبي داود، كل ذلك يؤكد أن المؤلِّف يقصد «السنن» والله أعلم.[1]

٧- السنن الكبرى[2]

المؤلّف: أحمد بن شعيب بن علي، النسائي، ولد سنة (٢١٥ هـ) الحافظ الثبت، سمع من إسحاق بن راهويه وحدّث عنه كثيرون، منهم الطحاوي والنحاس النحوي.

توفي رحمه الله سنة (٣٠٣ هـ)[3].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً حديثاً واحداً، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث أخرى نسبها المؤلِّف إلى النسائي، دون تصريح بأي كتاب من كتبه[4].

---

(١) انظر ص: ٦٣٩.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر: ترجمته في: السير: ١٤/ ١٢٥-١٣٥، طبقات السبكي: ٣/ ١٤-١٦، غاية النهاية: ١/ ٦١، تهذيب التهذيب: ١/ ٣٦-٣٧.

(٤) انظر: ٢٠١٦.

٨- شعب الإيمان[١]

المؤلّف: أحمد بن الحسين بن عليّ، أبو بكر، البيهقي، سمع وهو ابن خمس عشرة سنة، طلب ورحل كثيراً، وسمع من الحاكم وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٨ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث تصريحاً، ويضاف إليها ثلاثة أحاديث لم يصرح باسم الكتاب، بل عزاها إلى البيهقي[٣].

٩- الشمائل[٤]

المؤلّف: أحمد بن عمرو، أبو بكر بن الضحاك، بن أبي عاصم، الشيباني، ولد سنة (٢٦٠ هـ) من أهل السنة والحديث، حدَّث عن أبي الوليد الطيالسي وغيره، ومن تلاميذه أبو الشيخ، وأبو بكر بن القباب.

توفي رحمه الله سنة (٢٨٧ هـ)[٥].

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً ثم حكم عليه (بالإعضال).[٦]

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر: ترجمته في: السير: ١٨/ ١٦٣-١٦٩، طبقات السبكي: ٤/ ٨-١٦.

(٣) انظر ص: ١٣، ٢٠٤٠، ٢٠٦٦، ٢٠٧٢.

(٤) لم أجد له أي خبر.

(٥) انظر ترجمته في: السير: ١٣/ ٤٣٠-٤٣٩، وفيها مصادر ترجمته.

(٦) انظر: ٢٠٦٩-٢٠٧٠.

١٠- الصحيح[١]

المؤلّف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بالبخاري، أبو عبد الله، ولد سنة (١٩٤ هـ) إمام أئمة الحديث، أخذ عن كثيرين، منهم مكّي بن إبراهيم وغيره، وأخذ عنه كثيرون، منهم الترمذي وأبو حاتم وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٢٥٦ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف ستة أحاديث، صرّح فيها بأنها منه، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث صرّح فيها أنها من (الصّحيحين).[٣] والله أعلم.

١١- الصحيح[٤]

المؤلّف: مُسْلِم بن الحجّاج، أبو الحسين القشيري، المشهور بـ(مسلم) ولد سنة (٢٠٤ هـ)، الإمام الحجة الحافظ سمع كثيرين منهم ابن راهويه وغيره، وروى عنه الترمذي وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٢٦١ هـ)[٥].

---

(١) مطبوع عدة طبعات، واسمه: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» انظر: هدي الساري: ص (٨).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٧/ ١٩١، تاريخ بغداد: ٢/ ٤-٣٣، السير: ١٢/ ٣٩١-٤٧١، وغيرها.

(٣) انظر ص: ٥٦٠، ١٩٧٦، ٢٠٦٥.

(٤) مطبوع عدة طبعات.

(٥) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢-١٨٣، تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٠-١٠٤، السير: ١٢/ ٥٥٧-٥٨٠.

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث، يضاف إليها أربعة صرح فيها أنها من (الصحيحين)[1].

١٢- الصحيح[2]

المؤلّف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر، ولد سنة (٢٢٣ هـ). الحافظ الحجة، الفقيه الشافعي، يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، سمع من ابن راهويه وغيره، وحدّث عنه الشيخان وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٣١١هـ)[3].

نقل عنه المؤلّف حديثين، صرّح في أحدهما أنه من (الصحيح) وسكت عن الآخر، وقد وجدته فيه.[4]

١٣- الصحيح[5]

المؤلّف: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، أبو عَوَانة، الإمام الحافظ، سمع من يونس بن عبد الأعلى وغيره، وحدَّث عنه الطبراني وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهما.

---

(١) انظر ص: ٥٦٠، ١٩٧٦، ٢٠٦٥.

(٢) مطبوعٌ بعضُه.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٧/ ١٩٦، السير: ١٤/ ٣٦٥، طبقات السبكي: ٣/ ١٠٩-١١٠، غاية النهاية: ٢/ ٩٧-٩٨.

(٤) انظر: ٥٤٩، ١٩٨٩.

(٥) طبع بعضه بحيدر آباد في الهند.

توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف ثلاثة أحاديث.[٢]

١٤- الصحيح[٣]

المؤلّف: محمد بن حبّان بن أحمد، أبو حاتم، البُسْتي، المشهور بـ(ابن حِبَّان) شيخ خراسان، سمع خلقاً كثيراً أكبرهم الفضل بن الحباب الجمحي، وحدّث عنه ابن منده والحاكم وغيرهما.

أَلَّف كثيراً من المؤلَّفات، منها: «تاريخ الثقات»، و«الهداية إلى علم السنن»، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٥٤ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلّف ستة أحاديث.[٥]

١٥- الصحيح المستدرك[٦]

المؤلِّف: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم، الإمام الحافظ الناقد،

(١) انظر ترجمته في: السير: ١٤/ ٤١٧-٤٢٢، طبقات السبكي: ٣/ ٤٨٧-٤٨٨، الشذرات: ٢/ ٢٧٤.

(٢) انظر ص: ٦٣٥، ٢٠٦٢، ٢٠٦٨.

(٣) المطبوع هو ترتيب ابن بلبان الفارسي، أما أصل الكتاب فلا زال مخطوطاً.

(٤) انظر ترجمته في: معجم البلدان: ١/ ٤١٥-٤١٩، السير: ١٦/ ٩٢-١٠٤، لسان الميزان: ٥/ ١١٢-١١٥.

(٥) انظر ص: ٦٤٢، ١٩٨٢، ٢٠٦٠، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.

(٦) كذا سمّاه المؤلّف، واسمه كاملاً: (المستدرك على الصحيحين)، وهو مطبوع.

الشافعي،ولد سنة (٣٢١ هـ)، حدّث عن كثيرين، منهم ابن الأخرم وغيره، وحدّث عنه الدارقطني - وهو من شيوخه- والبيهقي وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٤٠٥ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث صرّح فيها به، إلا أنه في موضع واحد جمع بين وصفي الكتاب فقال: «صحيحه المستدرك».[٢]

١٦- عمل اليوم والليلة[٣]

المؤلّف: النَّسائي.[٤]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[٥]

١٧- عمل اليوم والليلة[٦]

المؤلّف: أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو بكر، المشهور بابن السُّنّي، سمع من النسائي وأبي القاسم البغوي وغيرهما، وحدّث عنه أبو علي أحمد بن

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥/ ٤٧٣، ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٠٨، السير: ١٧/ ١٦٢-١٧٧، طبقات السبكي: ٤/ ١٥٥-١٧١.

(٢) انظر ص: ٦٤٢، ١٩٨٨، ٢٠٦٠، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٥٥.

(٥) انظر ص: ٦٢٦.

(٦) مطبوع . سمّاه الذهبي: كتاب (يوم وليلة) وقال عنه: «وهو من المرويات الجيدة» السير: ١٦/ ٢٥٦.

عبدالله الأصبهاني، والقاضي أبو نصر الكسار وغيرهما، توفي سنة (٣٦٤ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف حديثين في مبحث (الاستعاذة) صرح في واحد منهما باسم الكتاب، وفي الآخر اكتفى بقوله: «كتاب ابن السّني»[٢].

١٨ - الفردوس[٣]

المؤلِّف: شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو شجاع الديلمي الهمَذاني، ولد سنة (٤٤٥هـ)، محدّث، حافظ، مؤرِّخ، سمع محمد بن عثمان القومساني وأبا القاسم بن البسري وغيرهما، وحدّث عنه ولده شهردار، وأبو العلاء العطّار المقرئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٠٩ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً[٥].

١٩ - القبس[٦]

المؤلِّف: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربي، المالكي.

---

(١) انظر ترجمته في: الإكمال: ٤/ ٥٠١، اللباب: ٢/ ١٥٠، السير: ١٦/ ٢٥٥-٢٥٧.

(٢) انظر ص: ٦٣٧، ٦٤٢.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٥٩-١٢٦٠، طبقات السبكي: ٧/ ١١١-١١٢، شذرات الذهب: ٤/ ٢٣-٢٤.

(٥) انظر: ٢٠٤١.

(٦) في شرح «مُوَطّأ» الإمام مالك بن أنس رحمه الله، وهو مطبوع محقّق.

ولد سنة (٤٦٨ هـ)، فقيه، مفسّر، أديب، قاضي، أخذ العلم عن كثيرين؛ منهم أبوه الفقيه الوزير.

وألّف «أحكام القرآن» و«عارضة الأحوذي» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٤٣ هـ).[١]

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بجواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم،[٢] ويظهر أن هذا النقل كان بواسطة «المرشد الوجيز» لأبي شامة، نظراً لاتفاقهما حرفياً، واختلافهما لنص «القبس» فكأنهما نُقلا بالمعنى كما بُيِّن في التحقيق.[٣] والله أعلم.

٢٠ - المسند[٤]

المؤلّف: الإمام الشافعيّ.[٥]

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً، كرّره مرتين.[٦]

٢١ - المسند[٧]

المؤلِّف: الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ولد سنة (١٨٦ هـ) ثقة صدوق،

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ٢٠/ ١٩٧، طبقات المفسرين: ٣٤، نفح الطيب: ٢/ ٢٥.

(٢) انظر ص: ١١٤.

(٣) انظر ص: ١١٤.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٦٧.

(٦) انظر ص: ٦٣٨.

(٧) المطبوع هو زوائد الهيثمي عليه، أما أصل المسند فهو مفقود.

محدِّث، إخباري، قرأ على ابن مجاهد، وحدّث عن الحميدي وغيرهما، حدّث عنه ابن حسنويه وابن كامل.

توفي رحمه الله سنة (٢٨٢ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً وهو من أحاديث (الأحرف السبعة).[٢]

٢٢- المسند الكبير[٣]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن المثنّى، أبو يعلى الموصلي، شيخ الإسلام، حافظ، ولد سنة (٢١٠ هـ)، لقي الكبار وأخذ عنهم، منهم أحمد بن منيع، وحدّث عنه كثيرون، منهم النسائي وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٣٠٧ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلّف حديثين، أحدهما في (الأحرف السبعة) والآخر في (التعوذ).[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٨/ ٢١٨-٢١٩، ميزان الاعتدال: ١/ ٤٤٢-٤٤٣، غاية النهاية: ١/ ٢٠١، لسان الميزان: ٢/ ١٥٧-١٥٩.

(٢) انظر ص: ٦٩.

(٣) مفقود، أما المطبوع فهو «المسند الصغير» انظر: مقدمة محقّقه: ج و د.

(٤) انظر ترجمته في: السير: ١٤/ ١٧٤-١٨٢، الوافي بالوفيات: ٧/ ٢٤١.

(٥) انظر ص: ٧١، ٦٢٦.

٢٣- المعجم الكبير[١]

المؤلِّف: الطبراني[٢].

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة أحاديث[٣]، وهناك أربعة أحاديث صرّح فيها المؤلّف بأنها من (الطبراني) دون النسبة إلى أي كتبه[٤].

٢٤- المنهاج في شعب الإيمان[٥]

المؤلِّف: الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله، الحليمي، انتهت إليه رياسة الحديث في عصره، تتلمذ على أبي بكر القفال وغيره، وتتلمذ عليه عبد الله الديلمي، وعبد الرحيم بن أحمد التميمي.

توفي رحمه الله سنة (٤٠٣ هـ)[٦].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في صفة (التكبير)[٧].

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٣) انظر ص: ٨، ٦٦، ٧٩٢.

(٤) انظر ص: ١٠، ٨١، ٢٠٤١، ٢٠٥١.

(٥) مطبوع.

(٦) انظر ترجمته في: المنتظم: ٧/ ٢٦٤، البداية والنهاية: ١١/ ٣٤٩، السير: ١٧/ ٢٣١-٢٣٤.

(٧) انظر: ٢٠٢٣.

المطلب الثاني:

كتب الفقه وأصوله والمنطق

١ - البحر[١]

المؤلّف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن، الرويانيّ[٢] فخر الإسلام، ولد سنة (٤١٥ هـ)، أحد أئمة الشافعيّة، تتلمذ على أبيه وغيره، روى عنه زاهر الشحامي وغيره.

كان يقول -الرويانيُّ-: لو احترقت كتب الشافعيّ لأمليتها من حفظي اهـ

ألّف «الفروق»، و«الحلية»، و«مناصيص الشافعيّ»، وغيرها.

---

(١) مطبوع. قال عنه السبكيّ: «البحر» وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن «حاوي» الماورديّ، مع فروع تلقّاها الرويانيّ عن أبيه وجدّه، ومسائل أخرى، فهو أكثر من «الحاوي» وإن كان «الحاوي» أحسن ترتيباً وأوضح تهذيباً. اهـ

وقال عنه الذهبي: كتاب «البحر» في المذهب-الشافعيّ-طويل جداً غزير الفوائد.

وقال ابن كثير: «البحر» حافل، شامل للغرائب وغيرها، وفي المثل: (حدِّث عن «البحر» ولا حرج) اهـ

انظر: النشر: ٢/ ٤٢٨، البداية والنهاية: ١٢/ ١٧٠، طبقات الشافعيّة الكبرى: ٧/ ١٩٥، السير: ١٩/ ٢٦١.

(٢) نسبة إلى (رويان) بلدة من أعمال طبرستان، وليست نسبة إلى (الريّ) لأن هذه لا تكون النسبة إليها إلا بـ (الرازي) والله أعلم.

انظر: السير: ١٩/ ٢٦٢.

توفي رحمه الله سنة (٥٠٢ هـ) قتلته الملاحدة حسداً بعد فراغه من «الإملاء».[١]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، في مبحث (التكبير).

٢- البيان[٢]

لم يذكر المؤلّفُ اسمَ صاحب هذا الكتاب، بل قال: (حكى صاحب البيان)..ثمّ نقل عنه نصّاً واحداً يتعلّق بحكم الاستعاذة من حيث الجهر والإسرار.[٣]

المؤلّف: يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد، العمراني،[٤] أبو الحسين، ولد سنة (٤٨٩هـ).

إمام، زاهد، ورع، خيّر، فقيه شافعي، أعرف أهل زمانه بتصانيف أبي إسحاق الشيرازيّ.

تفقّه على خاله أبي الفتوح بن عثمان وغيره، وتتلمذ عليه الكثيرون، وألّف عدّة مصنّفات أشهرها «الانتصار في الرد على القدرية الأشرار»، و«الزوائد»، وغيرهما.

---

(١) انظر ترجمته في: السير:١٩/ ٢٦٠ -٢٦٢، طبقات السبكي: ٧/ ١٩٣-٢٠٣، البداية والنهاية: ١٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٢) من أشهر كتب الشافعيّة، وهو مطبوع.

(٣) انظر ص: ٦٤٨.

(٤) نسبة إلى: عمران بن ربيعة.

توفي رحمه الله سنة (٥٥٨ هـ).[١]

٣- الرسالة[٢]

المؤلِّف: محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان، المطَّلبيّ.

كنيته: أبو عبد الله.

نسبه: الشافعيّ، نسبة إلى شافع بن السائب، ينتهي نسبه إلى المطلب بن عبدمناف.

مولده: سنة (١٥٠ هـ) بغزّة، وقيل: بعسقلان.

ثمّ جيء به إلى مكّة وهو ابن سنتين، وتعلّم فيها، إلى أن رحل في طلب العلم حتى أصبح حجّة فيه، إماماً، معتمداً قوله في الفقه والحديث، موثوقاً بلغته ومستشْهَداً بها، ويؤخذ عنه الشعر والنسب والطّبّ.

أمّا القراءة، فله اختيار فيها، ورواية رويت عنه، قرأ بها المؤلّف القرآن كاملاً من كتابَيْ «المستنير»، و«الكامل»[٣].

توفي رحمه الله سنة (٢٠٤ هـ) بمصر، وقبره معروف مشهور إلى الآن[٤].

---

(١) انظر: ترجمته في: طبقات فقهاء اليمن: ١٧٤-١٧٦، طبقات السبكي: ٧/ ٣٣٦-٣٣٨.

(٢) اعتبره العلماء أوّل مؤلّف في علم الأصول.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٥.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٩٥-٩٧، والجزء الأول كاملاً من طبقات السبكي هو في التعريف به.

ورحم الله من قال: «وليس الشافعيّ ممن يُتَرجم له في أوراق أو كراريس»[1] وأضيف: ولا في أسطر.

أما ما يتعلق بهذا الكتاب فمعلوم أن الشافعيّ رحمه الله لم يسمّه «الرسالة» وإنما كان يسمّيها «الكتاب»، أو «كتابي»، أو «كتابنا»، وإنّما سميت «الرسالة» في عصره بسبب إرساله إيّاها لأحد العلماء[2].

وقد نقل المؤلِّف منه نصّاً واحداً، يتعلق بالثناء على الصحابة رضي الله عنهم وبيان فضلهم، وأن لهم منه ما ليس لأحد بعدهم[3].

تنبيه: هذا النصّ الذي عزاه المؤلّف إلى «الرسالة» ليس موجوداً في النسخة التي طبعت بعناية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ومَردُّ ذلك عندي -والله أعلم- هو أن الشافعيّ رحمه الله ألّف «الرسالة» مرّتين:

١- «الرسالة» القديمة؛ وهي التي أرسلها لعبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، وهذه مفقودة لا يعرف إلا اسمها من خلال الكتب التي ترجمت للشافعي، ويغلب على ظنّي أن هذا النصّ هو من هذه النسخة، وذلك للأسباب الآتية:

أ- أنّ الشافعيّ رحمه الله كتبها إمّا في مكة، وهو ما رجّحه الشيخ أحمد شاكر،[4] وإمّا في بغداد وهو ما رجّحه الرازي.[5]

---

(١) هو الشيخ أحمد شاكر في مقدّمة تحقيقه للرسالة: ٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي، الإمام، الحافظ، قال عنه الشافعيّ: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

(٣) انظر ص: ٤٥.

(٤) انظر: مقدّمة تحقيقه: ١٠-١١.

(٥) قال: اعلم أن الشافعيّ -رحمه الله- صنّف كتاب «الرسالة» ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب «الرسالة» وفي كل واحد منهما علم كثير. اهـ مناقب الشافعيّ (له): ٥٧ (بواسطة الشيخ أحمد شاكر ص١١).

ب- أنّ الزعفرانيَّ[1] الذي صرّح المؤلّف بأنه روى «الرسالة» عن الشافعيّ هو من تلاميذ الشافعيّ في بغداد، وهو الذي قال عنه الشافعيّ: رأيت ببغداد نبطيّاً ينتحي عليّ حتى كأنه عربيّ وأنا نبطيّ، فقيل له: من هو؟ فقال: الزعفرانيّ[2] اهـ.

جـ- أنّ الذهبي قال في ترجمته للزعفراني: «...قرأ على الشافعيّ (كتابه القديم)»[3].

فإذا ضممنا هذه العبارة مع عبارة الشيخ أحمد شاكر: (كتاب الرسالة أَلَّفه الشافعيّ مرتين، ولذلك يعده العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين: «الرسالة القديمة» و«الرسالة الجديدة».»[4] يتأكد أن مراد الذهبي هو «الرسالة» والله أعلم.

٢- «الرسالة الجديدة» وهي التي أَلَّفها في مصر، ووصلت إلينا برواية أنجب تلامذة الشافعيّ، ألا وهو الربيع بن سليمان.

---

(١) الحسن بن محمد بن الصبّاح، ثقة، من الفصحاء البلغاء، كان يقرأ للشافعي كتبه في بغداد، مع صغر سنه، سمع من سفيان بن عيينة وغيره. توفي سنة ٢٦٠ هـ.

الزعفراني: نسبة إلى قرية قرب بغداد، وأما حارة (الزعفرانية) في بغداد فمنسوبة إليه، لا كما وَهِمَ الذهبي فعكس ذلك.

انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ٣٦، تاريخ بغداد: ٧/ ٤٠٧-٤١٠، السير: ١٢/ ٢٦٢-٢٦٥، (وفيها مصادر ترجمته) طبقات السبكي: ١٢/ ١١٤-١١٧.

(٢) انظر: السير: ١٢/ ٢٦٤.

(٣) السير: ١٢/ ٢٦٢.

(٤) مقدمة تحقيق الرسالة: ١٠.

قال الشيخ أحمد شاكر: «وأياً ما كان فقد ذهبت «الرسالة» القديمة، وليس في أيدي الناس الآن إلا «الرسالة» الجديدة، وهي هذا الكتاب»[١].

٤- شرح الجامع الصغير[٢]

المؤلّف: صدر القضاة[٣].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بحكم صلاة (التسبيح).[٤]

تتميم: كتاب «الجامع الصغير» هو في المذهب الحنفي، تأليف محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٧هـ) صاحب أبي حنيفة رحمه الله، وهو كتاب يشتمل على ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين (١٥٣٢) مسألة، ذكر الاختلاف في (١٧٠) مسألة، ولم يذكر القياس ولا الاستحسان إلا في مسألتين، وكان لا يتولّى القضاء الحنفي إلا مَن يفهمه ويحفظه[٥]. والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق: ١١.

(٢) لم أعرف عنه شيئاً.

(٣) لم أجد له ترجمة. غير قولهم: صدر القضاة الإمام العالم.
انظر: الجواهر المضية للقرشي: ٤/ ٤٠٧.

(٤) انظر: النشر: ٢٠١٤.

(٥) انظر: كشف الظنون: ١/ ٥٦١.

٥- شرح المنهاج[١]

المؤلّف: علي بن عبد الكافي، أبو الحسن، تقي الدين السّبكي، أصولي، مفسّر، فقيه، ولد سنة (٦٨٣ هـ)، تتلمذ على والده، وابن بنت الأعز وابن الرفعة والدمياطي وغيرهم.

وتتلمذ عليه ابنه، والذهبي، وابن كثير وغيرهم كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٥٦ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في جواز القراءة في الصلاة بقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف.[٣]

٦- الفروع[٤]

المؤلّف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفلح، ولد سنة (٧٠٨ هـ) شيخ الحنابلة

---

(١) المنهاج للإمام النووي رحمه الله في فقه الشافعية وشرحه الإمام السبكي في كتابين: أحدهما: «التحبير المذهب في تحرير المذهب» وهو شرح مبسوط ابتدأ فيه من كتاب «الصلاة» فعمل قطعة نفيسة، ولما وقف عليها أبوالحسن الباجي قال: هذا ينبغي أن يكون على «الوسيط». لا على «المنهاج» فأعرض عنه.

ثانيهما: الابتهاج في شرح المنهاج -وهو هذا- وصل فيه إلى أوائل الطلاق، ثم كمله ابنه بهاء الدين أحمد. وما علمت عن الكتابين شيئاً.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ١٣٩-١٤٨. كشف الظنون: ١٨٧٣.

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٧، طبقات الشافعية الكبرى لولده: ١٣٩-٢٠٤، حسن المحاضرة: ١/ ١٧٧.

(٣) انظر: ١٢٩.

(٤) مطبوع، وهو في الفقه الحنبليّ.

في عصره، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، قال عنه ابـن القـيّم: «ما تحت قبة الفَلَك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح».

توفي رحمه الله سنة (٧٦٣ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصوص.[٢]

٧- الـمُغْني[٣]

المؤلِّف: عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة، المقدسي، ولد سنة (٥٤١ هـ) فقيه حنبلي، سمع والده وأبا المكارم وأبا الحسن البطائحي وغيرهم، حدّث عنه ابن النجار وأبو شامة وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٦٢٠ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً[٥]، والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: الجوهر المنضد: ١١٢، المقصد الأرشد: ٢/ ٥١٧-٥٢٠، الدر المنضد: ٢/ ٥٣٦-٥٣٧.

(٢) انظر: ٢٠١٣، ٢٠٤٦، ٢٠٥٣.

(٣) مطبوع محقّق، وهو عمدة المذهب الحنبلي، وأحد كتب أصول الإسلام مع «المحلى» لابن حزم، و«الاستذكار» لابن عبد البر.

(٤) انظر ترجمته في: السير: ٢٢/ ١٦٥-١٧٣، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١٣٣-١٤٩، المقصد الأرشد: ٢/ ١٥-٢٠.

(٥) انظر: ٢٠٤٥.

٨- منع الموانع في سؤالات جمع الجوامع[١]

المؤلِّف: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، السبكي، ولد سنة (٧٢٧هـ) مؤرِّخ، فقيه شافعي، قاضي، تتلمذ على كبار شيوخ عصره منهم أبـوه والذهبي وابن كثير، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة (٧٧١ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً للاستدلال على تواتر القراءات الثلاث الزائدة على السبعة.[٣]

٩- الهداية[٤]

المؤلّف: علي بن بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن، المرغيناني، الحنفي، عالم ما وراء النهر، عمدة في المذهب الحنفي، وتحقيقاته يرجع إليها، ألّف «بداية المبتدي».

توفي رحمه الله سنة (٥٩٣ هـ)[٥].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في (الاستعاذة)[٦].

---

(١) مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة:٢/ ٤٢٧، حسن المحاضرة: ١/ ١٨٢.

(٣) انظر ص: ١٣١.

(٤) في الفقه الحنفي، مطبوع، وعنوانه: «الهداية في شرح البداية» وهو شرح لكتابه «بداية المبتدي».

(٥) انظر ترجمته في: السير ٢١/ ٢٣٢، الجواهر المضيّة: ١/ ٣٨٣.

(٦) انظر ص: ٦٣١.

١٠- المنطق[١]

المؤلِّف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المشهور بشيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، ولد سنة (٦٦١ هـ) إمام، فقيه حنبلي، سلّم له بالاجتهاد، مفسّر، عالم بالحديث؛ فروعه وأصوله، مناظر، قرأ على شيوخ عصره منهم: ابن عبد الدائم وغيره، وتتلمذ عليه كثيرون، أشهرهم ابن القيم والذهبي وابن كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٢٨ هـ).

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، في الاستدلال على أن (الحرف) بمعنى (الكلمة).[٣]

---

(١) مطبوع بعنوان: (الرد على المنطقيين).

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٩٦-١٤٩٧، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ٣٨٧، المقصد الأرشد: ١/ ١٣٢-١٣٩.

(٣) انظر: ٢٠٥٤.

المطلب الثالث:

كتب اللغة وعلومها

١ - الارتشاف[١]

المؤلِّف: أبو حيّان الأندلسيّ.[٢]

نقل عنه المؤلِّف خمسة نصوص، صرّح في واحد منها بأنه منه،[٣] واكتفى في موضع واحد بنسبته إلى أبي حيّان دون نسبته إلى أي كتاب من كتبه، ولكن اتّضح أنه من «الارتشاف» بمقارنته به[٤].

وأمّا في بقية المواضع الثلاثة فلم يصرّح لا بالمؤلِّف ولا بالمؤلَّف، وعند الرجوع إلى «الارتشاف» وجدت النصوص فيه حرفية.[٥] والله أعلم.

٢ - الإعراب[٦]

المؤلّف: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، العكبري، الحنبلي، ولد سنة

---

(١) عنوانه: «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» وهو مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٣) انظر ص: ١٠٤٩.

(٤) انظر ص: ١٠٥٦.

(٥) انظر ص: ٥٣٣، ٥٣٩.

(٦) كذا سمّاه المؤلِّف وهو الكتاب المطبوع بعنوان (إملاء ما منَّ به الرحمن).

(٥٣٩ هـ) مقرئ فقيه، مفسّر، نحوي، قرأ بالروايات على البطائحي وغيره، تتلمذ عليه ابن النجار وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٦١٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّاً واحداً[٢] في الوقف على ﴿وَمَالِيَ﴾ [يس: ٢٢] بعكس ﴿مَالِيَ﴾ في [النمل: ٢٠].

ثمّ نقل المؤلّف ثلاثة نصوص أخرى نسبها إلى أبي البقاء دون تحديد اسم الكتاب، وهما في هذا الكتاب.[٣] والله أعلم.

٣- تهذيب الأسماء واللغات[٤]

المؤلّف: شرف الدين النوويّ.[٥]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في سبب تسمية صلاة (التسبيح)[٦] بهذا الاسم.

---

(١) انظر: ترجمته في: السير: ٢٢/ ٩١-٩٢، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١٠٩، المقصد الأرشد: ١/ ٣٠-٣٢.

(٢) انظر ص: ١٤٩٥.

(٣) انظر: ١٥٩٦، ١٧٣٨.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٠٧.

(٦) انظر: ٢٠١٤.

٤ - التوضيح[١]

المؤلّف: عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المشهور بـابن هـشام، ولـد سـنة (٧٠٨هـ) إمام عصره في النحو، ولا أحاشي أبا حيّان، تتلمذ على مشاهير عصره، منهم الفاكهاني وتقي الدين السّبكي، ومن تلاميذه كثيرون منهم ابن نباتة وقـد رثاه.

ألّف عدة مؤلفات، أشهرها «مغني اللبيب» وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٧٦١ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلِّف نصّين، أحدهما في توجيه قراءة البزي في تشديد تاءاته نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧][٣] والآخـر في توجيـه ﴿نُـجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨][٤].

٥ - الحجّة[٥]

المؤلِّف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسي، سمع من عليّ بن

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف، والمراد: (أوضح المسالك) وهو مطبوع، عـدة طبعـات، وأقيمـت عليـه عـدة شروح، أشهرها شرح الشيخ خالد الأزهري، سمّاه «التصريح على التوضيح».

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢/ ٤١٥، بغية الوعاة: ٢/ ٦٨-٧٠.

(٣) انظر: النشر: ١٦٤٠.

(٤) انظر: النشر: ١٨١١.

(٥) مطبوع محقّق بعنوان: «الحجة للقراء السبعة».

وهو في الأساس شرح وتوجيه لكتاب «السبعة» لابن مجاهد.

الحسين بن معدان، والزجاج، وغيرهما، وعنه ابن جني وعبيد الله الأزهري وغيرهما.

ويعتبر إمام النحو والصرف لابتكاراته واستخراجه عويص المسائل في ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٣٧٧ هـ)[١].

نقل عنه المؤلف خمس مرّات، صرّح في ثلاث منها باسم الكتاب[٢]، والله أعلم.

٦- الخصائص[٣]

المؤلِّف: عثمان بن جنِّي[٤]، أبو الفتح، الأزدي بالولاء، روميّ يونانيّ، ولد سنة (٣٠٢ هـ) نشأ بالموصل، وتلقى مبادئ التعلم فيها، وأخذ عن أئمة عصره منهم شيخ القراء أبو بكر بن مقسم وأبو علي الفارسي الذي صحبه ابن جني أربعين سنة بسبب قصة يذكرها أهل التراجم، وألَّف كثيراً من الكتب.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي: ١٣٠، تاريخ بغداد: ٧/ ٢٧٥-٢٧٦، بغية الوعاة: ١/ ٤٩٦-٤٩٨.

(٢) انظر ص: ٩٨٧، ١١٢٢، ١٧١٤، ١٧٥٣.

(٣) من الكتب العالية المهمة في علم اللغة (الصرف) قال في مقدمته: «لم نر أحداً من علماء البلدين -البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه». ١/ ٢، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء بتحقيق: محمد علي النجار.

(٤) لا يعرف من اسمه غير هذا، و(جنّي) بكسر الجيم وتشديد النون والياء ساكنة أبداً، وهي كلمة يونانية بمعنى: الفاضل، انظر: الإحالة الآتية.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٢ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الهمزتين المجتمعتين من كلمة)[٢].

يضاف إلى ذلك نصٌّ آخر صرّح بأنه عن «ابن جني» ولم يذكر من أي كتبه[٣]. والله أعلم.

٧- شرح الكافية[٤]

المؤلّف: ابن مالك.[٥]

نقل منه المؤلّف نصّاً واحداً يتعلق بقراءة البزي ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ونحوه[٦].

٨- شرح الهداية[٧]

المؤلِّف: أبو العباس المهدوي[٨].

(١) اعتمدت في هذه الترجمة المختصرة على دراسة محقق «الخصائص» لقوتها واستيعابها لحياة ابن جني.
وانظر ترجمته: الخصائص (مقدمة المحقق): ١/ ١-٧٠، تاريخ بغداد: ١١/ ٣١١-٣١٢، معجم الأدباء: ١٢/ ٨١-١١٥، إنباء الرواة: ٢/ ٣٣٥-٣٤٠.

(٢) انظر ص: ٩١٣.

(٣) انظر: النشر: ١٨٣٠.

(٤) في النحو، مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

(٦) انظر: ١٦٤٠.

(٧) مطبوع محقّق.

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٦٨.

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّا واحداً في باب (الوقف على الهمز) وذلك في مسألة الوقف على نحو ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] في وجه البدل مما يؤدّي إلى اجتماع ألفين، فنقل المؤلّف عن المهدوي تجويزه أن تكون الأولى، واختيارَه أن تكون الثانية.(١)

٩- الصِّحاح(٢)

المؤلّف: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الجوهري، أحد من يُضرب به المثل في ضبط اللغة، تتلمذ على أبي سعيد وأبي علي الفارسيَّين وخاله الفارابي، وتتلمذ عليه إبراهيم بن صالح الورّاق.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٣ هـ)(٣).

نقل عنه المؤلِّف نصّين، صرّح باسم الكتاب في أحدهما.(٤)

١٠- علل القراءات(٥)

المؤلّف: القرّاب.(٦)

---

(١) انظر ص: ١١٠٠.

(٢) مطبوع محقّق بعنوان: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية».

(٣) انظر: ترجمته في: معجم الأدباء: ٦/ ١٥١-١٥٦، إنباه الرواة: ١/ ١٩٤-١٩٨، بغية الوعاة: ١/ ٤٤٦-٤٤٨.

(٤) انظر ص: ٦٣١، ١٤٠٤.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣١٩.

نقل عنه المؤلّف: نصّاً واحداً في توجيه كلمة ﴿يَأْتَلِ﴾ [النور: ٢٢] على القراءتين،[١] فقال المؤلّف: «وذكر أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القراب في كتابه «علل القراءات» أنه كتب في المصاحف ﴿يتل﴾ قال: فلذلك، ساغ الاختلاف فيه على الوجهين»[٢].

١١ - غريب الحديث[٣]

المؤلّف: ابن قتيبة[٤]

نقل منه المؤلِّف نصّاً واحداً في تفسير حديث (الحالّ المرتحل)[٥]

١٢ - الفرخ[٦]

المؤلِّف: صالح بن إسحاق، أبو عمر، الجرميّ، مولى جرم بن زبان، من

---

(١) الأولى قراءة أبي جعفر ﴿يَتَأَلَّ﴾ بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة، والثانية ﴿يَأْتَلِ﴾ بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفاً، وهي للباقين.

انظر: النشر: ١٨٢٦.

(٢) انظر: ص: ١٨٢٦.

(٣) مطبوع محقّق.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٣٠.

(٥) انظر: النشر: ٢٠٤٣.

(٦) كذا ذكره جلّ من ترجم له، وهو مفقود، وقالوا: معناه: فرخ كتاب سيبويه، وقد ذكر هذا الكتاب أبوالعلاء المعري في لزومية من (الزومياته) بيّن فيها أن النحاة أجهدوا أنفسهم في أمور لم تدفع عنهم عاديات الدهر، وذلك في قوله:

وللجرميّ ما اجترمت يداه ... وحسبك من فلاح أو بوار

فأمّا «فرخه» فبلا جناح ... يطير بحمل أقلام جوار

انظر: الجامع في أخبار أبي العلاء: ٣/ ١٥١٨-١٥١٩.

قضاعة، وقيل: هو من جرم، بطن في طيِّئ[1]. إمام في اللّغة، أعلم الناس بكتاب سيبويه في عصره، فقيه مع الورع والدّين، كانت بينه وبين الفرّاء مناظرات، وتكلّم فيه أبو حاتم السجستاني بما لا يقبل منه؛ لأنه من كلام الأقران بعضِهم في بعض.

وكان يؤخذ عنه اللّغة والنحو، ألّف عدّةَ كتبٍ؛ منها «مختصر في السيرة» جيّد، «غريب كتاب سيبويه» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٢٢٥ هـ)[2].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً،[3] وهو أن بعض العرب يجيز الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

والذي يظهر أن المؤلّف نقل عن «الفرخ» بواسطة «الارتشاف»[4] والله أعلم.

١٣ - الكافية[5]

المؤلِّف: ابن مالك.[6]

(١) انظر: التاج: (جرم).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ أصبهان: ١/ ٣٤٦-٣٤٧، تاريخ بغداد: ٩/ ٣١٣-٣١٥، إنباه الرواة: ٢/ ٨٠-٨٣، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) انظر ص: ١٠٤٩.

(٤) انظر ص: ١٠٤٩.

(٥) مطبوع.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

نقـل عنـه المؤلِّـف بيتـاً واحـداً في ترجيحـه وجه قـراءة ابـن عـامر[1] ﴿وَكَذلِكَ زُيِّن لكثيرٍ مِنَ المشرِكينَ قَتْلُ أَولَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

١٤- الكتاب[2]

المؤلِّف: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحو، المشهور بـ(سيبويه) من أهـل فارس، ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس والأخفش، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة (١٨٠ هـ)[3].

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً[4]، وهناك ستة مواضع أخـرى اتّـضح أنهـا بواسـطة أبي حيّـان، فلـذا لم أعتبرهـا هنـا، وقـد أشـير إلى ذلـك في قسم (التحقيق)، والله أعلم.

١٥- المفصّـل[5]

المؤلِّف: الزمخشريّ.[6]

---

(١) انظر: النشر: ١٦٩٦.

(٢) مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢/ ١٩٧-١٩٩، بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) انظر ص: ١٤١٥.

(٥) مطبوع محقّق، بعنوان: «المفصّل في علم العربية»
ويدُلُّ على قيمـة هـذا الكتـاب اهتمام العلماء بـه، وكثـرة الدراسـات التي أقيمـت حولـه، فقـد ذكـر د/ عبدالرحمن العثيمين عدد (١٠٤) دراسة، منها (٨٠) ثمانـون شرحـاً، والبقيـة إما في نظمـه أو شرح شواهده وحواشيه. انظر: مقدمة تحقيق التخمير ص: ٤٧-٥٩.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٤٨.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً بالمعنى فقال: «... نصّ أكثر النحاة على إبدال الباء كما ذكره الزمخشري في «المفصّل» »[1].

١٦- الموضح في وجوه القراءات[2]

المؤلِّف: نصر بن عليّ بن محمد، أبو عبد الله، يعرف بابن أبي مريم، الفارسي، أستاذ عارف، قرأ على تاج القراء محمود بن حمزة.

لم أجد من ذكر سنة وفاته، لكنه كان حيّاً سنة (٥٦٢ هـ)[3].

نقل عنه المؤلِّف نصّين، الأول يتعلق بـ «التجويد» وحسن الأداء، والثاني يتعلّق بخلاف نحويي الكوفة والبصرة في (الروم) و(الإشمام)[4] والله أعلم.

١٧- النكت الحسان[5]

المؤلِّف: أبو حيّان الأندلسيّ.[6]

نقل عنه المؤلِّف نصّين، ولم يصرح به ولا بمؤلِّفه، واتّضح أنه نقل منه بمطابقة كلامه معه، إذ النصّان منقولان حرفياً[7]. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٩١٤.

(٢) مطبوع محقّق.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٧.

(٤) انظر ص: ٥٥٨، ١٤٠٥.

(٥) مطبوع محقّق، وهو شرح لمقدمة أبي حيّان نفسه المسمّاة «غاية الإحسان في علم اللسان».

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٧) انظر ص: ٥٣٨، ٥٤١.

المطلب الرابع:

كتب السيرة والتراجم

١ - تاريخ بغداد[١]

المؤلِّف: أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر، الخطيب البغدادي، ولد سنة (٣٩٢هـ)، قرأ القراءات بالروايات، وسمع الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكتب الكثير، حتى تقدم في الحديث ورجاله، وأعلى ما عنده حديث مالك وحماد بن زيد، فبينه وبين كل منهما ثلاثة أنفس.

حدَّث عن ابن عمر بن مهدي الفارسي، وأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي، وغيرهما، وحدَّث عنه أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه، وأبو الفضل ابن خيرون، وغيرهما، توفي سنة (٤٦٣هـ).[٢]

نقل المؤلِّف عن هذا الكتاب ست مرات[٣]، صرح في واحدة منها باسم الكتاب[٤]، واكتفى في البقية بالنسبة إلى المؤلِّف.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في: السير: ١٨/ ٢٧٠-٢٩٧.

(٣) انظر ص: ٦٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٢٠٤٨.

(٤) انظر ص: ٦٠.

٢- تاريخ دمشق[١]

المؤلِّف: علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، الدمشقي، ولد سنة (٤٩٩هـ)، إمام حافظ، محدِّث، مؤرِّخ، سمع كثيرين منهم، ابن الحصين وزاهر الشحامي وغيرهما، حدّث عنه أبو العلاء الهمداني وابن السمعاني وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٧١ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في ترجمة ابن الأخرم.[٣]

٣- طبقات القرّاء[٤]

المؤلِّف: أبو عمرو الدانيّ.

استقى منه المؤلِّف (٣٠) ثلاثين نصّاً[٥]، صرّح باسمه في اثنين منها[٦] وسمّاه في آخرين بـ (تاريخ القرّاء)، واكتفى في بقية المواضع بقوله (قال الداني) وما أشبه ذلك.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٣/ ٧٣-٨٧، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٩-٣١١، السير: ٢٠/ ٥٥٤-٥٦٤.

(٣) انظر ص: ٣٨٨.

(٤) مفقود، كذا سمّى المؤلِّف هذا الكتاب وهو اسم مختصر، بينما ذُكر اسمه كاملاً في بعض المصادر هكذا: (طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم في سائر الأمصار من الخالفين)
انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٥ فهرست ابن خير: ٢٧.

(٥) انظر الصفحات: ٢٩٩، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤٢٠، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٧٦، ٤٩٦، ٤٩٩.

(٦) انظر ص: ١٢٧.

ويلاحظ أنه كرّر ذكر نصّين عن يعقوب، عزاهما في الموضع الأول إلى «الطبقات»، واكتفى في الثاني بالعزو إلى «الداني»(1).

و«الطبقات» صحيح النسبة إلى الداني رحمه الله وهو يقع في أربعة أسفار صغار،(2) اطّلع المؤلّف على بعض منها، وتمنّى الحصول على بقيتها، قال في ترجمة الداني: «كتاب «طبقات القراء» في أربعة أسفار، وهو عظيم في بابه، لعلّي أظفر بجميعه»(3).

وهذا النصّ يقيّد عموم قول المؤلِّف في مقدّمة «غايته»: «وأتيت فيه على جميع كتابَيْ الحافظين أبي عمرو الداني والذهبي»(4).

هذا، وقد سكتت كتب الفهارس عن مصير هذا الكتاب، مما يغلب على الظنّ أنه مفقود، لكن قرأتُ في كتاب «نفح الطيب» ما يدل على وجوده عند مؤلّفه سنة (١٠٣٨هـ) حيث جاء في رسالة أرسلت إليه: «..ثمّ المأمول من سيدنا أن يتفضل علينا بكتاب «طبقات القراء» للداني إذ ليس عندنا منه نسخة»(5).

والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ١٢٧، ٤٩٦.

(٢) انظر: المعرفة: ٢/ ٧٧٦، توضيح المشتبه: ٤/ ٢٦٠.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٥٠٥.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١.

(٥) انظر: نفح الطيب: ٢/ ٤٧٤.

بل وجدتُ نصّاً آخر كتب سنة (٩٨٧ هـ) يدلّ على أنه كان موجوداً ذلك الوقت في (جامع القَرَويّين) وذلك في رسالة أرسلها ابن غازي إلى الفقيه الونشريسي[١].

ثمّ وجدتُ الإمام محمد بن أحمد بن محمد الرهوني، (ت ١٢٣٠ هـ) نقل عنه ترجمة ابن سفيان فقال: قال الداني في «طبقات القرّاء»... إلخ[٢]

ووجدتُ السيوطيَّ رحمه الله ذكر أنه رجع إلى بعضه في تأليف كتابه «بغية الوعاة» فقال في المقدمة وهو يعدّد المصادر التي استقى منها كتابه هذا: وطالعت... بعض «طبقات القرّاء» لأبي عمرو الداني»[٣]. والله أعلم.

٤- طبقات القُرّاء[٤]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن الشيخ عبد الله، الذهبيّ.

---

(١) انظر: أزهار الرياض في أخبار عياض: ٣/ ٨٥-٨٦.

(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الزرقاني في شرحه لمختصر خليل في الفقه المالكي، المسمّى: «أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي»: ١/ ٥٧.

(٣) انظر: بغية الوعاة:١/ ٥.

(٤) كذا سمّاه المؤلِّف، وقد يكون تبع فيه الذهبيَّ نفسه في مواضع من السير (انظر: ٥/ ٢٩٣ و٦/ ٤٠٧ وغيرها) (وهذا من باب التجويز وعدم الالتزام بالعنوان الحقيقي للكتاب) إذ صواب ذلك هو: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) كما أثبته الذهبيُّ نفسُه، ونقل عنه تلميذه الصفديّ وقد أجازه به. وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، أتقنُها وأكملُها -بزيادة(٥٠٠) ترجمة عن غيرها-حسب علمي هي طبعة: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة، التركي، بتحقيق د/ طيّار آلتي قولاج، في إستنبول سنة (١٤١٦ هـ) وهي التي أعتمد عليها.

التركماني، كذا عرَّف الذهبيُّ نفسَه[1]، أبو عبد الله، شمس الدين، الـذهبيّ؛ لأنّ أباه كانت هذه صنعته، وقد اشتغل هو بها أيضاً ردحاً من الـزمن[2]، ولـد سـنة (٦٧٣ هـ).

وهو أستاذ، ثقة كبير، عالم بالقراءات، إلّا أن الحديث ورجاله شغلوه عنها، حتى صار عمدة المتأخرين في الجرح والتعديل، مع الورع، والتحري والإنصاف حتى من الخصوم والمخالفين.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٨ هـ)[3].

أمّا كتابه «معرفة القراء» وهو ما سمّاه المؤلِّف «طبقات القراء» فقد نقل عنه المؤلِّف (١٤) نصّاً،[4] منها نصّ واحد (١) صرّح المؤلّف باسـم الكتـاب وهـو «طبقات القراء»، وفي بقية المواضع اكتفى بالتصريح بقوله: (قال الذهبي)، وهذه النصوص كلّها في قسم الأسانيد، إلا نصّاً واحداً فهو في (المقدّمة)[5]. والله أعلم.

٥ - الكامل[6]

المؤلِّف: عبد الله بن عَدِيّ بـن عبـد الله، أبـو أحمـد، الجرجـاني، ولـد سـنة

(١) انظر: معجم الشيوخ: ١/ ٢١.

(٢) انظر: طبقات السبكي: ٥/ ٢١٦.

(٣) لمزيد من الإيضاح للتعريف بهذا الإمام الجليل ينظر: غاية النهاية:٢/ ٧١، و «الذهبي ومنهجه» للدكتور بشار عوّاد.

(٤) انظر ص: ٢٩٧، ٣٠٠، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٨٦، ٤١٧، ٤٤٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٩٧، ٤٩٩.

(٥) انظر ص: ١٢٧.

(٦) مطبوع بعنوان: «الكامل في الضعفاء».

(٢٧٧هـ)، من أئمة الجرح والتعديل، سمع كثيرين، منهم أبو خليفة الجمحي وأبو عبد الرحمن النسائي وغيرهما، حدّث عنه شيخه أبو العباس ابن عقدة وأبو سعد الماليني، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٦٥ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح باسم الكتاب في إحداهما، وكلا النقلين في الجرح والتعديل[٢].

٦- الوفا[٣]

المؤلِّف: عبد الرحمن بن علي بن محمد، بن الجوزي، ينتهي نسبه إلى سيدنا أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، إمام حافظ، حنبلي، واعظ، مفسِّر حدّث عن ابن ناصر وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٥٩٧ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، وهو حديث رواه المؤلِّف بسنده إليه عن النبي ﷺ، ثم علّق عليه المؤلِّف بأنه حديث ضعيف.[٥]

(١) انظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ٢٢٥-٢٢٧، الأنساب: ٣/ ٢٢١-٢٢٢، السير: ١٦/ ١٥٤-١٥٦، طبقات السبكي: ٣/ ٣١٥-٣١٦.

(٢) انظر ص: ١٠٢٤، ٢٠٥٢.

(٣) مطبوع محقق بعنوان: «الوفا بأحوال المصطفى» ﷺ.

(٤) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢/ ٣٢١، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٥، غاية النهاية: ١/ ٣٧٥.

(٥) انظر: ٢٠٧٠.

المطلب الخامس:

المصادر النقلية

وهناك مصادر أخرى للمؤلّف استعان بها في تأليف كتابه، لم تُنسب معلوماتها إلى «الكتب» بل نسبها إلى أصحابها مباشرة دون تحديد لمرجع مّا، ويرى (الباحث) أن يُسمَّى هذا النوع من المصادر: بـ(مصادر نقلية) وهي مصادر متنوعة في القراءات والتفسير واللغة والجرح والتعديل وغير ذلك.

ولـمّا كان ترتيب هذه المصادر على حسب الترتيب الذي قبلها -وهو حسب الفن- لا يمكن، نظراً لعدم التيقن من المصدر الذي ينقل منه المؤلّف أولاً، ولاحتمال أن يكون المؤلّف اعتمد على حفظه ثانياً، رأى الباحث ترتيب هذه المصادر حسب الترتيب الزمني لأصحابها:

(١)- الضحاك: (ت: ١٠٢ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

(٢)- مجاهد: (ت: ١٠٤هـ) نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصوص[٢].

(٣)- قتادة: (ت: ١١٨ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٣].

(٤)- مالك بن دينار: (ت: ١٣٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٤].

(٥)- ابن إسحاق: (ت: ١٥٢هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٥].

---

(١) انظر ص: ٥٥٠.

(٢) انظر ص: ٥٥٠.

(٣) انظر: ١٩٨١.

(٤) انظر: ٢٠٦٦.

(٥) انظر: ١٩٧٩.

(٦)- نافع: (ت: ١٦٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

(٧)- الخليل بن أحمد الفراهيدي: (ت: ١٧٥ هـ) نقل عنه المؤلّف أربع مرّات[٢]

(٨)- مالك: (ت: ١٧٩هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٣].

(٩)- سيبويه: (ت: ١٨٠ هـ) نقل عنه المؤلّف ستّ مرات، ويرجّح أنها بواسطة كتب أبي حيان[٤].

(١٠)- أبو يوسف: (ت: ١٨٢ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٥].

(١١)- القاسم بن معن: (ت: ١٨٨هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٦].

(١٢)- الفرّاء: (ت: ٢٠٧هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٧].

(١٣)-أبو عبيدة: (ت: ٢١٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً. وزاد المؤلّف قوله: ناهيك به[٨].

(١٤)- أبو سليمان الداراني: (ت:٢١٥هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٩].

(١٥)- يحيى بن معين: (ت: ٢٣٣هـ) نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصوص[١٠].

---

(١) انظر ص: ٤٧٥.

(٢) انظر ص: ٥٢٨، ٥٣١، ٥٤٠.

(٣) انظر ص: ٤٧٥، ٦٥٧.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٢، ٥٧٣، ١٠٥٢.

(٥) انظر ص: ٦٥٦.

(٦) انظر: ١٧٦٢.

(٧) انظر: ١٦٠٢، ١٧٥٤.

(٨) انظر: ١٦٤٤.

(٩) انظر: ٢٠٦١، ٢٠٧٧.

(١٠) انظر ص: ٤١٧، ٤٦١، ٤٧٥.

(١٦)- أبو حاتم السجستاني: (ت: ٢٥٥هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

(١٧)- أبو زرعة الدمشقي: (ت:٢٨١هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٢].

(١٨)- المبرّد: (ت: ٢٨٥ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٣].

(١٩)- عبد الله بن أحمد: (ت: ٢٩٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٤].

(٢٠)- ثعلب: (ت: ٢٩١هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً وهو شاهد شعريّ[٥].

(٢١)- ابن عطاء: (ت: ٣٠٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٦].

(٢٢)- الزجّاج: (ت: ٣١١ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٧].

(٢٣)- ابن المنادي أحمد بن جعفر: (ت: ٣٣٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٨].

(٢٤)- يونس بن عبد الأعلى: (ت: ٣٤٧ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٩].

(٢٥)- ابن أشتة: (ت:٣٦٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[١٠].

(٢٦)- أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات: (ت: ٣٨٣ هـ) نقل عنه

---

(١) انظر ص: ٤٩٦.

(٢) انظر ص: ٣٨٥.

(٣) انظر ص: ٥٣٩، ١٦٠٢.

(٤) انظر ص: ٤١٥.

(٥) انظر ص: ٩٩٨.

(٦) انظر: ٢٠٧٨.

(٧) انظر ص: ١٥٩٦.

(٨) انظر ص: ٤١٧، ١٠٦٧.

(٩) انظر ص: ٢٩٦.

(١٠) انظر ص: ١٢٧، ٥٠٧.

المؤلّف نصّاً واحداً[1].

(٢٧)- الخطّابي: (ت:٣٨٨ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[2].

(٢٨)- أبو عليّ الأصبهاني: (ت:٤٦٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[3].

(٢٩)- الغزالي: (ت:٥٠٥ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين، وهما في كتابه «إحياء علوم الدين»[4].

(٣٠)- ابن عطية: (ت:٥٤١ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، وهو في تفسيره «المحرر الوجيز»[5].

(٣١)- ابن خروف: (ت:٦٠٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[6].

(٣٢)- ابن الحاجب: (ت:٦٤٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[7].

(٣٣) -العزّ بن عبد السلام (ت: ٦٦٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[8].

(٣٤)- ابن تيمية (ت:٧٢٨ هـ) نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح في إحداهما به، وسكت في الأخرى، مع أنه نصّ طويل جداً. وقد وجد هذا النقل في «الفتاوى»[9].

---

(١) انظر ص: ٤٩٧.

(٢) انظر: ٢٠٦١، ٢٠٦٣.

(٣) انظر ص: ٣٨٧.

(٤) انظر ص: ٥٥٣، ٢٠٦٤.

(٥) انظر: ٢١١٧.

(٦) انظر: ٥٢٩.

(٧) انظر ص: ٩٧، ١٣٩٦.

(٨) انظر ص: ٢٠٦٩.

(٩) انظر ص: ١٩، ١١٧.

(٣٥)- يعقوب بن جعفر: نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

المطلب السادس:

نسخ الكتاب

تمكّنت بحمد الله وتوفيقه من تحقيق هذا الكتاب على ستّ نسخ خطية، وصفها كالتالي؛ مبتدئاً بالأكثر أهمية واعتماداً ثم التي تليها وهكذا.

١ - **النسخة السليمانية**: ورمزها (س):

منها مصوّرة في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٨٨٨٣ ف) وهي جزءان:

الجزء الأول: يبدأ من أول الكتاب، وعدد أوراقه (٢٠٤) ق، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، وينتهي هذا الجزء بنهاية باب (أحكام النون الساكنة والتنوين)، وجاء في نهايته في وسط الصفحة بعد آخر سطر:

«آخر الجزء الأول من النشر في القراءات العشر، يتلوه في الثاني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إن شاء الله.

وقع الفراغ منه بعد مدّة طويلة -أولها شهر المحرّم- في عشرين شعبان وهو

---

(١) انظر ص: ٤٧٥.

يوم الاثنين من سنة ست وأربعين وثمانمائة والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وكتب في الحاشية اليسرى تجاه آخر كلمة: «بلغ مقابلة بأصله في السادس والعشرين من رمضان سنة ثمانمائة».

الجزء الثاني: يبدأ بباب (الإمالة) وعدد أوراقه (١٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، وينتهي بنهاية الكتاب. وجاء على ورقة الغلاف: «الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر تأليف شيخنا الإمام الحافظ الحجة الناقد شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري الشافعي المقرئ تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه وبركته آمين».

وكُتِبَ تحته بيتان من الشعر وهما:

ترى الفتى ينكر فضل الفتى … لؤماً وخبثاً فإذا ما ذهبْ

لحَّ (تجده) في الحرص على نكتة … يكتبها عنه بماء الذهبْ

ثم تحت ذلك: «صار في نوبة العبد الفقير أحمد بن محمد المسيري المقرئ تلميذ مولانا شيخ...» (ثم كلام مطموس).

وجاء في آخر هذه النسخة بعد آخر كلمة، في الحاشية: تمَّ مقابلة بأصله. اهـ

و: «تمَّ كتاب النشر في القراءات العشر، ضحوة نهار الخميس مفتتح شهر الله المحرم الحرام أول شهور سنة سبع وأربعين وثماني مائة على يد

مالكه الفقير إلى عفو الله ومغفرته علي بن أحمد بن عليّ المقرئ اليمني الشوائطي، عفا الله عنهم أجمعين وسامحهم.

والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم في الوجه الأيسر سماع وهذا نصه: «الحمد لله رب العالمين، سمع جميع هذا الكتاب وهو «نشر القراءات العشر» من لفظه مؤلّفه للشيخ الإمام، قدوة أهل العلوم الشرعية، المرجوع إليه في سائر أقسامها الأصلية والفرعية أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري العربي القرشيّ العدوي العمري الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته ... في ... للفقير إلى الله تعالى أحمد بن عليّ بن عمر المقرئ اليمني الشوائطي، نزيل الحرمين الشريفين لطف الله به في الدنيا والآخرة ...» ثم حدّد المواضع والأماكن التي لم يسمعها على الشيخ، وختم كلامه بقوله: «وأجاز -المؤلّف- للشيخ المستمع المذكور لي ولوالدي ولأخي باقي الكتاب المذكور وجميع ما يجوز له روايته بشرطه، قال ذلك وكتب: علي بن أحمد بن علي المقرئ، والحمد لله وحده.».

ثم في الورقة الأخرى: «الحمد لله رب العالمين: وكان سماع كتاب «النشر» المذكور في (خمسين) مجلساً آخرها يوم الجمعة خامس عشر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وعشرين وثماني مائة في ظلّ قبة زمزم المبارك تجاه الركن الأسود من البيت الحرام، وهذه أوائل المجالس تسهيلاً على من طلبها...».

(ثم سرد المجالس الخمسين، تركتها هنا للاختصار) جاء في نهايتها: «والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».

ونجد في عدة مواضع من حواشي هذه النسخة عبارة: (بلغ مقابلة بأصله) و(بلغ)، وأحياناً أخرى تعليقات عبارة عن تصويبات وتصحيفات بعضها من كتاب «غاية النهاية» للمؤلّف.

وقد وجدتُ هذه النسخة أهمّ النسخ أثناء التحقيق، نظراً لقدمها، وقلة السقط والتحريف فيها، ولأن كاتبها عالم من علماء القراءات، وسمع -مع صغره- ختام الكتاب على المؤلّف نفسه، إضافة إلى أن والده أيضاً من علماء القراءات في عصره وممن تتلمذ وقرأ على المؤلّف القراءات العشر، قال السخاوي: «ولد (٧٦٣ هـ)، وختم على ابن الجزري للعشر وأذن له في الإقراء توفي (٨٦٣ هـ)». الضوء اللامع: ٢/ ٢٨.

٢- **النسخة الظاهرية**: ورمزها: (ظ)

وهي من أصح النسخ التي وصلتنا من «النشر» وقد حصلت على مصورة منها، إهداء من الشيخ أيمن رشدي سويد، وهي مصورة عن «الظاهرية» تحت رقم (٢٩٠)، وعدد أوراقها (٣٤٦) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥ سطراً)، وهي مكتوبة بخط النسخ، وجاء على ورقة غلافها: كتاب «النشر في القراءات العشر»، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن محمد الجزري الشافعي رضي الله عنه، آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

ثم تحت هذا العنوان: «الحمد لله، أروي هذا الكتاب وسائر مصنّفاته وجميع مروياته عن جماعة، منهم: الشيخ محمد بن محمد بن إبراهيم العَيثاوي الشامي، عن النجم محمد بن محمد الغزي عن والده أبو... بدر الدين محمد بن... عن المسند العارف أبي الفتح محمد بن محمد الإسكندري عن المؤلّف رحمه الله تعالى، وهذا سند جامع بين شرف العلو ولطيف (إنه) مسلسل بالمحمدين، وقد سمّاني شيخنا المذكور باسمه إبقاء لشرط المسلسلة.

وأخبرني أعلى من هذا بدرجة الشيخ المعمَّر العارف بالله تعالى أبو الوفاء أحمد بن محمد العجلي اليمني نفع الله به إجازة عن البدر الغزي بسنده، والحمد لله وحده».

ثم كتب تحته بخط مغاير: «هذا ما وقفه الوزير المعظم والمشير المفخم جناب الحاج أسعد باشا والي الشام وأمير الحاج على مدرسة والده المرحوم المغفور له الحاج إسماعيل باشا، وأشرط الواقف المذكور أنه لا يخرج من مكانه». (ثم تحته ختم).

وهذه النسخة من أصح النسخ التي وصلتنا، وعليها خط المؤلّف نفسه، وجاء في آخرها ما نصه: «بلغ السماع والتصحيح بقراءة الشيخ أبي الحسن طاهر ابن عرب في الخامس من شوال سنة (٨٢٥ هـ) بالمدرسة التي أنشأتها دار الحديث والقرآن من مدينة شيراز المحروسة، كتبه المؤلّف عفي عنه».

وقد جعلتُ هذه النسخة في المرتبة الثانية مع أن عليها خط المؤلّف؛ بسبب بعض التصحيفات والسقط، ولتغاير خطّها في بعض المواضع.

وينبه على أن هذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها الشيخ محمد أحمد دهمان في تحقيقه وتصحيحه لهذا الكتاب.

٣- **نسخة خاصّة**: رمزها (م)

وهي نسخة (خاصّة) لا توجد في أي مكتبة من المكتبات، وليس لها ذكر في الفهارس، وحصلت على مصوّرة منها من مالكها وهو الشيخ المقرئ محمد تميم الزعبي، الذي أخبرني بأنها (خاصّة) وصلت إليه عن طريق التداول بين المشايخ.

وهي نسخة قديمة، كتبت بخط نسخ جيد وعدد أوراقها (٣٦٤)، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً) وكتبت سنة (٨٤٨ هـ)، وهي مكونة من جزءين:

الجزء الأول: يبتدئ بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم؛..صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه: قال مولانا الإمام شيخ الإسلام، مقتدى العلماء الأعلام، مقري ديار مصر والشام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، بقية الراسخين، شمس الملة والشريعة والدين، أبو الخير محمد بن الجزري الشافعي أيد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن....».

وينتهي بنهاية باب (الإدغام الصغير) وجاء في نهايته: «تم الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر، بلغ مقابلة بحسب الطاقة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد».

الجزء الثاني: يبدأ بباب (حروف قربت مخارجها) وينتهي بنهاية الكتاب،

وفيها: «بلغت المقابلة بحسب الجهد والطاقة ولله الحمد والمنّة في عاشر شعبان سنة (٨٤٨هـ) وكتب على ورقة الغلاف: الجزء الأول من النشر في القراءات العشر تأليف الشيخ الإمام العالم، العلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري العربي (كذا) الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته».

وفي الجانب الأيسر تملك نصه: «الحمد لله على نعمه، هو الرابع من كتب العبد شهاب الدين أحمد بن محمود السلولي (كذا)، والذي بعده بالشراء الشرعي للمـ نفعه الله به»، وتحت هذا جاء:

«هذا الكتاب وقف لوجه الله تعالى على ذريتي الذكور، لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١٨١)، وأنا الفقير إلى الله تعالى السيد أحمد بن عبد الرحمن المؤذن بجامع أموي (كذا) حلب»، ثم عليه ختمه.

وفي غلاف الجزء الثاني كتب العنوان، ثم مما يحاذيه من الجهة اليسرى: «الحمد لله على نعمه، هو العليم ملك كاتبها العبد شهاب الدين أحمد السلولي (كذا) بالوجه الشرعي نفعه الله بما فيه كالذي قبله ق و..».

ملاحظة: بعد ورقة الغلاف في الجزء الأول وضع كاتبه فهرساً لهذا الكتاب ذكر اسم الباب ورقم الورقة.

٤ - **نسخة تشستربيتي: (الأولى) ورمزها: (ك):**

وقد حصلت عليها من المكتبة المذكورة عن طريق المراسلة، وهي تحت رقم

(٣١٤١) بخط نسخ متقن، وعدد أوراقها (٤٣٩) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٣سطراً). بدايتها: «قال الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري كان الله له في... الحمد لله الذي أنـزل القرآن».

أما ورقة الغلاف فعليها كتابات متفرقة، من ضـمنها اسـم الكتـاب بخـط صغير يكاد لا يرى حيث إنه في الطرف العلوي من الزاوية اليسرى هكذا: «نشر القراءات ال»، وكتب في الجهة اليمنى بخط معاصر ومغـاير: «نـشر القـراءات للجزري بخطه سنة (٧٩٩ هـ) »، وهذا كله خطأ، ليس في نهاية النسخة ما يـدل عليه، وربما كان السبب في هذا الخطأ هو ما كتب في نفس الورقـة بخـط مغـربي قديم: «كان (كذا) هذه النسخة خط المؤلّف، ظهر لي ذلـك لمـا عرضـت عليهـا نسخة أخرى عتيقة، والله أعلم».

وتتفق هذه النسخة مع النسخة السليمانية (س) في كثير من الزوائد، لكنهـا تتميز بالحواشي والتعليقات، وفي بعـض الأمـاكن الاعتراضـات العلميـة عـلى المؤلّف، وقد أثبت في قسم التحقيق كل ذلك.

٥- **النسخة الأزهرية**: رمزها (ز)

وهي مصورة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٦٥/ ٤٤٧٠) وعدد أوراقها (٣٨٧) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥سطراً) كتبت سنة (٨٩٥هـ)، وخطها نسخ جميل.

وهي نسخة مقابلة ومـصححة تتميـز بـضبط بعـض الأعـلام والكلـمات

الغريبة، وتوضيح لبعض الأماكن، وعليها حواشٍ بعضها من كلام المؤلّف نفسه.

جاء على ورقة غلافها: «كتاب النشر في القراءات العشر، لشيخ الإسلام، مفتي العلماء الأعلام خاتمة مجتهدي الأنام، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي أيّد الله ظلال إفادته على المسلمين، آمين آمين».

وتحت هذا العنوان: «سعا (كذا) في تكملة هذا الكتاب مغيره (كذا) عبدالوهاب الأزهري الحنفي مذهباً، والسليماني بلداً، والأزهري علماً، غفر الله له ولمن علمه، وجزاهما الله خير الجزاء، آمين، آمين آمين».

ثم تحته: «وقف لله تعالى بخزانة الشيخ أحمد الدمنهوري بحارة البشابشة في الأزهر الأنور».

وديباجة هذه النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبه نستعين: قال مولانا الإمام، شيخ الإسلام، مفتي العلماء الأعلام، خاتمة مجتهدي الأنام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، أيّد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن ...».

ويلاحظ هنا التشابه التام بين هذه الديباجة وديباجة النسخة (م).

وجاء في نهايتها: «وافق الفراغ من نسخه في الحادي والعشرين من شهر شوال المبارك عام (٨٩٥ هـ) على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد الشهير بالمرستاني، المكنى بأبي الطيب، تاب الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع

المسلمين، آمين، آمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، بلغ مقابلة على النسخة التي نقل منها بحسب الطاقة».

ثم تحته: «فائدة: وجد في ذخائر الإسكندر صحيفة مكتوبة باليانونية (كذا) فسِّرت بالعربية: الفَلك أدور،...ثم ذكر فائدة طويلة، وختمها ببيتين من الشعر هما:

وأحسن ما يولى الجميل إذا أتى   إلى أهله من أهله في أوانه

وما كل وقت يدرك المرء نعمة   يقلدها إخوانه في زمانه

تمَّ والله الموفق».

وانفردت هذه النسخة بذكرها ما بَيَّض له المؤلّف وهو ستّ ورقات- ما بين باب (إفراد القراءات) و(سورة البقرة) مع أنه كتب في حاشيتها عند هذا المكان: «هذه الرواية مبيّض لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة».

ويلاحظ أيضاً في هذه النسخة أنها من ق ٢١/ ب إلى نهاية الورقة (٣٢/ أ) كتب بخط مغاير جداً لخط جميع المخطوط وكتب في أعلى ورقة (٣٢/ ب): ناقص عدة كراريس، فلعل ما كتب في ورقة الغلاف (سعي في تكملة هذا الكتاب) هو المراد في هذين الموضعين، والله أعلم.

٦- نسخة تشستربيتي (الثانية): ورمزها (ت)

وهي مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم

(٤٧٣٧ ف) وعدد أوراقها (٣٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٣١ سطراً) تبدأ بـ: «قال الشيخ الإمام العالم المقرئ، المحقق الفاضل، فريد دهره، ووحيد عصره، أبى (كذا) الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله الذي أنزل القرآن».

وتنتهي بـ: «...وأجزت جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وهادينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

«وكان الفراغ من نسخه في يوم الجمعة المبارك بعد صلاة العصر حادي عشرين شهر ربيع الآخرة من شهور سنة إحدى وستين وثماني مائة، وكتبه لنفسه بيده الفانية أضعف عبيد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته وغفرانه، المذنب المستغفر عبد الكريم بن علي بن عبد الرحمن المغربي أصلاً الخليلي مولداً ومنشأً غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالتوبة والمغفرة ولجميع المسلمين أجمعين، آمين، آمين آمين،....».

وجاء على غلافها: «كتاب النشر في القراءات العشر، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة فريد دهره ووحيد عصره، رحلة الطالبين، وإمام المحققين، أبي الخير شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه بمنه وكرمه آمين، آمين آمين».

ثم هناك حواش وتعليقات مختلفة محيطة بالعنوان من جميع النواحي.

المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب

يلزم المنهج العلمي في التحقيق الأكاديمي الطالب بإفراد مبحث يبيِّن فيه ما اتَّضح له أثناء البحث من مسائل تراءى له فيها أن صاحب الكتاب خالف فيها منهجه؛ إمّا سهواً وإما غلطاً، وإما اختياراً منه لمخالفة ما هو مشهور في تلك المسائل؛ إمّا اجتهاداً وإمّا ترجيحاً متّبعاً فيه غيره، وعنونوا هذا المبحث بـ (المآخذ) أو (الملاحظات)؛ قصدهم بذلك معرفة مجهود الباحث ومدى جده وخدمته، بل وفهمه للكتاب الذي هو بصدد تحقيقه ودراسته.

ومن هذا المنطلق جعل هذا المبحث، ولولاه لما سمحت نفسي بالتعقّب على المؤلّف وغيره من أئمة القراءات؛ لا لاعتقادي بعصمتهم- حاش وكلا- ولكن اتّهاماً لنفسي واعترافاً بجهلي، وقلّة -بل عدم- بضاعتي، وعلم الله أنّي: (لم أقصد بها مباهاة فأذكرها، ولا أردت السمعة فأسمّيها، فالمراد ربنا جل وجهه، وهو العون فيها، والمليُّ بالمجازاة عليها، وما كان لله فسيبدو)[1].

وكثيراً ما يوقظني من غمرة الفرح بوجود ملاحظة على المؤلّف عبارة لأحد العلماء؛ وهو صادق فيها وهي: (لا ينبغي الاعتراض على الشيوخ لمن هو في سنّ الشّباب)[2]، ولكنّ عذري أنّي اعترضت على الشيخ بكلام الشيوخ.

وليعلم الناظر في هذه المآخذ أنها قد تسلم للباحث وقد لا تُسلم، ومهما يكن

---

(١) ما بين القوسين استعرته من كلام للإمام ابن حزم رحمه الله نقلاً من نفح الطيب: ٣/ ١٧٧.

(٢) عبارة قيِّمة -عندي- قرأتها في حاشية كتاب لابن العربي، وليس فيها تسمية قائلها، لكنها تنبئ عن فضله وأدبه مع العلماء وإن زلّوا كما هو الظنّ بطلبة العلم. انظر: العواصم من القواصم: ٧٩ حاشية (٨).

فهي لا تمسّ ولا تقلّل من شأن المؤلِّف أو المؤلَّف، والله من وراء القصد، وهـذا بيان لهذه الملاحظات.

أولاً: الكلمات القرآنية: لا يشك أحد في حفظ المؤلّف للقرآن الكـريم، بـل وإتقانه له، ومع ذلك؛ أبى الله إلا أن يبدو من المؤلّف السهو في عدة مواضع من كتابه؛ واحدة منها تعدّ سهواً أو وهماً منه، والأخـرى لا أعـرف مـاذا أسـميها، حيث إنها ليست ألفاظاً قرآنية ألبتة، وهذا بيانها:

١ – جـاء في جميـع النـسخ الخطيـة قـول المؤلّـف: «... إلى قولـه تعـالى: ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ من سورة النحـل[1]» وهـذا خطـأ صـوابه ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] بدل (للمحسنين).

٢ – عند كلامه على ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعـت بعد ياء ساكنة، قال: (نحو...وإليهما)[2]، وهذا اللفظ لـيس في القـرآن الكـريم، والله أعلم.

٣ – عند الكلام على الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك، ومفتوح بعد فـتح ذكر أمثلة منها: (سألَت)[3] وهذه الكلمة بهذا اللفظ ليست في القرآن الكريم.

٤ – عند الكلام على الحرفين المتجانسين وأولهما ساكن ذكر أمثلة ومنها:... «هل رأيتم»[4] وليس في القرآن الكريم راء بعد لام هل.

---

(١) أمّا مجيئها على الصواب في المطبوع فهو من صنيع المسؤول عن الطبع.

(٢) انظر: ٦٨٧، والعجب أن هذا الخطأ وقع فيه أئمة قبله كالداني وأبي العز، انظر: مفـردة يعقـوب للـداني: ١٥، الإرشاد: ٢٠٣، الكفاية الكبرى: ٢٢٠.

(٣) انظر ص: ١١٢٩.

(٤) انظر: ١١٨٢.

٥- قال:.. ونحو: «ولقد آتيناهم»، وهذا في جميع النسخ الخطية، وهو خطأ، ليس في القرآن هذه الكلمة، وكتابتها على الصواب في المطبوع هو من صنيع المصحح، والله أعلم.

هذا؛ وإن كان الباحث لا يجد العذر للمؤلِّف في الكلمة الثانية- أعني إليهما- فالعذر له في الأخيرتين بأن مقصوده في التمثيل بها اللغة لا القراءة، والله أعلم.

ثانياً: الحديث الشريف: ذكر المؤلّف عدة أحاديث؛ مستشهداً بها على قضايا مختلفة، لكن يلاحظ أنه لم يسر على منهج واحد في التعامل معها، فهو وإن كان قد بين درجة كثير منها من حيث «الصحة» و«الحُسْن» و«الضّعف»، إلّا أنه سكت عن بيان بعض منها، ويجمل الباحث ملاحظاته كالتالي:

١- سكوته عن أحاديث، ولم يعقب عليها بشيء يبين درجتها.[1]

٢- سكوته عن حديثٍ رواه بسنده إلى النبي ﷺ مكتفياً بالتعقيب عليه بقوله: وكذلك رواه ابن مهدي.[2]

٣- تبيينه علة بعض الأحاديث، دون بيان موضع العلة في الحديث، كما في حديث الاستعاذة، حيث نقل عن شيخه أنه (ضعيف ومنقطع)، ولم يبين محل الضعف والانقطاع[3]، وهذا عكس ما فعله في حديثٍ عن الشافعي رحمه الله.[4]

---

(١) انظر مثلاً: ٦٥٦.

(٢) انظر: ١٩.

(٣) انظر: ٦٣٤.

(٤) انظر: ٦٣٨.

٤ – حكمه على بعض المتكلم فيهم بكلام أئمة القراءات، لا بكلام أهل الجرح والتعديل[1].

٥ – اكتفاؤه في بعض الأحاديث بعزو تخريجها إلى كتاب ليس من الكتب التسعة.[2]

ثالثاً: علم الأسانيد: علم القراءات علم مبني على الأسانيد، وقد سبق بيان أنها شرط من شروط صحة القراءة، واعتناء المؤلّف بهذا الجانب[3]، ومع هذا فإن الباحث يجد مواضع للرأي فيها محل، وهي كالتالي:

أولاً: قبوله طرقاً فيها مقال عنده هو شخصياً، وهذا كما حدث في:

١ – طريق أحمد بن الصقر؛ من قراءة الهذلي عليه، عن أبي القاسم زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن هشام[4]، قال المؤلِّف في ترجمته: «روى القراءة عن زيد ابن أبي بلال فيما ذكره الهذلي، وقراءته على زيد من أبعد البعيد»[5].

٢ – طريق الحسن بن خشيش؛ نفس التي قبلها، قال في ترجمته: «روى القراءة عرضاً عن زيد بن علي؛ وهو بعيد[6]».

---

(١) كنقله عن أبي شامة، لكن يشفع للمؤلّف تعقيبه عليه بكلام الإمام أحمد، انظر: ١٠٢٤.

(٢) انظر: ١٣٤.

(٣) انظر: ١٢٩.

(٤) انظر: ٣٦٥.

(٥) غاية النهاية: ١/ ٦٣.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٢٢٣.

٣- محمد بن يعقوب الأهوازي البغدادي؛ كالتي قبلها، قال في ترجمته: «قرأ على زيد فيما زعم، ولا يصح ذلك»[١].

وقال المؤلّف في ترجمة زيد بن أبي بلال عندما ذكر هؤلاء الثلاثة وأن الهذلي ذكر قراءتهم عليه: «وذلك بعيد جداً»[٢].

وذكر أيضاً في ترجمة الهذلي أنّ لأبي العلاء الهمذاني حاشية على أسانيد «الكامل» ردّ فيها الخطأ والوهم إلى الصواب وأنه سكت عن كثير، وكان من بعض ما سكت عنه هؤلاء الثلاثة ولم ينكر عليهم قراءتهم على زيد مع أنها لا تصح، وهذه نصّ عبارة المؤلّف أنقلها لدلالتها على مراد البحث، ولأن بيان المؤلّف عن مراده أوضح من بيان غيره عنه، قال رحمه الله: «وقد وقع له -الهذلي- أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك، لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثمّ حصل الوهم، وللحافظ أبي العلاء الحواش على ذلك، ردّ أكثرها إلى الصواب وسكت عن كثير؛ فمن ذلك قول الهذلي: إنه قرأ على: أحمد بن الصقر والحسن بن خشيش ومحمد بن يعقوب، وأنهم قرؤوا على زيد بن علي بن أبي بلال، ولم أر الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك، ومن أبعد البعيد قراءته -الهذلي- على أحد[٣] من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتاً الحسن بن علي بن الصقر[٤]، قرأ عليه لأبي عمرو فقط، ومات

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ٢٨٣.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) تحرفت في غاية النهاية إلى: أحمد، كأنها اسم.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٤٢.

سنة تسع وعشرين وأربعمائة عن أربع وتسعين سنة، ولم يدركه الهذلي، وأيضاً فإن هؤلاء الثلاثة لا يعرفون، ولو كانوا قد قرؤوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها؛ لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار.اهـ[1].

يرى القارئ لهذا النصّ الطويل والمهم استبعاد المؤلّف قراءة هؤلاء الثلاثة على زيد؛ بل وقراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد، وهو ما يثير عدة نقاط للبحث:

١- إذا كان ذلك كذلك فلماذا اختار المؤلّف هذه الطرق الثلاثة في «نشره» مع خروجها الصريح عنده عمّا اشترطه والتزمه؟

٢- ما هو المعتمد -والحال هذه- في هذه الطرق عند المؤلِّف؟ هل هو ما في «نشره»؟ أم ما في «غايته»؟

فالخلاف جوهري جداً؛ لأنه في حالة اعتماد ما في «النشر» فمعنى ذلك أنها طرق صحيحة موصولة ومقروء بها، وأمّا في الحالة الأخرى فالعكس تماماً؛ أي أنها طرق منقطعة الإسناد فلا يقرأ بها لمخالفتها شرطاً من شروط صحّة القراءة؛ خاصّة عند من يقرأ أو يقرئ بتحريرات «الطَّيِّبة».

إذن: ما هو الحلّ، أو كيف يجمع بين هذين النقيضين؟

بعد بحث المسألة -حسب الجهد- اتّضح أن ما في «النشر» هو المعتمد والمعوّل

(١) غاية النهاية: ٢/ ٤٠٠-٤٠١.

عليه من كلام المؤلّف؛ ليس لأنه المتأخر في التأليف، لا ولكن للأسباب الآتية:

١- أنّ ما ذكره المؤلّف في «غايته» لم يأت بصيغة الجزم، بل عبّر فيه المؤلّف بصيغة الاستبعاد، مما يعني أن في الأمر فسحة للرأي والنقد، وأن بالإمكان معارضة ذلك، وتوضيح ذلك:

إنّ استبعاد المؤلِّف قراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد مستدلّاً بأن آخر أصحاب زيد موتاً توفي سنة (٤٢٩ هـ) يجاب عنه بـ: إن كان بعيداً فليس مستحيلاً؛ لأنه قد ثبت في الواقع تتلمذ الهذلي على واحد من تلاميذ زيد، وهو الحافظ أبو نعيم[١].

لكنْ، قد يقال: إن هذا في جانب الحديث لا القراءة؟ ويُدفع هذا الاعتراض بأنّ هذا لمجرد إثبات الإمكانية وعدم بُعْدِ قراءة الهذليّ على أحد من أصحاب زيد؛ وعليه فهل من أبعد البعيد أن يكون هؤلاء الثلاثة معاصرين ومشابهين لأبي نعيم، ورُزِق هو الشهرة وحُرِموها هم؟

٢- أنّ الهذلي أدرك (٣٤) أو (٢٧) سنة (على أقلّ تقدير[٢] من عمر آخر أصحاب زيد وفاة، وقد ثبت أنه -الهذلي- قرأ على أبي العلاء الواسطي سنة (٤٣١ هـ) وهي السنة التي توفي فيها، أي بعد وفاة ابن الصقر بسنتين غير كاملتين، فليس من البعيد ولا من المستحيل أن يكون هؤلاء الثلاثة من طبقته؛

---

(١) انظر ترجمته: ٣٥٤.

(٢) وذلك للخلاف في تاريخ مولد الهذلي هل هو سنة (٣٩٥ هـ) أو (٤٠٢ هـ).

بـل وأكبر منه سناً، ليتجاوز عمرهم في تلك السنة (٩٦) سنة أو غيرها، لكنهم لم يشتهروا، خـاصّة وأن سنّ القاضي تحتمل القراءة على زيد نفسه، حيث إنه ولد سنة (٣٤٩ هـ) أي قبل وفاة زيد بـ(٩) سـنوات، وهي سنّ في العادة يصحّ معها أخذ القراءة؛ لكن لم أجد من صرّح بـذلك.

٣- نُصَّ في ترجمة الهذلي على أنه (درس الأصول)، وأنّه (يفهم الكـلام)[١]، والمقصود من هذا حسب ما فهمتُه مـن هـذا الوصـف أن للهـذلي مـشـاركة في (الأصول) و(علم الكلام)؛ وهما علمان متعلّقان بشكل كبير على معرفة الألفاظ ودلائلها، إذ أدنى درجات الأصوليّ والمتكلم أن يكون عارفاً بذلك، ويقدح عند أهل هذا العلم من كانت دلائل ألفاظه لا تتفق وألفاظَه.

إذ عُرِف هذا، فإن هذا الكلام يقرّر صحّة ما في «النشر» ويؤكد قراءة الهذليّ على هؤلاء الثلاثة، وصحّة قراءتهم على زيد خلافاً للمؤلّـف في «غايتـه» وبيـان هذا التقرير[٢]:

أنَّ الهذليّ صرّح بذلك فقال: «وقرأت على ابن حشيش الكوفي، وأحمـد بـن الصقر، ومحمد بن يعقوب، قالوا كلّهم: قرأنا على زيد...».

فقوله: (قرأت) والتعبيرُ بهذا اللفظ دون غيره من ألفاظ تحمّل القـراءة؛ كـ: (أخبرني) و(حدّثني) و(كتب إليّ) أو غيرها من الصيغ التي استخدمها الهذلي في

(١) انظر: ٢٠٨.

(٢) الكامل: ق:١٢١.

«كامله» لبيان كيفيّة أخذه القراءة أو الطريق من مشايخه لدليلٌ على أن ذلك حصل فعلاً، وليس وَهْماً ولا عبثاً، فـ (قرأتُ) لا يفهم منها غير معناها الأساس وهو المتبادر، ولم يجد الباحث مَن (جَرَح) الهذلي بالتدليس.

أمّا القول بأن هؤلاء الثلاثة مجاهيل لا يعرفون، فلا يلزم الهذلي، لأنه قد رآهم، وعرفهم، وقرأ عليهم وأخبروه أنهم قرؤوا على زيد؛ فمن حفظ حجّة على من لم يحفظ، والمثبت للشيء مقدّم على النافي.

نعم، قد يقدح عدم معرفتهم عند العلماء في طرقهم، وهذا من باب الورع والاحتياط، وليس الهذلي بمنفرد في ذلك، فهناك طرق اكتفى المؤلِّف في توثيقها ومعرفتها بشخص واحد، وهناك من عرف حاله ووصف بعدم الحفظ والإتقان، ومع ذلك قبلت طرقه كما سيأتي.

وخلاصة القول في هذا: أنّ الباحث يرى أن هذه الطرق الثلاث طرق معتمدة صحيحة بدليل اختيار المؤلّف لها، فلا بدّ وأن يكون قد وقف على ما يرجّح ما أثبته في «النشر» وإلا لم يعتمدها، لكن لم يقف الباحث على هذا المرجِّح، فلربّما يأتي مع الأيام، والله أعلم.

ثانياً: ذكر المؤلّف في طريق الأزرق أن عمر بن عراك قرأ على ابن هلال، وهذا سهو منه رحمه الله، أو سقط من النساخ، حيث إن بينهما رجلاً وهو حمدان ابن عون، وقد ذكر المؤلِّف الصواب في طريق أخرى[1].

---

(١) انظر ص: ٢٧٧.

ثالثاً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري أن أبا الكرم قرأ على ابن زلال، وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن أبا الكرم قرأ على عبد السيِّد بن عتّاب الذي قرأ على ابن زلال.[1]

رابعاً: ذكر في موضعين من كتابه أن الشريف موسى المعدَّل صاحب «الروضة» قرأ على أبي عليّ الحسن بن سليمان الأنطاكي، عن ابن بدهن[2].

وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن المعدَّل قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد الذي ذكرته في سبعة طرق في «الروضة» للمعدَّل وليس فيها إسناد واحد: المعدَّل عن الأنطاكي مباشرة.

والعجب أن المؤلّف ذكر في «غايته» في ترجمة (المعدَّل) أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة (الأنطاكي) ذكر أن (المعدَّل) وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئاً عن (المعدَّل).

وهذا كله سهو أو خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن «الروضة» ولعل سبب هذا كله عائد إلى النسخة التي اعتمدها المؤلّف من «روضة» المعدَّل[3]. والله أعلم.

خامساً: ذكر في رواية ابن وردان من طريق الفضل أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وهذا لا يصحّ ولعله من النسّاخ؛ إذ الصواب أن ابن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي ابن الحسن[4]. والله أعلم

---

(١) انظر ص: ٣٨٠.

(٢) انظر ص: ٣٢٩، ٦٩٩.

(٣) انظر في غاية النهاية: ١/ ٨٩ و٢١٥، ٢/ ٣١٩.

(٤) انظر ص: ٤٦٧ وغاية النهاية: ١/ ٣٥٦ و٣٥٧.

سادساً: ذكر طريقاً في رواية البزي، وهي طريق النهرواني عن النقاش، وأسندها إلى «الروضة» للمالكي، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره[1].

سابعاً: نسب إلى «التبصرة» لمكي طريقين، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره، ثم اتضح للباحث أن هذين الطريقين أدائيان لمكي، ومذكوران كما عند المؤلّف، لكن في كتاب «الإقناع» لابن الباذش[2].

ثامناً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق ابن الأخرم قراءة الهذلي على أبي الفضل الرازي، لكن لم يبين قراءة الرازي على مَن كانت، والصواب أنها على الداراني[3].

تاسعاً: ذكر طريقين باسمين مختلفين وهما في الحقيقة طريق واحدة، وذلك في رواية ابن ذكوان طريق السلمي عن ابن الأخرم، ثم قال: طريق الجُبْني عن ابن الأخرم، والحقيقة أن (السلميّ) هو نفسه (الجُبْنيّ)[4].

عاشراً: ذكر في رواية ابن جماز أن ابن بهرام قرأ على الدوري، والصواب أنه ابن النَفَّاح وليس ابن بهرام[5].

- كثيراً ما يذكر الحافظ في «النشر» أنَّ فلاناً -من أصحاب الكتب- انفرد

(١) انظر ص: ٣٠٣.
(٢) انظر ص: ٣٧٤، ٤٥٣.
(٣) انظر ص: ٣٧٣-٣٧٤.
(٤) انظر ص: ٣٧٥-٣٧٦، وقد ذُكِر هذا أيضاً عند الكلام على كتاب «الكامل».
(٥) انظر ص: ٤٧٣.

بوجهٍ من الأوجه أو قراءة من القراءات، عن بعض الرواة أو القُرَّاء، وبعد البحث والتقصي يتَّضح عكس ذلك.

- قال انفرد أبو العلاء عن ورش من طريق الأصبهاني بإدغام ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، والصواب أنَّ أبا العلاء لم ينفرد بذلك، بل ذكر ذلك عن ورش من نفس الطريق كُلٌّ من ابن سوار في كتابه «المستنير» وأبي الكرم الشهرزوري في كتابه «المصباح».

- ذِكْره في بعض الأحيان أنَّ فلاناً - من أصحاب الكتب- لم يذكر وجهاً من الأوجه أو قراءة ما، وبالرجوع إلى الكتاب نفسه يوجد عكس ما ذكر المؤلف، مثلاً: ذكر في «النشر» أنَّ أبا العلاء لم يُعَوِّل على الرَّوْم والإشمام في إدغام المتقاربين ولم يذكرهما ألبتة. والصواب عكس ذلك، فأبو العلاء قد صرَّح في «غايته»[1] بذلك فقال: «وكان -أبو عمرو- يُشير إلى حركة المدغم إذا كانت ضمة أو كسرة».

ومعلوم أنَّ الإشارة في مصطلح القُرَّاء وأهل القراءات يقصدون به الرَّوْم والإشمام.

- أحياناً ينسب سنداً إلى روايةٍ مّا من كتابٍ مّا، وعند التحقيق يتَّضح عكس ذلك، مثلاً: ذكر -ابن الجزري- في رواية خلف من كتاب «الكافي» لابن شريح و«العنوان» لأبي الطاهر: أنَّ السامري قرأ على ابن مِقْسَم عن إدريس عن خلف.

---

(١) ١/١٨٨.

وبالرجوع إلى أسانيد الكتابين نجد أنَّ في السند الذي في «النشر» خَلْطاً، صوابه: السامري عن الرَّقي عن إدريس.

- ذكر في «النشر»[1] القصر عن يعقوب من مفردة ابن الفحام، بينما ظاهر كلام ابن الفحام يدل على التوسط لا القصر.

قال الأزميري في «بدائع البرهان»: «رأيت في مفردة ابن الفحام أنَّه قال: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكتَ في باب المد والقصر ولم يذكر شيئاً.

فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط التوسط في المنفصل والمتَّصل كقراءة الكسائي، فظهر أنَّ مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحام المد المتوسط في الضربين». (مخطوط غير مرقم).

قال في «النشر»[2] في بحث ﴿رَءَاكَ﴾ [الأنبياء: ٣٦] ونحوه: «أمال الراء والهمزة جميعاً عن ابن ذكوان المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» وأبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواه ....، وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبو العز وأبو العلاء عنه سواه. وذكر الداني في «التيسير» و«جامع البيان» فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في «غايته» فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح

(١) ١/ ٣٢٢.

(٢) انظر: النشر: ٢/ ٤٦.

الراء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العز في «إرشاده» فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي».

فما ذكره في «النشر» يخالف ما هو مذكور في هذه الكتب، وقد نبه على ذلك يوسف زاده الذي قال: «ما في «النشر» يخالف ما في «التيسير» فلعلّه سهو من الناسخ أو من ابن الجزري».[1]، والأزميري الذي استدرك على «النشر» مخالفته لما في «جامع البيان» و«غاية» أبي العلاء، و«إرشاد» أبي العز، إضافة «للتيسير»[2].

- التعارض في بعض عبارات المؤلف: مثلاً: قال: «لم يختلف عن الحلواني في رفع ﴿دُولَةً﴾ [الحشر: ٧] »، مع أنّه قرأ بالتذكير والنصب، الذي هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام.

ومحل التعارض أنّه قال بعد ذلك: «وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد وابن سوار وابن فارس- وعدَّد كثيراً من الأئمة- عن هشام سواه».

فقوله: (عن هشام) يعني من جميع طرقه، فيدخل فيهم الحلواني، والله أعلم.

رابعاً: الأعلام: قد وقع السهو في مواضع قليلة جداً، تكاد لا تذكر، ولكن أمانة للعلم وتتميماً للبحث يشار إليها هنا، وهذا السهو يتمثل في:

---

(١) انظر: الائتلاف في وجوه الاختلاف ص ١٣١.

(٢) انظر: بدائع البرهان: ق ٤١٩ مخطوط.

١ - قال في رواية خلّاد من طريق ابن الهيثم أن الشذائي والشنبوذي والسامري قرؤوا على أبي بكر بن شنبوذ. والصواب أنه: أبو الحسن[١].

٢ - قال في إسناده لكتاب «التيسير» للداني: «...أبو العباس الحصّار.» وعند الرجوع إلى كتب التراجم وجد أن كنيته هي: أبو جعفر[٢].

وأيضاً في إسناد آخر لنفس الكتاب قال: «... أحمد بن عبد الله بن موسى». وفي التراجم أنه: أحمد بن عبد الملك[٣].

٣- قال في نهاية قراءة حمزة: «وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة كما تقدم في رواية البزي»[٤].

وهذا وَهْمٌ منه رحمه الله، فإن الذي تقدم في رواية البزّي هو: أحمد بن صالح ابن عمر، أمّا هذا الذي في قراءة الكسائي فهو: أحمد بن عبيد الله بن حمدان، وقد ترجم المؤلّف لكل منهما، والله أعلم.

٤ - قال في ياءات الزوائد: «... إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني عن العثماني أيضاً».

فقد يظنّ القارئ أنهما شخصان، بينما هما شخص واحد فأبو مروان هو العثماني نفسه[٥].

---

(١) انظر ص: ٤٣٢.

(٢) انظر ص: ١٦٢.

(٣) انظر ص: ١٦٥.

(٤) انظر ص: ٤٤٧.

(٥) انظر ص: ١٥٥٨.

٥- ذكر عن وفاة عبيد بن الصباح أنها سنة (٢٣٥ هـ)، بينما نقل في «غايته» عن ابن البخاري أنها سنة (٢١٩ هـ)[١].

٦- ذكر أن ابن مامويه هو: «أحمد بن محمد»، وكذا ذكر في «غايته» بينما ذكر ابن عساكر أنه (محمد بن بشر)[٢] والله أعلم.

خامساً: الشعر: الشعر هو ديوان العرب، الذي يلجأ إليه العلماء لتفسير ما غَرُب عليهم من ألفاظ القرآن الكريم، وهو من العلوم المساعدة والمهمة لبيان وجلاء ما غمض من أساليب القرآن الكريم، اهتم به المفسرون واللغويون والنحويون فأكثروا منه.

أما أهل القراءات فاهتموا به للدلالة على صحة القراءات التي أنكرها غيرهم من حيث اللغة والأسلوب العربي، وكان المؤلّف رحمه الله ممن أعطى هذا الجانب جزءاً من الاهتمام، ولم يُخل كتابه منه، ولكن لم يسلم منهجه في هذا من تسجيل بعض الملحوظات:

١- ذكر شطر بيت مستشهداً به على مسألة لغوية، وتوجيهاً لقراءة ﴿أو لمستم﴾ [النساء: ٤٣]، فقال: ومنه قول الشاعر:

وألمست كفّي كفّه طلب الغنا

وقد ذُكِر في التحقيق أن قائل البيت إمّا بشار بن برد أو أبو بكر الخياط،

---

(١) انظر ص: ٤٢٠.

(٢) انظر: ٣٦٧، و: غاية النهاية: ١/ ١٢٨، تاريخ دمشق: ٥٢/ ١٥٠-١٥١.

وكلاهما مولَّد، ليس ممن يحتجّ بشعره عند العلماء، وإنما يُذكَر للتمثيل لا الاستشهاد.[1]

٢- لم يلتزم المؤلّف بتحديد محلّ الشاهد من البيت، خاصة وأن بعضها يستشهد به العلماء على أكثر من قضية[2].

سادساً: النقل: هذا الكتاب -أعني «النشر»- مليء بالنقل من مصادر شتى، وكتب متنوعة، أتى بها المؤلّف استشهاداً أو استدراكاً أو تعليلاً لما يذهب إليه، يسجل الباحث ملحوظاته كالتالي:

١- النقل عن مصادر دون تصريح بها، وهذا الملحظ جداً مهمّ؛ لأن سكوت المؤلّف عن ذلك يوهم أن الكلام له، بينما هو في الحقيقة لغيره، ولو لم يكن فيه إلا هذا لكفى؛ لأن الأفكار العلمية حق لصاحبها يجب إسنادها إليه أمانة للعلم وحفظاً للحقوق، خاصة إذا كانت هذه الآراء والأفكار في مجال

---

(١) قسَّم العلماء الشعراء على طبقات أربع:

الأولى: الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: الشعراء المخضرمون؛ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسّان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة: المُوَلَّدون، ويقال لهم: المُحْدَثون، وهم مَن بعدهم كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أمّا الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وللعلماء في ذلك تفصيل يرجع إليه في محلّه. والله أعلم.

انظر: العمدة: ١/ ٥٦-٧٣، الاقتراح: ٢٦-٢٨، الخزانة: ١/ ٥-٨.

(٢) انظر ص: ٩٩٩.

الترجيح والتصحيح، فهناك نصوص نسبت إلى المؤلّف مع أنها ليست له، وإنما قد سبقه إليها غيره.

قد يقال اعتراضاً على هذا: سبقُ غيره إليها لا يقدح في أنها للمؤلّف عندما يختارها؛ فالجواب: هذا صحيح لكن كان عليه أن يصيغها بأسلوبه، أمّا أن يذكرها وينقلها حرفياً وينسبها إلى نفسه فهذا ما لا يصح.

مثال ذلك: المواضع الكثيرة التي نقلها عن المالقي ولم يشر إليها[1].

٢- النقل عن مصادر بواسطة، مع توفر الأصل عنده؛ وهذا تكرر منه.

أ- فقد نقل عن مكّي بواسطة أبي شامة عند مسألة ﴿كِتَٰبِيَهْ ۞ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] ولم يصرح بأنه بواسطة، والذي دلّ على ذلك هو اتفاق عبارة المؤلّف تماماً مع عبارة أبي شامة، واختلافهما مع عبارة مكي، مع أنهما صرحا بأن الكلام لمكي.[2]

ب- نقل عن «الكتاب» لسيبويه بواسطة «ارتشاف الضَّرَب» لأبي حيان، ولم يصرح.[3]

ج- نقل نصّاً عن الكواشي في تفسيره ونسبه إليه، مع أن النصّ بحروفه لمكّي، وقد أشار إليه أيضاً الكواشي نفسه.[4]

---

(١) انظر ص: ٣٢٠.
(٢) انظر ص: ٩٨٢-٩٨٣.
(٣) انظر ص: ١٠٥٢.
(٤) انظر ص: ١٢٨.

٣- نسبة بعض النقول إلى بعض الأشخاص دون الكتب، مما يشتت ذهن الباحث في أي مصدر هو، خاصة إذا كان للشخص أكثر من كتاب.[١]

٤- النقل -في الترجيح- عن كتب ليست من مصادره في الطرق، وترك التي من مصادره.

وهذا كما فعل في عدة مواضع من اعتماد «المبسوط» لابن مهران، مع أنه لم يأخذ منه أي طريق، ويترك «الغاية» وهي من مصادره في الطرق.

وكما فعل أيضاً عن كتاب «يعقوب» لابن شريح، مع أنه لم يذكره في مصادره ولم يأخذ منه أي طريق.[٢]

٥- الإيهام في النقل: كأن يقول: (قال بعضهم) ولم يبين هذا الـ (بعض) من هو؟، وقد وفق الباحث -بحمد الله- في معرفة شيء من ذلك[٣].

٦- لم يعط أحياناً إشارة إلى نهاية الكلام المنقول، مما يجعل القارئ لا يميز كلام المؤلّف من غيره[٤].

هذا ما استطاع الباحث تسجيله في هذا المبحث. والله من وراء القصد.

---

(١) انظر ص: ٣٤٥.

(٢) انظر ص: ٨٠٣.

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) انظر ص: ١٠٩٠.

المطلب الثامن: بيان منهج التحقيق

اتبعت المنهج التالي:

١ - اعتمدت نسخة (س) هي الأساس في العمل، وذلك بعد أن قابلتها مع جميع النسخ الخطية التي توفرت لي، لكن إذا كان فيها - س - خطأ أو تحريف أو تصحيف؛ وانفردت به، فإني أثبت الصواب في المتن، وأكتب ما فيها في الحاشية وأشير إلى ذلك، وأما إذا وافقتها إحدى النسخ خاصة (ظ) و(م) فأجعل الموافقة في المتن، أي أني لم أتقيد بـ (س) مطلقاً، بل حاولت إخراج نص صحيح متفق عليه بين جميع النسخ أو أكثرها.

٢ - إذا كان هناك اختلاف بين (س) والنسخ الأخرى من حيث الكلمات والعبارات التي لا تؤدي إلى اختلاف مهم في النتائج والأحكام فإني أبقي ما في (س)، ولا أدرج تلك الاختلافات في الحاشية لعدم أهمية ذلك.

٣- لم أُشِر إلى الاختلاف في عبارات التنزيه لله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، والترضي والترحم.

٤ - جعلتُ ما سقط، سواء من المطبوع أو المخطوط بين نجمتين هكذا ** وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

٥ - التزمت -غالباً- بالرسم العثماني إلا في بعض الكلمات، التي قُيِّدت بقراءة ما.

٦- عزوت الكلمات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقامها في السورة، بين معقوفتين؛ إلا إذا كان المؤلّف ذكر اسم السورة في النص، فإني أكتفي بالرقم بين معقوفتين.

٧- خرّجت الأحاديث والآثار التي ذكرها المؤلّف، وعزوتها إلى مصادرها، لكن إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي به، وفي غير ذلك أكتفي بذكر ثلاثة أو أربعة مصادر فقط.

٨- شرحت بعض (الغريب) وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية الموثوق بها، واعتمدت في الغالب على «تاج العروس»؛ لتأخره وكثرة استدراكاته على السابقين.

٩- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، وهم كثيرون جدّاً، حيث زاد عددهم على (٩٦٠)[1] تسعمائة وستين عَلَماً، وفاتني قليل منهم، لا يتجاوز عدد (٢٠) عشرين عَلَماً، إما لأني لم أجد لهم ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر، وإما لعدم تأكدي من أنهم هم المعنيون عند المؤلّف.

وذكرت في الترجمة -باختصار- ما يعرّف بالعَلَم، من اسم أبيه وجده، وشيخ أو شيخين وتلميذ أو تلميذين، والإشارة إلى أن له تأليفاً، وذكر سنة وفاته.

١٠- اتبعت في ذكر المصادر في الحاشية الترتيب الزمني، وكثيراً ما أكتفي

(١) هذا العدد يشمل نطاق أطروحة الباحث للدكتوراه، وليس الكتاب كلّه (المجمع).

باختصار اسم المصدر، أو بذكره أول اسمه مضافاً إلى مؤلّفه، فمثلاً في مصدر مثل: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، و«طبقات النحاة» للزبيدي، أقول: «طبقات» السبكي، أو «طبقات» الزبيدي، وفي مصدر مثل «طبقات المفسرين» للسيوطي والداودي، أكتفي في القول بـ«طبقات المفسرين»، ولا أذكر اسم المؤلِّف مكتفيا بذكر الجزء والصفحة؛ لأن من المعلوم أن كتاب السيوطي هو في مجلد واحد، وكتاب الداودي هو في مجلدين فإذا كان بعد اسم الكتاب رقم للجزء فيعرف أن المراد هو «طبقات المفسرين» للداودي.

١١- أثبت في حاشية المتن، من الجهة اليسرى رقمي جزء وصفحات (المطبوع)، حسب طبعة دار الكتب العلمية، بعناية الشيخ الضباع، وذلك لعدم إمكانية الإحالة على النسخ الخطية، حيث إني لم أجعل واحدة منها نسخة (أصلاً) بالمعنى المتبادر، فمثلاً: «...والجرميّ/ والفراء...». ١/ ١٩٩.

يعني أن كلمة (والفراء) هي أول كلمة من الصفحة (١٩٩) من الجزء الأول، وهكذا.

١٢- أرجعت بعض النصوص إلى أصحابها ممن لم يصرح المؤلّف بالنقل عنهم.

١٣- بيَّنت حالة بعض النصوص التي نقلها المؤلّف، هل هي من المصادر المذكورة مباشرة أم أن المؤلّف نقلها بواسطة.

١٤- عملت فهارس علمية، تعين الباحث والناظر في هذا البحث، وهي كالتالي:

١- فهرس الآيات والكلمات القرآنية.

٢- فهرس القراءات الشاذة.

٣- فهرس الانفرادات.

٤- فهرس الأحاديث.

٥- فهرس الآثار.

٦- فهرس اختيارات المؤلف.

٧- فهرس مسائل التفسير.

٨- فهرس المسائل الفقهية.

٩- فهرس المسائل النحوية.

١٠- فهرس المسائل اللغوية.

١١- فهرس الأشعار.

١٢- فهرس الألفاظ الغريبة.

١٣- فهرس الأقوال.

١٤- فهرس الأعلام.

١٥- فهرس الأماكن والبلدان.

١٦-فهرس الأمم والطوائف.

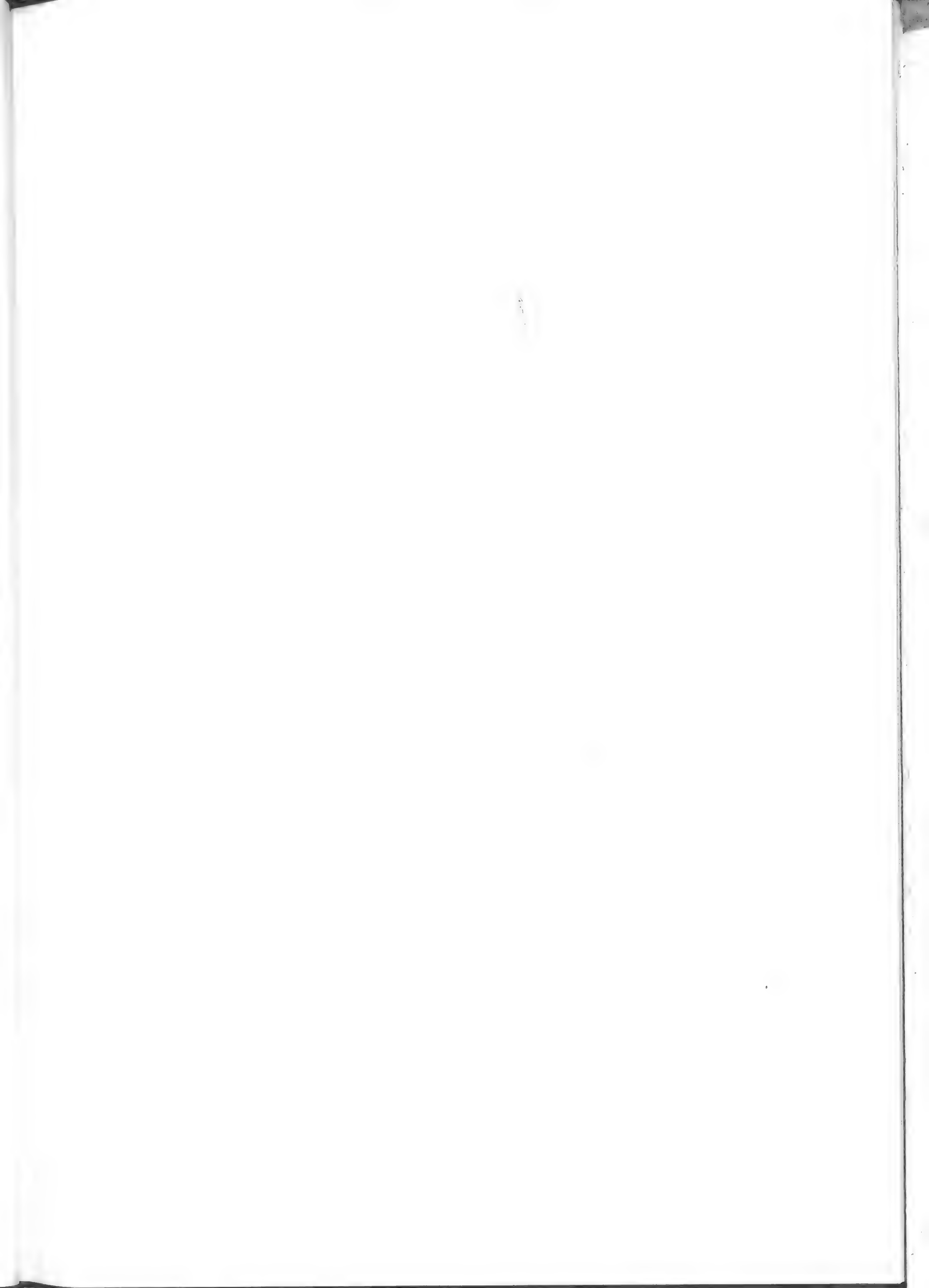
١٧- فهرس مصادر المؤلف.

١٨- فهرس المصادر والمراجع.

١٩- فهرس الموضوعات.

فِهرِسُ مَوضُوعَاتِ

المجلّد الأوّل



فهرس موضوعات المجلد الأول

انتهى المجلد الأول

ويليه المجلد الثاني، وأوله: مقدمة الكتاب



إنّ وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد

في المملكة العربيّة السّعوديّة

المشرفة على مجمّع الملك فهد

لطباعة المصحف الشّريف في المدينة المنوّرة

إذ يسرّها أن يصدر المجمّع كتاب

النشر في القراءات العشر

نسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله وليّ التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنوّرة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م





ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة) ٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)